النظرية الاجتماعية الحديثة

تأليف
بيرسى كوهن

ترجمة وتقديم
دكتور عادل مختار الهوارى
أستاذ علم الاجتماع المساعد -
كلية الآداب - بنها - جامعة الزقازيق

١٩٨٥

دار المعرفة الجامعية
٤٠ سوتير - الأزاريطة

إهـــــــداء ٢٠٠٧

لسرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات

جمهورية مصر العربية

النظرية الاجتماعية الحديثة

تأليف

بيرسى كوهن

ترجمة وتقديم
دكتور عادل مختار الهوارى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - بنها - جامعة الزقازيق

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتر - الازاريطة - الاسكندرية

مقدمة الترجمة العربية

ان أول الأسئلة التى تواجهنا عند النظر الى بحوث النظرية الاجتماعية هى : لماذا الاهتمام بالنظرية على الاطلاق ؟؟ وما المقصود بالنظرية ؟؟ ولماذا الاهتمام بالبحث ؟؟ وماذا نعنى بالبحث ؟؟ وليست هذه المقدمة محـاولة للادلاء برأى محدد حول هذا الموضوع بقدر ما هو محاولة لتقديم سلسلة من الأفكار التى تتناول جميعا هذا الموضوع .

غالبا ما يتم التمييز بين « النظرية » و « التطبيق » والطريقة التى يرى بها البعض هذا الموضوع تذكرنى بالطريقة التى تتبع فى المدارس للتمييز بين أنواع الطهى مثلا وبين القيام بالطهى فعلا وحضور اختبار عملى فى الطهى من ناحية وبين الانصات الى ما يقال عن قيمة الطعام وكيمياء الطهى وأداء تحريرى فى الموضوع • ويستطيع المرء حقا أن يميز بين قدرة المرء على التفكير فى المسائل والمشروعات والمقصود منها وبين عدم التفكير فيها أو النظر اليها ومناقشتها • وصحيح أيضا أنه اذا كان المرء يدرس للحصول على شهادة جامعية أو دبلوم فلابد أن يكون هناك امتحان تحريرى • وبالرغم من ذلك فأنا أريد القول بأنه لا يوجد موضوعان يسميان بالنظرية والتطبيق ولكن هناك حاجة يشعر بها معظم الناس فى وقت من الأوقات ليوضحوا لأنفسهم ما يفعلونه والعالم الذى يعيشون فيه • وتنشأ النظرية أساسا من هذه الرغبة فى توضيح مدركات وأفعال المرء ومدركات وأفعال الآخرين والظواهر الطبيعية التى يراها المرء .

ولكل انسان نظرياته وقد تكون لها أسماء أخرى مثل الخرافات أو الأوهام أو الحكم أو الوصفات أو التكوين الشخصى أو المعتقدات الطائفية أو التصورات أو الاطارات الذهنية • ويحاول بعض الناس أحيانا أن يجعلوا لأفكارهم أو خواطرهم نظاما معينا وينشروها ويناقشوها علنا • وعندما ترتبط محاولة صياغة المناقشة المنتظمة والمشروعة بمحاولة البحث عن

معلومات تجريبية واختبار الأفكار فى ضوئها فاننا عندئذ ندخل مجـال النظرية العلمية والبحث العلمى .

وما نحن بصدده فى هذا الكتاب هو النظريات العلمية وشبه العلمية حول التطبيقات الاجتماعية ولكن هناك تساؤل أساسى : لماذا كان ذلك هاما ؟؟ الواقع أن أحد الأسباب هو أن معظم الأفراد فى مجال علم الاجتماع يعملون على ضوء نظرية من النظريات وقد لا تكون نظرية بالغة التعقيد وقد تكتسب طبيعة الأوهام أو الحكم المأثورة وهذه النظريات لها مغزاها فى السيطرة على ما يفعلونه وأحد الافتراضات « المسبقة » المعقولة هو أنه كلما كانت نظريتك أحسن كلما تحسنت أفعالك بالنسبة للموقف الذى تحاول مواجهته وقد قال أحد الأطباء النفسيين وهو يعمل باحدى مستشفيات سكوتلندا بانفعال فى أحد الاجتماعات عند مناقشة نظريات انفصام الشخصية أن ما كان يشتاق اليه عندما كان يتابع يوميا مشكلة التعامل مع مجتمع المعالجين هى النظريات الصالحة لتفسير ما هو بصدده ومساعدته على فهم تأثير أفعاله . وبالنسبة له كما كان الأمر بالنسبة « لكورت لوين » فلم يكن هناك شيء عملى مثل النظرية الصالحة (١) .

ومع أنه صحيح أن معظم الناس لديهم نظريات الى حد ما فقد يصح أيضا أن القليل من الناس فقط لديهم الاهتمام فى استنباط هذه النظريات والبحث فيها بطريقة منهجية ولقد قال « شيلز » عالم الاجتماع الأمريكى فى مؤتمر لعلماء الاجتماع حول النظريات الاجتماعية أن النظرية فى حدود ما يراه بالنسبة لعلماء الاجتماع كالدين بالنسبة للجمهور الأمريكى فكل انسان ينطق باحترامها ويصرف القليل عنها وأقلية منهم يمارسون الطقوس مثل الذهاب الى الكنيسة مرة فى العام ولكن القليل من الناس فقط هم الذين يملكون « نظرية » فمثلا يقول « هريزت » وموقفى هنا هو أننى أحب من وقت لآخر أن أرى الى أين أمضى وأجد أن المناقشات النظرية مشوقة ولكن لست منظرا حقيقيا ولهذا فلدى بعض التعاطف مع القراء الذين لا يعتبرون أنفسهم منظرين » (١) .

ويؤيد بعض فلاسفة العلوم أن النظرية تكون نظرية علمية اذا كانت تقبل

النقض المباشر فقط وهذه وجهة نظر كان لها تأثير كبير على علم الاجتماع البريطاني على الأقل كما يمارسه أولئك العلماء السوسيولوجيون وغيرهم ممن درسوا مع « كارل بوبر » ولسوء الحظ فهناك عدد كبير من النظريات العلمية غير قابلة للنقض مباشرة مثل قانون « نيوتن » الأول للحركة الذى يبدو مثل تحصيل حاصل أكثر مما هو قانون . وقد ثبت لدى علماء الطبيعة على أى حال انه عظيم الفائدة وعنصر هام فى البناء النظرى العام للميكانيكا. واذا نظر المرء الى ما يفعله العلماء ذى الاتجاه النظرى أو التجريبى معا بالنظريات فان المرء فيما أظن يستطيع أن يتبين خمس وظائف على الأقل بحيث تجعل وظائف النظريات أقرب الى وظائف المجموعات الأخرى من الأفكار .

أولا : غالبا ما تستخدم الأفكار لتمكين الناس من الاستمرار فى العمل فى بحث ما أو فى بذل جهد تكنولوجى أو مهنى وقد تعانى النظريات من الافتقار الى الأناقة أو الشمول أو امكانية النقض ولكنها برغم ذلك تكون نافعة للغاية للناس الذين يتولون مهمة التطبيق . ويمكن تسمية ذلك بالوظيفة العملية للنظرية .

والوظيفة الثانية التى يمكن التعرف عليها بوضوح تام كوظيفة ذات صلاحية علمية هى وظيفة الايحاء للبحث والنقض أو ارشادهما . وقد تبقى النظرية أيضا بالرغم من افتقارها الى الرشاقة أو الشمول أو القابلية للنقض وذلك لأنها بالتحديد نافعة فى خلق الأبحاث أو تقديم النماذج التى ترشدها ويمكن تسمية هذه الوظيفة بالوظيفة الاكتشافية .

والوظيفة الثالثة للنظرية وهى المفهومة أكثر بشكل عام هى تنظيم ما يبدو بدونها معلومات لا صلة بينها وربما وجد المرء وهو يتتبع هذه الوظيفة مفاهيم عامة لا تؤدى فى حد ذاتها الى اقتراحات عملية بشكل مباشر ولكنها برغم ذلك تحكم ربما على امتداد جيل كامل افتراضات حول نوع الأبحاث التى يجب اجراؤها أو نوع الظواهر التى تتعامل معها . ويمكن تسمية هذه الوظيفة بالوظيفة الموجهة الشاملة .

ومن بين متطلبات هذه الوظائف الثلاث أن النظرية يجب أن « تتجاوب » أو « تتناسب » مع المعلومات • أى أن ما تقوله النظرية يجب الا يختلف عن الملاحظات • وبالنسبة لهذه الوظائف ربما لا تكون المتطلبات مطلقة فقد تصلح النظرية مؤقتا من وجهة النظر العملية أو الاكتشافية أو الموجهة حتى اذا عرفنا أن هناك بعض المعلومات التى لا تتناسب معها • والتقدم يعنى تطوير نظرية تكون مناسبة ولكن لا يوجد تقدم فورى ولا يوجد كمال فورى أيضا •

والنظرية الرابعة هى تقليل حجم المعلومات الى مقولات أبسط • وهذه الوظيفة الاختزالية أو التضمينية هى امتداد للوظيفة « التوجيهية » لأننا الآن نطلب أن تكون مقولات النظرية « رشيقة » وبسيطة بقدر الامكان • فنحن الآن نعيد التأكيد على « وليام أوزكام » فى المبدء المنطقى الذى يقرر أن المفاهيم لا يجب مضاعفتها بدون داع • ومن وجهة نظر هذه الوظيفة فالتقدم يعنى زيادة البساطة والأناقة •

والوظيفة الخامسة تتصل « بالتفسير » الدقيق أو المباشر من النوع الذى يمكن اختباره بالتنبؤ ويجمع الأدلة لتأييد أو نقض التنبؤ • وهذه هى الوظيفة « التفسيرية » التنبوئية للنظرية والتى ينطبق عليها معيار « النقض » وأرقى الاختبارات التى يمكن اجراؤها على النظرية هى أن يظهر أنها يمكن تحدد دون غيرها وبشكل منطقى نتيجة الملاحظات الامبيريقية • وهناك فارق بين التنبؤ وبين التفسير • فالقدرة على التنبؤ لا تعنى ضمنا فى حد ذاتها القدرة على التفسير والكثير من التنبؤات الدقيقة يمكن أن تقوم على الملاحظات الخاصة بالأحداث التى تقع بانتظام (مثل العلاقة بين البقع الشمسية وبين الدورات الاقتصادية فى الولايات المتحدة أو التخلص من حالات الاكتئاب بالمعالجة التى تقوم على الصدمات الكهربية) أو الخاصة بمعرفة أسلوب حدوثها (مثل توقع طريقة حدوث الوفيات) • ولكن فهم كيفية حدوث التنبؤات أو كيف تتخذ الأحداث فى وقوعها الشكل الذى تتخذه فهذا أمر آخر وهذا ما نتحدث عنه هنا •

ويمكن للمرء أن يرى شيئا أشبه بالتسلسل الرأسى أو الاطراد فى هذه الوظائف الخمس ويستطيع المرء أن يقول : أن أحسن النظريات هى التنبؤية التفسيرية وهى أيضا الدقيقة المحددة ولكن النظريات تنمو وتتطور ولا تختص بظهور نواحى النقص فيها برغم ما يدعيه بعض فلاسفة العلم الجامدين فالنظريات تختفى أساسا عندما تتوافر نظريات أفضل • ومن المثير للاهتمام أن نتأمل (وقد تم القيام بقدر معين من الملاحظة والتحليل حول هذه النقطة) كيف أن العملية الاجتماعية الفعلية التى يتم من خلالها التخلى عن نظرية ما واتباع نظرية أخرى لها علاقة وثيقة بأحكام قادة الرأى فى المذهب المعنى بحيث نجد أن نمو أو اضمحلال النظرية هو عملية اجتماعية بقدر ما هى ذهنية •

لكن كيف يرتبط هذا بأنماط النظرية الاجتماعية ؟؟ اذا نظر المرء الى تاريخ تطور النظرية فى هذا الميدان فسوف يرى أن المحاولات المبكرة أو التقليدية قد نشأت على يد فلاسفة الفكر أولا ثم بدأت تنمو وتتطور بدخول علماء الاجتماع هذا المجال ولا شك أن الكتاب الذى بأيدينا يذخر بمختلف الاتجاهات فى النظرية الاجتماعية على الرغم من أنه توجد عدة مشاكل ونقاط ضعف وعموما فان أى كتاب موجود تبدو فيه تلك الشوائب •

كما أن الكثير من الكتابات الأولى فى هذا الميدان لا يمثل نظرية حقيقية بالمرة ولكن مجموعة من التوصيات الشخصية أو الأقوال المأثورة ، ولكن من الواضح أنه كانت لها فى وقتها وظيفة عملية أو اكتشافيه أو توجيهية وهى تستخدم هذه الأيام لدى جانب كبير من الباحثين فى علم الاجتماع واذا كانت لدينا نظريات هذه الأيام تقدم شيئا أفضل قليلا بالمعيار المرتبط بالوظائف التى ناقشناها فقد يبدو اذا أن هناك أسبابا عملية لمحاولة دراسة هـذه النظريات وتطويرها •

والواقع أن هذا الكتاب الهام الذى أقدمه للقارىء العربى والذى يتناول الموقف النظرى فى علم الاجتماع ترجع أهميته الى عدة عوامل هى :ـ

أولا : أن المؤلف « بيرسى كوهن » قدم اضافة حقيقية للنظرية الاجتماعية الحديثة وذلك من خلال اختياره وتنظيمه للموضوعات فضلا عن تحليله

ونقده العميق ولا يدرك قيمة هذا العمل سوى قلة من المتخصصين فى النظرية الاجتماعية ٠

ثانيا : ان الكتاب يناقش أدق وأعمق جانب يهتم به علماء الاجتماع ثم هو يعالج موضوعات على أعلى مستوى من التجريد ٠ ولا يكفى المؤلف بمجرد عرض المفاهيم والنظريات وتقديمها فى صيغة واضحة مبسطة وانما يعنى أيضا بابراز وجهات النظر المختلفة التى تبلورت وأصبحت تشكل مدارس فكرية متميزة ٠

ثالثا : ان القضايا النظرية التى تم عرضها ومناقشتها داخل الكتاب قلما نجد مثيلا لها فى كتاب واحد وفى نفس الوقت الذى يعتبر هذا الكتاب ضرورى لدارس النظرية الاجتماعية يعتبر أيضا تطور حقيقى لموضوعات النظرية الاجتماعية المعاصرة ٠

رابعا : ان المؤلف لم يطلق ببساطة أو جزافا مصطلح « النظرية » على كل الكتابات التى أخذ علماء الاجتماع يدرجونها تحت هذا المصطلح دون تحفظ بل اختار الموضوعات بدقة وصنفها تصنيفا يعتبر جديدا الى حد ما فضلا عن تناوله لكل نظرية بالنقد والتحليل ٠

خامسا : ان المؤلفات العربية تكاد تخلو تماما من الكتابات التى تناولت ميدان النظرية الاجتماعية سواء بالتأليف أو بالترجمة باستثناء كتاب « نيقولا تيماشيف » نظرية علم الاجتماع ترجمة د٠ محمود عوده وآخرون ٠ وكتاب فى نظرية علم الاجتماع ــ تأليف د ٠ عبد الباسط عبد المعطى فضلا عن المحاولات الرائدة لأستاذنا الدكتور محمد عاطف غيث ٠

لكل هذه الأسباب أرجو أن أكون قد قدمت للمكتبة العربية كتابا متخصصا فى مجال النظرية الاجتماعية المعاصرة يسد جزءا بسيطا من الفراغ الذى تعيش فيه داعيا فى نفس الوقت كبار الأساتذة والباحثين فى علم الاجتماع أن ينال هذا الموضوع جزءا من اهتماماتهم المتعددة ٠

والله ولى التوفيق

د٠ عادل مختار الهوارى

مقدمة

بقلم دونالد ماك راى

ان هذا الكتاب هو أولا وقبل كل شيء اسهام في الموضـوع الذى يعالجه علماء الاجتماع ، ولا شك لدى فى أنه سوف يستخدم طويلا وعلى مدى واسع لدى دارسى العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا بصفة خاصة . وسوف يثبت هذا الكتاب فائدته من خلال نصه الذى ليس واضحا وحيا ودقيقا ونقديا فقط ، ولكنه أيضا جذاب ، والى جانب ذلك ــ وهذه نقطة سوف أعود اليها ــ فهو أيضا نص فريد بصورة تدعو الى الاعجاب . ولكن دكتور كوهن لم يمدنا فقط بنص مثير للاعجاب ــ وهذا فى حد ذاته اسهام نادر ــ ولكنه أيضا قدم اضافة حقيقية للنظرية الاجتماعية الحديثة وذلك من خلال اختياره وتنظيمه للموضوعات فضلا عن علمه وتمكنه خلال كل ما قام به من فكر وعمل وان كان قد أخفى بشيء جزئى ما قام بعملـه .

وأعنى بهذا شيئا أكثر من أن عرض المؤلف كان منطقيا ومتوازنا أو أنه انطلق من خلال فهم فلسفى أساسا ، وبصورة أكثر تحديدا فاننا نجد خلال الفصل الرابع والخامس والسادس اسهاما عظيما يخص المؤلف وحده ، وان كان دكتور كوهن يذهب الى أبعد من هذا الاسهام بطريقتين أولهما انه يوضح بعض المتاهات والمتناقضات الهامسة وغير الواضحة وثانيهما أنه قدم اسهاما خاصا به فى الفصل السادس استطاع خلاله أن يقدم الاجابة على السؤال الأساسى فى كل النظرية الاجتماعية وهو « كيف يكون المجتمع ممكنا ؟ » وذلك كان فى اعتقادى أكثر رسوخا ويسرا مما قدمه الآخرون . ولا يدرك قيمة هذا العمل ويقدره سوى المتخصصين فى النظرية الاجتماعية ، أما الدارسون والقراء العاديون الذين توجه اليهم دكتور كوهن بشكل مباشر وبسيط حرر خلاله نفسه من الألفاظ والمصطلحات المهنية ، قد لا

يكون فى وسعهم التعرف على الأصالة والابتكار الكامنين وراء تواضع المؤلف ، والتى هى أقيم سمات عمله .

وانه لشيءعظيم حقا أن يكون هذا الكتاب متوافر بين أيدينا الآن . فى الثلاثينيات لاحظ كل من موريس جنزبرج Morris Gins Barg وتالكوت بارسونز Talcott Parsons ان هناك أوجه نقص فى الأعمال الاجتماعية الكلاسيكية التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين واذا أمكن تطوير تلك الأعمال فى عمل واحد ومعقول حتى ولو كان غير مكتمل فان ذلك يمكن أن يعتبر تطويرا جديدا ، وان كان ذلك الأمر ظل بعيدا عن التصور حتى الخمسينات . على الرغم من التراث غير المكتوب لعلماء الاجتماع خلق ما يشبه الوحدة الفكرية بين كل تلك الأعمال المتناثرة ، ولكن مع ظهور نظرية الصراع والأشكال المختلفة من الماركسية — ماركس الشاب والماركسية الجديدة — وبعض الابتكارات مثل نظرية التبادل ، خلق مشاكل جديدة لا يمكن أن تتضمنها وحدة متكاملة ، هذا علاوة على مشاكل قديمة قد عاودت الظهور فى صور جديدة « مثل التطور والتحديث فى النظام الاجتماعى العام » أدت الى بروز صعوبات جديدة أثناء دراسة علماء الاجتماع للمجتمعات الصناعية . ولقد استطاع دكتور كوهن حقيقة أن يبرز امكانية وجود وحدة أصيلة بين مختلف تلك الاتجاهات ، على الرغم من أنه توجد بالطبيعة عدة مشاكل ونقاط ضعف ، « وعموما فان أى نظام اجتماعى موجود تبدو فيه تلك الشوائب» .

وانى لأتساءل هل تقف النظرية الاجتماعية اليوم فى نفس موقف النظرية الاقتصادية حوالى سنة ١٨٩٠ — أثناء ظهور مبادىء مارشال ؟ — وهل يمكننا أن نتوقع فترة طويلة نسبيا من التطور الهادف والمنطقى مع وضوح لتلك الأعمال ؟؟ هذا ممكن جدا وان كنت لا أتمنى أن يحدث ذلك . فنظرية البناء الاجتماعى لا تزال أبعد من أن تكون نظاما عاما مقنعا . كما أن القضايا النظرية الخاصة بتصنيف المجتمع لم تتقدم كثيرا عما قدمه هوبهاوس Hobhouse ، كما أن العلاقات بين التركيب الاجتماعى وتوزيع السكان من خلال البناء الاجتماعى لا يمكن فهمها الا بصورة جوئية . والنظرية الاجتماعية

الخاصة بالثقافة ــ على الأقل كنظرية هامة مثل نظرية البناء ــ تكاد تكون غير موجودة ... وهلم جرا . ومع هذا فان هذا الكتاب جاء فى وقت مناسب وذلك لسببين ، أولهما توافر النظريات التى يتناولها هذا الاسهام ، وثانيهما يتمثل فى الاسترخاء الذى يجب توقعه لفترة معينة ، والذى يمكن للجيل الأحدث من علماء الاجتماع أن ينمى معلوماتهم .

وانى لأختلف مع دكتور كوهن فى أن النظريات الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الكبيرة مثل نظريات التغير الاجتماعى كانت تستحق المناقشة على الرغم من أنها نظريات ناقصة ، كما أن اللغويات الاجتماعية Socio-Linguistics تقدم تسهيلا للنظريات الاجتماعية غير متنافر مع تحليلاتها، بل تؤدى الى انتشارها على مدى واسع . بل انى أؤكد أيضا أننى مختلف فى العديد من النقاط مع دكتور كوهن ، وان كان ذلك كله ينتهى بمجرد القول بأن هذا الكتاب يثير الانتباه فضلا عن أنه يضيف الى المعلومات شيئا جديدا كما أنه أساس للحوار والتفكير الجديد وأعود الآن الى نقطة البداية بوضوح وبدون تحيز وبشكل فردى لأقرر أن هذا الكتاب كتاب دراسى ممتاز ، كما أنه يعتبر فى نفس الوقت تطورا حقيقيا لموضوعات النظرية الاجتماعية ، والأكثر من هذا أنه عالج مشاكل علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية . وانى أتوقع وأتمنى أن يجد دكتور كوهن الفرصة المناسبة لأن يتحدث لنا مباشرة من خلال أفكاره هو وليس من خلال المهنة الصعبة التى يعرض فيها أفكار الآخرين .

دونالدماك راى Donald G. Mac Rae

١٢ فبراير ١٩٦٨

بالو آلتو Palo Alto

تمهيد

هناك عدة طرق لوضع كتاب عن النظرية الاجتماعية الحديثة • واحدى هذه الطرق هى معالجة عدد من المؤلفين الأفراد كل على حده • وميزة هذه الطريقة أن الباحث يجب أن يفسر حججا مفصلة قد يكون بعضها غير مبتكر أو غير مثير للاهتمام الخاص •

والامكانية الثانية هى تقسيم المؤلفين الى مدارس وتوضيح المميزات النسبية لكل مدرسة على حدة ، وهذا الأسلوب له مميزاته الواضحة ، ولكن هناك صعوبة رئيسية واحدة تتمثل فى أن المؤلفين لا يمكن تقسيمهم تقسيما نهائيا الى مدارس وعلى سبيل المثال كان البروفسير بارسونز ينتقد تارة بسبب الشمولية Holism كما كان ينتقد تارة أخرى بسبب الجزئية Ato Mism كما قيل عن ماركس أنه متعلق بالوظيفة Paleo-Functionalist كما انتقد أيضا بتعلقه بنظرية الفعل Paleo-action Theorist وليس هذا عجيبا فمعظم الذين قدموا اسهامات للنظرية قد احتلوا أماكن مختلفة فى وقت واحد أو على التوالى • وفوق هذا فان المجال السيكلوجى لا يماثل المجال المادى أو الفيزيقى • وعلى أية حال فان الآراء المختلفة لا تتفق أو تتساند بالضرورة بعضها مع البعض الآخر •

والامكانية الثالثة هى كتابة معالجة مبتكرة من البداية الى النهاية • وفى رأيى أن هناك بالفعل الكثير جدا من هذه المعالجات بعضها أقل ابتكارا عما يدعى أصحابها ، وبعضها ليست جيدة على الرغم من ابتكارها ، وبصرف النظر عن أننى لا أتظاهر بأن عندى ما يكفى لأن يوصف بأنه مادة لبحث مبتكر بأى حال من الأحوال — حتى وان كان يشغل مجلدا صغيرا للغاية — فانى أشعر شعورا قويا بأن ما نحتاج اليه هو شىء مختلف تماما ، ولهذا فقد سعيت بطريقة رابعة فى كتابة هذا الكتاب • والغرض من هذا الكتاب هو

معالجة العديد من هذه الموضوعات الوثيقة الصلة بعلم الاجتماع النظرى ، وبمناقشة هذه الموضوعات حاولت أن أقدم تقييما موضوعيا لأفكار معينة تم صياغتها وتطويرها على يد عدد من الكتاب ، بعضهم لا يعتبر دائما من علماء النظرية الاجتماعية الحديثة ، وقد يكون صحيحا كما يفكر بعض علماء الاجتماع المعاصرين أن أفكار ماركس ودور كايم مليئة بالأخطاء ، حتى أنها لا تعتبر جزءا من النظرية الاجتماعية الحديثة ، ولكن يصح القول أيضا أن عددا من الأفكار المعاصرة غير سليمة بنفس الدرجة دون أن تـكون مشوقة بنفس الدرجة التى يعتقد أنها حلت محلها .

وفى رأيى أن عددا من أفكار ماركس ودور كايم فيبر وباريتو وسيمل وكذلك بعض الكتاب المحدثين ، يستحقون أن نعتبرهم معاصرين بشرط — أن يكون هذا الاعتبار تقديا جادا — وذلك لأنهم ببساطة لم يدخلـوا أية تحسينات على أعمالهم واذا كتب مؤلف كتابا على أساس هذا الافتراض ، فيجب علينا أن نتناول عددا من المؤلفين كما لو كانت أفكارهم على الأقل حية تماما .

واحدى الصعوبات التى واجهتها وأنا أقدم هذا العمل هى أننى قد جعلت بعض نماذج التفكير ذاتية لدرجة أننى أقدمها غالبا فى شكل معدل ، وآمل أن تكون محسنة كما لو كانت أفكارى أنا ، وفى الحقيقة فاننى أعتقد اعتقادا راسخا أن أى أفكار قيمة أؤمن بها عن النظرية الاجتماعية هى مشتقة من نقد نظريات دوركايم فى ضوء آراء الآخرين .

وقد يلاحظ بعض القراء باستغراب أننى قد أهملت مجالات كثيرة من النظرية الاجتماعية ، كما تجاهلت كتابا كثيرين ، واذا كنت قد أغفلت الاشارة الى بعض الكتاب فهذا راجع الى أننى أعتبر أن نظرياتهم غير ذات قيمة بالنسبة للموضوعات الرئيسية لهذا الكتاب ، أو لأننى جاهل بعلاقتهم بالموضوع ، ولكننى أعترف بأننى قد تجاهلت كتابا آخرين لأننى لم أتمكن من رؤية الهدف الذى تخدمه نظرياتهم . « واذا وجد أى منهم أن هذا التجاوز لا يناسبه فلديه الفرصة للرد على ذلك » ومن وجهة نظرى فان النظرية الاجتماعية ذاتها يجب أن تفسر وتقترح أساليب لتوضيح السبب

الذى يميز الظواهر الاجتماعية بخصائص معينة ، فاذا لم تفعل النظرية ذلك واكتفت بمجرد تقديم طائفة أخرى من المقولات او النماذج أو الكتب فانها لا تستحق أن تؤخذ فى الاعتبار الجاد . وبطبيعة الحال فان معظم أصحاب النظريات الاجتماعية قد يصرون على أن أفكارهم لها قيمة تفسيرية ولكنى لا أفهم كيف يمكن للبعض منهم أن يدرك هذا ، فما أهمية أن يؤكد أن هناك مشاكل محددة تحتاج لنظريات توضحها . ؟

وعلى أية حال فان الحقيقة القائلة أن المؤلف الذى لا يذكر هنا لا تعنى أنه لم يسهم فى النظرية الاجتماعية الحديثة . ففى كتاب بهذا الحجم يستطيع المرء أن يتناول فقط أولئك المؤلفين الذين كانت لكتاباتهم أعظم الأثر على الأفكار الخاصة بهذا الكتاب وباستطاعة المرء كذلك أن يوضح أيضا طريقة التفكير بمثال أو مثالين رئيسيين ، كما أن الفهرس الخاص بالمراجع لا يقصد به أن يكون جامعا وشاملا بالنسبة لأى موضوع ، وانما المقصود به أساسا أن يكون دليلا لقراءات أكثر . ولهذا السبب فان الترجمات الانجليزية قد وضعت فى مكانها الملائم ولا جدوى من التظاهر بأن القارىء العادى لكتاب من هذا النوع يستطيع أن يستوعب نصوصا بلغات ألمانية أو فرنسية أو ايطالية ، وانى كمؤلف أحاول ألا أحمل قرائى مالا أحمله لنفسى .

والمهمة الأكثر صعوبة بالنسبة للكاتب هى التنويه بما يدين به للآخرين، ولقد ذكرت بالفعل الصعوبة بالنسبة للمؤلفين الآخرين سواء أكانوا أحياء أو أمواتا . ولكن اذا أهمل المرء كاتبا لا ولم يعرفه فهذه اهانة لذاكرته أو لنفسه دون أن يكون له دخل فى الموضوع . واذا أهمل المرء واحدا من معارفه أو أصدقائه فهذا أمر سيء وخطير ، ولكى أتجنب هذه المشكلة فاننى أكتفى بذكر عدة أسماء وأطلب من كل زملائى الذين يذكرون أثر المناقشات التى دارت بينى وبينهم أن يعتبروا هذا اعترافا ضمنيا بمساعدتهم لى كما أنى أشكر مستر هوبر Hobber وبالذات لحثه لى على اعادة كتابة

الفصل الرابع بشكل مختلف تماما • كما أشكر البروفسير دونالد ماك راى خصوصا على تشجيعه لى كما أدين له بفضل أعجز عن التعبير عنه خصوصا وأنه صاحب الفضل فى كتابتى لهذا الكتاب • وأخيرا فانى مدين بغير حد لكل من روس — أومر لى — تاليا — دينا Ruthie-Omer-Li, Thalia and Dina على تغاضيهم عن مسلكى غير المحتمل • ومن الممكن تبرير ذلك على ضوء النتائج التى توصلنا اليها •

بيرس .كوهن Peacy. S. Cohen لندن — ديسمبر ١٩٦٧

الفصل الأول

طبيعة النظرية الاجتماعية

مقدمة :

ان كلمة نظرية أشبه ما يكون « بصك مفتوح » Albank Cheque وقيمتها المتضمنة تعتمد على مستخدمها وعلى كيفية استعماله لها . واذا قلنا أن تقارير Statement النظرية تميل أحيانا الى زيادة قيمتها ، أو بمعنى آخر أن تقارير النظرية تتجاوز الحقائق المجردة . عندما يقول أحد الأفراد « انه يملك نظرية عن شيء ما محدد » فهو يعنى بذلك أنه غير منخدع بها . ولكن أحيانا ما نستخدم كلمة « نظرية » بوضوح للتقليل من قيمة فكرة تأملية ، وذلك عن طريق انكار ارتباطها الوثيق مع الحقيقة . وبهذا المعنى : « فان الأشياء تكون سليمة نظريا وليست كذلك تطبيقيا .

ولا قيمة للنظريات اذا لم تتجاوز االحقائق ، فالحقائق ما هى الا مجرد تقارير نعتقد فى صحتها عن وقائع معينة تم حدوثها . وليس المقصود بالنظريات أن تدور حول وقائع خاصة ، ولكن حول الاهتمام بالفئات الكلية للوقائع . وأحيانا ما يقال أن كل النظريات أو بعضها لا تعنى أكثر من حقائق عامة . وأن تقرير حقيقة من الحقائق التى نسميها حقائق عامة مختصر العدد من التقارير التى تهتم بوقائع من نفس النوع ، كما قد يكون تقريرا عاما عن السمات نوع معين من الأحداث . وفى الحالة الأولى لا تكون التقارير نظرية ، وفى الحالة الثانية لا تكون التقارير حقيقة . واذا قرر شخص ما أن أحد الأفراد لاحظ أوراقا ساقطة ، يعتبر ذلك تقريرا عن حقيقة معينة ، لكن اذا ما قرر هذا الشخص أن هناك أحد الأفراد غالبا ما يلاحظ أوراقا ساقطة ، فانه ببساطة يضيف عددا كبيرا من التقارير غير المحددة لوقائع معينة والتى تشكل بدورها حقيقة مركبة ، واذا ما قرر نفس

الشخص أن جميع الأوراق يجب أن تسقط . فانه يقرر نظرية وليست حقيقة ، لأن ما يقوله الشخص عن جميع الأوراق ليس هو ملاحظة فعلا ، لأنه ليس فى استطاعة أى شخص أن يلاحظ جميع الأوراق ، لأن هناك عددا غير محدود منها قد يسقط .

فى الواقع أن كل النظريات تتجاوز الحقائق ولكن ليست كل التقارير التى تتجاوز الحقائق نظريات . فمثلا اذا قلنا أن الغزاة النورماند لانجلترا قد أسسوا النظم الاقطاعية التى لم تكن لتتطور بدونهم ، فاننا هنا نتجاوز الحقائق حيث لا يوجد أى شخص يمكنه أن يعرف أيا من النظم كان من الممكن أن تتطور فى انجلترا لو لم يحدث ذلك الغزو النورماندى ، ولكن يمكن للمرء أن يخمن ، وفى هذه الحالة يعتبر التخمين إفتراض ، لكن هذا الفرض ليس نظرية ، حيث أنه يقرر أشياء معينة عن وقائع معينة أو عن مركبات معينة من الوقائع ، ولكنه لا يعطينا شيئا عاما عن السمات العسكرية والسياسية لذلك الغزو .

واذا تجاوزت النظريات الحقائق ، فهل معنى هذا أن هناك ارتباط بينها وبين الحقيقة ؟؟ فى الواقع ، لم تكن لتتوفر لدينا أى خبرة حقيقية تستحق التسجيل أو يمكن لنا تسجيلها لولا وجود النظريات . ومعظم النظريات الأولية البسيطة التى نستخدمها بدون ادراك تكون متضمنة فى لغتنا ، لأن كل اللغات قد تستخدم تصنيفات عالمية محددة ، واستخدام هذا التصنيف العالمى هو بالتالى استخدام للنظرية . فاذا أنا قلت « هذه الآلة الكاتبة ثقيلة » فأنا أفترض وجود سمات عامة تتعلق بالثقل مقابل سمات أخرى تتعلق بالخفة . وبدون هذه التصنيفات العالمية لا يكون هناك اتصال ، وبدون اتصال لا يكون هناك ثقافة ولا مجتمع ولا تكنولوجيا ولا خبرات مشتركة عن عالم الواقع .

انماط النظريات

ان النظريات المنهجية التى هى أفكار عامة تمت صياغتها بشكل واع بغرض ما أو لعدة أغراض هى أربع أنماط عريضة :

اولا ـ النظريات التحليلية : Analytic Theories كما نجد على سبيل المثال النظريات المنطقية والرياضية التى قد لا تقرر أشياء محددة عن العالم الحقيقى ولكنها تتكون من مجموعة من التقارير البديهية أو السمات ، وهى صحيحة بحكم تعريفها ، فضلا عن امكانية استنباط تقارير أخرى منهـــا .

ثانيا ـ النظريات المعيارية : Normative Theories وهى التى تصاغ فى مجموعة من التقارير المثـالية والتى تيتوق الفرد بأمل الوصـــول اليها ، ومثل هذه النظريات كالنظريات الأخلاقية والجمالية ، وغالبا ما تقترن هذه النظريات بنظريات غير معيارية وهى لتأسيسها تكون الأيدلوجيات والمبادىء الفنية ..... الخ

ثالثا ـ النظريات العلمية : Scientific Theories

رابعا : النظريات الميتافيزيقية : Metaphysical Theories أو التصورية Programmatic وبالنسبة لبقية هذا الفصل ، بل وباقى فصول الكتاب كله سوف أهتم بالدرجة الأولى بالنظريات العلمية والنظـريات الميتافيزيقية ، ولكنى ذكرت النوعين الآخرين (التحليلية والمعيارية) لأنها مرتبطة ببعض النظريات الاجتماعية .

النظريات العلمية :

هى بشكل مثالى : عبارة عن تقارير عامة وأمبيريقية تؤكد على الارتباطات السببية بين اثنين أو أكثر من أنماط الوقائع أو الأحداث . والنظريـة العلمية فى أبسط صورها يمكن أن تأخذ شكل : متى يحدث « س » يحدث

« ص » والنظرية العلمية عامة ، حيث أنها تقرر أشياء عن الملابسات التى تقع فيها بعض الوقائع أو نوع من الوقائع الدائمة الحدوث ، ويقال عادة — حاليا — أن كثيرا من النظريات العلمية ليست عامة ولكنها عبارة عن تقارير احصائية . وهذا يعنى أن النظريات العلمية تقرر فقط الملابسات التى يحتمل أن تقع فى ضوئها بعض أنماط الوقائع . والمثال الشائع على ذلك التقرير القائل « أن ٧٠٪ من الحالات التى يحدث فيها « س » تحدث «ص» أيضا ، حيث أن هذا لن يكون الا مجرد تقرير عن عدد من الحقـائق . فالنظرية العلمية بهذا الشكل الاحصائى يجب أن تؤكد أنه كلما أخذ المرء عينة كافية تحدث فيها «س» سوف يجد أن « ص » تحدث فى ٧٠٪ منها . وهكذا فالنظرية العلمية فى صورتها الاحصائية تكون أيضا افتراض عام : حيث أنها لا تقرر ببساطة أنه فى عدد من المرات من كل مائة مرة تكون « س » شرط لحدوث « ص » ، بل تقرر النظريات العلمية احتمال مؤكد فى أن حدوث « س » يكون سبب فى حدوث « ص » ، وعـدم التغير يشير الى الامكانية المطلقة لاختيار العينات التى يحدث فيها هذا النمط من العلاقات .

والنظريات العلمية يجب أن تكون امبريقية أيضا ، وهذا لا يعنى أن النظرية العلمية مجرد نتيجة الملاحظات الامبيريقية ، فالملاحظات الامبيريقية تكون عن وقائع معينة ، فاذا كانت النظريات يمكن تطبيقها بشكل عام ، فلا يمكن اعتبارها تقارير عن وقائع معينة . ولكن النظريات العلمية تـكون امبيريقية بمعنى امكانية استنباط تقارير تخص وقائع معينة منها ، والتى يمكن اختبارها بالملاحظة ، فاذا أمكننا استنباط تقارير عن وقائع معينة من النظريات العلمية واختبارها بهذه الملاحظة فهذا يعنى اختبارا للنظرية تكون امبيريقية اذا أمكن اختبارها . وجوهر القابلية للاختبار هو أن التقارير المشتقة من النظرية يجب أن تقرر بوضوح ما هى الملاحظات التى تتفق معها ، وهذا يعنى أن النظريات يجب أن تمكن المرء من استنباط التقارير التى اذا لم تتفق مع الملاحظات ، فانها يمكن أن تؤدى الى تعديل أو رفض النظرية . ولهذا السبب يقول « بوبر » K.R. Popper أن النظرية تكون امبيريقية اذا أمكن رفضها أو تفنيدها بواسطة الملاحظات الأمبيريقية (١) . واذا كانت النظرية غير قابلة للتنفيذ عن طريق الملاحظة لا يمكن اعتبارها امبيريقية بالمعنى الدقيق .

وهذا لا يعنى أن النظرية تكون غيراميريقية فى حالة عدم تفنيدها ، فالنظرية قد تكون قابلة للتنفيذ مبدئيا ، ولكنها تظل تحتفظ بحالة عدم الرفض أو التفنيد . فاذا أخذنا مثلا التقرير القائل : « أنه لا يوجد فرد يمكن أن يعيش أكثر من (٢٠٠ سنة) » ، هذا التقرير لم يتم تفنيده ، ولكن يمكن تفنيده اذا تمكن شخص ما أن يعيش أكثر من ذلك ، وهكذا تكون النظرية قابلة للتفنيد . ولا يعنى رأينا بشكل حتمى اذ قال المرء أن النظرية قابلة للتفنيد ، انه يمكن فى الواقع اختبارها فى أى وقت . فمثلا النظرية القائلة : بأن كل الاضطرابات العقلية Psychosis أصلها وراثى ، لا يوجد أحد — فى الوقت الحاضر — يمكنه تفنيد هذه النظرية ، وهذا لا يعنى أن النظرية غير قابلة للتفنيد ، بل يعنى أنه يمكن أن نعرف فروض أخرى وأدوات اثبات غير ذلك ، اذا أردنا تعديل النظرية أو تفنيدها .

والنظرية العلمية قد تكون سببية ، وهى بهذا تعنى اما أن بعض الشروط تكون « كافية » لحدوث أنماط محددة من الوقائع أو الأحداث ، أو أن بعض الشروط تكون « ضرورية » لحدوث أنماط محددة من الوقائع . والنمط الأول فى أبسط صورة يظهر ببساطة فى شكل : متى يحدث « س » يحدث « ص » والنمط الثانى فى أبسط صورة يظهر فى شكل : عندما يحدث « ص » يجب أن يحدث « س » .

ولقد اختلف العلماء فيما بينهم فى تحديد درجة السببية بالنسبة للنظرية العلمية ، فبعض علماء مناهج البحث يرون أنه ليست كل النظريات العلمية تأخذ الشكل السببى (٢) ، بينما يرى البعض الآخر أنه لا توجد نظرية علمية تأخذ الشكل السببى (٣) ، ويرى الفريق الثالث أن كل النظريات العلمية تأخذ الشكل السببى (٤) .

ولقد ميز الفريق الأول من العلماء بين النظريات السببية ، وبين النظريات التى تركز على الاحتمال الاحصائى ، أى وقائع معينة سوف تظهر معا ، وهم يدعون أن تقرير مماثل : ان حدوث « س » يكون سببا فى حدوث « ص » ، ومن ثم فى الغالب يجب أن يكون « س » مصاحبة لـ « ص » ، حيث أن هذا هو معنى السببية . ولكن اذا صاحبت « س » حدوث « ص » أحيانا ، اذن لا يمكن القول أنها سبب لها بالمعنى الحقيقى

وبهذه الصورة تكون المناقشة باطلة . فاذا لاحظ أحد الأفراد أن حدوث « س » يصاحب حدوث « ص » أحيانا ، فضلا عن أنه يمكن لأحد الأفراد أن يؤكد أن « س » ، « ص » بينهما ارتباط سببى ، فان ذلك قد يعنى أن هناك شروطا أخرى لازمة لحدوث « ص » . واذا لم يتمكن الفرد — فى بعض الحالات — أن يعرف الشروط الأخرى ويحددها ، فان ما يتبقى لديه عبارة عن نظرية غير كاملة للترابط السببى بين « س » ، « ص » ولا يستتبع ذلك أن الترابط بين « س » ، « ص » لا يكون سببيا ، كما أنه لا يعنى أيضا أن الوقائع المعنية بنمط « ص » يمكن أن تحدث بدون سبب واضح .

والفريق الثانى من العلماء يرفض كلية فكرة وجود السببية على اعتبار أن جميع النظريات العلميـة ما هى فى الواقع الا نظريات احتمالية Probaility Theories لكن حتى ولو صح تصنيفهم بأن جميع النظريات العلمية نظريات احتمالية ، فان ذلك لا يعنى بالضرورة رفض فكرة السببية لأن النظريات الاحتمالية يمكن أن تفسر كنظريات سببية غير كاملة .

وهذا يقودنا الى الفريق الثالث من العلماء الذين يؤكدون بأن المهمة الأولى للعلم هو تفسير لماذا وكيف تحدث الوقائع ؟؟ ولا يمكن أداء ذلك باظهار أن هذه الوقائع ترتبط ببساطة بوقائع أخرى ، فهذا لا يعتبر تفسيرا لكيفية وسبب حدوث هذه الوقائع ، بل يجب أن توضح أن بعض الوقائع تحدث بسبب أن وقائع أخرى حدثت ، أو أن بعض الوقائع لم يتيسر لها الحدوث ، لأن وقائع أخرى لم تحدث .

كل ذلك يمثل وصفا مثاليا للنظريات العلمية . فالعلم الحقيقى أبعد عن كونه مرتبا أو منسقا ، فبعض النظريات العلمية ذات القيمة تأخذ شكل متى يحدث « س » يحدث « ص » ، حيث يوجد عدد من الشروط التى يجب توافرها لتصبح النظرية حقيقية . ويكون هناك غالبا قدر كبير من الشك حول معنى الاختبارات العلمية : فاذا لم تؤيد الملاحظات العلمية النظرية أو تدعمها ، فان هذه الملاحظات تكون خاطئة وليست النظرية هى الخاطئة وحتى عندما نقبل الملاحظات على أنها صحيحة فان العلماء لا يكونوا متأكدين مما اذا كانت مثل هذه الملاحظات ترفض حقيقة النظرية الموضوعة تحت الاختبار أكثر من رفض أحد الافتراضات الأخرى التى لم يتم اختبارها .

والنمط الرابع للنظرية هى النظريات الميتافيزيقية . والتمييز الأساسى بين النظريات العلمية والنظريات الميتافيزيقية هو عدم امكانية اختبار النظريات الميتافيزيقية حث أنها تتناول تخمينات مقبولة منطقيا ، كما أن هناك بعض النظريات الميتافيزيقية التى لها صلة ضئيلة أو نادرة بالعلم (*) . ولقد وضع أصحاب هـذه النظريات افتراضـات مفيدة تقوم بدور تصورى أو تخمينى : لقد تصوروا مجالا واسعا يكون أكثر تحديدا وضبطا للظواهر كما قدموا لنا أساليب خاصة لتفسير الأدلة والبراهين التى تستخدم لاختبار النظريات ، أو بعبارة أخرى أصبح الملاحظ ذو حساسية بنوع العمل التى لها ارتباط بتفسير الظاهرة الخاصة .

والمثال الدال على النظرية الميتافيزيقية ، والذى يمثل دورا هاما فى العلم هو نظرية الانتقاء الطبيعى Natural Selection ، هذه النظرية تقرر أنه اذا بقيت أنواع معينة من الجنس البشرى مستمرة فى وجودها لمدة طويلة يجب أن يكون لديها من الصفات والسمات التى تمكنها من التكيف مع البيئة الخاصة ، واذا فشلت هذه الأنواع فى البقاء لمدة طويلة مثل أنواع أخرى فى بيئة خاصة أيضا ، نجد أن لديها بعض السمات التى جعلتها أقل قدرة على التكيف مع هذه البيئة الخاصة عن الأنواع الأخرى * . ولاختبار هذه النظرية يجب أن تتوافر لدينا أساليب ملائمة لاختبارها ونقدها ، فقد نجد أمثلة لأنواع معينة تبقى مدة طويلة بدون تكيف جيد مع البيئة الخاصة أو قد نجد أمثلة لأنواع أخرى لا تبقى مدة طويلة رغم قدرتها الفائقة على التكيف مع البيئة الخاصة . وفى الحقيقة من النادر أن يقتنع أحد بمثل هذا النوع من الاثبات لأنه فى المثال الأخير نجد أن معيار القدرة على التكيف هو القدرة على البقاء ، ولا يمكن لأحد الأفراد حقيقة أن يعرف امكانية تكيف هذه الأنواع حتى يكون مستعدا لملاحظة قدرتها على البقاء .

فى الواقع أن مثل هذه النظرية لا يمكن اختبارها بدقة ، وهذا لا يعنى أنها عديمة القيمة أو لا فائدة منها ، حيث أن قيمتها تكمن فى توجيه التساؤلات

(*) للقول بان مثل هذه النظرية فى احد مظاهرها ميتافيزيقية ، هذا لا يعنى انها ميتافيزيقية بنفس الصورة التى قدمها لنا أوجست كونت بنسب بعض الصفات الجوهرية لبعض الأشياء أو العمليات :

العديدة للباحث وذلك لدراسة تطور الظواهر ، كما ترجع قيمتها أيضا فى ارتباطها بالنظريات الأخرى ، فقد نجد أن بعض هذه النظريات يمكن اختبارها بدرجة عالية من الدقة مما أدى ذلك الى تمكين البيولوجيين المهتمين بالتطور من وضع تفسيرات جيدة ، وبهذه الصورة يكون دور هذه النظريات تصورى Programmatic فقد تقول « اذا أثرت تساؤلات عن هذا النوع ، تعمق فى السمات التى تمكن هذه الأنواع من التكيف — أكثر أو أقل — مع البيئة الخاصة ، وهذا دليل على عدم امكانية تقييمها» .

هذا المثال الأخير : هو اختيار مقصود لتدعيم قولنا أن العلوم الاجتماعية تحاول فقط الوصول الى النظريات التى لا يمكن اختبارها بدقة .

بعض خصائص النظريات الاجتماعية

هناك عديد من الأسباب لبيان : لماذا نجد كثيرا من النظريات الاجتماعية لم تساير المعيار المثالى للعلم ؟؟

السبب الأول :

بعض هذه النظريات غالبا ما تشبه النظريات التحليلية وقد تكون قريبة من الغائية (لغو الكلام) Tautologies التى لا يمكن اختبارها امبريقيا مثل هذه النظريات تؤكد أن المظاهر المختلفة للنسق الاجتماعى تكون بالضرورة فى حالة اعتماد متبادل ، هذه النظرية قد تكون حقيقية : ففى أى الحالات يمكن القول أن بعض الأشياء تكون جزءا من النسق أكثر من أن تكون لمدى معين تؤثر وتتأثر بأشياء أخرى من خلال نفس النسق !! فاذا كان هناك جزء من النسق الاجتماعى فى حالة عدم تأثير أو أنه لم يتأثر بأى من الانساق الفرعية : اذن لا يمكن اعتباره جزءا من نفس النسق • وعلى أية حال اذا كان هناك أحد يمكن أن يقرر أن الأنساق الاجتماعية تختلف فى درجة الاعتماد المتبادل التى تظهر بين أجزائها من هنا يمكن الابتعاد عن الاتجاه نحو الغائية،ماذا قرر شخص آخر الشروط التى توجد من خلالها الدرجات المتباينة للاعتماد المتبادل ، فهو يتجه بوضوح نحو امكانية الاختبار العلمى •

السبب الثانى :

لماذا نجد كثيرا من النظريات الاجتماعية غير قابلة للاختبار ؟ بحيث تبدو بوضوح أنها لا تمثل تقارير عامة كلية ولا تمثل تقارير عن الحقيقة ، مثال ذلك النظرية التى تقرر أن النظام الاجتماعى العام يؤسس على قبول القيم المشتركة ، وهذا يبين أن النظرية تملك الشكل العام الحقيقى ، حيث لا يوجد نظام اجتماعى عام بدون قبول للقيم المشتركة ، لكنها لا تأخذ فى الواقع هذا الشكل ، حيث لا يمكن أن تنكر أن النظام الاجتماعى العام

قد يؤسس أحيانا على عناصر القوة أكثر من الاجماع القيمى Value-Consensus ، من هنا يمكن أن تقرر النظرية أن النظام الاجتماعى العام يؤسس عادة على الاجماع القيمى طالما أن القوة أساس ضعيف فى المدى الطويل .

واكتشاف الحالات التى لا يؤسس فيها النظام الاجتماعى العام على الاجماع القيمى لا يعنى رفض النظرية ، ويمكن اعتبار ذلك شبه نظرية Quasi-Theory بحيث يمكن أن تكون عامة أصلا اذا قررت الظروف التى تؤدى فيها الاجماع القيمى الى النظام الاجتماعى العام أو الظروف التى لا يوجد فيها هذا الاجماع القيمى قد تفشل فى تحقيق النظام الاجتماعى السام .

السبب الثالث والاخير :

لماذا نجد صعوبة كبيرة فى اختبار الكثير من النظريات الاجتماعية ؟؟ حيث أنها تتنبأ ببعض الأشياء التى تتسم بالغموض مما يسمح بظهور بعض الأخطاء فى حالة اختبارها . فالنظرية التى تعتبر عامة بدرجة كبيرة يمكن قبولها ، والنظرية التى تؤكد سمات التصنيفات الواسعة للمجتمعات تكون أكثر قيمة من النظرية التى تؤكد سمات التصنيفات الضيقة النطاق للمجتمعات على سبيل المثال يمكن اعتبار التقرير القائل بأن كل المجتمعات الصناعية بها صراعات داخلية نتيجة لتوزيع الدخل أكثر قيمة من التقرير القائل بأن كل المجتمعات الرأسمالية الصناعية بها صراعات داخلية نتيجة توزيع الدخل، وسبب ذلك أن مفهوم « المجتمعات الرأسمالية الصناعية » موجودة ضمن مفهوم « المجتمعات الصناعية » ، ومن الواضح أنه اذا ما قرر المرء أن كل المجتمعات الصناعية بها صراعات داخلية فقد ينطبق ذلك أيضا على أنماط خاصة بالمجتمع الصناعى وهكذا فان النظرية تكون أكثر قيمة من غيرها اذا كانت ذات مستوى أعلى من العمومية ، لكن بالنسبة لنظرية غير واضحة أو غامضة فيما تتنبأ به لا تكون لها قيمة . وعلى سبيل المثال فان التقرير القائل بأن كل المجتمعات الصناعية بها صراعات داخلية ، تكون أقل قيمة من التقرير القائل أن كل المجتمعات الصناعية بها صراعات داخلية بسبب

توزيع الدخل ، فمفهوم « الصراعات الداخلية » يكون أكثر تحديداً بارتباطه بمفهوم « توزيع الدخل » ، وبذلك يكون استخدام النظرية الأكثر تحديداً أكثر قيمة من استخدام النظرية العامة . فاذا قرر المرء أن المجتمعات بها نمط خاص من الصراعات الداخلية ، هذا يعني وجود صراعات داخلية بهذه المجتمعات ، لكن في حالة تقرير أن المجتمعات بها صراعات داخلية لا يعني ذلك أن بها نمطا خاصا من هذه الصراعات ، وهكذا نجد أن النظرية يمكن أن تكون من الناحية المنطقية في مستوى أعلى بحيث تكون أكثر عمومية من الأخرى أي أنها تمثل تقارير عليا يمكن أن يستنبط منها تقارير دنيا ، وقد تكون النظرية من الناحية المنطقية أيضاً في مستوى أدنى أي يمكن التنبؤ بتقارير عامة من خلال التقارير الدنيا (*) .

ويعتبر ذلك أحد العيوب الرئيسية لكثير من التقارير النظرية في علم الاجتماع حيث أنه في حالة الوصول الى التقارير العامة الخاصة بظاهرة معينة ، فانها تفشل في التنبؤ بالتقارير الخاصة ، والمثال المميز لذلك هو أحد الافتراضات في نظرية ماركس Marx عن التغير الاجتماعي حيث يقرر « أن الطبقات وأبنية النظم الاجتماعية في المجتمع يجب أن تتغير بصورة جوهرية راديكالية عندما لا يتوافر فيها مضمون واسع للتنمية في مجالات التكنولوجيا وتنظيم الانتاج . هذه النظرية تبدو ذات قيمة لأنها تتناول بعض الأشياء عن عمليات التغير في كل المجتمعات أو على الأقل — في كل المجتمعات التي توجد في نمط خاص — ولكن يمكن القول أيضا أنها بعيدة عن امكانية اختبارها أو جعلها محكا للتجربة ، وهكذا اذا كانت التغيرات التكنولوجية الواسعة غير مصاحبة أساسا للتغيرات الراديكالية في بناء المجتمعات ، من ثم يمكن القول أن هذه الأبنية يمكن أن تحتفظ بهذه التغيرات التكنولوجية » .

(*) التفسير الشائع لهذا كما يلي : التقرير القائل بانه : اذا كان «س» هو «ص» له قوة تفسيرية كبيره أكثر من التقرير القائل : اذا كان «سـ» هو «ص» حيث أن «سـ» هو فئة فرعية من «ص» ولكن التقرير القائل اذا كان س هو صـ له قوة تفسيرية كبيرة اكثر من التقرير القائل اذا كان س هو ص حيث «صـ» فئة فرعية من «ص» واذا كان الاختبار بين — اذا كان س ، صـ واذا كان سـ ، صـ فان التقييم الاكبر للاول يحدد بواسطة الدقة الكبيرة للثاني .

ومن ناحية أخرى اذا وجدت تغيرات فى النظام الطبقى والأبنية الاجتماعية الأخرى يمكن القول أن هذه التغيرات لا تتسلل التغيرات التكنولوجية . وحتى اذا كانت هذه هى تغيرات تحدث فى بناء المجتمع ، لكنها ليست تغيرات من النوع الذى يوقعه الماركسيون . ومازال فى الامكان القول أن هذه ليست فى حقيقتها تغيرات راديكالية ، كما أن البناء الاجتماعى يمكنه أن يحتوى على مزيد من التغيرات التكنولوجية . ونظرية من هذا النوع صحيحة مهما كانت الظروف ، وهى لنفس السبب غير قابلة للاختبار الدقيق وهذا لا يقلل من قيمتها أو فائدتها ، فقد تكون مثل كثير من النظريات التصورية الأخرى ، فهى نظريات ذات قدرة تحليلية عالية ، ولكن من الخطأ معالجتها كشيء يستحق أكثر من ذلك . *

وليست كل النظريات الاجتماعية من هذا النوع : حيث نجد بعضها يكون قابلا للاختبار الى حد بعيد ، مثال ذلك « درجة الحراك الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية تختلف بصورة مباشرة عن درجة التصنيع الموجودة بهذه المجتمعات » (١) ، هذا التقرير يمكن اختباره باعتباره أحد التقارير النظرية ، حيث لا يقرر حقيقة بذاتها بينما يتناول علاقات ثابتة فضلا عن السمات الامبيريقية والسببية ، حيث ليس من الضرورى أن تكون التقارير حقيقية لأن ذلك شيء منفصل .

وقليل من القضايا Propositions التى تسمى — نظريات اجتماعية — تكون دقيقة تماما بمثل هذا التقرير ، ولكن كثير من هذه القضايا التى تكون غامضة جدا يمكن أن تكون أكثر وضوحا ودقة أو على سبيل المثال ، غالبا ما يفترض علماء الاجتماع أن هناك بعض الترابطات « التماسك الاجتماعى » « وتكامل النظم » ومفهوم التماسك الاجتماعى يشير الى تنسيق العلاقات الداخلية بين الأفراد والجماعات حيث يظل جزءا محددا فى الوحدة الكبيرة ، ومفهوم « تكامل النظم » يشير الى حالة الاتساق الاجتماعية ، حيث نجد كثيرا من النظم المختلفة تتداخل بطريقة أو بأخرى مع بعضها البعض لدرجة

(*) نظرية ماركس Marx بعيدة عن كونها النمط الوحيد الذى يأخذ الشكل غير قابل للاختبار ، فقد ظهرت لتوضيح انماطا خاصة ولتقديم تقاريرا مثيرة للانتباه .

أن التغيرات التى تحدث فى أحدى النظم تؤدى الى تغيرات فى النظم الأخرى ، والقول أن هناك ارتباط بين هذين المتغيرين يكون شيئا غامضا جدا ، ويمكن القول ببساطة : أن كل المجتمعات تملك بعض درجات كلا السمتين وأن هاتين السمتين — التماسك والتكامل — متلازمتين فى الوجود Coexist وعلى أية حال يمكن أن نذهب أبعد من ذلك ونقول أن درجة عالية من التماسك الاجتماعى لـ «ص» وليس من الضرورى أن تصاحب عالية من التماسك الاجتماعى لـ « س » وليس من الضرورى أن تصاحب درجة عالية من « س » نفس الدرجة من « ص » . هذا التقرير سواء كان صائبا أم لا ، يمكن تنميته وتطويره بصياغات دقيقة ، وتبدو امكانية خضوعه المحكم من الناحية المبدئية . ولكن الصعوبة الرئيسية تنبع من هذه النقطة ، حيث أنه لكى نختبر النظرية يستلزم وجود حد أدنى من الوضوح محددا بأنواع من الملاحظات التى يمكن أن تتفق مع النظرية أو تفشل فى تحقيق هذا الاتفاق ، وهذه الحالة الخاصة تتطلب بعض المعايير لقياس التباين فى درجات التماسك والتكامل ، لأنه فى حالة عدم توافر هذه المعايير الثابته تزداد درجات الغموض الخاصة بطبيعة الاثبات والبرهان وهذه صعوبة عامة فى علم الاجتماع * .

(*) وحتى نظرية الحراك الاجتماعى Sicial Mobility لايمكن اختبارها بسهولة لأن العديد من الملاحظين قد يظهرون معايير مختلفة عن التصنيع ويهملون الحراك الاجتماعى فى حد ذاته .

النظريات الميتافيزيقية الاجتماعية

أحد المغامرات الهامة لعلماء النظرية الاجتماعية هو اتجاههم نحـو الحصول على نظريات متشابهة لنظريات العلوم الطبيعية ، وقد يكونوا أكثر ثقة فى صحة النظريات الميتافيزيقية • ففى كل من العلوم الطبيعيـة والاجتماعية توجد نظريات محددة على أعلى مستوى من التجريد تمـدنا بمجموعة من الأفكار التى أمكن بواسطتها تحقيق أكثر التصورات دقة • وفى بعض الأحيان يكون من النادر صياغة مثل هذه النظريات — النظريات الميتافيزيقية — لكن غالبا ما تحدث حينما توجد الأفكار فى الانســاق المضافة أو المكونة باعتبارها جزءا من النظريات الميتافيزيقية الملائمة ومدى تأثيرها على تطور العلم باقتراح المشاكل وتقديم الحلول لها .• ويدعى بعض الفلاسفة بأنه لا يوجد خط واضح مميز بين العلم والميتافيزيقيا ، وبالطبع فالنظريات الميتافيزيقة لا يمكن اختبارها بنفس الصورة التى تختبر بهـا النظريات العلمية ، وقد عدلت فى ضوء التجربة بينما قدموا الكثير للتجربة البنائية بصورة كاملة أكثر مما قدمت التجربة لاختبارها •

وكـل ذلك حقيقى فى كـلا العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وأحـد الاختلافات الهامة بينهم فى هذا المجال هو : فى العلوم الطبيعية نجد دائما احتمال وجود أخطاء جادة أو عيوب أساسية فى بعض أو كل الفروض الخاصة بالنظريات الميتافيزيقية بينما فى العلوم الاجتماعية لا نجد مثل هذه الحالة ، وهذا لا يعنى أن النظريات الميتافيزيقية تحمل فى ثناياها نواحى قصور تقودنا الى الخطأ ، كما يعنى أنها لا تقترح أى مجالات لتنمية وتطوير النظريات الميتافيزيقية ، وهناك ثلاث أسباب — كما أعتقد — للاختلاف الهام بين النظريات الميتافيزيقية فى كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية :

السبب الأول : عنصر المشاركة فى الحياة الاجتماعية :

فالناس عندهم فرصة كبيرة لادراك ملامح محددة عن الحقيقة الاجتماعية الأساسية أكثر من ادراكهم عن طريق المشاركة فى العالم الطبيعى ، فالحقيقة القائلة أن الأفراد موضوعات مادية فيزيقية لا تعطى أى اشارة عن طبيعة هذه

الموضوعات أو الحياة ، بينما الحقيقة القائلة أن الأفراد موضوعات اجتماعيه فضلا عن نهم شيء مدرك ، تعطى لهم الفرصة للحصول على بعض الأفكار عن طبيعة العلاقـات الاجتماعية وفى المضمون الواسـع لها . والحقيقة الاجتماعية ليس بها ميكانزمات حيث تكون متضمنة بالضرورة فى علاقات جميع الأفراد المشتركين فيها .

والسبب الثانى : وهو مرتبط بالسبب الاول :

هو أن المشاركة فى الحياة الاجتماعية تدفع الأفراد لصياغة أفـكار أساسية عن هذه الحقيقة ، وبطبيعة الحال يمكن أن تجد نفس الشيء فى مشاركة الأفراد للعالم الطبيعى لضبط وتدبير الوقائع المادية ، فالأفراد يجب أن يعرفوا بعض الأفكار عن الطبيعة ، لكن هناك اختلاف واضح فى الحالتين : فالأفراد ــ فى الجزء الأكبر ــ لا يخلقون سواء العالم الطبيعى أو مكانيزماته ، لكنهم يخلقون عالمهم الاجتماعى حتى لو اضطروا الى ذلك فى الجزء الأكبر منه ، لكن فى مواقف أفعالهم وتفاعلاتهم الاجتماعية يكونوا مسئولين عن خلق العالم الاجتماعى الذى يشاركون فيه ، وقد يتحسن الأفراد بواسطة هذه المواقف الاجتماعية نتيجة لادراك العلاقات الأساسية فى أحسن صورة ممكنة .

والسبب الثالث :

وهو مرتبط بالسبب الأول والثانى وخاص بطبيعة الحقيقة الاجتماعية ذاتها حيث أن الأفراد قد يمكنهم افتراض أن الطبيعة ذات الحقائق المادية تكون بعيدة عن أفكارهم التى كونوها عنها ، ولكنهم سوف يخطئون اذا افترضوا مثل ذلك على طبيعة الحقيقة الاجتماعية ، لكن هذا لا يعنى أن الحقيقة الاجتماعية سوف تنعدم اذا انعدم اعتقاد بعض الأفراد فى وجودها ، لأن الأفراد غير قادرين ــ الا اذا كانوا مضطربين عقليا ــ على رفضهم الاعتقاد فى وجود الحقيقة الاجتماعية طالما هى موجودة على الرغم من أن جزء من الحقيقة الاجتماعية يتكون من مجموعة الأفكار والمبادىء التى كونها الأفراد عنها .

هذه المناقشات يمكن أن تقودنا الى سوء فهم ، فلا يمكن أن نفترض أن كل الأفراد فى جميع الظروف يمكن أن يفهموا الطبيعة الأساسية للحقيقة الاجتماعية ولكن يمكن الافتراض أن بعض الأفراد — خلال ظروف معينة — قادرين على فهم الحقيقة الاجتماعية ، كما أن هذه المناقشات لا تفترض أنه عند ادراك الأفراد لطبيعة الحقيقة الاجتماعية يمكن ادراك جميع مظاهر الحياة الاجتماعية ، بل العكس قد يحدث ذلك تدريجيا ، كما أنه لا نهاية لهذه العملية الاجتماعية ، لسبب بسيط جدا قد يكشف الأفراد أن ما اعتقدوا أنه حقيقى على كل الحقيقة الاجتماعية يصدق فقط فى جانب واحد منهــــا .

طبيعة الحقيقة الاجتماعية

والفكرة الأساسية فيما يتعلق بطبيعة الحقيقة الاجتماعية هي أن السمات الخاصة بعناصر الظاهرة الاجتماعية تستمد كثيرا من هذه السمات من ظاهرة أكبر هي جزء منها ، بينما الكل الواسع يستمد سماته غالبا من العلاقات بين الأجزاء التي تكون مركبة ومترابطة . هذه الصعوبة التي تشكل تناقضا ظاهريا كانت تسبب كثيرا من الاثارة لعلماء النظرية الاجتماعية ففي المدى الطويل فشلوا في فهم المضمون الكامل لها على الرغم من أنهم تنبهوا لفهم بعض مظاهرها ، والفكرة ذاتها صعبة الفهم رغم أن فهمها يعبر عن الاختلافات الجوهرية بين طبيعة الحقيقة المادية والاجتماعية وهذا يتطلب بعض التفاصيل أو الافاضة بالشرح :

يوجد في العالم الطبيعي الكليات التي تتكون من بطارية تشتمل على العلاقات بين الأجزاء ويمكن القول أن هذه الكليات تتكون أكثر من جزئياتها ، وهذا يعني أن الكليات بها سمات خاصة غير موجودة في جزئياتها اذا أخذت مستقلة لكنها توجد بالجزئيات اذا كانت مترابطة ، كما أن هذه الجزئيات لها صفات مستقلة عن كلياتها . تتكون أجزاء الكائن الحي من الخلايا ، نجد أن هذه الخلايا لها سمات تكون مستقلة في حالة وجودها بالكائن الحي ، كما تنقسم هذه الخلايا الى جزئيات ، وهذه الجزئيات لها سمات مميزة مستقلة في وجودها عن هذه الخلايا ، وتتكون الجزئيات من ذرات وقد تكون لها سمات مميزة تماما عن وجودها في الجزئيات .

ولكن هذه الحالة غير موجودة بنفس السهولة في الكليات الاجتماعية : المجتمعات — التنظيمات — العائلات — الأسواق — الدول — النظم الاقتصادية .. حيث أن هذه الكليات عبارة عن أنساق للعلاقات بين الأجزاء المكونة لها ، كما أن كثير من سمات هذه الأجزاء تكون غير مقبولة في حالة تفاعلها ومشاركتها للكل فالعائلات تتكون من الأزواج — الوالدين — الأطفال — الأقارب ، لكن السمات الخاصة بكل من الأزواج والوالدين والأطفال والأقارب لا يمكن أن توجد خارج العائلات . وتتكون الأنساق الاقتصادية من منتجين وزبائن — وسطاء — سماسرة — رجال الاعلان ،

لكن سمات المنتجين والزبائن .. لا يمكن أن توجد خارج النسق الاقتصادى وتتكون الأنساق السياسية من قادة — تابعين — أحزاب — جماعات — مجالس مشرعين . . لكن لا يمكن أن توجد سمات هذه الأشياء خارج الأنساق السياسية .. فى نفس الوقت كل مجتمع — ككل — به مجموعة من المكانات الاجتماعية والأدوار ، كل ذلك يتم ويوزع من خلال الأفراد والجماعات ، فالكليات الاجتماعية لا قيمة لها بدون وجود الأفــراد فى مراكزهم الاجتماعية ، كما أن المراكز الاجتماعية لا قيمة لها بدون الكليات الاجتمــاعية .

من الواضح أن الكليات الاجتماعية تختلف فى هذا الجانب الهــام عن الكليات فى العلوم الطبيعية ، ولكن لماذا يحدث ذلك ؟؟ سبب ذلك هو وجود الجانب العقلى بصورة أكبر فى الكليات الطبيعية * . اذا وجدت عناصر فيزيقية مجردة فان سماتها تؤدى لقبولها فى الأبنية المعقدة والتفاعل بين الأجزاء ، وتكون سماتها فى هذه الحالة مستقلة عن الكل ، ولكن يوجد ذلك لأن الظواهر الاجتماعية منتجات عقلية الى حد كبير ، حيث أن السمات الخاصة بالعلوم الاجتماعية غير موجودة بالظواهر الفيزيقية ، فالعلاقات الاجتماعية تتكون أساسا من مجموعة التوقعات المتبادلة للأفعال الاجتماعية المشتركة ، هذه التوقعات هى التى تحدد الحقوق والواجبات كما أن مجموعة الحقوق والواجبات المتشابكة هى التى تحدد المكانات والأدوار الاجتماعية لكن هذه التحديدات عرضة للتحول والتغير ، فأحد حقوق شخص ما تكون واجب لشخص آخر فى نفس الوقت ..

واذا حاولنا القول بأن الظاهرة الاجتماعية تتكون — فى الجزء الغالب — من المنتجات العقلية ، لا يمكن القول بأنها بالضرورة منتجات مباشرة لتأملات الناس أو تصوراتهم المقصودة ، اذا حــدث ذلك فان سمات الظــاهرة الاجتماعية سوف توجد كأفكار فى عقول الناس قبل صياغتها العقلية ، أى فى

(*) لانقصد — هنا — ان الكليات الاجتماعية توجد فقط فى تصــورات الأفراد ، بل ان لفظ — عقلى — يستخدم للاشارة الى ان الكليات الاجتماعية يمكن ملاحظتها عن طريق عالم الاجتماع الذى يقوم بدراسة السمات العقلية الاساسية للافراد .

هذه الحالة من الممكن تفسير بسمات المجتمع ببساطة على أنها تنشأ لأفكار الفرد ، ولكن ليس عادة يحدث مثل هذا ؟؟ فالظاهرة الاجتماعية تنتج من التفاعل بين العقول ، بينما عمليات التفاعل تؤدى لمنتجات مباشرة لتغير هذه السمات العقلية للأجزاء المكونة للتفاعل الاجتماعى من هنا فان خلق السمات الخاصة للأجزاء المكونة للكليات الاجتماعية تحدث — فى نفس الوقت — لخلق السمات الخاصة بالكليات الاجتماعية (٢) .

اتجاهان نحو الحقيقة الاجتماعية

هناك وجهة نظر أخرى أن هناك اتجاهين مختلفين لدراسة الظاهرة الاجتماعية : الاتجاه الأول — أطلق عليه الاتجاه التكاملي Holistic والاتجاه الثاني : أطلق عليه الاتجاه الجزئي Atomistic يتناول الاتجاه التكاملي المجتمعات أو الكليات الاجتماعية على اعتبار أن لها سمات مشابهة للوقائع العضوية أو الكائنات الحية ، كما أنه يؤكد فكرة الانتماء الى النسق بالنسبة للكليات الاجتماعية • ويعالج الاتجاه الجزئي الكليات الاجتماعية باعتبارها سمات مشابهة للموضوعات الآلية الميكانيكية — سواء بصورة مستقلة أو اعادة الأجزاء لمكانها التي كانت متجمعة بطرق مختلفة كما يؤكد فهم طبيعة الوحدات الفردية التي تشكل الكليات الاجتماعية ، ويعرف الاتجاه الأول بالوظيفة البنائية ، ويعرف الاتجاه الثاني بنظرية الفعل الاجتماعي للمجتمع •

واذا قبلنا أن هناك اتجاهين لتأكيد المظاهر المختلفة للحقيقة الاجتماعية ، من ثم يجب توقع التكامل بينهما ، لكن في الحقيقة نجد مصدرا للتوتر بين هذين الاتجاهين • وسبب ذلك أنه اذا حددت السمات الفردية للناس تحديدا خالصا بواسطة أدوارهم ومكاناتهم الاجتماعية من ثم فالبدء من سمات الجزء سوف يؤدي لتكوين — الكل — أي البدء من الأفعال الاجتماعية يؤدي للوصول للوظائف الاجتماعية وبالمثل فالبدء من وظيفة الكل يؤدي الى معرفة مكونات أفعال الأفراد ، فسمات الأجزاء الصغيرة تعتبر قالب العلاقات المكونة للكل الواسع •

لكن لم يستطع أحد صياغة هذا الافتراض !! فالأفراد ليسوا اجتماعيين تماما في حالة تحديد المتطلبات الكافية للكليات الاجتماعية بسبب :

أولا : تؤدي السمات البيولوجية للأفراد لظهور ملامح بينهم التي لا تتشابه مع سمات الأفراد الآخرين في المجتمع ، ولهذا فأفعال الأفراد تتأثر بعوامل أخرى أكثر من وجودها أجزاء في الكليات الاجتماعية •

ثانيا : واذا صح القول بأن الأفراد ليس لديهم سمات بيولوجية ، فان السمات الأخرى التى تؤثر فى أفعالهم لن تؤدى الى التحديد الكامل للمشاركة فى الكل ، فالأجزاء المتباينة المكونة للكل تؤدى لظهور متطلبات مختلفة لأفعال الأفراد ، كما يؤدى ذلك الى أن الفرد فى كثير من الحالات يختار بين هذه المتطلبات المختلفة ، هذا الاختيار يتأثر بصورة واضحة من خلال تفاعل الأجزاء داخل الكل ، رغم عدم تحديده عن طريقه لأنه اذا حدد لا يكون اختبار .

ولهذه الأسباب فان الادعاءات لعرض هذين الاتجاهين لا تربط بينهما ، وفوق كل هذا هناك كثير من المحاولات للتوفيق بينهما لتحقيق أهداف التفسير الاجتماعى .

مشاكل وتفسيرات

اذا دققنا النظر فى أى علم من العلوم نجد لديه الاستعداد والرغبة فى التفسير ، لكن هذه الرغبة تحدث فقط عندما يكون هناك معرفة لبعض الأشياء التى تظهر ثم تحدد التفسيرات ، حيث أن التفسيرات تظهر لتتناول المشاكل • ولتفسير ذلك نرى أن التقارير التى تصف فقط تكون مشتقة من خلال اجراءات منطقية واسعة من التقارير الأخرى ، والحكم الأساسى للمنطق يكون فى أن كل تفسير علمى يجب أن يكون لديه ــ على الأقل ــ مقومات القياس للوصول الى الافتراضات العامة ، وقد تكون هــذه الافتراضات العامة أمبيريقية وسببية بحيث يمكن أن نطلق عليها : « نظرية علميــة » •

كما أن التفسيرات قد تستخدم النمــاذج (٨) Models ومفهــوم « النموذج » يشير الى معنيين : الأول يشير الى استخدام التحليل التفسيرى البسيط باقتراح تشبيهات معينة بين العمليات الظاهرة وغير الظاهرة أو العمليات الملاحظة وغير الملاحظة • والمعنى الثانى : يشير الى مجموعة من الافتراضات تشمل على عدد من العمليات المترابطة ولها أغراض معينة لتأسيس مجال واسع للحقيقة •

وفى علم الاجتماع نجد ترابط وثيق بين الاتجاهين ، بحيث يمكن عمل أو صياغة نظرية لتفسير طبيعة الأنساق الاجتماعية أو أنماط النسـق الاجتماعى التى تتطلب استخدام عدد من الافتراضات التى ترتبط بعمليات معينة متضمنة الكليات الحقيقية ، ولكن لعمل ذلك نستخدم أيضا التحليل المادى أو البيولوجى فى تفكيرنا عن الحقيقة الاجتماعية ، وهذا ما يؤدى الى التغيرات الدقيقة البارعة الخاصة بالعلوم الطبيعية أو الاقتصادية ، ورغم كل ذلك فهى عبارة عن نماذج Models وكثيرا ما يطلق عليها ــ التنظير الاجتماعى ــ وتتكون من بناء أو تشييد نماذج نظرية للحقيقة الاجتماعية ، وليس هذا قاصرا على العلوم الفيزيقية أو الاقتصادية بل تشمل كل النماذج •

كما أن اكتشاف النماذج والنظريات عن طريق الأفراد ضرورى للتفسير المنطقى ، كما تظهر الحاجة الى تفسير النتائج من خلال اكتشاف المشاكل أو الظواهر التى نريد تفسيرها ، فالمشاكل لا يمكن أن تظهر بدون نظريات معينة أو نماذج تقودنا اليها • وهكذا نجد أن طبيعة النظريات والنماذج لها ارتباط جوهرى بطبيعة المشاكل التى تنشأ أو التى نتعامل معها أو نعالجها •

وكل نظام أو علم يواجه كثير من المشاكل ، لكن اذا كانت هذه المشاكل غير متداخلة ومترابطة بصورة ما فانها لا تنتمى لنفس العلم ، فالعلم له صفة ذاتية مستقلة لأنه يعالج مجموعة مترابطة من المشاكل ، وعندما نجد بعض الحلول المقترحة لحل المشاكل فى أحد العلوم نجدها تعتمد بصورة ما على حل المشاكل فى علم آخر ومن هنا قد تنهار الصفات الذاتية للعلوم وتحتاج لظهور سمات أخرى (*) •

ونتيجة لترابط وتداخل المشاكل المختلفة للعلم ، فمن الممكن اختيار أحد هذه المشاكل الرئيسية أو أكثرها تأثيرا على ترابط النسق الكلى ، وهذا ممكن — كما أعتقد — بوجوده فى علم الاجتماع ، حيث أن المشاكل الرئيسية بالنسبة له هى : مشاكل النظام الاجتماعى العام ، حيث أن كلا الاتجاه التكاملى والاتجاه الجزئى حاول الوصول الى أعلى مستوى للتقييم والتحكم فى هذه المشاكل ،أى أنهم قدموا اقتراحات محددة لتفسير السمات العامة للنظام الاجتماعى العام مع الأخذ فى الاعتبار مظاهر التباين فى أشكاله وفى درجة وجوده •

والاهتمام بالنظام الاجتماعى العام ليس ظاهرة جديدة بالنسبة للعلم ، ففى أغلب الأحيان ينبع من الاهتمامات العلمية والأخلاقية ، كما أن هذا الاهتمام — أيضا — هو نتيجة للظروف الخاصة بوجود النظام أو وعى الأفراد بحقيقة وجود النظام •

(*) الذين يدعوا — وحدة العلم — وبصفة خاصة وحدة العلوم الاجتماعية — فشلوا فى التعرف على ان الاجزاء المترابطة بين العلوم تنهار نتيجة ظهور صفات ذاتية جديدة للعلم ، فمثلا ظهور الكيمياء الحيوية ادى لظهور تخصصات جديدة بين علم الكيمياء وعلم الحيوان وليس للنسق الكلى لكلاهما .

المراجع

1. K.R. Popper : The Logic of Scientific Discovery, Hutchison, London, 1959, pp. 40-2.

2. See N.S. Timasheff, «order, causality, conjuncture» in Llewellyn Groos (ed Symposium on sociological Theory, Row, Peterson, 1959, P. 147.

3. Cf Stephen Toulmin, The Philosophy of Science : An Introduction, Hutchison, London, 1953, PP. 119-25.

4. See for example, K.R. Popper, The Open Society and Its Enemies, Routledge, London, Vol. II, PP. 342-3.

5. See Joseph Agassi, «The Confusion Between Physics and Metaphysics in Standard Histories of Sciences», Ithaca, 26 VIII-2 IX, 1962, PP. 231-8.

6. S.M. Lipset & R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society, Univ. of California Press, 1959, P. II.

7. Cf. M. Ginsberg, «The Individual and Society», On the Diversity of Morals, Heinemann, London, 1956.

8. Cf. R.B. Braithwaite, Scientific Explanation, Harper, New York, 1960, PP. 89-96.

الفصل الثانى

المشكلات الرئيسية للنظرية الاجتماعية

« مشكلة النظام الاجتماعى العام »

اذا قررنا أن النظرية الاجتماعية تركز حول النظام الاجتماعى العام ، ذلك يؤدى الى توجيه التهمة الى التحيزات الأيدلوجية المحافظة لأن تأكد النظام — من بعض وجهات النظر — يعنى تأكيد الحاجة اليه والرغبة فى وجوده . ومع أن أغلب الناس فى معظم المجتمعات ، كما أعتقد ، يرغبون فى وجود النظام — لكنهم لا يقبلون أى نوع من النظام مهما كلفهم الأمر — وكل ذلك ليس كافيا لوضع المشكلة موضع البحث النظرى ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أولا : النظام نفسه له مظاهر ايجابية الى حد ما ، كما له متناقضاته التى يمكن ادراكها فقط من خلال أجزائه .

ثانيا : أن فكرة المجتمع الانسانى ذاتها تستلزم وجود النظام .

ثالثا : أن وجود النظام الاجتماعى العام هو معضلة ولا يمكن الأخذ به كشىء مسلم به .

رابعا : أن دراسة مشكلة النظام توضح نواحى القصور فيه أو مظاهر الانتظام فى أجزائه المختلفة (١) .

« مظاهر النظام الاجتماعى العام »

يشير مفهوم النظام الاجتماعى العام الى عدة معانى :

المعنى الأول :

يشير الى تقيد الحرية ومنع النزوات ، أو بشكل أكثر تحديدا يشير الى عنصر القهر والالزام Violonce فى الحياة الاجتماعية .

المعنى الثانى :

يشير الى عنصر المشاركة والتبادل Reciprocity & Mutuality فى الحياة الاجتماعية حيث أن سلوك الفرد لا يصدر اعتباطا أو مصادفة بل هو عبارة عن مشاركات وتكميلات لسلوك الآخرين .

المعنى الثالث :

يشير الى عنصر امكانية التنبؤ Predictability فى الحياة الاجتماعية ، فالأفراد يمكن أن يتفاعلوا من خلال مواقفهم الاجتماعية اذا أدركوا توقعات محددة لسلوك الآخرين واذا كانت هذه التوقعات ملاءمة يحدث التوافق مع بعضهم البعض .

المعنى الرابع :

يشير الى عنصر الاتساق Consistency فى الحياة الاجتماعية.

المعنى الخامس :

يشير الى عنصر الثبات Persistense بحيث لا يمكن وجود تنبؤ أو اتساق فى الحياة الاجتماعية اذا ثبتت أشكال النظام الاجتماعى العام .

كل هذه المعانى مترابطة من الناحية المنطقية والتجريبية ، فاذا قلنا أن الأفراد لا يتفاعلون دائما تجاه بعضهم بناء على باعث أو حافز لكنهم يتحكمون فى نزواتهم ، هذا دليل على أنهم يرثون مكونات هذا التحكم أو أنهم تعرفوا عليه داخليا من خلال عملية التعلم الاجتماعىSocial Education

ومن المعروف لدينا أن الأفراد لم يرثوا أساسا مكونات غرائزهم الاجتماعية ولكنهم ملكوا ثقافة وقدرة ليست للتأثير فقط بينما لخلقها وتنميتها أيضــــا * .

والجانب المهم فى أى تراث ثقافى هو مجموعة الحقوق والواجبات المتبادلة التى يمارسها الأفراد من خلال معاملاتهم مع البعض ، فاذا تحكم الأفراد فى سلوكهم من خلال هذه المعاملات يجب أن يعرفوا بعض الوسائل التى تقودهم لمعرفة مطالب الآخرين ، واذا أنكر الأفراد ذواتهم فى بعض المواقف ، لا شك أنهم سوف يكافئون فى شكل مساعدات متبادلة — أو على الأقل — عدم التدخل المتبادل كل ذلك يتضمن وجود القواعد والمعايير . والقواعد بطبيعتها عامة ولا يمكن اعتبارها ملائمة لكل موقف ، حيث أن وظيفتها تشتق من عموميتها والتى بدورها تتضمن امكانية التنبؤ ، مثال ذلك : اذا كان ما يفعله « أ » يعتمد على ما يفعله « ب » اذن « أ » لابد أن يكون عنده بعض التوقعات عما سيفعله « ب » ، واذا اختار « أ » بعض الأعمال أو أجبر عليها يكون متأثرا بما يفعله « ب » ، اذن « أ » لابد أن يكون عنده بعض الأفكار الوثيقة الصلة بأفعال « ب » واذا كانت توقعات « ب » مشابهة فى اعتمادها أو تأثرها بتوقعات « أ » اذن هناك امكانية ظهور قواعد عامة مشتركة أو توقعات متماثلة تقود كل من « أ » ، « ب » فى مواقف محددة أو أنماط محددة فى موقف واحد . من هنا كان تأسيس المعايير يزيد من امكانية التنبؤ فى الحياة الاجتماعية وذلك عن طريق التحديد الواضح لدرجة التوقعات فى الأنماط الخاصة من المواقف

واذا تمكنا من المحافظة على عنصر التنبؤ ، نجد أن التوقعات المختلفة — فى نفس الظروف — تظل محتفظة بتماسكها وتناسقها مع بعضها البعض ، وأن المعايير المختلفة يمكن تكاملها فى صورة نسق System ، ولا يعنى قولنا هذا أن المعايير الاجتماعية المختلفة يجب أن تعكس بعضها البعض .

(*) من المعروف ان مفهوم الثقافة لا يتضمن فقط الجوانب السلبية فهو لا يعنى فقط كبح جماح او تقيد السلوك الحيوانى ولكنه يعنى ايضا تشكيله وتحوله وتزويده بالاضافات الجديدة له ، ولا يعنى فقط منع الدوافع بل يعنى ايضا خلق دوافع جديدة .

فالمعايير غير المتماثلة التى تحدد العلاقات بين الوالدين والأطفال الصغار قد تكون غير متجانسة مع المعايير المتماثلة التى تحدد العلاقات بين فئات محددة للبالغين أو الراشدين فى مواقف محددة ، حتى لو كان هــؤلاء الراشدين آباء وأطفال لبعضهم البعض . وعموما فالمعايير الخاصة بالوالدين والأطفال تتطلب كل مظاهر السلوك الخاصة بالأطفال ، ومن هنا نجـدها غير متماثلة مع المعايير الخاصة بالدولة وتحديدها للحقوق والواجبات . وإذا ظهرت بعض المعايير المتصارعة فى ظروف معينة ، فان الأفراد لــن يعرفوا كيف يتوقعوا أنماط محددة من السلوك ، كما أن عنصرى المشاركة وامكانية التنبؤ يمكن انهيارها ، مثل هذه الظروف يمكن تحديدها ، ولكن اذا كانت مماثلة بالنسبة للحياة الاجتماعية ككل قــد تــؤدى الى الفوضى .

وإذا تضمن الثبات امكانية التنبؤ ، فهذا يعنى أن اثنين أو أكثر من الحالات المتتابعة تصف نفس المعايير الخاصة بمظاهر السلوك المحــددة للجماعات . ويمكن أن يذهب الثبات لأبعد من ذلك ففى أغلب المجتمعات نجد بعض المعايير يمكن استمرارها فى حالة عدم التغير أو عدم التغــير النسبى لعدة أجيال ، وفى بعض المجتمعات نجد معظم المعايير تستمر فى حالة ثباتها لعدة أجيال ويرجع ذلك لعدة أسباب :

أولا : بعض المعايير الخاصة بالحياة الأسرية وبصفة خاصة المعايير التى تحدد العلاقات بين الجيل القديم والجيل الحديث ، توجد فعلا وسائل محددة لامكانية تخطى الهوة بين الأجيال على الرغم من أن ذلك يستلزم حدوث تغيرات فى طبيعة هذه الهوة فانها لا تتغير كلية ، كما أن الأجيال السابقة تعلموا كيف يتعاملوا مع الجيل الجديد وذلك باعادة صياغة هذه المعاييرمن خلال خبراتهم الشخصية .

ثانيا : هؤلاء الذين يحتلون مراكز محددة فى النظم الاجتماعية . لا يخلقوا هذه النظم من تصوراتهم الشخصية ، حيث لا يوجد تغير كامل أو ثورات كلية .

فى الواقع أن كل معنى من مفهوم ــ النظام الاجتماعى العام ــ هــو

مظهر له وكل مظهر من مظاهر النظام الاجتماعى العام له مظهر آخر مضاد له . فاذا تحكم الأفراد فى نزواتهم ودوافعهم التى تتجه الى ما وراء الضغوط الشائعة ، فهذا يسمح له بالتغير عن هذه الدوافع . وكما يوجد قدر كبير من المشاركة Reciprocity والتعاون co-operation فى الحياة الاجتماعية يوجد أيضا قدر كبير من التضاد والصراع Opposition & Conflict

ولقد كشف لنا علماء الأنثروبولوجيا وعلماء النفس فى دراساتهم المتعددة عن العائلات الانسانية على أن عمليات المشاركة والتعاون والتضاد والصراع يمكن وجودها فى نمط مركب فبينما تظهر عناصر الاتساق والتنبؤ فى الحياة الاجتماعية ، تظهر أيضا مظاهر عدم التأكد وعدم الاتساق نتيجة لوجود الصراعات على المبادىء أو صراعات بين ما هو ممكن وما هو متوقع . وأخيرا : على الرغم من أن كل المجتمعات بها عمليات تغير مستمر الا أن هناك بعض الظروف التى تكون فيها عمليات التغير أكثر وضوحا وسرعة من غيرها ، وهى دائما تؤثر فى النظام المعطى للمجتمع ، وبدون شك كلا الثبات والتغير من سمات الحياة الاجتماعية .

وتظهر بالمجتمعات — فى آن واحد — مثل هذه السمات المتضادة والتى تكون واضحة تماما ، ومع ذلك فهى لا تظهر واضحة بالنسبة لهؤلاء الذين يعلنون باستمرار أن من طبيعة المجتمعات التحكم فى هذه الصراعات الخاصة بالمبادىء والمصالح وأن تبقى فى عملية مستمرة من التغير ، بينما هذا يؤدى لتجاهل الحقيقة الخاصة بالمجتمعات وهى أنها تكون فى حالة تغير وتظام فى نفس الوقت .

تفسيرات النظام الاجتماعى العام

يمكن القول بصورة عامة أن هنالك أربع أنماط رئيسية من النظرية لتفسير وجود النظام الاجتماعى العام : الاول : يركز على عامل القهر والالزام Coercion والثانى : يركز على عامل المصالح والاهتمامات Interests والثالث : يركز على عامل القيم Values والرابع يركز على عامل القصور الذاتى Inertia

نظرية القهر والالزام

تشير نظرية القهر والالزام الى استعمال أو التهديد بممارسة الالزام الطبيعى والالزام الخلقى والالزام الرمزى . وطبقا لهذه النظرية ، يوجد النظام العام فى المجتمع بصورة واسعة نتيجة لممارسة القوة حيث تستلزم اذعان وخضوع بعض الأفراد للبعض الآخر ، والأفراد ينفذوا ما يتوقع منهم من أعمال لأنهم أجبروا على فعل ذلك من جانب بعض الأفراد المحتكرين لوسائل القهر والالزام (*) . ولو أن الأفراد لم يرغبوا أو لم يلتزموا بالأوامر ، فهم مهددين ببعض أشكال العقوبات المادية : الحرمان من الملكية أو مصادر الثروات أو الحقوق أو يصاب بوصمة اجتماعية Social Stigma أو عقوبات خارقة وغالبا ما يصاحب هذه النظرية نظرية تلفيقية تؤكد أن ما يحدث فى المجتمع هو النتيجة المباشرة لرغبات بعض الأفراد الذين يعبرون عن ارادتهم لدى الآخرين وليس من الضرورى ربطها بمثل هذا الافتراض لأنها يمكن أن تؤكد بأن هؤلاء الذين يتولون أساليب الخضوع والالزام يفعلون ذلك باسم جميع الأفراد (٢) .

كما تفسر النظرية أيضا المظاهر المختلفة للنظام الاجتماعى العام . فالأفراد يكبحوا جماح نزواتهم أو يتحكموا فى أنفسهم ويلتزمون بالمعايير

(*) من الملاحظ ان الكلمة الانجليزية نظام Order يمكن ان تشير الى الامر Command ويمكن القول ان التعارض الناتج عن عدم فهم اصل الكلمات او التعارض الخاص بالاتيمولوجيا Etymology — علم اصول الكلمات — يمكن ان ينعكس على النظريات الاجتماعية اللائمة .

حيث أنهم يخافون من نتائج عدم الالتزام أو الخضوع للمعايير أو لأنهم يتذكرون حاجتهم الأخلاقية لفعل ذلك ، كما أنهم ينفذون واجباتهم مع توقع أن الآخرين يفعلون نفس الشيء ، واذا فشل الأفراد فى تحقيق هذه الالتزامات يعاقبون من قبل السلطة . بهذه الصورة يمكن التأكد على امكانية التنبؤ حيث يجب أن يكون هناك اتساق بين المعايير المختلفة ، ويمكن ملاحظة عدم تماسك المعايير من قبل الجهات الملزمة ، كما يجب المحافظة على ثبات هذه المعايير حيث يتمثل ذلك فى مصالح السلطة للمحافظة على شكل المجتمع فى صورة ثابتة أطول مدة ممكنة مما يؤدى الى استمرارهم فى ممارسة القوة واستمرار الامتيازات الخاصة بمكاناتهم .

وتفسر نظرية القهر والالزام أيضا اضطراب النظام والصراع والتغير . يوجد فى كل المجتمعات — على الأقل — نوعين من الصراع :

النوع الأول :

يشير الى الصراع بين الأفراد على مراكز السلطة : اذا كان النظام يؤسس فقط على عنصر القهر والالزام ، نجد أن الكشف عن نواحى القصور فى عناصر السلطة يمكن أن يؤدى الى الصراع من أجل تتابع الأفراد القريبين من رجال السلطة وغالبا ما يحدث ذلك عندما تكون السلطة ضعيفة أو تقع تحت ضغوط معينة .

النوع الثانى :

يشير الى الصراع بين الأفراد ذو سلطة Powerful وآخرين ليس لديهم سلطة Powerless حيث أن فشل القهر والالزام فى تحقيق أهدافه أو اذا تجاوز حدود معينة ، يمكن أن ينتج عنه ردود أفعال تؤدى الى الثائه ، هذه الأفعال المنعكسة غالبا ما تنتج اذا كانت مصاحبة لصراعات داخل الجماعة الحاكمة Ruling Group ومن خلال هذه الصراعات يمكن ظهور كل أشكال التفكك وأضطراب النظام . واذا لم يتمكن أحد من تدعيم المعايير لن يتمسك بها الأفراد مما يؤدى الى العودة لحالة الفطرة والنزوات الخاصة وظهور الفوضى وتأكيد العنف : فى مثل هذه الظروف

يحدث تغير اجتماعى . على الرغم من أن التغير يمكن حدوثه اذا تنبأ رجال السلطة بمثل هذه النتائج ، كما أن التغيرات المخططة يمكن أن تحدث نتيجة للضغوط خارجية أو ضمنية .

من هنا نجد أن نظرية القهر والالزام تفسر النظام الاجتماعى العام بطريقة مختلفة ، كما تفسر أيضا انهيار النظام الاجتماعى وكيفية حدوث التغير ، ورغم كل هذا فان النظرية بها نقاط ضعف أساسية .

ففى حالة تقرير النظرية « ان القهر والالزام شرط ضرورى لوجود النظام الاجتماعى العام » . من الممكن رفضها عن طريق فحص تلك المجتمعات التى يوجد فيها النظام الاجتماعى بدون أى سلطة مركزية فردية تلزم كل الأفراد وقد توجد هذه المجتمعات فى بعض القبائل التى عرفت بأنها لا دولة لها Stateless أو بدون جهاز رئاسى حاكم (٢) . فى مثل هذه المجتمعات هناك مراكز للسلطة فى الجماعات المتآلفة أو الأسرية من خلال المجتمع المحلى ، ومن خلال أجزاء النسل أو القرابة من داخل كل النسب ، ولكن من النادر وجود مثل هذه المظاهر بالنسبة للمجتمع ككل أو حتى فى الوحدات السياسية الكبيرة التى تمارس عليها من خلال المجتمع . فى مثل هذه المجتمعات يمكن تدعيم النظام الاجتماعى العام من خلال العلاقات السائدة بين أعضاء الأجزاء المختلفة عن طريق هذه الحالات :

أولا : امكانية ممارسة القوة لانهاء النزاع بين الأفراد من البدنات المختلفة أو العشائر (أو حتى بين الوحدات الكبرى مثل القبائل) والتى تعتمد على مساندة بقية الأفراد لنفس الجزء الاجتماعى .

ثانيا : وجود روابط متباينة وبصفة خاصة روابط الزواج وروابط قرابية جزئية والروابط التى تدعم العلاقات وتمنع العداءات — واذا تزوج الأفراد من خارج لبدنة أو العشيرة تنشأ روابط قرابية جديدة تدعم العلاقات بين البدنات — كما تشتمل على الروابط القرابية الأخرى ، حيث أن هذا الاستغراق للروابط القرابية أو الطقوس أو المنظمات السياسية تساعد على زيادة تحكم عنصر القوة فى انهاء النزاعات ، وهم يخلقون

أيضا نسيج متشابك من الروابط القوية بحيث يمكن منع انفصال الوحدات الصغيرة من الكل الكبير .

ثالثا : فى بعض الأحيان يظهر بعض الوسطاء لهم مكانة طقوسية قوية تمكنهم من انهاء النزاع بين الجماعات المتصارعة ، والمظهر الهام للنمط العدائى هو الانقسامات الداخلية الواضحة بين الأجزاء والتى تخترق الروابط القوية بينهم والتى تؤدى لممارسة القوة من قبل السلطة الملزمة ، وقد يمتنع الأفراد عن استخدام القوة بحثا عن بعض التعويضات أو المساعدات ، وتحقيق مطالبهم يحتاج لاتحادات دفاعية قوية ضد أى هجوم عليهم ، والأكثر من ذلك قد يكون اتحادهم متضمنا عدم التدخل فى بعض النزاعات الأخرى فضلا عن أن كلا العقوبات الخارقة والأخلاقية تقلل من استخدام العنف ، وتدعم هذه العقوبات أيضا القواعد التى تحكم الروابط الاجتماعية بحيث تحدد لنا الأشكال المختلفة للتعويضات المطلوبة.

بهذا تظهر لنا هذه الحقائق الاثنوجرافية وفض القضية القائلة أن « القهر والالزام شرط ضرورى لوجود النظام الاجتماعى العام » . وبصفة عامة هنالك بعض المناقشات المضادة يجب أخذها فى الاعتبار :

أولا : تقرر لنا هذه النظرية أن النظام فى هذه المجتمعات يعتمد على السلطة الملزمة داخل كل جزء ، وعدم توافر السلطة يؤدى الى انقسام الوحدات الى وحدات أصغر ، بحيث لا يمكن فرض الالزام بين الأعضاء — فى أى حالة — بدون وجود قيادة قادرة على ذلك .

ثانيا : يمكن القول أن امكانية استخدام القهر والالزام بين الوحدات قد يشير فى بعض أشكاله أنه ضرورى للنظام الاجتماعى العام وحتى لو له يمارس من قبل مركز القوة .

ثالثا : قد يتضح لنا أن أحد ضوابط الصراع الاجتماعى هو الالزام الأخلاقى أو الالزام الرمزى بحيث يمكن استخدام الأفكار والارتباطات الأخلاقية كوسائل محققة للتطابق Conformity أو الاذعان Compliance

أولى هذه المناقشات يمكن الاقتناع بها جزئيا : لأن المجتمع يتطلب

لوجوده بعض الأشكال الرئاسية التسلسلية المنظمة لممارسة القهر والالزام حتى اذا تأسس ذلك فقط على عوامل السن وروابط القرابة بحيث لا يتطلب ذلك اذعان أو خضوع كل جزء بالمجتمع ، ومن هنا نجد أن النظرية التى تفترض أن القهر والالزام شرط ضرورى لكل مجتمع مرفوض ، والمناقشة الثانية بها بعض العناصر السليمة ، حيث أن معادلة الالزام كشرط للالزام ضرورية حتى بدون الشكل المركزى . (وبصفة عامة يمكن القول أن نمط الالزام غير ثابت بمقارنته بالنمط المركزى ، ولكن وسائل تدعيم هذا الرأى ضعيفة) . والمناقشة الثالثة لا يمكن قبولها : حيث أن ممارسة الالزام الأخلاقى أو الرمزى غير ممكن الا اذا قبل الأفراد قيم مشتركة محددة ، ومن هنا يكون الالزام داخلى ، وفاعلية الضغوط الداخلية لا تدعم النظرية التى تفترض أن الالزام شرط ضرورى للنظام الاجتماعى العام .

ويمكن مناقشة هذه القضية ـ لسببين ـ فقد يوجد بعض أنماط الالزام التى لها تسلسل رئاسى منظم ، تعتمد على امكانية استخدام القوة المادية ، كما أن نمط الالزام الأخلاقى أو الرمزى يمكن أن يكون مؤثرا :

أولا : من الضرورى وجود بعض الوكلاء أو الممثلين للسلطة لتطبيق المقوبات عند اهمال المظاهر الأخلاقيــة أو الرمزية سواء بتجاهلهـا أو معارضتها .

ثانيا : من الضرورى وجود بعض الوكلاء الذين لهم صفة الالزام مثل كبار السن الذين يشرفون على تعليم المعايير الأخلاقية وصياغة المعانى الرمزية .

ويمكن الموافقة على أن القهر والالزام شرط ضرورى Necessary للنظام الاجتماعى العام ، ولكن لا نوافق على أن القهر والالزام شرط كافى Sufficient لوجود النظام الاجتماعى العام ، ففى المدى القصير يمكن أن تحقق ممارسة السلطة المطلقة بعض درجات النظام الاجتماعى العام ، بينما فى المدى الطويل يمكن حدوث بعض الاتجاهات المضادة أو استخدام العنف للتغلب عليها . ولا يمكن أن نقبل الالزام كشرط كافى لتدعيم النظام الاجتماعى العام حتى على المدى القصير ، حيث أن وجود مظاهر القهـر

والالزام بالمجتمعات البدائية أو المجتمعات الأكثر تعقيدا وغالبا ما تكون مصاحبة بالصراعات على السلطة والعداءات المحلية القوية .

واذا كان الالزام شرط ضروري ، وليس كافى . لتدعيم النظام الاجتماعى العام ، وبصفة خاصة لضبط نواحى القوة فى الحياة الاجتماعية قد تبدو النظرية صحيحة ، ومن ناحية أخرى نجد أن نقاط الضعف فى القوة الملزمة تكون شرط كافى لحدوث مظاهر اضطراب النظام والتغير . ومن الصعب اختبار هذه القضية أمبيريقيا ، لأنه من النادر وجود مجتمع تختفى فيه مظاهر الالزام كلية ومثال ذلك : بعد رحيل الاستعمار البلجيكى من الكونغو لم ينتج عن ذلك اختفاء القوة المركزية الملزمة كلية ، بل كان هناك احلال لقوى ملزمة أخرى مما شجع الادعاءات المنافسة للمطالبة باستخدام القوة لتحقيق مطالبهم مما أدى لانهيار النظام الاجتماعى العام . ومع ذلك فالاختبار الدقيق للنظرية غير ممكن — على الأقل بالنسبة للوسائل المتوافرة لدينا فى الأوقات الحاضرة — فما زالت هناك أساليب أخرى لزيادة قوتها التفسيرية ،مثال ذلك : يمكن للمرء أن يبحث عن امكانية وجود نقاط ضعف داخل السلطة الأبوية نتيجة لنمو المؤسسات الجمعية للاقلية ، سواء ساهمت أو لم تساهم فى عدم الاستقرار العائلى ، مثال آخر : يمكن للمرء أن يبحث عن عجز أو ضعف القوة الملزمة الرئيسية للقوى المعادية سواء أدت أو لم تؤدى لظهور البيروقراطية ، ومن هنا يظهر لنا أن أغلب البراهين تدعم وجهة نظريا فى أن ظهور نواحى القصور أو نقاط الضعف فى أى نموذج للقوة الملزمة يساهم فى ظهور مظاهر اضطراب النظام الاجتماعى والتغير الاجتماعى .

نظرية المصالح والاهتمامات للنظام الاجتماعي العام

يمكن أن نشير الى متغيرين أساسيين في نظرية المصالح والاهتمامات :

المتغير الأول :

يفسر النظام الاجتماعي العام نتيجة لتعاقد بين الأفراد والذي يكتشفونه من خلال مصالحهم واهتماماتهم ويؤدى لحصولهم على بعض الترتيبات الاجتماعية ويستلزم ذلك أن الأفراد لن يحققوا أهدافهم بدون توافر عنصر التعاون أو على الأقل الاعتماد المتبادل بين الأفراد . هذا الاعتماد المتبادل يمكن التنبؤ به نسبيا فهو يتطلب مجموعة من القواعد تتضمن الحقوق والواجبات وظهور المنافع المتبادلة والتي تمنع بعض الجماعات من الحصول على منافع زائدة على حساب منافع الآخرين .

وتفسر نظرية المصالح والاهتمامات اضطراب النظام ومظاهر التغير فيه عندما تظهر ظروف جديدة لم تغطيها القواعد الموجودة ، من هنا ينشأ اضطراب النظام والصراع حتى يحين الوقت المناسب لظهور وتأسيس مجموعة من القواعد الجديدة .

ويمكن أن نشير الى جانبين أساسيين لنواحي القصور في النمط الأول من نظرية المصالح .

الجانب الأول :

انها تفسر النظام الاجتماعي العام على نطاق واسع نتيجة لأغراض ومصالح الأفراد ، فمن الواضح أن كثير من النظم الاجتماعية توجد بدون أن تكون مقصودة من جانب الأفراد .

الجانب الثاني :

انها فشلت في تفسير كيف تنشأ هذه الأغراض أو المقاصد التي تؤثر على النظام الاجتماعي العام وكيف يمكن وجودها سابقة على وجود بعض درجات النظام والذي يمكن للجماعات المختلفة من تأسيس التعاقد وقبوله .

وهذين الاعتراضين مرتبطين معا : لأنه من الصعب أن تجد أفكار تعبر عن أغراض اجتماعية للأفراد بدون ظهور أولويات الحياة الاجتماعية وبصفة خاصة اللغـة .

والمتغير الثانى لنظرية المصالح والاهتمامات أكثر ثباتا وتعقيدا مـن المتغير الأول ، ولكنه بعد تصديقا ولا يمكن قبوله : فهذه النظرية تفسر النظام الاجتماعى العام على أنه نتيجة غير مقصودة Unintended تظهر من خلال الأفعال المختلفة للأفراد ، كما أنها منفصلة من متابعة الأفـراد لمصالحهم الخاصة . وليس المقصود بذلك أن الأفراد يكتشفون النظام الاجتماعى العام من خلال مصالحهم الجمعية ثم يؤسسـونه بعد ذلك ، لكن أصحاب هذه النظرية يرون أن النظام الاجتماعى العام يوجد سـهوا أو بدون قصد ، وبعد ذلك يكتشف الأفراد أنه ملائم لمصالحهم واهتماماتهم . ويمكن مناقشة ذلك بافاضة : كل فرد يتابع مصالحة الخاصة ومظاهـر سلوكه بأحسن صورة ممكنة ، ثم يكتشف من خلال ذلك أنه من الصعب تجنب الاتصال بالآخرين ، أى أنه يجب أن يتكيف مع سلوك الآخرين ، ومن ثم يأخذ فى اعتباره مصالح ومظاهر سلوك الأخرين ، وقد يؤدي ذلك فى البداية الى مصادمات لكن تدريجيا سوف يكتشف الفـرد أن مصالحه الخاصة يمكن الحصول عليها بصورة أفضل فى المدى الطويل ، وذلك يتجنب مثل هذه المصادمات مع الأفراد وتحقيق التعاون بينهم مما يؤدى لنشأة توقعات متبادلة للسلوك مع تعديل وتكيف مستمر لها حتى يتحقق التوازن .

وعلى الرغم من جوانب الضعف التى تحملها نظرية المصالح والاهتمامات فهى تمثل أحد الاسهامات الرئيسية فى تنمية النظرية الاجتماعية ، حيث أنها تدرك الظاهرة الاجتماعية فى نطاق عملياتها السببية والتى تعتمد — الى مدى معين — على عنصر الارادة الانسانيـة . وتفسر نظرية المصـالح والاهتـمامات أيضا اضطراب النظام الاجتماعى وكيفية حدوث التغـير الاجتماعى بصورة مقبولة : حيث أن التوافق مع المصالح لا يمـكن أن يتحقق بصورة كاملة ، فهناك دائما احتمال ظهور مصالح جديدة للأفراد مما يؤدى الى ظهور بعض الصراعات مع الآخرين ، كما توجد ضغوط

معينة تؤدى لحدوث توافقات جديدة كما أن هناك دائما احتمال ظهور ظروف جديدة لا يمكن التنبؤ بها تستلزم تأسيس مجموعة جديدة من القواعد الخاصة بها ، وأخيرا فأن من طبيعة الفرد أنه لا يكتفى بمتابعة بعض الأهداف الخاصة ، فمن خلال تفاعلاته المتعددة مع الآخرين قد يتنبه أو يلزم بالارتباط بنشاطات جديدة وبصفة عامة نجد الفرد قادر على الفعل الاجتماعى الرشيد فى متابعة أهدافه الخاصة على الرغم من أخذه فى الاعتبار تأثيرات كل من العواطف والمشاعر والأحاسيس ، ولكنه غير قادر على التصور الرشيد لشكل حياته الاجتماعية (٤) .

ويمكن أن تشير الى مظهران أساسيان لنواحى القصور فى هذه النظرية:

المظهر الأول :

قدمه لنا دوركايم (٥) Durkheim ثم قدمه تالكوث بارسونز (٦) Parsons وهو أن النظرية لم تفسر أصل أو منشأ المصالح . ولقد ناقش كل من دوركايم وبارسونز أن منشأ المصالح — الى مدى محدود — هو المجتمع ذاته أى أن وجود المصالح يستلزم مسبقا وجود النظام الاجتماعى . وأى دفاع عن هذه النظرية يقودنا الى مناقشة أن بعض المصالح موجودة من قبل فى طبيعة الانسان نتيجة وجوده فى العالم الطبيعى فضلا عن الحقيقة الخالصة أنه متلازم فى الوجود مع الآخرين أى أن مصالحه الأولية لا تعتمد على المجتمع بل تعتمد على الطبيعة . هذه المناقشة قد تكون صحيحة فى تفسيرها لبعض مظاهر النظام والسلوك الاجتماعى لبعض الأشكال البدائية غير الانسانية ، ولا يمكن لهذا التفسير أن ينطبق على النظام الاجتماعى العام الموجود بالمجتمع الانسانى لأن ذلك — على الأقل — يستلزم مسبقا وجود اتصالات لغوية وقواعد اللغة من قبل المجتمع .

المظهر الثانى :

أنها تقرر أن الأفراد يتوافقون فى مظاهر سلوكهم مع بعضهم البعض بحرية تامة وبأساليب اختيار متعددة بواسطة الطبيعة والحاجة الى المنافع المتبادلة دون اعطاء أى أهمية لمظاهر القوة التى تحدد وتؤثرعلى مظاهر

سلوك الأفراد عند تحقيق رغباتهم الخاصة . وباختصار : تركز النظرية على النتائج غير المقصودة للأفعال الاجتماعية ، كما أنها تحدد درجات محددة لأهمية بعض الأفعال الاجتماعية أكثر من الأخرى حتى لو كانت النتائج غير مقصودة من جانب أى فرد أو جماعة محددة .

وفى الواقع أن عملية توافق المصالح غير كافية لتأسيس وتدعيم النظام الاجتماعى العام ولكنها مع ذلك تكون ضرورية ، ولقولنا هذا تبدو النظرية فى أغلبها غائية Tautological فهى توضح أن النظام الخاص بالمجتمع يعبر عن التوافقات المتبادلة للمصالح ، ومع ذلك فالنظرية لها عناصر قيمة فى توجيه الانتباه لأحد مظاهر النظام الاجتماعى العام .

نظرية الاجماع القيمى

تشير النظرية الثالثة : الى أن النظام الاجتماعى العـام يؤسس على ــ حد أدنى ــ من الاجماع على قيم محددة والتى يغلب عليها الطابـع الأخلاقى ، وقد تتناول معايير فنية ومعايير جمالية (٧) . ومناقشتنا للخطوط العريضة لهذه النظرية نجد أنها ترتكز على : اذا التزم الأفـراد بالقيم أو أجبروا على الالتزام بالقيم سوف يؤدى ذلك الى تماثل عام اتجاه الآخرين، فهم يتقبلون أهدافا مشتركة وكذلك امتيازات ومحظورات تحدد وسائل تحقيق هذه الأهداف . واختيار السلوك من جانب كل فرد سوف يتأثر بالمعايير المشتركة والرضى النفسي والتي يحصل عليها الفرد من خـلال توائمه مع الأفراد الآخرين . كما أن التزام الأفراد بهذه القيم يمكنهم من اختبار الوسائل الكفيلة باعادة تكيف وتوفق المصالح المتصارعة وتحويل القوة الملزمة الى سلطة شرعية .

كما تفسر نظرية الاجماع القيمى اضطراب النظام ومظـاهر التغـير بالطريقة التالية :

أولا : لا يمكن الحصول على حالة واحدة تشير الى التزام الأفراد تماما بالمعايير المشتركة العاملة حتى تؤدى نشأتهم وتربيتهم الى عدم الالتزام التام بهذه المعايير ، واذا حدثت تغيرات أساسية فى الظروف التى يوجد فيها الأفراد لابد أن يصاحبها تغيرات فى مواقف الأفراد ، فقد يتخلى البعض عن الالتزام بالمعايير المشتركة العامة حتى اذا كان التغير ضيئلا ، وبذلك نجد أن الأفراد لديهم الاستعداد لعدم الالتزام بالمعايير المشتركة العامة ، ويزداد عددهم اذا ظهرت ظروف جديدة تساعدهم على ذلك .

والاحتمال الثانى : الذى يؤدى الى اضـراب النظام وحدوث التغير ، ينشأ نتيجة للقيم المتعارضة ، وقد يحدث ذلك نتيجة للاتصالات بـين المجتمعات المختلفة أو عندما تظهر قيم جديدة معارضة للقيم القديمة .

وقد تبدو نظرية الاجماع القيمى كنظرية جديدة ، ولكنها فى الواقع ،

قدمت من قبل على يد أوجست كونت Comte والى حد ما من جانب دوركايم Durkheim الذى كشف عن نواحى القصور بها كنظرية عامة . ولقد ناقش كونت Comt بأن ظهور اضطراب النظام فى المجتمع يرجع الى فقدان الاجماع على الأفكار الأساسية والمبادىء الخاصة بنمط المجتمع المرغوب فيه والمعانى الملائمة لذلك ، كما كشف لنا كونت Comte على أن الاجماع القيمى يرجع الى نمو ظاهرة تقسيم العمل والتى تؤدى الى الاختلافات المحلية والصراعات الداخلية (٨) .

ولقد عارض دوركايم Durkheim كثيرا من مناقشات — كونت — حيث يرى أن النسق الموحد للأفكار والأخلاقيات قد يوجد فقط فى المجتمع المتجانس البسيط ، كما يرى أن ظاهرة تقسيم العمل تؤدى الى الاختلافات والصراعات على الرغم من أنها تزودنا بمفهوم جديد وهو التساند المتبادل Interdependence ويشير دوركايم — الى أن المجتمعات الأكثر تباينا وتعقيدا لا يوجد فيها مثل هذه القواعد الأخلاقية وقبول الاتساق الكلية للأفكار والمبادىء على الرغم من امكانية حدوث اجماع على بعض القيم الأخلاقية المنتشرة فى هذه المجتمعات ضمن المجموعات المتباينة للقواعد والقيم (٩) .

ويمكن القول أن نظرية الاجماع القيمى بتأكيدها على أن الاجماع Consensus شرط كافى sufficient لخلق وتدعيم النظام الاجتماعى العام يؤدى بنا الى اكتشاف نواحى قصور جديدة بها .

فى المحل الأول : لقد فشلت نظرية الاجماع القيمى فى تفسير كيفية الوصول الى مثل هذا الاجماع بدون وجود نظام اجتماعي عام . وفى المحل الثانى : هذه النظرية زائفة فى تفسيرها لعملية استمرار النظام الاجتماعى العام ، حيث يمكن الحصول على النسق القيمى فى المجتمع الحديث مثل الرغبة فى تحقيق مستوى معيشى أفضل ، وقد يؤدى ذلك الى اثارة الصراع بنفس الصورة التى تظهر فى حالة عدم وجوده ، ففى حالة عدم وجود مثل هذا الاجماع القيمى — اذا كانت هناك قيم مختلفة

بالقطاعات الاجتماعية المتباينة ولديها الرغبة فى تحقيق مستوى معيشى أفضل فى هذه الحالة يكون المجتمع أكثر ثباتا واستقرارا .

ويمكن أن تكون نظرية الاجماع القيمى أكثر قبولا واقناعا اذا قررت أن بعض درجات الاجماع consansus شرط ضرورى Necessary لوجود النظام الاجتماعى العام . من الناحية المبدئية فان النظرية بصفة عامة لا خلاف عليها ، حيث أن حياة المجتمع الانسانى لا يمكن تصورها — فى أبسط صورة — وبدون وجود بعض المعايير المشتركة العامة والمعايير الأخلاقية ليلتزم بها الأفراد.

وفى صورة أكثر تحديدا : تبين لنا النظرية أنه بناء على قبول الأفراد للقواعد العامة ، يلتزمون ببعض المبادىء الأساسية التى تهتم بتحقيق رغباتهم ، وهذا يتضمن — فى الحقيقة — مضمون القيم مع توافر امكانية الاختيار بين مجموعة من المبادىء أو القيم بصورة أو بأخرى . ومع ذلك يظل لنا تساؤل : هل يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض المجتمعات المدنية المعقدة ، حيث تتوافر المناقشات الجدلية والاختلافات وقد تظهر وجهات نظر متعارضة ومتضاربة بخصوص الرغبات الاجتماعية ، كما أنه يمكن لمدى معين الاختبار من الأساليب المختلفة للفعل الاجتماعى — ولكن هذا لا يحدث بالنسبة للمجتمعات البسيطة — حيث يعمل الأفراد من خلال التزامهم بالمفهوم العام للنظام الاجتماعى والذى لا يمكن أن يدور حوله الشك الى درجة بعيدة . من هنا تتساءل أين يكمن الالتزام بالقيم المشتركة العامة ؟؟ هل يوجد فى المجتمعات التى يتوافر فيها امكانية الاختيار ولا يتحقق التوافق الا بصعوبة ؟؟ أم أن الالتزام انعكاس لشىء واحد أكثر من الالتزام بشىء آخر ؟؟ أو أنه يوجد فى المجتمعات التى ينتشر فيها مظاهر عدم التكيف ؟؟ وليس المقصود هنا مجرد سفسطة أو استعراض للكلمات الغامضة ، بينما تساؤلنا بهدف تفسير النقاط التالية : اذا كان هناك اتفاق أساسى على طبيعة المجتمع ، مع عدم وجود بدائل لهذا الاتفاق ، فلا يمكن أن نثق ببساطة فى القضية القائلة بأن تأسيس المجتمع يعتمد على الالتزام بالقيم العامة المشتركة ؟؟ فهل يمكن وجود النظام الاجتماعى العام بدون

والالتزام بشيء من القيم العامة المشتركة [illegible] هناك بعض المناقشات المضادة لذلك : تقرر أن شرط الالتزام بالقيم لا يمكن الحصول عليه بالملاحظة [illegible] بل يتطلب ذلك أسس موضوعية معينة ، وهي ظاهريا تعتمد على النظام الاجتماعي العام ذاته . مثال ذلك : أن معتقدات الهندوس بالهند وتعاليمهم تزودهم بمجموعة من المبادىء العامة التي تحدد وتبرر لهم بعض الحقوق والواجبات الخاصة بالجماعات الطبقية — وهكذا فهذه القيم ضرورية — اذا لم تكن كافية كشرط أساسي للمحافظة على العلاقات المنظمة بين الجماعات المهنية واستمرار بناء القوة والامتيازات الخاصة بها . من خلال هذه المناقشة تبين لنا أنه بدون مثل هذه الالتزامات للقيم والتي يمكن تحديدها وانتشارها ، نجد أن الأفراد لا يتوافقون بالضرورة مع القواعد الخاصة بالحياة الاجتماعية ، ولكن قد تنشأ أساليب اختبار محددة للفعل الاجتماعي قد ينتج عنها فوضى . من هنا يكمن الاختلاف الأساسي بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات المعقدة : حيث أن الاختبار في المجتمعات المعقدة يكون بين أنواع مختلفة للنظام .

وعلى الرغم من نواحي القصور في هذه النظرية فانه لا يمكن التقليل من قيمتها وحتى لو كان اتجاها غائيا Tautological فهي توجه الأنظار نحو عوامل رئيسية في الحياة الاجتماعية . وتظهر فائدة هذه النظرية — من وجهة نظرنا — في امكانية مصاحبتها مع بعض عناصر النظريات الأخرى كما أن عدم شيوعها في بعض الدوائر يرجع الى كثير من الادعاءات التي أثيرت حولها بشكل أو بآخر ، فمثلا نجد كل من كونت Comte وبارسونز Parsons قد أيدوها بقوة كنظرية تفسيرية ، فيما نجد بعض الكتاب الآخرين أمثال مانهايم Mannheim وماركس Marx قدموا لنا أفكارا تصورية فاضلة ، وذلك بامكانية تأسيس المجتمع المعقد على الاجماع القيمي بصورة أوسع . ولكن سرعان ما ظهرت نواحي النقد الجوهري لها حيث أن الالتزام بالقيم المشتركة العامة والأفكار الشاملة في المجتمعات المعقدة من الصعب وجودها حتى لو كانت من قبل مراكز القوة .

نظرية القصور الذاتي

نلاحظ أن النظرية الرابعة والأخيرة لتفسير النظام الاجتماعي العام أكثر اختلافا عن كل النظريات الثلاث السابقة ، حيث أنها تبحث فقط عن تفسير مظهر واحد من مظاهر النظام الاجتماعي العام ، وهو عنصر الاستمرار أو الثبات في الحياة الاجتماعية ، كما تختلف أيضا عن النظريات الثلاث ، في أنها لا تشير الى مظهر واحد أو عملية واحدة ، بينما تشير لأى عدد من العناصر أو العمليات ، كما أنها لا تتناقض بالضرورة مع أى من النظريات الأخرى ، وبايجاز تقرر نظرية القصور الذاتي : انه اذا وجد النظام الاجتماعي العام فهو يوفر الظروف الملائمة لدوام واستمرار وجوده من هنا كانت النظرية باطلة وغائبة Tautological حيث أن فكرة النظام الاجتماعي العام تتضمن عنصر الاستمرار ، ومن الواضح أيضا انها زائفة حيث نجد مظاهر ارتداد الأفراد عن النظام الاجتماعي العام وانهيار بعض مظاهره وحدوث التغير ، على الرغم من الثبات النسبي للنظام الاجتماعي العام .

وعلى الرغم من عدم معقولية هذه النظرية ، فانه يمكن دراستها في صياغة أكثر دقة ووضوحا حيث تؤكد على جانب هام هو أن بعض العمليات السببية للظواهر الاجتماعية غالبا ما تكون دائرية ، كما تقرر النظرية أنه عندما يدعم النظام الاجتماعي العام بعدد من العمليات المتبادلة فقد يميل الى مقاومة الضغوط التي تهدف الى انهياره أو تغيره .

ومن الممكن مصاحبة نظرية القصور الذاتي Inertia لأى من النظريات الثلاث : القهر والالزام الصالح والاهتمامات - الاجماع القيمي بحيث يمكن تداخلهم كعناصر أساسية ضمن نظرية واحدة أو صياغة لنموذج يستخدم فروض القصور الذاتي أو التوازن Equilibrium ، وفي الواقع ، كل هذه العناصر الثلاث يمكن تجميعها في نظرية واحدة أو نموذج لتفسير النظام الاجتماعي العام .

الخلاصة

أظهرت نتائج دراستنا لهذه الأنماط الأربعة لنظرية تفسير النظام الاجتماعي العام الى خلاصتين لا يمكن الفكاك منهما :

الأولى : لا واحدة من هذه النظريات تمكنت من تفسير أصل أومنشأ النظام الإجتماعي العام . حقا هذا عمل شاق وصعب التنفيذ : صياغة نظرية صالحة لتفسير النظام الاجتماعي العام بمفاهيم اجتماعية خالصة (ولكن من الممكن تفسير ذلك — جزئيا — بمفاهيم بيولوجية) نجد أن نظرية القهر والالزام غير مقبولة لأنها تفترض مسبقا أن مراكز القوة بالمجتمع تلزم الأفراد بالمعايير الاجتماعية والنظرية التعاقدية تفترض مسبقا — أيضا — وجود بعض أشكال النظام الاجتماعي العام من خلا عقد مشترك يوافق عليه الأفراد ، وبذلك تفترض كجزء من التفسير ما الذى يجب تفسيره ؟ ونظرية المصالح والاهتمامات الثانية من الممكن قبولها حيث تفترض عمليات طويلة متضمنة التحول والنمو من حالة اضطراب النظام الى حالة النظام ، على الرغم من أنها لم تأخذ فى الاعتبار أن وجود مثل هذه المصالح والاهتمامات يعتمد على وجود المجتمع . ونظرية الاجماع القيمى تفترض مسبقا وجود النظام الاجتماعى العام . وذلك باعطاء أهمية خاصة للالتزام بالقيم المشتركة العامة . وأخيرا نجد نظرية القصور الذاتى لم تقدم أى ادعاء لتفسير أصل أو نشأة النظام الاجتماعى العام .

والخلاصة الثانية : كل من هذه النظريات الأربعة ساهم فى تفسير كيف يوجد النظام الاجتماعى العام أكثر من تفسير كيف ينشأ النظام الاجتماعى العام ؟؟ وكيف ينهار وكيف يتغير ؟؟ كل نظرية تقدم فروضها على أنها كافية Sufficient وليست ضرورية Necossary . والواقع أن كل النظم الاجتماعية ترتكز فى تفسيرها على تركيبة أو اتحاد بين النظريات الثلاث : القهر والالزام — المصالح والاهتمامات — الاجماع القيمى .

وليس المقصود بذلك أن كل نمط من النظام الاجتماعي يعتمد على العناصر الثلاث بصورة متساوية ، ففي الواقع نجد تباين بينهم في تأكيد العناصر المختلفة لكل من المظاهر الثلاث للنظام الاجتماعي العام . وبالمثل ، على الرغم من أن كل المجتمعات يمكن تصنيفها طبقا لبعض درجات القصور الذاتي ، فهم يتباينون في درجة وجود مثل هذه الحالة ، ولكي نفهم لماذا يختلفون في هذا المجال — يجب فهم لماذا تجد بعض المجتمعات أكثر استعداداً لمقاومة التغير أكثر من غيرها — ويمكن للمرء أن يبحث عن نماذج أكثر بحيث يمكن ترابط هذه العوامل الثلاث في الأنساق الاجتماعية : أحد هذه الاتجاهات هو « الاتجاه التكاملي »

Holistic Approach.

المراجع

1. Cf. Talcott Parsons, The structure of social Action, Free Press, Illinois, 1949.

2. See *for example, Thomas Hobbes, Leviathan* (ed. Michael Oakeshott), Blackwell, Oxford, PP. 107-8.

3. See John Middleton and David Tait (eds), Tribes Without Rulers, Routledge, London, 195-8.

4. Cf. Friedrich A. Hayek, Individualism and Economic Order, Routledge, 1949, PP. 6-13.

5. Emile Durkheim, The Rules of Sociological Metbod (trans. Solovney £ Mueler), ed. George E. G. Catlin, free Press, 1950, PP. 2-3.

6. Talcott Parsons, ibid, P. 460.

7. Cf. K. Davis, Human Society, Macmillan, New York, 1959, PP. 143-4.

8. Auguste Comte, Cours de Poilosopbie Positive, IV. PP. 429-31.

9. Emile Durkheim, The Division of Labour in Society (trans. George Simpson), Free Press. 1947, esp. PP. 364-71.

الفصل الثالث

الوظيفية او الاتجاه التكاملى

مقدمة .

فى الواقع أن الاتجاه التكاملى لدراسة المجتمع قديم قدم النظرية الاجتماعية ، والتى يرجع ظهوره الى عصر الأغريق . ولقد تتبع بعض مؤرخى الفكر أثر المذهب الحديث للوظيفة والذى يسمى بالاتجاه التكاملى فى علم الاجتماع بانه عرف فى الحقبات الثلاث الأخيرة عند ــ مونتسكيو Montesquieu. وقد يمتد ظهور الاتجاه التكاملى الى أفكار كونت Conte والذى يرجع اليه تأثيرها الحديث ، ولقد أكد ــ كونت Conte على الاتجاه التكاملى باعتباره جزء أساسى للبحث الاجتماعى والذى أسماه الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics أى دراسة الظواهر الاجتماعية فى حالة التلازم فى الوجود (١) .

من خلال هذه الأفكار عند ــ كونت ــ نجد أن كل النظم الاجتماعية والمعتقدات والأخلاق فى المجتمع مترابطة ومتداخلة فى نسق تكاملى . من هنا نجد أن تناول أى عنصر من هذه العناصر بالتفسير يكون بهدف اكتشاف القانون الذى يصف كيف يتلازم كل عنصر فى الوجود مع العناصر الأخرى داخل النسق الكلى . ولقد ظهرت هذه الأفكار عند كونت Conte من خلال تصوره الكلى لاعادة بناء المجتمع ، بحيث تمكن تأسيسه على نظرية ثابتة تمكننا من تفسير واضح لتداخل العناصر الاجتماعية مع بعضها البعض فى تركيبات أو اتحادات Combinations .

ولقد تعرضت أفكار ــ كونت Conte لنقد شديد فى فروضه الأساسية (٢) وفى تنبيه لوجهة النظر الخاصة باعتبار المجتمع نسيج

متشــابك (٣)، ورغم ذلك فان أفكــار ـ كونت Conte تمثل أحد المساهمات الرئيسية للاتجاه التكاملى .

ولقد ساهم هربوث سبنسر H. Spencer ببعض الملاحظات الجديدة بالنسبة للمفهوم الوظيفى فى دراسة المجتمع . حيث قدم لنــا « سبنسر »كثير من الافتراضات الهامة لعقــد المماثــلات الوظيفية بين العمليات العضوية والمجتمعات ولكن ذلك لم يكن اهتمامه الأســاسى ، حيث كان يهدف الى بيان أن هدف علي الاجتماع هو تحليل بناء المجتمعات بحيث يمكن الكشف عن مساهمة كل جزء منها فى وظيفة الكل . ولقــد بنى سبنسر نمــاذج تطورية للمجتمعات تشــبه النماذج العضوية موضحا درجات التباين فى الأبنية المعقدة بحيث يمكن قياسها من خلال الأنســاط المختلفة التى تظهر بها العنــاصر المكونة للبنــاء . وحينما يتكون البناء الاجتماعى من عدد من العنــاصر المتشابهة أو المماثلة ، نجد كل منهــا يميل الى الاحتفــاظ بدرجة محددة من الاكتفــاء الذاتى ــ سواء كانت عالية أو منخفضة ــ وحينما يتكون البنــاء الاجتماعى من عنــاصر غير متشابهة نجد مظاهر التباين الشديد للعنــاصر الداخلية فى البنــاء . كما تظهر مظاهر التساند المتبادل بين الأجزاء المكونة له . كما ناقش سبنسر بأن مظاهر التباين الشديد للبناء الاجتماعى تؤدى الى مظاهر التكــامل فى البنــاء الكلى ، وتجعله أكثر قدرة على البقاء وذلك بتقليل مظــاهر اللا تجانس الداخلى (٤) .

وفى الحقيقة أن أغلب مناقشات الوظيفية الحديثة تعود الى دور كايم Dur Kheim أكثر منها الى هربرت سبنسر . وقد كان دور كايم فى كتاباته الأولى متأثرا بعمق بالتفكير البيولوجى مثل ــ سبنسر ــ كما أن أفكار دور كايم الأولى تأثرت أيضا بصورة مباشرة بأفكار ــ سبنسر ــ والتى تعرضت بدورها الى نقد شديد (٥) . ولقد حذر دور كايم فى كتابيه : مناهج البحث (٦) ، وأسس الدراسة من بعض الاخطاء المصاحبة للتفسير الوظيفى ــ لم يستخدم دور كايم مفهوم الوظيفة كما تنبأ دور كايم أيضا بكثير من مظاهر النقد والهجوم التى تواجهه النظرية الوظيفية فى الوقت الحالى ، ورغم كل ذلك فلقد ساعد دور كايم فى أن أصبح المذهب الوظيفى

جذابا ومثيرا لعلماء الانثروبولوجيا الاجتماعية وعلماء الاجتماع بصفة عامة .

ولقد ميز لنا دور كايم بوضوح فى كتابه — تقسيم العمل (٧) — بين وظيفة تقسيم العمل (كما يسميها) وبين سببها المؤثر الفعال ، ووظيفة تقسيم العمل هى التكامل أو اعادة التكامل بالمجتمع ، بينما سبب تقسيم العمل هو الزيادة فى الكثافة الحركية الناتجة عن الضغط السكانى ، ولكن عندما ندقق النظر فى التفسير السببى عند دور كايم تنشأ بعض الصعوبات، ويمكن أيجاز مناقشات دور كايم كما يلى : حينما يزداد الضغط السكانى ويزداد التفاعل الاجتماعى ، يحدث انهيار فى البناء الاجتماعى لأبسط شكل بالمجتمع ، كما أن زيادة المنافسة قد تهدد النظام الاجتماعى العام ، ولكن يمكن التقليل والتحكم فى هذه المناقشات المتزايدة عن طريق تبنى الاتجاه نحو الأعمال التخصصية والتى تجعل الأفراد أكثر اعتمادا على بعضهم البعض ، ويصبحون أكثر قبولا للالتزامات الأخلاقية والواجبات المتبادلة.

ولقد أغفل دور كايم فى تفسيره . كيف يتبنى الناس هذا الحل لمشكلة المنافسة المكثفة ؟ فهو لم يحاول تقديم أى نظرية غير مقبولة تشير بأن الأفراد يفعلون ذلك تلقائيا ، كما أنه لم يقترح نظرية أخرى غير مقبولة بأن الأفراد يفعلون ذلك بتوجيه من الأحكام أو القواعد غير الواعية . من هنا يظهر لنا من أفكار دور كايم أن تقسيم العمل يظهر بسبب حاجة الأفراد لاعادة بناء النظام الاجتماعى حيث أن مظاهر المنافسات غير المنظمة يمكن أن تنعكس على الحياة الاجتماعية وتهددها بالانهيار ، وفى الواقع أن دور كايم فى محاولته تجنب بعض أخطاء التفسير الوظيفى ، وقع فى أخطاء أخرى .

ونجد أخطاء مماثلة فى التفسير الوظيفى عند دور كايم فى كتابه الأخير « نشأ وطبيعة الدين » (٨) حيث نجده يرفض كل النظريات التى تناولت ظاهرة الدين بالتفسير بمفاهيم عقلية أو عاطفية للأفراد ، وبحث عن تفسير آخر للدين باعتباره ظاهرة اجتماعية ، ولقد حدد لنا نظرية لتفسير الدين كما يلى : أن المجتمع يمثل قوة ضابطة وقوة خالقة تؤثر على سلوك

الأفراد الممثلين للمجتمع فالمجتمع قوة ضابطة بتزويده الأفراد بالقواعد الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الأخرى التى تجعل الأفراد فى حالة توافق ، كما أن المجتمع قوة خالقة بتزويده كل فرد بالمصـادر الثقافية التى تحدد للأفراد أسلوب التعامل فى الحياة . فالأفراد البدائيين يشعرون بمظاهر التساند المتبادل بين بعضهم البعض ويخضعوهم لقوة الخارجية ، ولكنهم غير قادرين على التعبير عن هذه الأفكـار المجـردة ، وعلى ذلك فهم فى حاجة للتعبير عن هذه الاحاسيس والمشـاعر ، ومن ثم يلجأون للأشـياء المادية التى تمثل المجتمع ، وتمثل اتجاهاتهم الجمعية نحوها ، هذه الرموز قد تصبح مقدسـة بتوضيح ما الذى يجب الخضوع له — النظام الأخلاقى العام — كما يجب أن يكون منفصلا عن تفكير الأفراد فى الأشياء الأخرى والتنويه ، فمثل هذه لأشيـاء الدينية تتطلب شعـورا خاصا بالوفـاء والاحترام . من هنا نجد أن مثل هذه الموضوعات تصبح أساسا للنشاطات الطقوسية ، وأساسا للافعال الجمعية أيضا ، مما يؤدى الى نشأة مشاعر وأحاسيس ثابتة لتحقيق تضامن الجماعة فالموضـوعات الخاصة بعبـادة الأديان توجد خارج أفكار وعقول الأفراد ، على أساس شعور الأفراد بأنها تمثل قوة خارجية من قبل المجتمع . من هنا نجد أن نظرية دور كايم — تفسر لنا الدين من خلال الحاجة الجمعية للتعبير عن مظـاهر التضامن الاجتماعى وادراك المصادر الاجتماعية لنظام الأخلاقى العام .

من هنا تظهر نظرية دور كايم فى تفسير الدين فى حدود نتائجه المرغوبة وقد يكون هذا الاتهـام خاطىء ، ولكن لكى نفعل ذلك لابد من تغير النظرية من أسـاسها . فعلى الرغم من أن الأفراد لديهم الحاجة الجمعية للتعبير عن مظاهر اعتمادهم الأخلاقية على المجتمع ، وأن التعبيرات الرمزية ضرورية لتدعيم وتعضيد التضـامن الاجتماعى . فان دور كايم لا يستطيع الهروب من الاتهـام الموجه اليه بأن الأسباب الأساسية التى أوردها : الاحساس بالتساند والاعتمـاد المتبادل ، وعدم القدرة على فهم الافكار المجردة — غير كافية لتفسير اهمية الدين ، حيث أن ظاهرة الدين يجب أن ترد الى الحاجة الاجتماعية التعبير عنها .

واذا كان هنـاك أحد يريد الدفـاع عن دور كايم وعن فروضـه

الأساسية ، يرى أن الأفراد يدركون بدون وعى الحاجة لهذه التعبيرات الرمزية لمظاهر الاعتماد الأخلاقى على المجتمع ، ولكن كيف يتفاعل الأفراد مع هذا الادراك الغامض ؟؟ لكن يمكن اضافة أشياء جديدة بالاعتبار : حيث أن الأفراد فى حالة عدم القدرة على اظهار التعبيرات الواعية للمبادىء المجردة ، فانهم قادرين على الأقل بادراك بعض الأشياء التى يمكن اعتبارها مقدسة ، وحتى لو كانت تلقائية لكنها متناسقة ومترابطة ، كما أن تنظيم مجموعة من الشعائر الطقوسية حول هذه الأشياء وتعود الأفراد عليها ، بمنحها قيمة اجتماعية بارزة عن القيم الأخرى فضلا عن أنها تستلزم بعض المشاعر والاحاسيس الخاصة بالالتزام الأخلاقى والواجبات الأخلاقية . كل هذه الأمور تجعل من وجـود الرجل البدائى ظـاهرة أكثر أهمية ووضوحا . لكن دور كايم عارض بشـدة هذا التعليق ، حيث يرى فى افتراضه الأساسى أن النتائج الاجتمـاعية المثمرة للدين جزء ضرورى لوجوده . والخـلاصة أنه على الرغم من أن دور كايم لم يراعى دائمـا التوجيهات المنهجية الأساسية التى وصفهـا ، فمن الصعب أن ننكر تأثيره فى تأسيس المدرسة الوظيفية والاتجاه التكاملى فى علم الاجتماع .

تاسيس الوظيفية

لم ينسب أحد من رواد الوظيفة الحديثة ، هذا الاسم لنفسه ، وفى الواقع أن هذا المذهب المسمى ضمنيا الوظيفة كان من عمل «برونسلاو مالينوفسكى» B. Malinwaki على الرغم من أن تأثير مالينوفسكى لم يكن له أهمية كبيرة فى بعض المجالات ، مثل تأثير « الفرد ريجنالدرادكليف براون R. Brown الذى أنكر تطبيق مفهوم الوظيفية على أعماله ، ومع ذلك فقد كون مجموعة من الأفكار الأساسية تمثل تحول كبير فى الاتجاه التكاملى الوظيفى •

ويمكن أن نناقش بصفة عامة الموقف الجدلى الذى يتبناه كل من « مالينوفسكى وارد كليف براون » حيث كان هدفهم هو دحض أفكار كلا المذهبين الانتشارى ــ والتطورى اللذين سيطرا على التفكير الانثروبولوجى فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين • كما أن هناك أدلة واضحة فى كتابات كل من « مالينوفسكى وبراون » حيث أعطوا اهتمامات كثيرة لتوضيح نقاط الضعف فى كلا المذهبين الانتشارى والتطورى فى مسائل معينة واذا أردنا أن نحدد عوامل ظهور الاتجاه الوظيفى ، فاننا نملك من الحجج والبراهين ما يؤكد أن اتجاه الوظيفين الهجومى نحو المذاهب القديمة قد تم لأنهم وجدوا مذهبا جديدا أفضل وليس (٩) لأنهم خلقوا المذهب الوظيفى الأكثر قدرة لأنهم وجدوا الاتجاهات القديمة لا قيمة لها • واذا كانت القضية الأخيرة صحيحة ــ وأنا أعتقد أنها على الاقل جزئيا صحيحة ــ فسوف تبقى أمامنا نقطة رئيسية لتفسير الوظيفية كمذهب أدت صياغته الى خلق قيمة عقائدية عالية لها وليست هذه القضية مهمة فقط بالنسبة للسباق التاريخى للمذاهب الاجتماعية ــ بعض الأشياء من النادر الاهتمام بها فى هذا الكتاب ــ ولكن كدليل لتقييم المذهب الوظيفى تقيما بناءا •

وفى الواقع ، كلا « مالينوفسكى براون » اتفقا مع القضية القائلة بأن المجتمعات الانسانية تنمو من أشكال بسيطة الى اشكال أكثر تعقيدا،

كما اتفقا أيضا على أن هذه المجتمعات قد نمت من خلال مراحل محددة في عملية النمو والتطور ، بينما لقد كلاهما تعدد من فروض المذهب التطوري والتي كانت لها أثر مباشر في دراسة المجتمعات البدائية المعاصرة ومجتمعات الفلاحة . أولى هذه الافتراضات أن المجتمعات البدائية المعاصرة تمثل المراحل الأولى للتطور الاجتماعي الانساني .

وثاني هذه الافتراضات : أن هذه المجتمعات يمكن وضعها على درجة معينة من التسلسل التطوري بالنظر الى محكمات مؤكدة وثابتة للتطور .

وثالث هذه الافتراضات : أن التاريخ التطوري للمجتمع أو مجموعة المجتمعات المتجاورة يمكن أن يعاد صياغته وبناءه من خلال تواجد خصائص أو سمات معينة تكشف عن أحداث الماضي .

ورابع هذه الافتراضات أن تواجد سمات معينة لا تلائم مرحلة معينة من التطور يمكن تفسيرها على أنها «بقايا» مرحلة ماضية . والاعتراض على الفرضين الأولين ليس لأنهما افتراضين زائفين ، بل لأنهما يوجها الانتباه الى مشكلات لا حل لها ، فضلا عن أنها بعيدة عن المشاكل والقضايا الهامة . أما الاعتراض المتعلق بالافتراضين الثالث والرابع في أنهما يؤديان الى نشأة الفروض التخمينية * Conjectural Hypo theses وذلك لانهم يتجاهلون أمكانية تفسير الظواهر الموجودة الآن بمفاهيم أخرى غير المفاهيم التي ذكروها ، مثال ذلك : لقد لاحظ التطوريين أنه في بعض المجتمعات توجد ظواهر الوراثة والتتابع والسلالة والتي ترجع الى خط الأم ، وأوضح التطوريين بأن هذه المظاهر يمكن أن تكون اشارة الى المجتمع الأموي Matriarchy واذا كانت هذه المجتمعات قد وجد فيها مثل هذه النظم ، فانه لايوجد حاليا النظام الأموي بل يعتبر اشارة الى مرحلة ماضية . مثل هذا النوع من التفسير لم يوجه فقد من جانب

(*) ان الاستخدام الازدرائي Pejorative او قليل القيمة للمفهوم التخميني Conjectural غير ملائم بالنسبة للعلم ، ومن الممكن تفسير الوظيفية في علم الاجتماع بأي نوع من التفسير بدون مفاهيم ظنيه او تخمينيه — انظر بوبر K. R. Popper (١٠) .

المذهب التطورى بينما استخدم أيضا لتدعيم هذا الرأى • ولقد قرر كلا « مالينوفسكى وبراون » أن النظام الأموى — التى يرجع النسب من خلاله الى الأم • يمكن أن يقيم كما هو فى حالة وجوده ، أكثر من اعتباره مؤشرات لمرحلة ماضية ، نظرا لأن سمات هذا النظام الأموى غير معروفة • من هنا نجد أن اتجاه كل من مالينوفسكى براون ، باعتبارهما مؤسسى الوظيفية ، هو دحض أفكار المذهب الانتشارى • فهما يوافقان مثلا أنه

اذا ما كان هناك مجتمعان متجاوران ، فانهما قد يمتلكان خصائص متشابهة قد تعزى الى الانتشار أكثر منها الى النمو التلقائى ، وأن ذلك أكثر احتمالا نحو الحقيقة ، اذا كانت مصالح واهتمامات المجتمعات متقاربة • الا أن مالينوفسكى براون يرفضان الفروض المبالغ فيها فى المذهب الانتشارى والذى يحاول أصحابه تتبع نظم معينة وعناصر ثقافية معينة ، كما توجد فى أماكن مختلفة ـ العالم ويردونها الى أصول مشتركة معينة كما أن كلاهما — براون ومالينوفسكى — رفضا الاهتمامات النظرية للانتشاريين ويصفونها بالسطحية •

فى الواقع ، يوجد مذهب ثالث نال بعض الاهتمام ، قبل وبعد تأسيس المذهب الوظيفى ، والذى يعرف بالنزعة السيكولوجية فضلا عن أن هذه النزعة كانت مصاحبة للمدرسة التطورية • وقد كان « سيرجيمى فريزر » S. J. Frazer أهم علماء هذه النزعة ، حيث يرى أن هناك مجموعة من العوامل الدائمة فى التكوين العقلى والعاطفى للبشر تلك العوامل التى تؤدى الى ظهور مجموعة من الظواهر الثقافية الواسعة الانتشار • وكان منهج فريزر فى اختياره توضيحات لهذه الظواهر عبارة عن نزع هذه الظواهر من اطارها وسياقها الأشمل ومن التسلسل التاريخى للثقافات • ولقد أدان الوظيفيين — منهج فريزر — ليس بسبب نزعته التطورية أو النفسية ولكن بسبب أسلوبه فى نزع الوحدات من سياقها الأشمل مما يؤدى الاخلال بمعناها • ومن هنا نجد اتفاق آخر بين مالينوفسكى براون على رفض النزعة النفسية فضلا عن الانتشارية والتطورية • ومن الملاحظ هنا أن كلاهما لم يرفضا هذه المذاهب بسبب نقاط الضعف فيها ، ولكن

بسبب اعتناقهم لنظرية ومنهج تقودهم لاكتشاف نواحي القصور وجوانب الضعف في النظريات الأخرى .

ولقد ظهرت الصياغات الأولى للمذهب الوظيفي عند البنوفسكي بعد تطبيقه دراساته الميدانية الاثنراجرافية على سكان استراليا الأصليين ، بالاضافة الى تطبقاته الأخيرة في جذر التروبرياند (١) Trobriand من هنا نجد أن المذهب الوظيفي لم يوجه بحوث مالينوفسكي ، ولكن مساهماته الوظيفية ظهرت في طبيعة الفروض التي وضعها لبحوثه الميدانية وتعديلها تدريجيا وفقا لمقتضيات البحث أو عند وضع التقارير الخاصة بالبحث . ولقد وضع لنا مالينوفسكي فرض أساس اذا أراد الباحث فهم أي عنصر ثقافي يجب أن يشير الى :

(أ) بعض المبادىء العامة للسلوك الانساني .

(ب) أن يحدد بعض العناصر الثقافية الأخرى الموجودة في نفس المجتمع ، والتي توفر للعنصر الثقافي الخاص : المضمون الذي يظهر خلاله .

ومثال ذلك : اذا أراد الباحث تفسير سبب دفع الفرد في قبائل التريوباند نقود لزوج أخته — ويعرف هذا النمط — الاركيبو Urigubu يجب أن نشير أولا : الى مبادىء عامة محددة عن مفهوم المشاركة والذي يحكم السلوك في المجتمعات ثم يشير ثانيا : الى الحقيقة القائلة بأن هذه الظاهرة منتشرة في المجتمعات التي يرجع النسب فيها خط الأم Matrilineal Society حيث أن نجاح الفرد في هذه المجتمعات يعتمد على أبناء أخته والتي تزوده بالورثة — أي أبنائها — كما يشير نمط الدفع الى أن المرأة وأبنائها لهم مصلحة في الانتساب لخط الأم . هذا النوع من التحليل لا يفسر فقط سلوك الأفراد في جذر التروبرياند بل يتجنب مراحل تأملية خاصة بالتطور .. كما يساعد هذا التفسير أيضا على توضيح الفكرة الخاصة بأن نمط الدفع في هذه المجتمعات هو عبارة عن بقايا من مجتمع الأم ، فنمط الدفع للاركيبو Urigubu لا يعبر عن سيطرة الأم بقدر مايعبر عن دور الأخت في تزويد المجتمع بالوريث .

من خلال هذه الدراسات يمكن أن نحـدد المساهمـات الوظيفية عند مالينوفسكى فى ثلاث أشكال •

١ ـ لقد اقترح طريقة جديدة للبحث الاثنوجرافى •

٢ ـ لقد طور بعض الأفكار النوعية لتفسير الظواهر الخاصة •

٣ ـ لقد هاجم جميع الآراء السابقة التى تحكم على الانسان البدائى بأنه غير رشيد أو أنه محكوم بالعادات •

ولقد أوضح مالينوفسكى أن كثير من النظم الموجودة فى المجتمعات البدائية ـ مثل النظم الخاصة بفض المنازعات أو توزيع موارد الثروه ـ لها مستلزمات محددة مشـابهة لمستلزمات النظم السيـاسية والقضـائية والاقتصادية المنتشرة فى المجتمعات المعقدة ، بل أكثر من ذلك ، فقد أكد باينـوفسكى أن النظـم المـوجـودة فى المجتمعـات البـدائية تتيح فرص الاختيار ولا تخضع ببسـاطة الى الاذعان الآلى •

كل هذه الدراسات قادت مالينوفسكى لصياغة نسق متكـامل من الأفكار (١٢) • حيث بدأ بافتراضه الأساس : أن جميع الأفراد لهم احتياجات أولية رئيسية مثل : الطعام المأوى : الاشباع الجنسى والحماية والأمن •• من هنا نجد أن الأفراد يحاولوا مواجهة هذه الاحتياجات بتدبير وسـائل معينـة للبحث وتنمية وتوزيع الطعـام وتشييد المساكن . وأسس قيام العلاقات الجنسية المتبادلة وارتبـاطهم معا • كما أن عملية اشباع مثل هذه الحاجات ينتج عنها احتياجات ثانوية • فالحاجة لعملية الاتصال تؤدى لظهور اللغة ، والحاجة لضبط الصراع ونشر التعاون تؤدى لظهور معايير اجتماعية للمشاركة وعقوبات اجتماعية ونمو الشـعور الواعى للتغيرات وأخطار الحياة والجوانب الهـامة فى تغيير عجلة الحياة ، مما يؤدى لظهور السحر ونماذج أخرى من الطقوس والمعتقدات مثل الدين الذى يهدىء النفوس أو القلق النـاتج عن الشك وعدم التأكد • من هنا نجد أن اشباع الحاجات الثانوية تقود بدورها الى الحاجة الى تنسيق النظر أكثر أحكاما ودقة ، ولقد أدت هذه الاحتياجات الى خلق الحـاجة لقواعد التتـابع

وبعض ميكانيزمات السلطة الشرعية مثل الأساطير التى تزودنا بدستور أو قانون بحكم النظم الرئيسية .

فى الواقع أن بعض مناقشات مالينوفسكى مقنعة تماما ، فليس هناك شك فى وجود محفزات انسانية أساسية أو حاجات أساسية يجب أشباعها، ومازالت هذه الموضوعات محل البحث والمناقشة على الرغم من أن المذهب الكلى لمالينوفسكى به كثير من الصعوبات أهمها :

أولا : القضية القائلة بأن العناصر النوعية الأساسية للثقافة خلقت لاشباع حاجات محددة ، هى غالبا غائية Tautological حيث أن ظهور عناصر جديدة تستلزم وجود بعض الحاجات الأساسية أيضا .

ثانيا : اذا كان الأفراد لهم احتياجات محددة ، لا يتبع ذلك أن احتياجتهم يمكن اشباعها،ومن الواضح أنه اذا لم يتمكن الأفراد من اشباع الحاجات البيولوجية الأساسية ، اذن سوف يؤدى ذلك الى أنهم يقلعون عن الانتاج ، بينما الاحتياجات الأخرى ، اذا وجدت ، سوف تبقى فى صورة عدم اشباع ، والذى يحتاج هنا الى تفسير هو : كيف ولماذا ينمى الأفراد وسائل محددة لاشباع بعض الحاجات دون الأخرى ؟؟*

ثالثا : واذا اخذنا التفسير بنظرة شاملة ، فان الاحتياجات الانسانية العامة لا يمكن أن نحصى ، نظرا للاختلافات المتعدده بين المجتمعات أوبين موضوعات متعددة لها ملامح خاصة لمجتمع واحد أو أنماط من المجتمعات، هذه الاختلافات ليست اختلافات شكلية أو صورية ، حيث أن هناك بعض المجتمعات التى تحتوى على نظم لم تتوفر فى مجتمعات أخرى بأى شكل من الأشكال .

رابعا : اذا كان مالينوفسكى يبحث عن تفسير كيفية قيام المجتمعات والثقافات بوظيفتها فى أى وقت خاص ، من ثم فان الاحتياجات التى أشار

(*) مثال ذلك : من الممكن مناقشة ان الافراد فى حاجة الى اسلوب لفض المنازعات بدون قهر والزام ، ولكنهم لم يملكوا ذلك .

اليها ــ أكثر من الاحتيــاجات البيولوجية ــ عرفت من خلال أعضــاء المجتمع كما أكدها هو بنفسه (١٣) . أى أن الحاجة لأى عنصر ثقافى تكون نتيجة لوجوده كسبب ، عموما نجد مالينوفسكى يبحث عن تفسير أصل العناصر الثقافية ثم يربطها فى شكل تخمينى أو حد سيء والتى نقدها عند الكتاب بالانتشاريين والتطوريين .

خامسا : قرر مالينوفسكى أن كل عنصر ثقافى له وظيفته ــ وأنها توجد لمواجهة بعض الاحتياجات الحالية ولا توجد بطريقة أخرى ــ هنا نجــد مغالاة فى الحكم ، فالفرد يمكنه أن يعرف فقط بواسطة البحث اذا كان هذا العنصر الثقافى قد استخدم أم لا . وبطبيعة الحال نجد مالينوفسكى كان متهما بالكشف عن أن كثير من هذه العناصر الثقافية استخلصت على أنها بقايا أو رواسب مجردة ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هذه العناصر مفيدة لهولاء الذين ملكوها .

ولقد كان تأثير مالينوفسكى واضحــا تماما فى انما واثراء حقــل الدراسات الانثروبولوجية . ولكن المفاهيم النظرية التى وجهت أخــيرا بحوث علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية من جانب ــ راد كليف براون .

لقد أنكر براون المصطلح الوظيفى على الرغم من تطبيقة مبــادىء المذاهب الوظيفى وفى نفس الوقت قدم لنا مذهب يشبه فى بعض جوانبه المذهب الذى قدمــه مالينوفســكى ، حيث كشف لنــا ــ براون قبل مالينوفسكى ــ عن المبالغات وجوانب القصور فى المذهب الانتشــارى والمذهب التطورى ، وحاول تحليل المجتمعات من خلال صفاتها الموجودة فعلا ، ولكنه رفض أية محاولة لربط هذه العناصر بالاحتياجات الفردية سواء كانت بيولوجية أو سيكولوجية كما رفض أيضا محاولة اشتقــاق الاحتياجات الاجتماعية عن بعضها البعض (١٤).

لقد تبع ــ براون ــ دوركايم فى قوله « ان من طبيعة الظــواهر الاجتماعية والثقافية أنها تفسر فقط من خلال مفاهيم اجتماعية » ولقــد بدأ براون تفسيره بتقديم عدة فروض هى :

١ ـ لكى يبقى المجتمع يجب أن يكون هناك حد أدنى من التضامن بين أعضاءه ووظيفه الظاهرة الاجتماعية هى خلق وتدعيم التضـــامن بين الجماعات الاجتماعية ، وتدعيم النظم الاجتماعية التى تحقق ذلك .

٢ ـ يجب أن يكون هناك حد أدنى من الاتساق فى العـلاقات بين الاجزاء المكونة للنســق الاجتماعى .

٣ ـ لكل مجتمع ملامح بنائية رئيسية وممارسات عملية مختلفة تظهر لتربط هذه الملامح البنائية وتساهم فى تدعيم هذه النظم بطريقة ما .

وبصفة عامة نجد أن ـ براون يعالج البناء الاجتماعى ومستلزماته ، كـسلمات لاتقبل الجدل ، بنفس الطريقة التى عالج بها ـ مالينوفسكى ـ الاحتياجات كأساسيات ومسلمات لا تقبل الجدل ، ولهذا حاول ـ براون ـ تفسير أشياء أخرى ـ مثال ذلك الاطار والممارسات الطقـوسية ـ مـن خلال البناء الاجتماعى نفسه (١٥) ، ولهذا السبب فبراون وتلاميذه نسبوا لأنفسهم أنهم بنائيين أكثر منهم وظفيين .

ولقد قدم لنا براون من خلال استخدامه لهـذه الأفكار ، تحليلات وتفسيرات عديده للظواهر الاجتماعية بطريقة جديدة تختلف عن أسلافه الانثرويولوجيين ، والمثال التقليدى على ذلك : مناقشة للعلاقة بين الخال وابن الأخت فى المجتمعات الابوية بجنوب أفريقيا(١٦). فى هذه المجتمعات نجد الفرد يمنح أبناء أخته رعاية خاصة لايمنحها الأبناءه او لأبناء أخيه ، وأكثر من ذلك فهو يسمح لأبناء أخته أن يعاملوه بدون تكليف اويستخدمون أساليب بذيئه أو حتى اللغة القبيحة ، أو يأخـذون جـزاء من ملكيته ولقد بين لنا علماء الانثرويولوجيا الأوائل أن هذه الممارسات غريبة ، حيث أنهم فسروها علـى أنها بقايا أو رواسب لنظام القرابة الأمى أو لمجتمع الأم ، بينما نجد براون ـ يرى أن مظاهر هذه الممارسات موجودة فى المجتمع الأبوى . فى مثل هذه النسق نجد الطفل يخضع لسلسة أبية والذكور الآخرين من جيل الأب فى نفس الخط ، ولـكن الطفل لايخضع لسلطة الرجال من خط الأم ، وهى مميزة بوضوح فى معاملاته حيث ينظر الطفل الى خاله على أنه محبب ومتساهل أكثر من النظر اليـه من خلال

مفاهيم الطاعة والخضوع مثل هذه التسهيلات والتجاوزات يمكن تنظيمها على الرغم من وجود احتكاك بين مبادىء الجيل القديم وأراء أتسالهم من نفس الخط حيث أن الخال ينتمي لنفس جيل الأب ، ومثل هذا التوتر نجده منظم طقوسيا بواسطة ــ علاقات التكييف ــ بين الخال وأبناء أخته .

ويمكن تقسيم هذا التفسير الى أجزاء عديدة : الأول : يبدأ بوجود أسس البناء الاجتماعى ، مثلا الآقديمية ومجتمع الأب Patrilineality ومستلزمات الزواج من الاباعد Exogamy الذى يؤدى الى روابط متصلة بين الانساب وذريتهم ويؤدى ذلك الى مجموعة من الروابط القريبة التى ترجع الى خط الآم والتى تكون مميزة عن مجموعة الروابط القرابية التى ترجع الى خط الأب ، ثم يفسر لنا الجزء الثانى : كيف تؤدى هذه الملامح البنائية الى خلق ظروف تؤدى الى التوتر والى ظهور أشكال عديده من السلوك التى تعبر وتتضمن هذه التوترات ، كما أن التعبير عن هذه التوترات له قيمة تعليمية تربوية كبيرة ، وذلك فى تأكيده للمبادىء الأساسية للبناء الاجتماعى ، فضلا عن أنها تؤدى الى تخفيف هذه التوترات من خلال العلاقات السائدة بين الأفراد بعضهم البعض ، ويكمن العنصر الوظيفى فى تفسير ــ براون ــ فى بيانه كيف أن مثل هذه الممارسات لاتنتج فقط من خلال ملامح بنائه محددة بل كيف تاهم فى تدعيم وتعضيد تضامن الجماعات الاجتماعية بصورة شاملة وخاصة .

ولقد توصل ــ براون ــ بنفس الأسلوب الى تقديم حلول لكثير من المشكلات الأخرى ، كما ترك تأثيرا قويا على تلاميذه ليفعلوا نفس الشيء . مثال ذلك ، ايفانزبرشتارد E. Evans Pritchard فى دراسته التقليدية للنسق السياسى فى قبائل النوير Nuer حيث ناقش أن البناء الخاص بنمط القرابة أو المصاهرة هو الذى يحدد النمط العدائى أو التهديدات الخاصة به بينما هذا النمط العدائى يساهم بدورة فى تدعيم البناء الخاص بالأنساق الجزئية القريب فى تحليله ــ ايفانز بريتشارد ــ أنه أكد بأن النمط العدائى لايؤدى بالضرورة الى تفكك المجتمع ولكنه يدعم فى الحقيقة النمط الخاص للنسق الاجتماعى (١٧) .

واذا كان هذا المثال يشبه الأمثلة التى أذرجها لنا ــ براون ــ وبصفة

خاصة تحليلة لعلاقات التتكيب ، نجد كثير من الاختلافات بينهما : فى المثال الأول : عند تفسير براون لأصل ونشأة العلاقات لم يؤكد ببساطة أن سمتين أو أكثر من ملامح الحياة الاجتماعية متلازمة فى الوجود ، بل كان يؤكد على : لماذا أن أحدهما يوجد ثم يؤكد أن المجتمعات هى التى تشكل بصورة نظامية علاقات التتكيت حيث نجد تواتر بين مبدأين أو أكثر فى البناء الاجتماعى . وفى المثال الثانى لاتوجد أى محاولة لتفسير وجود الانقسامات القرابية أو النمط العدائى ، كما أن كلاهما لم يفسر كتغير مستقل ، والذى أمكن تفسيره هو نمط الاستمرارية والاستقرار . من هنا نجد نموذجين مختلفين للتفسير الوظيفى : الأول يفسر كيف يمكن للظواهر الاجتماعية أن تبقى فى صورتها كما هى وهو نمط من الفروض المتطورة . والثانى : يفسر لنا كيف تستمر الاشكال الاجتماعية فى وجودها .

وبعد معالجتنا لمساهمات كل من مالينوفسكى وراد كليف براون ـــ نستطيع الآن أن نعود الى السؤال الذى طرحناه فى البداية : لماذا صاغ هذين العالمين الانثروبولوجيين هذه المذاهب المعارضة للمذاهب الاخرى ؟؟ ولماذا كانت مذاهبهم جذابة ؟؟ .

النقطة الأولى الواضحة هى أن المجتمعات الأمية Pre-Literate تتوفر فيها السجلات والوثائق عن الماضى ، بينما نجد مقولات شفهية تعتمد على الحس والتخمين مما يؤدى الى تحريفها ، وهكذا فان غياب الدليل التاريخى أدى للتركيز على تناول الظواهر الاجتماعية كنمط أبدى Time Less Pattern يتكون من أجزاء متداخلة .

ولقد تدعم هذا الاتجاه بالحقيقة القائلة : أن الأفراد فى المجتمعات البدائية ليس لديهم وعيا تاريخيا ، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات المتقدمة حيث يتوافر التاريخ المدعم بالوثائق ، ويرتبط هذا بصورة شاملة بحقائق نوعية تمثل الحقيقة الخرافية Mythical Reality والتى تأخذ فى أعتبارها الظروف الموجودة ، وتعالج الظواهر الاجتماعية ، كأشياء ثابتة غير متغيره . هذا النقص فى الوعى أو الاحساس بالتاريخ هو بدورة مظهر

من مظاهر الثبات النسبي للانساق الاجتماعي البسيطة ، فمثل هذه الانساق البسيطة لاتتغير لعدة أجيال •

وأخيرا فان سمات المجتمعات البسيطة تبين لنا أن النظم المختلفة والمعتقدات والرموز كلها فى علاقات متبادلة ومترابطة بحيث أنها تشكل نمطا كليا ، كما كشف عن ذلك الدراسات الميدانية المكثفة ، بعكس المعرفة السطحية لهذه الظواهر • كما بينت هذه الدراسات ضرورة عدم فصل العناصر عن مضمونها الأساسي — كما يرى فريزر — كما تدعم الاعتقاد فى النسق الشكلى بأنه حقيقة لازمانية دائمة يعتمد كل جزء فيها على بقية الاجزاء •

ويمكن أن نستخلص فى النهاية : أنه من الاساليب لصياغة المذهب الوظيفى هى ممارسة الدراسات الميدانية ، وقد كان المذهب الوظيفى جذابا للغاية بالنسبة لعلماء الانثروبولوجيا ، حيث وجدوا منهجا لتنظيم ملاحظاتهم ، كما زودهم بعدد من المشاكل التى توجه بحوثهم والتى كانت فى الواقع مبنية على النظرية والمنهج • كما أن مذهب براون ، مكنهم من البحث عن العوامل المفسرة للظواهر الاجتماعية من خلال ملامح رئيسية دقيقة للبناء الاجتماعى أكثر من تفسيرها من خلال ظروف سابقة فى وجودها عن وجود النسق الاجتماعى •

(*) هذه الاسباب سوف نعالجها بصورة اكثر كفاية فى الفصل السادس والفصل السابع •

(*) هذه الاسباب سوف نتعرض لها فى الفصل السادس •

استمرار الوظيفية

هناك بعض المساهمات الحديثة للنظرية الوظيفية من جانب تالكوت بارسونز T. Parsons. وتلاميذه فى أمريكا . واحد الأعمال الرئيسية لبارسونز — فى علم الاجتماع هو تحليله للمجتمع كنسق له متغيرات وظيفية مترابطة ، وهذا يعنى أن تحليل أى عملية اجتماعية ينظر اليها كجزء من الدراسات التى تحافظ على حدود النسق (١٨) . ولقد تمكن بارسونز من تكوين تركيبه لبعض الأفكار الخاصة مالينوفسكى مع بعض الافكار الخاصة بدوركايم وبارتو ، وذلك فى معالجته الاحتياجات الخاصة بالشخصية كمتغيرات فى النسق الاجتماعى .

ولقد ظهر ذلك بوضوح فى تحليله لوظيفة القواعد المهنية خصوصا قواعد الايتكيت (١٩) Etiquette ولقد ناقش بارسونز أن القواعد المهنية لها وظائف محددة بالمهنة كبناء حيث تحدد شروط دخول المهنة ، وتحديد الحدود الخارجية للمهنة ووصف الحقوق والواجبات الخاصة بممارس المهنة ، وعلاقتها بالمجتمع ... وهكذا فضلا عن تسهيل العلاقات الشخصية المتداخلة بين ممارس المهنة والزبون ، فالممارس غالبا ما يعرف بعض المعلومات عن الزبون والتى تؤدى عادة للمحافظة عليها فى صورتها الاساسية ، والاكثر من ذلك فان المارس للمهنة يجب أن يحصل على مثل هذه المعلومات بدون أن يصبح مشابها للزبون أى أن قواعد الاتيكيت تخدم بناء العلاقات بصورة تحمى الممارس أن يصبح مستغرقا مع الزبون .

ولم يفكر بارسونز وتلاميذه فى بناء نظرية التحليل الوظيفى لكل نسق اجتماعى فقط — والنسق بالنسبة لهم هو رأى مجموعة دائمة من الافعال الاجتماعية المترابطة والمتداخلة — بل أيضا فى تقديم مجموعة « المستلزمات الوظيفية » الانساق الاجتماعية على أساس أن هذه المستلزمات شروط ضرورية لمعالجة أى نسق . لقد ربط بارسونز وتلاميذه، ليس فقط النسق الاجتماعى كما هو ، بل أيضا السمات الشخصية لاعضاءه، وبصورة أكثر وضوحا كل نسق اجتماعى يقدم احتياجات فيزيقية لاعضاءه

تمكنهم من البقاء ، كما يقدم لهم وسائل محمددة لمتابعة المصادر المادية ، وفوق كل ذلك : كل نسق اجتماعى يحتوى على بعض عمليات التطويع الاجتماعى للصغار حتى يمكن تنمية الدوافع الخاصة بالتطابق مع المعايير الخاصة أو تنمية الاحتياجات العامة للتطابق مع المعايير العامة • مثل هذه الوسائل موجودة فى كل مجتمع فضلا عن المعايير النوعية ، فنجد القيم الاساسية هى التى تحدد مدى نموها أو تطورها واذا فشلت فى تحقيق ذلك ، فمن غير المرغوب فيه نجاح السمات الشخصية فى صياغة الحاجة للتطابق القيم الرئيسية جزء من السمات الشخصية • وكل نسق اجتماعى له مظاهر محددة لتنظيم نشاطاته ، وبعض الوسائل المنظمة التى تحفظ وتدعم التنظيم من الفشل فى تحقيق أهدافه فضلا عن بعض مظاهر المحفزات والبوعث أو القهر والالزام ، وأخيرا فان الابنية المنظمة يمكن أن تتناغم نسبيا كل منها مع الاخرى (٣٠) •

وعموما ، فالبحث عـن المسـتلزمات الوظيفية ، ليس فقط للانساق الاجتماعية بصفة عامة ، بل لانماط الانساق الاجتماعية النوعية مما يسهل عمل المقارنات والوصول الى تعميمات خاصة بالحياة الاجتماعية كـكل ولقد اقترح — بارسونز — أن هـذا الاتجاه يمكن فى أحد الصياغات الدقيقة لمجموعة من التوازنات التى تصف لنـا الانساق الاجتماعية من خلال علاقتها الوظيفية فى صورة رياضية (٣١) • ويبدو أن — بارسونز — اراد أن يبحث عن طبيعة التقارير الرياضية لتحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعى بنفس الصورة أتى درس بها والالرز Walras وبارتو Pareto للانساق الاقتصادية •

انتقادات النظرية الوظيفية

لقد جذبت الوظيفية كثير من الانتقادات المختلفة فى العشر سنوات الاخيرة (ولقد ظهرت هذه الانتقادات لدى كل باحث فى ادعاءاته النظرية وكشف عن نواحى القصور فى المذهب الوظيفى) • والواقع أن هذه الانتقادات كشفت عن نقاط ضعف كانت معروفة لمؤسسى المذهب الوظيفى ، وعلى أية حال فلقد فشل هذا النقد فى الكشف عن الاتجاهات الرئيسية فى الاتجاه الوظيفى • وعموما فان كثير من هذه الانتقادات تعتبر مساهمات رئيسية لعدد من المستويات للنظرية الاجتماعية (٣٢) • ويمكن تصنيف هذه الانتقادات الى ثلاثة أنواع : انتقادات منطقية ، انتقادات ذاتيه ، انتقادات مذهبية • والواقع أنه ليس من السهل الاحتفاظ بهذا الفصل بين الانماط الثلاث ، ولكننا نحاول عمل ذلك •

اولا : الانتقادات المنطقية :

يمكن ايجاز المناقشات المنطقية الرئيسية للمذهب الوظيفى فى :

١ ــ تشجع الوظيفية التفسير الغائى •

٢ تقدم الوظيفية فروض لايمكن اختيارها •

٣ ــ تتطلب الوظيفية مستوى معين من البحث العلمى غير متوافر فى علم الاجتماع •

٤ ــ تمنع الوظيفية المقارنات •

وتسكون النظرية غائية ، حين تفسر وجود بعض الظواهر على أنها ضرورية لانجاز أو تحقيق بعض النتائج ، وبصورة أكثر دقة ، فالنظريات الغائيه تفسر الظواهر الاجتماعية من خلال نتائجها المرغوبة • والاعتراض الرئيسى على ذلى هو أن التفسير يعامل الاثر Effect على أنه السبب Cause مثال ذالك نجد التفسير الغائى فى الفيزياء الفلكية يفسر تحركات الكواكب من خلال علاقاتها بعضها البعض ، وذلك بالاشارة الى الحاجة للمحافظة على عمل النسق الشمسى أو الحاجة لتجنب التصادم بين

الكواكب • وبالمثل نجد التفسير الغائى فى عالم الاجتماع : عندما تفسر الدين بأعتباره يؤدى لتدعيم الأسس الأخلاقية للمجتمع ، أو تفسيرالدولة بأعتبارها تحقق التنسيق بين النشاطات المختلفة التى تحدث فى المجتمعات المعقدة ، فى كلا هاتين الحالتين نجد تفسير النتيجة كسبب : فالشروط الضرورية للنظام الأخلاقى والتنسيق بين النشاطات استخدما لتفسيروجود الدين والدولة • ولهذا يمكن للفرد أن يقول : أن حدوث « س » يؤدى لحدوث « ص » ، وهكذا فان حدوث « ص » والتى هى مرغوبة يمكن أن تفسر حدوث « س » • والمناقشة الحقيقية لهذا النقد بأن هذا النمط من التفسير يتحدى قانون المنطق ، لأن الشيء الواحد لايمكن أن يكون سببا للآخر الا اذا كان يتبعه فى نفس الوقت •

ولقد ظهرت أحد المحاولات للدفاع عن الوظيفية ، تؤكد أن عيوبها المنطقية الظاهرة هى فى الواقع نتيجة لتحريف المعنى أو لسوء فهم التفسير الوظيفى • من خلال هذا الرأى : ما تفسره الوظيفية بالأسلوب الشائع (٢٣)• هو توضيح العمليات الدائرية والارتباطات السببيه مثل أن حالة واحدة تؤدى الى ظهور حالة أخرى والتى بدورها تؤدى لحدوث حالات أخرى، وبين ثم يمكن أعتبارها شرط لحدوث الحالة الأولى وهكذا •• ا ـــ ب ـــ جـ ـــ د ـــ ا ، ومثال ذلك أن وجود الدين يحافظ على النظام الاخلاقى العام ، ومن ثم بدوره يحافظ ويصون النظم السياسية والتى تؤدى بدورها بعملية تنسيق النشاطات مما يؤدى الى استمرار البناء الاجتماعى على أعتبار أن الدين جزء منه •

وعلى الرغم من قوة الدفاع عن المـذهب الوظيفى ، فهناك بعض الصعوبات :

أولا : أن التقارير الخاصة بالسببيه الدائرية من النادر وجودها فى أى مجتمع غير المجتمعات البسيطة البدائية •

ثانيا : هناك مظهر واحد للتأكيـد على الرابطة السببيه بين عملية اجتماعية وعملية أخرى ، ولكن هذه العملية لاتفسر استمرار النسق ،

حيث أن ربط الأسباب بالنتائج شيء ، وتعليل استمرار حدوث النسق شيء آخر (٣٤) .

ولحد المناقشات المعروفة للدفاع عن الحالات الغائية : أن علوم البيولوجيا وعلم النفس الاجتماع — على اتجاه مضاد لعلوم الفيزياء والكيمياء ، كل هذه العلوم تتعامل مع ظواهر ذات سلوك غائى ، وهكذا يميلون تماما لمعالجة الفرض النهائى للظاهرة على أنه السبب فى وجودها. مثال ذلك : يمكن للفرد أن يفسر النشاط الخاص بالحصول على الأكل من خلال الهدف الخاص لاشباع الجوع ، وعن طريق أيضاح أن الأكل يؤدى الى تقليل الألم الناتج عن حالة الجوع . وفى الحقيقة كل ذلك يكشف لنا أن الدراسة التى تتناول غاية السلوك لتحقيق الاهداف الخاصة لكل عضو يمكن اعتبارها شروط سابقة للسلوك وهذا لايتضمن معالجة النتيجة — النقص الفعلى للجوع — كسبب ، لأنه غالبا ما يحدث أن الهدف النهائى لايمكن الوصول اليه أو تحقيقه . فالهدف من تقليل حالة الجوع يعتبر سبب . وفى أية حالة ، على الرغم من أن السلوك الانسانى ، أو بصورة أكثر تحديدا كل السلوك الاجتماعى البشرى يمكن تناوله على أنه غائى ، ولا يتبع ذلك أن الظاهرة الاجتماعية يمكن تفسيرها على أنها نتيجة مباشرة للسلوك الغائى . فاذا كان الدين يؤدى الى تقوية وتدعيم الحالة الاخلاقية بالمجتمع ، فهذا لايعنى أن ممارسة الأفراد للشعائر الدينية يكون الهدف منها تدعيم وتقويم الحالة الاخلاقية . كما أن كثيرا — أن لم يكن أغلب الظواهر الاجتماعية تكون نتائج غير مقصوده للافعال الاجتماعية ، والافعال الاجتماعية ذاتها غائيه ، ولكن كثيرا من نتائج هذه الافعال ليس له أرتباط مباشر بهذه الاغراض الغائيه . وهكذا يمكن للافراد أن يشاركون فى دينهم لتحقيق حالة الخلاص Salvation ، واذا كانت هذه المشاركة الواسعة الانتشار نتيجة للنظام الاخلاقى العام ، من الممكن الا يكون بينها أرتباط بالاغتراض التصورية للمشاركين . وهذا لا يعنى أن الافراد ، فى بعض الاحيان ، يتعمدوا خلق الظاهرة الاجتماعية أو تدميرها فقد نجد بعض الافراد يرون أن بعض النظم الاجتماعية مفيدة ، بينما يرى البعض الآخر أن هذه النظم ضارة ، ومن ثم يمكن للافراد أن

يتعمدوا خلق أو تدمير الظواهر الاجتماعية . ولـكن ما الذى يفعله الافراد فى هذا المجال : أنهم يؤدون الى ظهور بعض العناصر الاجتماعية والثقافية عفويا أو بدون قصد ، من هنا نجد أن هذه العناصر الاجتماعية والثقافية قد تحقق أغراض محددة من جانب، وقد لاتحقق هذه الاغراض من جانب آخر . فلا يمكن للفرد أن يفسر التطور التاريخى لميكانيزم السعر .Price-Mechanism من خلال أغراض أو مقاصد الافراد ، بينما يمكن للفرد أن يفسر الضبط الجزئى لميكانيزم السعر فى بعض المجتمعات من خلال أغراض أو مقاصد موجهة ايديولوجيا ، وعلاوة على ذلك يمكن للفرد أن يفسر عملية أعادة بناء أجزاء منها من خلال محاولات مقصوده لتجنيب النتائج الجزئية المؤقته .

ويمكن أن نناقش فى الرد على هذا النقد : بأن هناك أغراض أو مقاصد غير واعية للعمل فى المجتمع ومثال ذلك : يمكن للدين أن يتغير استجابة لحاجات اجتماعية من خلال معرفة غير واعية بهذه الحاجات . مثل هذه الدوافع غير الواعية توجد فى العقل البشرى ، ونادرا ما يتطرقها الشك . ولكن علماء النفس تمكنوا من استعمال وسائل معينة للبحث عن هذه الدوافع فى الشخصية ، بينما نجد علماء الاجتماع لايملكوا أيـة وسائل محددة لفعل ذلك فى تحليل الظاهرة الاجتماعية . وعلى أية حال ، مثل هذه التفسيرات غالبا ما تكون غير ضرورية ، لأنه يمكن ببساطة تفسير الظاهرة الاجتماعية على أنها ليست أغراض واعية بل نتائج غير مقصودة للفعل الاجتماعى . ورغم كل ذلك لاتزال هناك صعوبة فى تفسير لماذا تساهم هذه النتائج غير المقصودة فى تدعيم الظواهر الاجتماعية الاخرى ؟؟ ولماذا تساهم فى أشباع حاجات محددة للأفراد ؟؟ .

ولقد عالج بعض الوظيفيين هذه المشكلة بعقد مماثلة بين علم وظائف الاعضاء وعلم الاجتماع . ولقد ناقشوا بأن الاعضاء الفسيولوجية ضرورية للكائن الحى حتى يمكنه القيام بوظيفته فى البيئة التى يوجد فيها ، وبالمثل النظم الاجتماعية والمعتقدات .. الخ ضرورية للانساق الاجتماعية وتحقيق وظيفتها فى البيئة . هـذا النمط من المناقشـة يؤدى لغموض لا شك فيها بالنسبة للاغراض الواعية أو غير الواعية ، ومثال ذلك : يمكن القول بأن

وجود العائلة ضرورى للقيام بعملية الطويع الاجتماعى للصغار ولحماية الأم ، ولهذا السبب تمثل عملية التطويع الاجتماعى تلاما عاما .

على الرغم من معقولية هذه المناقشة فهى غير مقبولة ، فمثلا نجد علماء الفسيولوجيا يمكن ان يفحصوا بدقة وظائف الاعضاء ، ومن ثم يفسرون كيف ان الكائن الحى أو جزء منه يقوم بوظيفته ولكنهم لم يفسروا وجود الكائن الحى . هذا ما نجده فى النظرية الانتقاء الطبيعى Natural selection فهل يمكن لعلماء الاجتماع أن يناقشوا موضوعاتهم بنفس الاسلوب ؟ وهل يمكن ان يفترضوا ان الظواهر الاجتماعية ، بصورة أكثر أو أقل ، تنشأ بشكل عشوائى ، وتستمر فى وجودها بمثل نظرية الانتقاء الطبيعى ؟ فى حدود معينه تبين أنه يمكن لعلماء الاجتماع أن يفعلوا ذلك . فمثلا : يمكن لعلماء الاجتماع ان يفسروا بقاء بعض التنظيمات الصناعية وفشل البعض الاخر من خلال الاختلافات فى فعالية التنظيم ، أو قد يفسر علماء الاجتماع بقاء بعض الدول باعتبارها لها كيان سياسى مستقل من خلال السيطرة العسكرية أو تنظيمها الاقتصادى . ولكن هذه المناقشات سطحية لانه لو ان تنظيما واحدا أو دولة فشلت فى مناقشة مقبولة على التنظيمات أو الدول الاخرى لا يمكن أن تختفى ، بل يمكن أن تمتص أو تعود مرة اخرى بواسطة التنظيمات الاكثر نجاحا . وليس هناك عمليات تماثليه فى مجال الفسيولوجيا العضوية . حيث أنه من الصعب — ان لم يكن مستحيل — تحديد معيار بناء المجتمعات أو الثقافات .

هناك محاولة أخرى تناولت التحليل الوظيفى باعتباره فسيولوجيا اجتماعية Social physiology دون أى هدف لتفسير سبب وجود الظاهره الاجتماعية فى المحل الأول ورغم ذلك فان هذا الاتجاه يثير بعض الصعوبات : حيث أنه فى مجال الفسيولوجيا : هناك بعض المعايير لقياس الصحة لاى عضو والتى يمكن استخدامها لقياس وظيفة هذه العمليات أو سوء وظيفتها . بينما نجد فى علم الاجتماع ، ان هذا النمط من التحليل يحمل فى طياته كثير من الاخطاء : فالمعايير الخاصة للحكم على المجتمع بأنه سوى قد تستخدم التعبيرات الصحيحة للصراع ، بينما معايير أخرى تعتبر مظاهر الصراع علامات مميزة للمجتمع غير السوى . وقد تكون المسائل

اكثر تعقيدا حيث أن المجتمع يمكن ان تتغير ملامحه البنائية ، بصورة قليلة أو اكثر ، بينما لا ينطبق ذلك على الكائن الحى .

وهذا لا يعنى أنه ليست هناك مماثلات بين التفكير الاجتماعى والتفكير البيولوجى ، حيث نجد مجالات هامة يفسر الفرد فيها التغيرات الاجتماعية من خلال تكيف مجموعة من النظم الاجتماعية مع مجموعة أخرى من النظم أو من خلال تكيف هذه النظم الاجتماعية مع التغيرات فى البيئة الخارجية. على الرغم من أن المجتمعات يمكن ان تتكيف فى بعض المجالات دون الأخرى ، حيث أن الاجزاء التى تتكيف من وجهة نظر معينة ، يمكن أن تكون فى حالة عدم تكيف من وجهة نظر أخرى . مثال ذلك : اذا ظل النسق الطبقى فى الهند ، كما هو موجود حاليا ، يمكن القول بان هذا النسق الطبقى يمثل سوء تكيف مع النمو الاقتصادى ، وفى الجانب الأخر يمكن للفرد أن يناقش النمو الاقتصادى يؤدى لسوء تكيف من وجهة نظر النسق الطبقى . فى هذه الحالة نجد ان عوائق النمو الاقتصادى من وظيفتها وقاية أو حفظ النسق الطبقى . ومن الواضح أن كل من هذه المحاولات غير مجدية . فمن السهل ان نبين كيف أن الطبقة تمنع أو تعوق النمو الاقتصادى ، وكيف أن النمو الاقتصادى يؤدى الى تعديل النسق الطبقى .

والنقد المنطقى الثانى : هو ان الفروض الوظيفية لا يمكن اختبارها . وأى فرض غير قابل للاختبار ليس بسبب نقص الاثبات أو البرهان — ومن السهل وجود الاثبات لاية فروض — ولكن لعدم امكانية استنباط التقارير من هذه الفروض ، واذا كانت الفروض زائفة يمكن أن يقود الاثبات المنهجى الى رفض أو تعديل هذه الفروض ويمكن أن نأخذ فى الاعتبار المثال التالى : اذا قلنا ان وظيفة الدولة هى عبارة عن التنسيق بين النشاطات وتناولنا ذلك على أنه فرض علمى ، ثم يمكن الموافقة على : اذا اكتشف فرد ما امثله تدل على ان الدولة لا تقوم بالتنسيق بين النشاطات أو انها فعلا تفصل النشاطات المختلفة : اذن يمكن لهذا الفرض ان يعدل أو يرفض . وهنا تنشأ كثير من الصعوبات : فقد يناقش أحد الأفراد أن الفصل بين النشاطات من جانب الدولة يمكن ان يعتبر نمط التنسيق بين النشاطات ،

وهكذا حتى عندما يكون هناك معارضة قوية لما هو متوقع حدوثه فصلا يمكن معالجته كدليل اثبات !! وحتى اذا انكر أحد هذا النمط من المناقشات ، فسوف تظل الصعوبات موجودة . ودعنا الان نقول بأن الفرد يمكن أن يكتشف حالات تقوم فيها الدولة بالتنسيق بين النشاطات ، وحالات أخرى لا تقوم فيها الدولة بالتنسيق بين النشاطات ، من هنا يمكن للفرد أن يناقش : على الرغم من ان الدولة لا تقوم بالتنسيق بين النشاطات « دائما Always » فانها لا يمكن أن توجد ما لم تقوم بالتنسيق بين النشاطات « احيانا Sometimes » فى هذا التعديل يمكن أن يكون الفرض: تنشا نظم الدولة استجابة للحاجة للتنسيق بين النشاطات ، واذا فشلت هذه النظم تماما فى التنسيق بين بعض النشاطات من الممكن ان تميل الى الاختفاء . مثل هذا الفرض يمثل شكل متطور ورغم ذلك تبقى صعوبة الاختبار .

أولا : كيف يمكن للفرد أن يبحث عن شرط مثل الحاجة للتنسيق ؟؟ فقد يظن أو — يزعم الفرد بأن الحاجة للتنسيق يمكن الاستدلال عليها عن طريق عالم الاجتماع من خلال وجود أو نمو نظم الدولة حيث نجد بصورة مؤكدة كثير من الحالات التى لا تتكاثر فيها النشاطات الاجتماعية ، وهى ذاتها قد تكون نتيجة للتنسيق بين النشاطات على نطاق واسع ، كما يمكن للفرد أن يعتقد أو يتوهم ان هناك كثير من الحالات تعتبر امتداد لنشاطات الدولة التى تخلق مايسمى — الحاجة للتنسيق — حيث يمكن الاستدلال على هذه الحاجة من خلال هؤلاء الذين يمثلون الدولة .

ثانيا : هناك صعوبة فى البحث عن حالة تمثل ان الدولة لا تقوم بالتنسيق بين النشاطات تماما ، فالفرد يكمن دائما أن يحدد بعض المجالات التى تقوم فيها الدولة بالتنسيق بين بعض النشاطات ، ولكن من الصعب اكتشاف امثلة مضادة لهذا الفرض . باختصار : قد تظهر الفروض انها صحيحة مهما كانت الظروف .

هذا النقد يمكن تطبيقه على أى فرض من هذا النوع ، حيث لا يوجد شىء خاص حول اختبار واحد واقعى . مثال ذلك : الفرض القائل بأن

وظيفة الدين هي تزويدنا بحالة الاجماع الاخلاقى فى الحياة الاجتماعية . واذا استشهد أحد بمثال مضاد لتأثيرات الدين ، يمكن أن يناقش بان الدين له تأثير قوى فعال حيث أنه يلزم أعضاء المجتمع بتدعيمه والمحافظة عليه . فالفرض هنا يشبه المثل الاقتصادى القائل — الزبون دائما على حق — .

والتهمة الموجهة للفروض الوظيفية ، بعدم امكانية الاختبار ، من الممكن أن توجه كل الفروض الاجتماعية بصفة عامة ، وسبب ذلك أن علماء الاجتماع لم يحددوا بصورة دقيقة : ما هو الدليل الممكن قبوله فى حالة الرفض ؟؟ (*) ويمكن الاجابة على هذه النقطة : بأنه من الممكن وجود أنماط أخرى من الفروض الاكثر تحقيقا للاختبار ، بينما نجد الوظيفيين يتباينون فى مقاومة مثل هذه المعالجات ، وهذا الحكم يكون سببا كافيا ويمكن تطبيقه على كثير من الفروض الوظيفية .

مثال ذلك : الفرض القائل بأن وظيفة الصراع هى ثبات وتضامن المجتمع ، والدليل الذى يدعم هذا الفرض يمكن أخذه من خلال الحالات التى تخدم الصراع فى المدى الطويل ، حيث لا يؤدى لانهيار الوحدة الاجتماعية بينما يؤدى لتوحيدها وتدعيمها ، ولكن نجد محاولة ضعيفة لبيان أهمية مثل هذه الحالات التى تؤدى الى الاتجاه المضاد (٣٥) .

أن أحد مظاهر الفروض الوظيفية التى لايمكن أختبارها قد لوحظ بواسطة بعض الكتاب : لكى تكون النظرية الوظيفية نظرية تفسيرية بالصورة المقبولة ، فهى تتطلب مستويات عاليه أو صلبة فى الاختبار الامبريقى والتى لايمكن تطبيقها بسهولة (٣٦) . ويمكن مناقشة هذه القضية كما يلى :

دعنا نقول أن الذى انشأته النظرية الوظيفية فى علم الاجتماع هو أختبار الاسهامات المقدمة عن طريق العمليات الاجتماعية المختلفة لتدعيم النسق الشامل فى أى حالة معطاه ، وأنه كجزء من هذا العمل : البحث

(*) انظر الفصل الأول .

عن التفسيرات التى يمكن حدوثها فى النسق حتى يكون هناك تغير فى مظهر أو أكثر من متغيرات النسق . هذه الصياغة تشبه - أن لم تكن مماثله - بما هو معروف بالنموذج الضابط المحكم ، فالفرد يمكن أن يفهم التفاعل الاجتماعى لهذه العمليات من خلال ما يعرف « بالتغذية المرجعية » ، كما أن « الاتجاه السلبى للتغذية المرجعية » يمكن أن يعكس أو يعوق أى عملية اجتماعية قد تؤدى لحدوث التغير فى النسق الاجتماعى، بينما الاتجاه الايجابى للتغذية المرجعية هو أحد العمليات التى تستجيب لأى تغير بأى أسلوب يحقق حالة جديدة من التوازن بحيث يمكن للنسق الآخر أن يتكيف مع البيئة مرة أخرى . كما أن اختبار هـذه الفروض واستنباطها من مثل هذه النماذج يتطلب بعض المقاييس ، وأحد التحكمات الدقيقة التى تختبرها حينما يوجد النسق الاجتماعى فى الحالة المعطاه فى أى وقت محدد أو حينما يحـدث تغيرات فى النسق الاجتماعى . فمثلا النسق الفيزيقى يمكن أن يفسر بهذا الأسلوب من خلال مستويات الطاقة، ويمكن تفسير النسق الاقتصادى من خلال مستويات السعر أو مستويات المخرجات وعلاقتها بالمدخلات ... وهكذا . ولـكن كيف يمكن تفسير النسق السياسى أو النسق العائلى أو العلاقة بين النسق الـدينى وبين الدولة ؟؟ كيف يمكن للفرد فى مثل هذه الحالات ، أن يقرر اذا كان يملك أو لايملك أعـادة ؟ النسق الاجتماعى لحالته أو الاستمرار من خلالها أو التحرك بعيدا عنها ؟؟ يمكن القول : أنه من غير هذه المقاييس فان أى عملية معطا تساهم يى تدعيم النسق الاجتماعى فهى أقل من المظهر الفائى، حيث أنه اذا كانت هذه العملية يمكن أن تتغير ، فمن الممكن أن يتغير النسق الاجتماعى .

والنقد المنطقى الأخير : هو أن الاتجاه التكاملى للوظيفية يمتع المقارنة والتعميم . ولمناقشة ذلك : اذا تناولنا أى عنصر ثقافى أو اجتماعى مـن المجتمع الـكلى ، لأبد أن نعالجه كوحدة فريدة Unique ، حيث أن تكامل مجتمع ما لايمكن أن يشبه مجتمع آخر . مثال ذلك : اذا فهمنا الاسرة الانجليزية ، فقط من خلال مضمون المجتمع الانجليزى وثقافته بصورة شاملة ، من ثم تصبح الاسرة الانجليزية ظاهرة فريدة Unique ،

مثل هذه الظاهرة تختلف عن الاسرة الفرنسية التى يمكن فهمها فقط من خلال مضمون المجتمع الفرنسى وثقافته بصورة شاملة أيضا . ويضاف الى هذه المناقشة أن المقارنة بين المجتمعات الشاملة والثقافات العامة من الصعب وجودها ، أن لم تكن متعذرة من الناحية العملية : حيث يمكن تصور الصعوبات التى تنشأ عند محاولة مقارنة بنـاء الاسرة لـكلا المجتمعين الفرنسى والانجليزى ، وذلك بدراسة ليس فقط كل الملامح الشائعه لكلا المجتمعين ولكن الطريقة التى تتداخل وتترابط فيها العناصر مع بعضها البعض لكى تكون النسق الكلى .

وأحد الحجج المضاده لذلك ، أن العمل الرئيسى لعلم الاجتماع هو ببساطة فهم كل مجتمع كنسق فريد . ولـكن ذلك لايمكن الدفاع عنه — على الأقل — لسببين واضحين :

الأول : على الرغم من أن الفرد لايمكن أن يدعى فهم أى شىء أو اى عنصر دون — الاشارة الى مضمون ومحتوى هذا العنصر ، كما لايمكن للفرد أن يدعى فهم هذا العنصر فى أى صورة من صور المعنى مالم يستطيع الفرد مقارنته مع العناصر الاخرى المشابهة ، على الأقل ، فى بعض المجالات فمثلا لقد زاد — ماليتوفسكى — من فهمنا للنظم المنتشرة عند التروبرياند بوضعها فى مضمونها الواسع ، ولكن ، قد لايتحقق ذلك ، اذا لم يأخذ — مالينوفسكى — فى أعتباره نظـم وعمليات مشابهة ومقارنة فى مجتمعنا الحاضر .

الثانى : وهو مرتبط بالسبب الأول ، فمن النادر ما يبدأ الفرد تحليل أى مجتمع دون فهم بعض المفاهيم العامة أو المصطلحات التى تجعل المجتمع مألوفا لدينا . فالفرد يفهم أسرة التروبرياند من خلال تسميتها فقط «أسرة» ومثال آخر : يمكن للفرد أن يفهم نسق الكولا عند التروبرياند بوصفها نسق للطقوس المتبادلة ، حيث نجـد أن مفهوم « طقوس » ، « تبادل » لهما معنى كافى بالنسبة لنا . فأى دراسة للمجتمع أو الثقافة تتضمن عناصر مالوفة لدينا ، ومن الممكن أن تقارن بواسطة تحليل المضمون والمقارنة الواسعة حتى لو كانت الاخيرة ضمنية .

ومن المهم طبعا ، معرفة لماذا نجد أشياء كثيرة فى حاجة للفهم المضمونى Contextual Understanding لأنه من غير هذا الفهم : يمكن للفرد أن يفترض أن المشابهات السطحية بين الملامح المحددة للمجتمعات المختلفة ، تشير بالضرورة الى أن تحليل المضمون أكثر عمقا وأهمية ، حتى لو كانت الملامح متشابهة ولقد ناقش « ليش » E. R. Leach بأننا غير قادرين على معرفة أن أفكارنا عن الاسرة هـى منتجات ثقافية أكثر منها منتجات بيولوجية وهذا يرجع ببساطة الى أننا أنفسنا نخلط بين هذين المستويين من الحقيقة • ويتضمن ذلك مثلا أن استخدام المفاهيم الانجليزية مثل : الأب ــ الأم ــ تحمل متضمنات لاتحملها ثقافات أخرى (٢٧) • ولـكن غلاج ذلك لايأتى بالتخلى عن مفاهيم مثل : الاسرة ــ الاسرة الابوية ، والاسرة الأمويه ، السلسلة المركزية ، السحر ، الدين ، ويرجع ذلك ببساطه أن هذه المفاهيم تحمل متضمنات غير ملائمة لكل المجتمعات • واذا حاولنا تجنب مثل هذه المفاهيم سوف نجد أنفسنا متجهين نحو مفاهيم أخرى عامة تحمل أيضا متضمنات مساوية للثقافة النوعية • والعلاج الوحيد لذلك هو أن تتذكر أنه بينما توجد بعض المفاهيم المشتركة لكل المجتمعات أو لنماذج خاصة من المجتمعات ، ولكنها فى نفس الوقت قد لاتكون مشتركة بالنسبة لمجتمعات أخرى • والتحليل المضمونى يساعدنا على فهم سمات النظام النوعى ، على الرغم من أن ذلك ليس الهدف الوحيد للبحث الاجتماعى حيث يفسر أيضا لماذا تمنح الحياة الاجتماعية كثير من التشابهات ؟ ولماذا تحدث الاختلافات فى هذه الموضوعات المتشابهة •

والمحاولة الحديثة لحل هذه المشكلة داخل مضمون النظرية الوظيفية، افترضت تناول الوظيفية بصورة أكثر دقة من صورتها الحالية • ولقد بدأت هذه المناقشة بالموافقة على أن كل ثقافة تمثل وحدة فريدة بذاتها ، ويتضمن ذلك أن الاجزاء الخاصة بكل ثقافة تمثل وحدة فريدة أيضا ، لان هذه الاجزاء تحصل على سماتها من خلال وجودها داخل هذا الـكل الواسع • وتشير هـذه المحاولة أن العناصر الصالحة للمقارنة والتعميم ليست عناصر ابناء الاجتماعى والثقافى ، ولكنها تمثل العمليات الوظيفية(٢٨) ومثال للعمليات الوظيفية ــ هى عملية ضرورية تقوم بخدمة حاجات معينة

للأفراد والمجتمعات — هي التربية والتطويع الاجتماعي ويمكن حدوث هذه العمليات في أغلب المجتمعات البسيطة داخل الجماعة العائلية ، بينما في المجتمعات الأكثر تعقيدا نجد هـذه العمليات الاجتماعية في مضامين أخرى ، من هنا يمكن للمقارنة والتعميم أن ترتكز على العمليات الاجتماعية وليست المتضمنات • ولقد اقترح هذا الرأى جولد شيمدت Gold Schmidt ولكنه لم يدرك أنه وقع في مشاكل مشابهة للمشاكل التي يرغب في تجنبها حيث أصبحت الصعوبة هنا تكمن في تحديد العمليات الوظيفية المشتركة في المجتمعات المختلفة • فليس من السهل أعتبار عملية التطويع الاجتماعي عملية عامة تنطبق على كل المجتمعات أكثر من الاسرة — الدولة — السحر ••• الخ حيث أن طبيعة عملية التطويع الاجتماعي — معنى العملية — تحتمل الاختلافات من مضمون عملية اجتماعية الى مضمون عملية أخرى • ولقد حاول — جولد شيمدت — هل هذه المشكلة بالرجوع الى مناقشات — مالينوفسكى : بأن هناك حاجات بيولوجية عامة محددة من هذه الحاجات يمكن اشتقاق الحاجات السيكلوجية والاجتماعية • وهذا يجعل مسالة تحديد الوظائف خارج نطاق التحليل الثقافي ، وعلى الرغم من أن ذلك ليس مفيذا ، فالمجتمعات الانسانية تطورت كثيرا من هذه الاحتياجات البيولوجية وأغلب حاجاتها — اذا أمكن تسميتها ذلك — لها سماتها الثقافية والاجتماعية المستقلة • مثال ذلك : حاجة أي مجتمع صناعي للبناء البيروقراطي المعقد نادرا ما تقلل من حاجاته الاولية أو الحاجات الثانوية •

ولا شك أن مساهمات — جولد شيمدت — تمثل جزء هام في بيانها ، أن ما يمكن فهمة من خلال المقارنة والتفسير هو العمليات الاجتماعية أكثر من عناصر البناء الاجتماعي وبطبيعة الحال فان دراسة أي مجتمع أو ثقافة ما بصورة شاملة هو فهم أن لم يكن خرافة ، ويستحيل القيام بذلك من الناحية المنطقية ، لأن ليس هناك طريقة محددة لمعرفة ما الذى يتضمنه كل عنصر فردي حيث نجد طرق أخرى دائما •

والتحليل المضونى ضرورى لتحديد الظواهر الاجتماعية ، ولكن ذلك يمكن أن يتحول مرة أخرى من خلال مضمونها أو من خلال المقارنة حيث أن كثيرا من البحوث الوظيفية تتكون فى علاقاتها بعدد بسيط من العمليات التى تكون ملائمة لاغراض المقارنة والتعميم .

ثانيا : الانتقادات الذاتية :

من العدل مناقشة بعض الاعتراضات المنطقية للوظيفية كانت ضارة، مما أدى الى ظهور أعتراضات أخرى تابعة . لكن الاعتراضات الذاتية تكشف فقط عن سبب رفض بعض علماء الاجتماع للمذهب الوظيفى . حتى لو كان المذهب منطقيا . والنقد الذاتى للوظيفية كما يلى :

١ — تبالغ الوظيفية كثيرا فى تأكيدها على العنصر المعيارى فى الحياة الاجتماعية .

٢ — تقلل الوظفية من أهمية الصراع الاجتماعى على حساب التضامن الاجتماعى .

٣ — تركز الوظيفية على الطبيعة المتجانسة للانساق الاجتماعى .

٤ — تفشل الوظيفية فى الكشف عن أهمية التغير الاجتماعى . حيث أنها تعالج التغير كشىء غير سوى .

يبدو لنا ن الاعتراض الأول بدون أساس ، فقد يميل بعض الوظيفيين لمعالجة المعايير والقيم الاجتماعية علـى أنها الحقيقة الوحيدة الجديرة بالاعتبار ،ولكن هذا الاتجاه لم يكن صحيحا بالنسبة لافكار «مالينوفسكى» ولا يوجد فى الوظيفية ما يتطلب تبنى هذا الوضع . ويرتبط الاعتراض الثانى بالأول : فاذا قبل الافراد المعايير والقيم الخاصة بمجتمعهم ، يمكن القول أن ذلك يؤدى لعدم ظهور أى صراع بالمجتمع مثال ذلك : اذا قبل كل الناس القواعد الخاصة بتتابع الرئاسة ، لن يكون هناك نزاع حولها اطلاقا . ولكن هذه المناقشة خاطئة : لأن النزاع يمكن حدوثه ليس فقط بسبب قواعد الرئاسة ، ولكن بسبب وجود ادعاءات مختلفة عن وسائل تنفيذ هذه القواعد . وهذا يعنى أنه حتى لو كانت القيم والمعايير مقبولة تماما فان الافراد لابد أن يكون هناك دائما صراع ، لأنه من النادر أن تكون المعايير واضحة تماما .

وفى الواقع ، لايوجد شىء فى الوظيفية ذاتها يشجع أى تأكيد على

الوحدة أو التضامن كعنصر مضاد للصراع • حقيقة لقد تبع « راد كليف براون » فى بحثه عن تحليل عدد من الظواهر الاجتماعية من خلال وظيفة تدعيم التضامن الاجتماعى ، ولكن ـ براون ـ لم يتجاهل الصراع ، حيث ناقشر بأن المجتمع لايمكن أن يعمل مالم يكن هناك ضوابط للتعبير عن الصراع وبعض الميكانيزمات لاعادة التضامن • بينما نجد بعض تلاميذ براون ـ مثل « جلوك مان » Gluckman وجه الانتباه الى وجود مواقف الصراع فى المجتمعات البدائية كما هو موجود بالمجتمعات المعقدة (٢٩) • من هنا نجد الاتهام الموجه للوظيفية على أنها تقلل من أهمية الصراع من غير أساس •

اما الادعاء بان الوظيفية تبالغ فى تاكيدها على الترابطات المتجانسة بين اجزاء النسق الاجتماعى هو أكثر ثباتا من الادعائين السابقين • لقد اشار ميرتون Merton منذ سنوات قليلة أن العناصر يمكن أن تكون وظيفية لبعض الجماعات أو لبعض ملامح الحياة الاجتماعية ، وقد تكون هـذه العناصر معوقاتت وظيفية بالنسبة للجماعات الأخرى (٣٠) • مثال ذلك : قد يكون من وظيفة التماسك الوثنى حماية حقوق الاقليات ، و قد تكون وظيفته أيضا اختفاء مكانه هذه الاقليات •

ولقد ناقش جولدنر Gouldner أن التأكيد على التساند الوظيفى المتبادل داخل المجتمع ، أقل قيمة من الكشف عن أن التساند المتبادل يمكن أن يتبادل داخل النسق الاجتماعى • (٣١) مثال ذلك : توزيع الثروة يمكن أن يكون له مضمون كبير لنمط النشاطات فى أوقات الفراغ ، أكثر من تأثير أوقات الفراغ على توزيع الثروة •

والادعاء الذاتى الأخير : أن الوظيفية لم تفسر التغير الاجتماعى • من الممكن اثبات ذلك ، ولكن ليس بالنسبة للأسباب الشـائعة المعطـاه • ومضمون هذه المناقشة هو أن الوظيفية بتأكيدها على مظاهر الدوام والثبات تعالج التغير باعتبارها شىء غير سوى وليس مرغوب فى حدوثه الا اذا حدث صدفة • وتبدو هذه المناقشة مقبولة : حيث أن تأكيد الوظيفة على أن جميع العناصر فى النسـق الاجتماعى يتـأثرون ببعضهم البعض ، من ثم

لا يمكن لأى عنصر منهم أن يساهم فى احداث التغير ، حيث أن كل عنصر يحتفظ بوجوده مع العناصر الأخرى • ولكن فى الحقيقة : اذا قررت الوظيفية حقيقة الظروف التى تؤدى الى ثبات ودوام الانسق الاجتماعية يمكنها أن تفسر أيضا التغير الاجتماعى وذلك بتوضيح أن هذه الظروف قد تكون غير موجودة ومن الواضح أنه لايوجد أى عالم وظيفى ينكر أن التغير الاجتماعى هو شىء سوى • وأنه يمكن أن يحدث من خلال ظروف وجود النسق ذاته • ويمكن أن ينطبق ذلك على النظرية الوظيفية لو أنهم ملكوا حقيقة نظرية تفسر الثبات الاجتماعى من هنا يجب أن يملكوا نظرية تفسير التغير الاجتماعى • وفى الواقع أن بعض الفروض الوظيفية تضمنت تقارير عن التغير الاجتماعى • مثال ذلك : اذا أكد الفرد بأن مفاهيم القرابة من وظيفتها تصنيف الأقرباء من خلال حقوق وواجبات ناشئة عنهم ومتوقعة من جانبهم ، مثل هذا التضمن يعنى أن التغير فى المضمون القانونى للعلاقات القرابية سوف يكون مصاحبا للتغير فى نسق المفاهيم الفنية •

وحقيقة الأمر ، أنه اذا كان الوظيفيين لم يقدموا لنا نظريات ملائمة تفسر التغير الاجتماعى ، فان ذلك يرجع الى أنهم لم يقدموا أيضا نظريات ملائمة تفسر الثبات الاجتماعى • والى حد بعيد ، اذا كان الوظيفيين قد اتجهوا نحو تفسير لماذا تثبت الانساق الاجتماعية ، فقد اتجهوا أيضا كما اعتقد ، للمساهمة فى تفسير نظرية التغير الاجتماعى • والعنصر الخاطىء فى النظرية الوظيفية هو ببساطة تأكيدها أن الانساق الاجتماعية أو نماذج معينة من النسق تميل الى الثبات دون اعطاء أى اشارة عن سبب حدوث ذلك ، وسوف نعرض هذه الملامح فى الفصل الأخير •

ثالثا : الانتقادات المذهبية :

أن الترابط المزعوم بين النظرية الوظيفية والايديولوجيا ، هو فى الحقيقة فى غير محله لتقرير المذهب كنظرية للمجتمع أو منهج البحث . وبصورة أكثر دقة اذا كانت الوظيفية بها تورطات غير مقبولة ، فان ذلك ولا يقوده ذلك الفرد لتغير الافكار ومحاونة تحقيق العناصر المقبولة الى رفض النظرية . ولكن هذا الوضع يمثل نوعان من التصرف أو املا غير واقعى . ويمكن أن تندهش كيف نجح علماء الاجتماع فى فصل الانتقادات المذهبية عن الانتقادات العلمية ، على الرغم من أن بعض الانتقادات المذهبية للمذهب الوظيفى يمكن تناولها باعتبارها انتقادات علمية .

والنقد الرئيسى لهذا النمط : أن الوظيفية تشجع أو تعكس التحيز المحافظ Conservative Bias. ويمكن مناقشة ذلك : بأن الوظيفية بتأكيدها على العلاقات المتجانسة بين الاجزاء المختلفة لأى نسق اجتماعى ، تميل الى معالجة كل نسق كما لو كان احسن وافضل نسق يمكن الحصول عليه . وحقيقة الأمر أن « بيرك » Burke باعتباره من الوظفين قد استخدم المناقشات الوظيفية فى الدفاع عن اتجاهه المحافظ ، بينما كشف لنا — ميرتون — Merton بانه يمكن استخدام المذهب الوظيفى لتحقيق سياسة الثورة الكلية ، حيث أنه اذا — كانت كل ملامح الحياة الاجتماعية تظهر فى صورة تساند واعتماد وظيفى متبادل من هنا فان الامل الوحيد للاصلاح الاجتماعى هو التحول الكلى للمجتمع ، حيث أنه من الصعوبة تغير بعض الأجزاء فقط ، لأن هذه التغيرات لن تكون فعالة أو مؤثرة اذا لم ترتبط بنسق كلى مختلف تماما (٣٢) . وعلى الرغم من مناقشات ميرتون Merton فان الادعاء مازال موجود بان الوظيفية مرتبطة بالاتجاه المحافظ ، كما أن الادعاءات المضادة جعلت الوظيفيين اولاائل يتنكرو للايديولوجيات الفاضلة أو الراديكالية كنظريات علمية ، والسبب الظاهرى لهذه المناقشة هو مشكلة التدرج الاجتماعى Social Stratification كسبب ملائم لها .

وأغلب نظريات التدرج الاجتماعي الوظيفة التى قدمت سـواء من جانب « ديفز » Davis ومور Moore أو من جانب بارسونز (٣٤) Parsons هى فى الواقع مشتقة من دوركايم Durkheim ولقد كشف لنا هؤلاء الكتاب بان التدرج الاجتماعى محدث بالضرورة فى كل مجتمع معقد وبصفة خاصة المجتمع الصنـاعى ، وان التدرج الاجتمـاعى يؤدى وظـائف حيوية لمثل هذه المجتمعات . وهذا يعنى . بعبـارة أخرى ، ان التدرج الاجتمـاعى ضرورى لاى مجتمع معقد وان أى محاولة لانكار هذه الحقيقة سـوف يستلزم رفض سمـات أخرى خاصة بهذه المجتمعات ولمناقشة ذلك نجد أن فى المجتمعات التى تكون فيها الاعمال متخصصة ، بعض هذه الأعمال تتطلب قدرات نادرة ، كما أن هذه القدرات موجودة لدى بعض الافراد أكثر من البعض الآخر . ومن الضرورى أن الفرد الأكثر موهبة يتجه نحو الاعمـال التى تتطلب مهـارته ، فمثل هذه الاعمـال قد تتطلب قدرات ادارية ، قدرات منظمة ، قدرات عسكرية ، قدرات عقلية .. باعتبـارها قدرات حيوية للمجتمع ، وبينمـا يمكن لأى فرد القيـام بالاعمال غير الماهرة ، نجد ان الأعمال المـاهرة لا يقوم بها غير الفرد الموهوب ، ونتيجة لذلك : نجد أن الاعمال المـاهرة تحقق مكاسب مادية ، ومكافآت ومكانة أكثر من الأعمال الأخرى ، وغالبـا ما تتضمن ممارسـة القوى ، حيث أن امتلاك القدرات الكبيرة والحصول على القوة والمكانة تمثل اشارة الى جانب أسـاس بالمجتمع هو الطبقة . وتأخذ هذه الطبقة ، مثل العائلة ، امتيازات طبقية يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل ، ولكن يجب أن نضع فى اعتبارنا عملية الحراك الاجتمـاعى ، فهؤلاء الأفراد الذين يفشلون فى التوافق مع أعمالهم مهددين بفقدان مراكزهم الطبيقية ، بينما نجد الأفراد الآخرين يظهرون قدرات غير عادية .

وحتى يمكننا نقد هذا الرأى ، الذى يـدافع عن المكانة ، تتعرض للمناقشات المضادة التالية (٣٥) :

أولا : لقد يبنو أن التدرج الاجتماعى يمكن من الناحية العملية أن يعوق العمل الفعـال للنسـق الاجتماعى ، وذلك عن طريق منح هؤلاء

الأفراد المتسامين Superior وأصحاب القدرات الفطرية من القيام بعض الأعمال التى تحافظ على الامتيازات الطبقية •

ثانيا : أنهم ينكرون المناقشة القائلة بان بعض الأعمال أكثر حيوية وأهمية للمجتمع من الاعمال الأخرى ، فمثلا عمل المدير ليس أكثر حيوية وأهميةمن عمل العامل اليدوى، لأن كل منهما لايستطيع العمل دون الآخر •

ثالثا : لقد تساؤلوا عن الحاجة لتباين الدخول الكبيرة كوسائل لجذب الأفراد الموهوبين للأعمال الماهرة ، كما ناقشوا أيضا ، أنه اذا كانت الاعمال حقا تتطلب مهارات خاصة فسوف يبحثون عادة عن الاشباع الذاتى أكثر من هؤلاء الأفراد الذين لا يقومون بمثل هذه الأعمال الماهرة ، مما يؤدى لتقليل الحاجة لتقديم مكافآت مرتفعة •

رابعا : أنهم يطلقون الشك حول الفرض القائل أن الاختلافات الفعلية فى المكافآت تعكس الاختلافات فى القدرات والمهارات التى تتطلب بعض الأعمال الخاصة : مثال ذلك لو أن الجراح يكسب أكثر من عامل المنجم عشرين مرة ، فهل يعنى ذلك أن مهارة الجراح تزيد عشرين مرة أكثر من عامل المناجم فى عظمتها وقيمتها للمجتمع ؟ والنقد الصائب هنا هو أن المجتمع بدون طبقات اجتماعية ، من حيث المبدأ اذا توافر نسق عام يشجع على الالتزام بالمساواة والخدمات العامة ، لكن مثل هذا المجتمع لا يمكن وجوده ، حيث أن ذلك يكون نتيجة للتدرج الاجتماعى أكثر منه لمستلزمات المجتمع المعقد ، حيث أن الامتيازات الموروثة لها أكبر الأثر فى تحديد الوضع الطبقى وتأكيد استمراره ودوامه •

مثل هذا النقد قد يبدو بانه لا اجابة شافية له ، ولكن هذا لا يعنى رفضا للنظرية الوظيفية بقدر ما يعنى أنها تمثل تقارير حقيقية فقط • ويمكن أن نناقش بان النظريتين ليس بينهما أى تناقض ، حتى لو اجابوا على على أسئلة مختلفة • ولقد حاول كل من ديفز Davis ومور Moore وبارسونز Parsons تفسير سبب وجود التدرج الاجتماعى فى كل المجتمعات المعقدة ، كما افترضوا أن تقسيم العمل يؤدى الى عدم المساواة فى المكافآت وحتى لو أن البناءات الخاصة بالطبقة الاجتماعية كانت غير

موجودة ، سوف تبقى هناك عدم مساواة فى درجة المكانة للأعمال أو المهن تؤدى الى تعديل البناء الطبقى القديم . والجزء الثانى من أجاباتهم : أنه دون هذا التفاوت فى المكافآت ليس هناك طريقة أخرى لاستمرار تقسيم العمل المعقد .

والنظرية المعارضة لذلك تحاول الاجابة على السؤال التالى : لماذا تتمسك الطبقات الاجتماعية بوجودها ؟! والاجابة على ذلك : هو أن مثل الاستمرار والدوام لا يرتبط بما يسمى حاجات المجتمع ، ولكن يمكن فى بناء الامتيازات وبناء العائلة . وقد توضع كلا النظريتين فى تركيبية واحدة لأن كلاهما تجيب على تساؤلات مختلفة ، كما يمكن اعتبارهما أيضا نظريتين متنافستين :

(أ) اذا كانت النظرية الأولى قد أكدت أن الاختلاف فى المكافآت ضرورى فى المجتمع الصناعى ، بينما ترى النظرية الثانية أن الاختلاف ليس ضرورى .

(ب) اذا كان كلا النظريتين قد وافق على أن بعض مظاهر الاختلاف فى اعطاء المكافآت ضرورى للمجتمع ، فان النظرية الأولى تؤكد بان هذا الاختلاف سوف يؤدى الى ظهور طبقات اجتماعية ، بينما ترى النظرية الثانية بانه ليس من الضرورى حدوث ذلك .

واذا افترضنا بأن هاتين النظريتين يمكن اختيارهما ـ وهذ أمر بعيد الاحتمال ـ واذا كانت النظرية الأولى مرفوضة ، فهل يعنى ذلك أن النظرية الوظيفية ذاتها خاطئة ؟؟ وهل يتبع ذلك أن النظرية الوظيفية من الناحية المذهبية غير سليمة ؟؟ والاجابة على السؤال الأول تعتمد أساسا بما هو المقصود بالنظرية الوظيفية ، بينما الاجابة على السؤال الثانى : أنه لا يهم كثيرا بأن تكون النظريات الوظيفية من الناحية المذهبية زائفة أم لا ، حيث أن يمكن تقييم النظريات الوظيفية دون الرجوع الى الناحية المذهبية .

والشىء الجدير بالبحث هنا ، هو أن كلا النظريتين التى تناولت ظاهرة

التدرج الاجتماعى ، يمكن تفسيرها كنظريات وظيفية . وهكذا فان ـــ نظريات ـــ ديفز ومور ـــ تفسر لنا كيف أن انساق الطبقة الاجتماعية من وظيفتها المحافظة على نفسها • مثل هذا المفهوم يتضمن مجموعة من عمليات التفاعل المتبادلة الفعالة • وعموما فالمقصود بالنقد عن طريق الوظيفية هو الافتراض القائل : بأن بعض العمليات مثل استمرار التقسيمات الطبقية هى مفيدة للمجتمع بصورة كلية ، وفى هذه الحالة تكون نظرياتهم غير وظيفية ، ولكن تمثل هذه الحالة أيضا أى نظرية من هذه النظريات التى تكشف لنا ـــ أساسا ـــ أنه من الممكن تحديد ملامح المجتمع المفيدة فى أحد المجالات الأخرى •

كما نجد مثال ج آخر يوضح الغموض الذى صاحب النظرية الوظيفية وناقدى هذه النظرية : هو مناقشة مسألة القوة فى المجتمع • فقد أوضح لنا بارسونز Parsoms وجهة نظره الوظيفية بان القوة تسهل عمل النسق السياسى (٣٦) ، وهذا يعنى أنه مالم يملك بعض الأفراد القوة التى تمكنهم من اتخاذ انماط معينة من القرارات واستحداث أعمـــال جديدة لرؤية تنفيذ هذه القرارات ، فان ظواهر كثير لن تنفذ ، كما يعنى هذا أيضا أنه اذا لم يكافىء الأفراد من قبل القوة فانهم لن يقبلوا على آداء أعمـــالهم المحددة كما تتضمن هذه النظرية أن وجود بناء القوة فى أى مجتمع يمكن أن تفسر من خلال الوظائف المنفذة فى النسق الاجتماعى • ويمكن القول بعبارة أخرى : بان القوة ليست شيئا بالنسبة للمجتمع ذاته ، حيث أنه بدون القوة ، فان كثيرا من الأشياء العامة المرغوبة لا يمكن تحقيقها • بينما تقرر النظرية المضادة بان القوة توجد لأن بعض المراكز الاجتمـاعية تقدم لبعض الأفراد الفـــرص لفرض الالزام أو لجعل الآخرين يقبلـــوا سيطرتهم ويزعنو لمطالبهم ، كما تؤكد هذه النظرية أيضا بأن النظم الممثلة للنسق السياسى ، أينما توجد تكون مترابطة داخليا مع الملامح الأخرى للبناء الاجتماعى مثل توزيع مورد الثروات وروابط المحسوبية ، الذين يصبحون أدوات لطبقـــات اجتمـــاعية معينة أو يقيمون أدوات لسيطرة الصفوة • ومضمون هذه النظرية هو أن القوة تخدم هؤلاء الأفراد الذين يتمتعون بها ، وهى أيضا تقدم لهم الفرصة لكى يستمروا فى مراكزهم عن

طريق القوة ، وذلك بمنع الأفراد الآخرين وسائل الاختيار . كما تتضمن هـذه النظرية : أنه اذا كانت قرارات رجال الصـناعة مسؤله حقيقة عن ممموليهم ، فانهم لن يكون لهم قوة تامة عليهم . من هنا تصبح ممارسة القوة شرط ضرورى ، حيث أن القرارات الادارية تعكس متطلبات الأفراد الذين لهم مصلحـة فى الخضـوع لهذه القرارات ، ومن النـادر وجود ايديولوجية واضحة لهذه المناقشات .

فى هذا المثال ، كما فى المثال السـابق . ما يسمى بالنظرية المضـادة للنظرية الوظيفية هى أيضا فى صورة ما تكون وظيفية : حيث أنها تفسر كيفية استمرار بناءات القوة ، وذلك على أساس أنها جزء من نسق شامل لعمليات التساند المتبـادل ، ومن هنا تكون النظرية وظيفية فى الحـالة الخاصة التى تشير فيها الى حاجات المجتمع ككل .

والفكرة القائلة بان المجتمع ككل له حاجات محددة ، هى فكرة قديمة فى النظرية الاجتماعية ، وكانت فى الماضى عبارة عن ظهور ضمنى لاشكال معينة من التنظيم السياسى بينما الذى نحاول الوصـول اليه ، هو شىء مشابه لهذه الفكـرة القديمة ، فهناك بعض الأشيـاء الضرورية لتحقيق الرفاهية لاغلبية الأفراد ، وليس من الضرورى معرفتها أو الاشتراك فيها ، وهكذا يمكن تحقيق هذه الأشياء عن طريق تفاعلها مع رغبات الأفراد ، مثل هذه الأشياء يمكن تسميتها : حاجات اجتماعية ، على الرغم من أنها لم تكشف عن أسلوب البحث عن الحاجات الفردية لاغلبية أفراد المجتمع . مثال ذلك : اذا تركنـا كل الأفراد يعبروا عن رغبـاتهم الانانية سـوف يتقاتلو نمع بعضهم البعض ليمنعوا أى فرد أو أكثر من ممارسة القـوة عليهم ، ولكن فى المدى الطويل هذا الأسلوب يمكن أن يمنعهم من ادراك أهداف محددة أساسية مثل الدفاع العسكرى وأغلب متغيرات هذا المذهب تشير الى نهائيه الفوائد التى يمنحها بعض أشكال التنظيمات الاجتماعية لاعضاء المجتمع ، بينما يشير البعض الآخر الى فوائد بعض التجمعـات الكلية لذاتها — مثـل الدولة — الامة المدنيـة — بصرف النظـر عن الفائدة التى يحصل عليها الأفراد . هذه المتغيرات ، ميتافيزيقية مجردة ،

لأنه الى حد بعيد لا يوجد هناك طريقة لاكتشاف أى الأمرين سوى بعض الكيانات المجردة استفادت أو لم تستفيد من بعض النظم الاجتماعية أو غيرها • وفى عبارة أخرى : من الممكن دائما أن نرى بان الامة أو المجتمع لها فائدة ، على أنه ليس هناك طريقة لاختبار ذلك ، على الأقل ، الأفراد سواء كانوا فى جماعات صغيرة أو كبيرة ، يمكن أن يعبروا عن آرائهم فى ذلك •

هذا الاستطراد مرتبط بمناقشاتنا عن نظايات القوة والاتهامات المذهبية التى أثرت على مثل هذه المحاولات • فاذا قرر الوظيفيين أن القوة شرط ضرورى لتحقيق أهداف محددة ، والتى تعتبر مرغوبة من قبل اعطاء المجتمع ، ومن ثم ينشأ تساؤل عما اذا كان الوظيفيين على حق أم على خطأ وليس على أنهم متحيزين مذهبيا • وبطبيعة الحال ، من الممكن لهذه التحيزات المذهبية أن تؤثر فى تحديد البرهان أو الاثبات ، ولكن هذه مسألة أخرى ، واذا قرروا أن أسلوب ممارسة القوة يحدد بدقة بواسطة ضغوط من داخل النسق الاجتماعى أكثر من المنافع الانانية للصفوة المسيطرة على القوة ، ومن هنا نعود مرة أخرى للتساؤل عن البحث الامبريقى • وبطبيعة الحال هناك مشاكل ضخمة متصلة بالبحث عن ارضاء المطالبين بأى مطالب فردية : فمن ناحية كيف يميز الفرد بين مصالح الأفراد ذوى القوة ، وبين تفسيرهم لضغوط النسق الاجتماعى ؟! ومن المؤكد أن تظهر صعوبة اختبار هذه النظرية ، حيث لابد الأخذ فى الاعتبار الحكم الكيفى ، وبدون شك فان ذلك يؤدى الى التحيز عند تحديد الاثبات أو البرهان ، وبالمثل بالنسبة للنظريات المضادة • ولكن الأسلوب الوحيد الذى يمكننا من ازالة الجدل من مجال الايديولوجيا — فى كلا الجانبين لاتوجد رغبة لذلك — هو فى الواقع فحص واختبار الفرض والاثبات فى كلا الجانبين بصورة منطقية بقدر الامكان •

فى الواقع لقد تبين أن النظرية هى بالضرورة تكون حقيقية على حساب نظرية أخرى • فكل منهما يفسر الحقيقة السياسية — كنموذج — اذا فضلها أحد — والتى تؤكد بعض مظاهر الحقيقة على حساب مظاهر أخرى • ومن الواضح أن نموذج واحد قد يكون أكثر ملائمة تحت ظروف محددة أكثر

من نموذج آخر • وهناك بعض المجتمعات التى بها صفوة سياسية ، تتصور حاجات اجتماعية لكى تبرر ممارستها لاسلوب القوة ولكن اذا فعلـوا ذلك ، فى العـالم الحديث ، نجد كثيرا من القرارات التى تؤدى لحصول الجماهير على الفوائد بطرق محددة • ومن الناحية الأخرى هناك مجتمعات تمثل فيها ممـارسة القوة بعض وسائل التحـكم والضبط ، الى مدى محدود ، عن طريق هؤلاء الذين يملكون مارستها ، ولن تقدم لهم وظائف على نطاق واسع ، باعتبارها وسائل للحصول على الاهداف من خـلال السلوك الجمعى والتعاونى ، من هنا نجد اتجـاه من قبل الأفراد الذين يستسلمون للقوة لتحديد بعض المصالح من خلال الادوار التى يقومون بها • ومن المحتمل أن يكون بعض الوظيفيين مخطئين فى الفرض القائل : أن ممارسة القوة يؤدى الى المحافظة على بناء المجتمع ، وهى بهذا تخدم مصالح أعضاء المجتمع • حيث أن كل المجتمعات لديها الميل الى تخليـد نفسها ولكن الحقيقة الواضحة أن المجتمعات التى تقاوم التغير لا يعنى أن أعضاء هذه المجتمعات مقتنعين بذلك •

الخلاصــة

لقد وجهت انتقادات عنيفة الى الوظيفية ، وكثيرا من النقد هو نقـد عادل ، الا أنه من الأفضل أن ندرك الى أى مدى يبلغ هذا النقد فى الواقع . فى المحل الأول أن النظـريات التى تسعى الى تفسير وجـود الظـواهر الاجتماعية على أسـاس الاسهام التى تقوم به فى حفظ الكل الأكبر هى ظواهر غير مقبولة تماما . الا أنه اذا سلمنا بذلك ، فهذا لا يعنى أننا نلغى استخدام التحليل الوظيفى كجـزء من التفسـير الاجتمـاعى الأساس . فما الذى يفعله التحليل الوظيفى ؟؟ هو اظهـار بعض درجات الدائرية Circularity أو التغذية المرجعية Feedback اذا كان لنـا أن نشير الى الاصطـلاح الاحدث — فى العمليات السـببية للحياة الاجتماعية . ومن هنا يقوم التحليل الوظيفى بخلق نماذج تقوم باستخلاص عدد من السمات المتدفقة والمتكورة للحقيقة الاجتماعية ، ثم تقدم فى شكل مجموعة من الكليات . لكن مثل هذه الكليات — أو الانساق التى تحافظ على حدودها ليست هى مجموعة أية ظواهر اجتمـاعية حقيقية ، بل هى مجموعة كلية مكونة فقط . ويمكن خلق كثير من هذه الكليات من مجالى الحقيقة الاجتمـاعية . وعنـد تنفيذ هذا الجزء من التحليل فانه يمكن استخدام نمـوذج العمليات المترابطة لكى يزودنا بتفسير سببى حقيقى لبعض الظواهر الاجتماعية . وعلى سبيل المثال : اذا أراد الفرد تفسير ظهور حركات دينية جديدة فى مجتمعات معينة تحت السيطرة والنفـوذ الاستعمارى ، فانه يجب على الفرد أن يبين — من أشياء كبيرة — كيف

(*) لقد شرح كينجزلى ديفز Kinsleydavis (٢٧) هذه النقطة على نحو مختلف الى حد ما ، ولكن مناقشاته من القوة فى استعدادها لقبول ان التفسيرات الوظيفية هى غـائية ، حيث يؤكد أن كافة التفسـيرات الاجتماعية بل كل التفسيرات العلمية هى فى بعض المعانى وظيفية . والنقطة هنا هى ان التفسير الوظيفى وحده غير مقبول فى علم الاجتماع ، فاذا لم يكن باستطاعة التفسير الاجتماعى ، كما يعتقد ديفز Davis أن يستغنى عن التحليل الوظيفى — بالنسبة لبعض المشكلات الاجتماعية هذا محل جدل فان اقصى ما يمكن قوله هو ان التحليل الوظيفى يمكن ان يكون جزءا فقط وليس كل التفسير الاجتماعى على الاطلاق .

ينجذب الناس الى هذه الاديان عن طريق أنواع الخلاص التى تقدمها هذه الأديان تحت ظروف الانهيار الثقافى والاجتماعى الا أنه يمكن للفرد أيضا أن يتمثل طبيعة هذا الانهيار لبيان كيفية تأثير وتأثير المجموعات الأولى من المعتقدات والممارسات الدينية عن طريق ظروف أخرى للحياة الاجتماعية . واذا تناولنا مثال آخر ، مختلف الى حد ما عن المثال الأول ، حيث يمكن للفرد أن يفسر بعض الصعوبات فى التغلب على معوقات التنمية الاقتصادية فى بريطانيا الحديثة ، اذا تمكن من صياغة نموذج يكشف لنا كيف أن عددا من عوامل : البناء الطبقى والتطلعات ، والقيم والأشكال للسلوك الاقتصادى ، كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر على نحو متبادل فى حالة معينة .

ولا شك أيضا فى حقيقة ، قول كثير من النقاد ، أن الوظيفة لم تفسر التغير الاجتماعى . الاأنه حينئذ يكون من المشكوك فيه ، اذا كان المذهب الوظيفى على هذا النحو ، يمكن أن يفسر الثبات الاجتماعى أيضا . فاذا كانت هناك نظرية تفسر عملية استمرار الأبنية الاجتماعية فى الوجود ، فانه ينبغى عليها تفسير كيفية تغير هذه الأبنية حيث أن ذلك يتطلب فقط تأكيد أن الظروف التى تؤدى الثبات غير متوافره . واذا تناولنا المناقشات الوظيفية التى تقرر أن كل عنصر فى النسق الاجتماعى مترابط مع كل عنصر آخر حيث أنه يمكن للنسق الكلى أن يستمر فى حالة ما ، وبذلك تكون هذه النظرية تفسر فقط الثبات الاجتماعى . الا أنه اذا كان على الفرد أن يتخذ من مثل هذا الموقف للانساق الاجتماعية ، فانه يمكن للفرد أن يتناول ذلك الموقف فى صورة نموذج — أى كعالم اجتماعى تصورى — مثل هذا النموذج قد يكون مفيدا ، وسوف أبين ذلك فى الفصل السادس، فى تشخيص الاختلاف بـ المجتمعات البسيطة جدا ، والمجتمعات المعقدة جدا ، كما تساعد فى تفسير سبب مصاحبة سمات محددة بانساق بسيطة لا توجد فى الانساق الاكثر تعقيدا ، الا أنه ورغم كل ذلك فانه يمثل نموذج تصورى فقط ، وليس ثمة مجتمع حقيقى بهذا الشكل تماما ، فمعظم المجتمعات تختلف من ذلك فى كثير من المجالات ، رغم أن كثير من هذه المجتمعات فى بعض المجالات مشابهة لها . وعلى ذلك فان الوظيفية

كمذهب ، لا يفسر فى حد ذاته الثبات الاجتماعى أكثر من تفسيره التغير الاجتماعى . أما ما يفعله هذا المذهب الوظيفى هو اقتراح سلسلة من النماذج تمكن الفرد من البحث عن تفسير سبب ميل بعض الانساق الى مقاومة التغير أكثر من غيرها ، وتفسير سبب ميل بعض الانساق الأخرى نحو التغير .

وهذا يأتى بنا الى نقد الوظيفية الاجتماعية أو الاتجاه التكاملى ، الذى من النادر حدوثه . حيث أن الوظيفية لا تقدم تفسيرا لفروضها الخاصة ومعنى ذلك أن الأفكار الوظيفية لا تفسر سبب وجود العلاقات الوظيفية فى الحياة الاجتماعية باكملها ، وعن سبب وجود التساند الوظيفى المتبادل فى المجتمعات أو قطاعات من هذه المجتمعات . فاذا استطاع المذهب الوظيفى القيام بهذا ، فانه لن توجد صعوبة فى بيان أو تفسير كلا الثبات الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، وذلك ممكن عن طريق استخدام نفس النظريات والنماذج الخاصة بالحياة الاجتماعية . ويمكن تقديم هذا التفسير بمقتضى بعض الأفكار عن الفعل الاجتماعى والتفاعل الاجتماعى .

المراجع

1. Auguste comte, cours de Philosophie Positive, I.P. 29 IV. pp. 230-1.

2. F.A. Hayek, T be couter-Revolution of Science, Free Press, 1952, PP. 129-206.

3. See Donald, G. MacRae, «The Crisis of Sociology» in J.H. Plumb (ed.) Crisis in the Humanities, Penguin, 1964, P. 127.

4. See Jay Rumney, Herbert Spencer's Sociology, Atherton, New Yourk, 1966, Chapter IX and X.

5. Emile Durkheim, The division of Labour in 300 Society.

6. Emile Durkheim, The Rules of Sociological Method, Chapter V.

7. Emile Durkheim, The Division of Labour in society, Book Two, Chapter 2.

8. Emile Durkheim, The Elemetary Foums of Religious Life (trans. J.W. Swain) Collier, N.Y., 1961. Book 2, Chs. 5-7.

9. Cf. I. cI. Jarvie, The Revolution in Anthropology, Routledge London, 1964.

10. See K.R. Popper, «Science : Conjectures and Refutations', conjectures and Refutations, Routledge, 1963, PP. 33-65.

11. B. Malinowski, «Anthropology», Encyclopaedia Britannica First Supplementary Volume, London and New Yourk, 1962, PP. 132-3.

12. B. Malinowski, A Scientific Theorh of Culure, University of Carolina Press, 1944.

13 Op. cit.

14. A.R. Radcliffe-Brown, «On the Concept of Function in Social Science, in Structure and Function in Primitive Societies, Free Press, 1952.

15. A.R. Radcliffe-Brown, «Religion and Society», op. cit.

16. A.R. Radcliffe-Brown, «The Mother's Brother in South Africa», op. cit.

17. E.E. Evans-Pritchard, The Nuer, Oxford, 1940, PP. 160-1.

18. Talcott parsons, «Position and Prospects of Systematic Theory in Sociology», Essays in Sociological Theory, Free Press, 1946.

19. Talcott Parsons, The Social system, Free Press, 1951. PP. 480-2.

20. See for example, D.F. Aberle, et al., «The Functional Prerequisites of a Society» Ethics, 60, 1950, PP. 100-11.

21. Talcott Parsons, Essays in Cociological Theory, P. 224.

22. See for example, R.P. Dore; «Function and Cause», American Sociological Review, December 1961, PP. 843-53. and Carl G. Hempel, «The Logic of Functional Analysis', In L. Gross, Symposim on Sociological Theory, PP. 271-302. and, Robert K. Merton; «Manifest and Latent Functions', Social theory and Social Structure', Free Press, 1969, PP. 21-81.
and Harry C. Bredemeier, «The Methodology of Functionalism» American Sociological Review, Vol. X, 1955, PP. 242-9.

23. E.A. Gellner, «Concepts and Society», Transactions of the Fifth world Congress of Sociology.

24. See Carl G. Hempel, Ibid.
and Ernest Negel, «A Formalization of Functionalism», Logic Without Metaphysics, Free Press 1956.

25. I. Schapera, Government and Politics in Tribal Societies, Watts, London, 1956, PP. 175-6.

26. Carl G. Hempel, Ibid.

27. E.R. Leach, Rethinking Anthropology, Athlone, London; 1961, PP. 1-27.

28. W. Goldschmidt, Comparative Functionalism, Cambridge University Press, 1966.

29. See Max Gluchman, Custom and Conflict in Africa, Oxford, 1959.

30. Robert K. Merton, Ibid.

31. A W. Gouldner, «Reciprocity and Autonomy in Functional Theory» in L. Groxx(ed) Symposium on Sociological Theory, Harper, New Yourk, 1959, PP. 241-70.

32. Robert K Merton, Ibid.

33. Kingsley Davis and Wilbert E. Moore, Some Principles of Stratification, American Sociological Review, Vol. X, 1945, 2, PP. 242-9.

34. Talcott Parsons, An Analytical Approach to the Theory of Social Stratification and «A Revised Analytical Approach to the Theory of stratification», Essays in Sociological Theory, Free Press, 1954, PP. 69-86 and 386-439.

35. See Melvin W. Tumin, Some Principles of Stratication : A Critical Analysis», Alerican Sociological Review, Vol. 18, 1953, No. 4, and Walter Buckley, «Social Stratification and the Functional Theory of Social Differentiation», American Sociological Review, Vol. 23, 1958, PP. 369-75.

36. Talcott Parsons, «On the Concept of Political Power in R. Bendix and S.M. Lipset (eds.) Class, Status and Power, Routledge, 1967, PP. 240-65.

37. Kingsley Davis, «The Myth of Functional Analysis as a Special Method in Sociology and Anthroplogy», American Sociological Review, Vol. 24, 1959, PP. 757-73.

الفصل الرابع

اتجاه الفعل الاجتماعى

فروض نظرية الفعل الاجتماعى

تتكون نظرية الفعل الاجتمـاعى من عدد من الفروض ، التى تصف كيفية تفسير وتحليل الفعل الاجتماعى والسلوك الاجتماعى (من النـاحية الزمنية ، سوف نستخدم مفهوم « الفعل الاجتماعى » و « والسـلوك الاجتماعى » بالتبادل) لنماذج من الأفراد فى مواقف مماثلة . هذه النماذج من الأفراد يمكن أن نشير اليهم باعتبارهم فاعلين اجتماعيين . *

١ ــ لكل فاعل اجتماعى أهداف (أغراض أو نهايات) كما أن افعاله تنفذ فى متابعة هذه الأهداف .

٢ ــ غالبا ما يتضمن الفعل الاجتماعى اختيار الوسائل للحصول على الأهداف ، وحتى اذا لم تحقق الوسائل الاهداف ، فانه من الممكن الملاحظ أن يميز من الناحية التحليلية بين الوسائل والأهداف .

٣ ــ غالبا ما يكون الفاعل الاجتماعى كثير من الأهداف ، فان متابعته لأفعاله بأى وسلية تؤثر وتتأثر بأفعاله فى متابعتها بوسائل أخرى .

٤ ــ متابعة الأهداف واختيار الوسائل تحدث دائما من خلال المواقف التى تؤثر على برنامج الفعل الاجتماعى .

(*) لقد تناولت تقارير Statement ومناقشات كل من فون ميزس(١) F. von Mises وتلكوت بارسونز (٢) Talcott Parsons وماكس فيبر (٣) Max Weber هذه الفروض على الرغم من انه ليس من الضرورى قبول كل آرائهم .

٥ — غالبا ما يضع الفعل الاجتماعى بعض الفروض الخاصة بطبيعة أهدافه وامكانية الحصول عليها •

٦ — لا يتأثر الفعل الاجتماعى فقط بالموقف الاجتماعى ولكن بمعرفة الفاعل لهذا الموقف الاجتماعى •

٧ — لكل فاعل اجتماعى أفكار معينة أو نماذج من المعرفة التى تؤثر فى اختياره وادراكه للموقف الاجتماعى •

٨ — لكل فاعل اجتماعى مشاعر معينة أو عواطف مزاجية التى تؤثر على كلا ادراكه للمواقف الاجتماعية واختياره للأهداف •

٩ — لكل فاعل اجتماعى بعض المعايير والقيم التى تحكم اختيـاره للأهداف والتزامه بها فى اطار من الأولويات • وتحتاج بعض هذه الفروض الى توضيح مختصر •

١ — توجيه الهدف : Goal-orientation

اذا قلنا أن كل الافعال الانسانية توجه للحصول على أهداف ، فان ذلك يبدو واضحا وغير قابل للجدل ، ففى الواقع يمكن للفرد أن يناقش أن توجيه الهدف هو ببساطة تحديد صفة الفعل الاجتماعى ، حيث أنـه من الممكن ، اذا لم يكن الفرد فى حالة نشاط ، وجود وسائل دافعية محفزة تمكن الفرد من الحصول على الهدف والبحث عن الوصول اليه باستمرار •

وعموما ، قد تبدو بعض أنماط الفعل الاجتماعى بدون هدف ، حيث يمكن وصف أنماط محددة من السلوك ، مثل تجـول الفرد فى حجرة ما بدون هدف ، وقد يرى الفرد أن تدخين السيجارة ليس لها هدف واضح ، فيما قد يناقش الفرد أن مثل هذا الفعل الاجتمـاعى يبدو فقط بدون هدف • فالفرد يمكن أن يظهر فى حالة بدون هدف — فى قلق نسبى أو ليس لديه وسائل محددة للحصول على الهدف فالفرد يمكن أن يدخن السيجارة من أجل الحصول على مركز اجتماعى أعلى ، أو اتخلص من حالة قلق معينة ، ويمكن القول أن مثل هذه الأفعال الاجتماعية ليس لها

أهداف واعية وواضحة فضلا عن أنها أهداف غير محددة . على الرغم أن قولنا بأن الهدف غير محدد يعنى امكانية وجود وسائل كثيرة لتحقيق هذا الهدف ، وأنه من الصعب تحديد لحظة تحقيق الهدف .

وكثير من الأهداف يمكن تحديدها بدرجة عالية ، كما يمكن تحديد وسائل الحصول عليها بسهولة .

مثال ذلك : زيادة الدخول . كما نجد أيضا كثير من الأهداف يمكن التعرف عليها تماما عن طريق كل أو بعض الفاعلين الاجتماعيين المتضمنة فيها . وغالبا ما نجد كثير من الأفراد لا يعرفون تماما أهدافهم الخاصة .. - أو على الأقل ليسوا على استعداد لقبول ذلك - على الرغم من تعرفهم بسهولة على نفس الأهداف فى مواقف أخرى . وأصدق مثال على ذلك : هو الهدف من زيادة قوة أو مكانة فرد ما ، حيث أن مثل هذا الهدف ليس من الضرورى تحديده بصورة تامة ولكن وسائل الحصول عليه يمكن معرفتها بسهولة .

وفى كثير من الأغراض الاجتماعية ، يمكن تناول الاهداف بصورة أكثر تحديدا والتعرف عليها بدقة . فالأفراد لا يبحثون عن الاختيار ببساطة من أجل التخلص من التوتر الشخصى بل يفعلون ذلك رغبة فى مشاركتهم فى اتخاذ القرارات . وعموما لم يفترض علماء الاجتماع أن كل الاهداف يمكن التعرف عليها تماما عن طريق اهتمام الفاعلين الاجتماعيين ، ولايمكن تحديد هذه الأهداف بصورة تامة . وبالمثل : تتبـاين القدرة لى تحديد الحصول على الهدف فمن السهل تحديد كيفية الحصول على الخـلاص الروحى أكثر من تحديد كيفية زيادة الدخل .

٢ - اختيار الوسائل : The Selection of Means

لكى تقرر أن الفعل الاجتماعى يتضمن استخدام الوسائل للحصول على الأهداف ، يجب أن نفترض أن كلا الوسائل والاهداف يمكن التمييز بينهما من الناحية الامبريقية والتحليلية . ومعنى ذلك أنه لا يمكن تحديد

الوسائل من خلال الأهداف ، بينما يمكن تحديد الهدف على أنه يمكن تحققه بطريقة واحدة فقط ، وغالبا لا نجد تمييز بين الوسائل والأهداف. ولكن يمكن التمييز بين الوسائل والأهداف بسهولة اذا كان هناك وسائل كثيرة يمكنها تحقيق الهدف أو حينما يكون الهف غير واضح .

واذا وجدنا أن كلا الوسائل والاهداف تهتم وتحدد موضوعات يمكننا التمييز بينها ، وعندما يوجد استمرار تركيب الاحداث ، يمكننا التمييز بين الوسائل والاهداف من الناحة التحليلية . فمن السهل معرفة أن زراعة البذور ورى هذه البذور تعتبر وسائل لتحقيق هدف محدد وهو انتاج المحاصيل . ولكن من الصعب تمييز الانتخابات المنظمة بأعتبارها وسائل لتحقيق هدف محدد مثل حفظ الحريات الديموقراطية ، حيث أنه فى المثال الأخير نجد أن تنظيم الانتخابات أحد مظاهر الحرية ، وحتى لو أننا حددنا أهداف أخرى — مثل عدم حجز المعارضين السياسيين — سوف تظل نفس الصعوبة ، حيث أن الارتباط الواضح بين حالة ما ، وحالة أخرى يجعل من الصعب تمييزهما .

وقد تتضمن الأفعال الانسانية معالجة الموضوعات المادية للحصول على الاهداف والتى يمكن تحديدها على نطاق وأسع من خلال المفاهيم المادية ، فهنا من السهل تمييز الوسائل والاهداف ، لكن حينما تتضمن الأفعال الانسانية الاهداف والوسائل والتى يمكن تحديدها بأعتبارها ظاهرة اجتماعية فقط تشمل تأثير القيم والمعانى الخاصة بها من قبل الافراد فى المجتمع ، فأنه من الصعب التمييز بينهما ، ومن هنا نجد فى كثير من الاغراض الاجتماعية يمكن معرفة أن الاهداف المحددة تكون متضمنة لدى الفاعلين الاجتماعيين ومن الصعب تحديد ذلك بواسطتهم ، فالأفراد الذين يعتمدون فى مكاسبهم على الأجور قد يكون لديهم هدف محدد لزيادة الدخل فى شركاتهم الخاصة أو فى مصانعهم ، مثل هذا التحديد قد يصاحبه وسائل معينة ، فقد يطالبوا بمعدلات عاليه للدفع ، وقد يزيدوا من ساعات عملهم واذا لم يتحقق مثل هذا الهدف المحدد ، فقد يتغير هدفهم بالانتقال من صناعة الى أخرى . كما أن بعض الاهـداف من طبيعتها ، أن تكون لها درجة عاليه من التحديد ، مثال ذلك الافراد الذين

يبحثون عن الوسائل التى تحافظ على التماثل الوثنى Ethnic identity ولا يقبلون تغير ذلك مع أى هدف عام لأى نمط من التماثل الاجتماعى Social identity.

٣ ــ العلاقة بين الاهداف : The Relationship between Goals

بصفة عامة ، لايوجد فرد له هدف واحـــد فقط ، وأحيانا قد تجد الأفراد يتابعون بعض الاهداف بأعتبارها أهداف فرعية لتحقيق الهدف العام ، وبعض الاهداف ــ مثل « أحترام الذات » وتكون نهائية ، وكثير من الاهداف تعتبر وسائل لتحقيقها ، بينما نجد أهداف أخرى مثل : تجميع الثروة سواء فى شكل نقود أو عقارات تحقق دخل ، تعتبر أهداف لهـــا اهمية استراتيجية للحصول على أهداف أخرى متباينة ، حيث أن بعض الاهداف فى هذه المجالات أكثر أهمية من أهداف أخرى ، كما ان العلاقات بين الاهداف ثابته الى حد ما من الناحية البنائية .

وهناك ثلاث أسباب رئيسية عن سبب تفضيل بعض الاهداف عن الأخرى :

السبب الأول : وهو أكثرها وضوحا : حيث نجد بعض الاهداف لها قيمة أعلى من الأخرى ، فقد يكون زيادة أوقات الفراغ لـــه قيمة أعلى من زيادة الدخل من وجهة نظر بعض الأفراد مما يؤدى الى أن الأفراد لايعملون ساعات أطول ، لكنهم يبذلون جهد أكثر ليحصلوا على نفس الأجر فى فترة قصيرة من العمل ، ومن ناحية أخرى قد يكون أحداث تغييرات فى النشاطات المصاحبة لأوقات الفراغ أكثر قيمة من زيادة أوقات الفراغ مما يجعل الأفراد يقبلون على العمل بصورة جدية ، كما يعملون ساعات أطول فى المستقبل القريب . وعموما فان منزلة نظام الاهداف يمكن أن تتغير بتغير الظروف . حيث أن : زيادة الدخول وقيمة أوقات الفراغ يمكن أن تكون أكثر أهمية بالنسبة لبعض الأفراد من قيمة أحداث التغييرات فى نمط نشاطات أوقات الفراغ .

السبب الثانى لقد اتضح فى المثال السابق أن الحصول على بعض

الاهداف قد تعتبر وسائل ضرورية للحصول على أهداف أخرى . فاذا فضل الأفراد العمل على أوقات الفراغ ، فليس ذلك سبب كاف بأن العمل لـه قيمة أعلى من قضاء أوقات الفراغ ، لـكن لأى تطلعاتهم بالنسبة للنشاطات المصاحبة لأوقات الفراغ لها قيمة عالية ، ومن ثم تتطلب زيادة ملحة فى الدخل .

السبب الثالث : أن متابعة بعض الاهداف قد يكون من الصعب تحقيقها فى ظروف معينة ، كما أن تكاليف وأعباء متابعة هذه الاهداف قد تكون محفوفة بالمخاطر بصورة كبيرة فى وسائل تحقيقها ، لـكن متابعة كثير من الاهداف الأخرى مثال ذلك : نجد أن القادة السياسيين يرون فى الثورة قيمة أعلى من الاصلاح ، ولكن فى بعض الظروف قد يرون أن متابعة تحقيق الثورة من الصعب نجاحها ، وقد تكون معرضة بالأخطار فى حالة تحقيقها ، بينما متابعة تحقيق الاصلاح على الرغم من أنه يمكن أن يؤجل النجاح النهائى للثورة ، فأنه على الأقل يؤكد استمرار تدعيم الثورة . ومن جهة أخرى قد توجد ظروف أخرى يرى فيها القادة السياسيين عدم جدوى متابعة الاصلاحات الخاصة ، بل قد تؤدى الى تقليل فرص تحقيق اصلاحات على نطاق واسع بفضل الثورات .

واستراتيجية الفعل الاجتماعى لاتحكم ببساطة عن طريق بناء العلاقات بين الاهداف فى هذه الحالة ، بينما تتأثر أيضا بمؤثرات أخرى لها وسائل خاصة تمكننا من تحقيق أهداف أخرى . فمثلا تخفيض قيمة العمله قـد يكون أسلوب فعال لحل المشاكل الاقتصادية الخاصة بينما قد يؤدى تأثيرها فى بعض المشكلات الأخرى الى رفضها أو استثناءها .

ومناقشة عملية متابعة الاهداف من خلال القدرة على التعرف على الملامح البنائية أو الاستراتيجية الواعية بالبناء ، لاتعنى أن نفترض أن كل الافراد يتفاعلون فى أغلب المواقف الاجتماعية باستخدام مثل هذه الإستراتيجيات فى مثل هذه الوسائل . ففى كثير أو أغلب الحالات يمكن تأسيس استراتيجية الفعل الاجتمعى من خلال عمليات المحاولة والخطأ للافعال الماضيه ، وعندما تبدو الأفعال الاجتماعية بهذه الصورة . وغالبا

ما لاتكون كذلك — لاتوجد استراتيجية محددة ترتبط بقوة بالأهداف في بناء تحقيق المطالب الأمثل • وفى كثير من المجالات يتعلم الأفراد كيفية تناول قدراتهم وأفعالهم لتحقيق مطالبهم المثالية • ومناقشة الاستراتيجية الواعية الرشيده للعلاقات بين الأهداف بعضها البعض تؤدى الى خلق مفهوم قطبى للفعل الاجتماعى فى بعض الحالات المتقاربة •

٤ — موقف الفاعل : The Actor's situation

لتفسير أى فعل اجتماعى وفى أغلب الاحيان ، يجب فهم وضع الفاعل الاجتماعى فى أى موقف خاص أو نمط من المواقف ، حيث تحدث مثل هذه الافعال الاجتماعية عندما تتوافر ظروف الموقف الاجتماعى الى حد ما أو حقائق أخرى للعلاقات الاجتماعية والثقافية • والى حد ما ، فالأفراد يحضرون أهدافهم لمواقف خاصة بهم : عندما تتوافر ظروف الموقف يمكن استمرار الهدف فى وجوده ، ولكن غالبا ، ما تخلق الاهداف لمدى معين من خلال المواقف الاجتماعية • فقد يدخل الفاعل الاجتماعى موقف ما من أجل تحقيق بعض الاهداف ، كما يمكن أن يقود ذلك الفاعل الاجتماعى الى متابعة أهداف أخرى سواء كانت أهداف أخرى سواء كانت اهداف مضافه أو أهداف بديلة للهدف الأصلى ، ولكن أحيانا تخلق المواقف الاجتماعية بعض الاهداف ويتابعها الفاعل الاجتماعى • مثال ذلك : الأفراد فى المجتمعات البدائية الذين تعرضوا للغزو الاستعمارى تأثروا بزيادة دخولهم بسبب حاجتهم لدفع تكاليف أساليب الحياة الجديدة •

والمظهر الهام فى أى موقف هو قيمة الوسائل فى متابعة الأهداف الخاصة فالناس الذين يخضعون للاستعمار قد يرغبون فى الاحتفاظ ببعض العناصر القيمة من ثقافاتهم بينما قد تعوق الظروف لتحقيق ذلك مما يؤدى الى التجائهم الى أساليب أخرى لتحقيق نفس الاهداف القيمة • على سبيل المثال : اذا أراد الأفراد الاحتفاظ برؤوس الاعداء ، لكن الوسائل المتاحة لهم لم تحقق ذلك ، فأنهم يلجئون الى وسائل أخرى مثل هزيمة الجماعات الأخرى فى بعض الألعاب التنافسية التى تعطى للأفراد مكانة معينة •

ولا يمكن أن نحكم أفعال الأفراد ببساطة من خلال الظروف المتوافرة

فى المواقف الاجتماعية والتى قـد تكون خارجية ، بينما يمكن التحكم فيها ـ الأفعال ـ بالطريقة الذاتيه التى يمارسها الأفراد فى هذه المواقف الاجتماعية ، ويمكن تحديد العناصر الذاتيه فى هذه المواقف بأفكار الفاعل الاجتماعى وبعض المشاعر والأحاسيس والمعرفة وغالبا ما تكون لهذه العناصر أبعاد ثقافيه . وهكذا يكون الموقف اجتماعى تماما ، عندما تتضمن العوامل الخارجية فاعلين اجتماعيين آخرين ، كما تتضمن العوامل الداخلية أو الذاتيه أبعاد ثقافيه للفاعل الاجتماعى .

٥ ـ فروض الفاعل : The Actor's Assumptions

اذا افترض أى فاعل اجتماعى أنـه من الممكن متابعة هدف خاص بوسيلة محددة أو يفترض أنه يمكن ادراك الهدف بصورة كلية ، أو قد يفترض أن البرنامج الخاص بالفعل الاجتماعى قد يؤدى الى نتائج محددة من ثم يمكن للفاعل الاجتماعى أن يتفاعل من خلال هذه الفروض سواء كانت صحيحة أم لم تكن ، حيث نجد نمطين رئيسين من الفروض .

النمط الأول : فروض يمكن أختبارها أمبريقيا .

والنمط الثانى : فروض لايمكن أختبارها .

والفروض يمكن أختبارها أمبريقيا عن طريق توافر البراهين ، كما يمكن من حيث المبدأ رفضها بواسطة البراهين الامبريقية . بينما تكون الفروض غير مختبرة لعدة أسباب : أنها تركز على وجود النهايات والوسائل، على أعتبار أن كلاهما يمثل ـ كليات أمبريقية ـ كما يؤكد على الترابطات بينهما ولكن لاتخضع للاختبار الامبريقى ، أو أن ظروف تحقيق الاهداف لاتوجد من الناحية الامبريقية . على سبيل المثال ، الاعتقاد السحرى أن رش الماء يجلب المطر ، يمكن تناولها من خلال كليات أمبريقية ، ويمكن لأى فرد أن يشاهد كلا الظاهرتين ، كما يؤكد الارتباطات بينهما ، ولكن لا يمكن اختبارها . كما نجد مثال آخر هو الاعتقاد الدينى القائل : أن الصلاة تؤدى الى الخلاص الروحى ـ يكون غير مختبر ليس فقط بسبب

أن الترابط بين الصلاة والخلاص لا يمكن أختبارهما ولكن لأن الخلاص نفسه غير موجود أمبريقيا .

وبصورة أكثر دقة يمكن اختبار الفروض الخاصة بالاعتقاد السحرى، فالفرد يمكن أن يبين أن شك الدبوس فى تماثيل أو صور لاتؤلم بعض الأفراد ، لكن الذى يقبل هذه الفروض ليس فى حاجة لتناولها كفروض يمكن اختبارها . وعموما : فالفروض الخاصة بالمسائل الدينيه لايمكن أختبارها فى أية حالة ، حيث أنه من الصعب تماما وجود حالات لأفراد معينة لاتنقذهم الصلاة ، على الرغم من أن الشخص لايعرف اذا كانت الصلاة انقذته أو لم تنقذه ، كما أن الوسائل الخاصة بكل الآلهة غامضة . ويمكن أن تشير الفروض الأمبريقية الى معالجة الطبيعة أو معالجة الافراد ، بينما تشيد الفروض غير الامبريقية الى القوى والموجودات غير الطبيعية .

٦ ـ معرفة الفاعل للموقف :

The Actor's Knowledge of the situation

لايمكن تفسير سلوك أى فاعل اجتماعى ببساطة كما يظهر للملاحظ فى الموقف الاجتماعى ، حيث أن معرفة الفاعل الاجتماعى عن الموقف تختلف عن مجرد الملاحظة ، كما أن معرفة الفاعل الاجتماعى هى التى تحكم ردود أفعاله بالنسبة للموقف . فمثلا اذا أخبرنا بصفة عامة أن قوى الأعداء أقل من القوى المواجهة سوف تؤدى هذه المعرفة الى الهجوم على الاعداء، على الرغم من أن هذه المعلومات قد تكون صحيحة جزئيا ـ فقد تكون قوة الاعداء أقل عددا ، ولكن هناك تجهيزات خاصة بنمط محدد للهجوم ـ وقد تكون هذه المعلومات غير صحيحة . وفى كلا الحالتين نجد معرفة عامة

(*) وانا ادرك تماما ان استخدام مفهوم امبريقى وغير امبريقى ، اشارة الى الوجوديات او الكينونية يمثل معضلة ، نظرا لان كثير من المفاهيم العلمية المجردة مثل الجاذبية الارضية Grouitation والانتروبيا Entropy ـ عامل رياضى يعتبر مقياسا للطاقة غير المستفادة فى نظام دينامى حرارى ـ والتى يمكن اعتبارها فروض غير امبريقية ، لانها لا يمكن ملاحظتها . وعموما كل عالم يتعرف من الناحية البديهية على الاقل ، على مظاهر الاختلاف بين مكانة المفاهيم مثل الانتروبيا والخلاص الروحى .

عن الموقف وتتيجة المعركة يمكن أن تتحدد نتيجة لما يفكر فيه الأفراد فى الموقف فعلا •

٧ — افكار واساليب المعرفة : Ideasand Modes of cognition

نلاحظ أن أختيار الفاعل الاجتماعى للمعلومات وأدراكه للظروف ومن ثم لسلوكه لايتأثر فقط بأمكانية تحقيق بعض الأهداف بأساليب خاصة ، بينما يتأثر أيضا بأساليب محددة للتفكير والتى قد تكون غير مدركة الى حد كبير ، ويميل الباحث لتصنيف سمات الفرد بأنه جيد أو ردىء ، طويل أو قصير ، شجاع أو جبان ، أو يصنف الباحث الموضوعات بأنها دائرية أو ذو زاوية ، ناعم أو خشن ، ثقيل أو خفيف ، كل ذلك يعكس أساليب محددة للتفكير تعتمد على اللغة التى يمارسها الفرد ، وكثيرا من التوجيهات الادراكية المرتبطة بالبحث الاجتماعى تكون أكثر تعقيدا من هذه الأساليب •

ففى أغلب المجتمعات نجد مجموعة ضخمة من الانساق الاجتماعية المصنفة والتى تتلازم فى الوجود متداخلة أو متباعدة ، أو تؤثر فى ادراك الفرد للمواقف الاجتماعية صور فرعية ، بالرغم من استخدامها وسائل متنوعة • مثال ذلك : تصنيف الأفراد من خلال جماعات سلالية أو جماعات جنسية : اذا كانت هذه الأساليب أو نماذج مشابهة استخدمت فى التميز ، يميل الملاحظ لاختبار سمات محددة لتمثيل الوحدات الاجتماعية مثل هذه الأساليب الادراكية يمكن أن تتأثر أو تكون نتيجة لتتابع المواقف الاجتماعية على الرغم من أن وجودها يؤثر فى ادراك المواقف الاجتماعية والسلوك الذى يحدث من خلالها ، وعموما يمكن الأساليب المعرفة أو الادراك أن تنتقل من موقف معين الى موقف آخر •

٨ — العواطف والمشاعر : Affects & Sentiments

لاشك أن ادراك الموقف واختيار الاهداف يمكن أن يتأثر أيضا بالاحتياجات العاطفية والمشاعر والأحاسيس ، فالعواطف مثل : العدواة الحب ، الغيرة ، الولاء والاخلاص الحاجة للأمن ••

مثل هذه العواطف قد تكون بسيطة أو تكون متشابكة في عدد من العوامل المختلفة ، وهكذا نجد أن التعبير عن الولاء للجماعة يستلزم بالضرورة العداوة لجماعة أخرى ، كما يمكن لكلا العواطف والمشاعر أن تعبر مباشرة عن بعض الموضوعات المترابطة المتشابكة ، وتتضمن هذه العملية الأساسية : التوحد ، التجسيد ، الاسقاط ، الاحلال .

يتضمن العامل الأول — التوحد — أن الفاعل الاجتماعي يبحث عن توافقه عن طريق تناول سمات بعض الموضوعات كما لو كانت سماته الشخصية ، فقد يتوحد بعض الأفراد مع قادتهم ، وذلك عن طريق نسب بعض صفات القادة لأنفسهم . بينما يتضمن العامل الثاني — التجسيد — تحصيل مثل هذه السمات والتي قد تكون مأخوذة من موضوعات أخرى ، وعندما يحدث ذلك ، فان الفاعل الاجتماعي يحتاج لمدة معينة يتفاعل فيها الموقف الاجتماعي التي توجد فيه الموضوعات الأخرى حتى تؤثر هذه السمات في سلوكه . ويتضمن العامل الثالث — الاسقاط — نسب سمات محددة للفاعل الاجتماعي الى بعض الموضوعات الأخرى ، فالفرد الذي يتهم الفرد الآخر بالعداوة ، غالبا ما يتنكر من ذلك ، ثم يثيرها على الفرد الآخر . بينما يتكون العامل الرابع — الاحلال — نسب سمات محددة لأحد الموضوعات أو الأفراد ، والتي تخص شخص أو موضوع آخر .

وفي أغلب الحالات ، تكون هذه الميكانزمات متداخلة ومتشابكة : مثال ذلك أن الأقلية العنصرية يمكن أن تصطبغ بسمات معينة يمكن أن تحددها مثل العداوة أو الشر ، من هنا يمكن أن يتضمن الاحلال بأن حقيقة مصدر العداوة هي في غير متناول الفاعل الاجتماعي ، كما تتضمن أيضا — الاسقاط — في تأكيده بأن الأقلية تصطبغ بسمات محددة يملكها الفاعل الاجتماعي .

وليس من السهل دائما ، التمييز بين العواطف وأساليب المعرفة حيث نجد تشابك بينهما من خلال ادراك بناء المواقف الاجتماعية ، على الرغم من أنهما يظهران على الأقل ، بحالة جدال اجتماعي تحدث بينهما من خلال الموقف الاجتماعي ذاته ، فمثلا يمكن أن ترتبط تصنيف الوحدات

الاجتماعية بمشاعر التماسك ، والعداوة .. كما أنه يمكن التعبير عنها من خلال ميكانيزمات معقدة للتوحد والاسقاط ... ففى بعض الظروف نجد أن الاستعداد للتعبير عن بعض الاتجاهات العاطفية يتأثر بتصنيف الفئات الاجتماعية ، وفى ظروف أخرى قد يؤكد الترابط بينهما الى فصلهما وفى معظم الأغراض نجد الاستعداد فى كلا التعاق Gathect والتصنيف فى أساليب محددة ، يمكن أن يتأثر عن طريق صفيات الموضوعات من خلال المواقف الاجتماعية التى يمارس فيها الفاعلين الاجتماعيين أفعالهم .

٩ ـ اهمية المعايير والقيم : The significiance of Norms and Values

نلاحظ أن هناك تأثير قوى للمعايير والقيم بصفة خاصة على اختيار الفاعل الاجتماعى وترتيبه للأهداف . فالمعايير هى عبارة عن ارشادات وتوجيهات ومحظورات للمارسات المعيارية . بينما تعبر القيم عن التفضيلات والأولويات المرغوب فيها ، لكنها ليست أشكال محددة للسلوك .

والمعايير يمكن أن تكون ثقافية وليس من الضرورى أن تكون اجتماعية . فعندما يأكل الفرد فى مناسبات معينة يعتبر ذلك معيار ثقافى ، بينما الحقيقة القائلة بأن الفرد يشارك بعض الأفراد فى الأكل فى مناسبات معينة مع تصنيف محدد للأفراد فان ذلك يعتبر معيار أجتماعى . وتتكون المعايير الثقافية من كل الارشادات أو المحظورات التى يمكن ممارستها بصورة مشتركة على الآخرين ، ويمكن تناولها عن طريق المشاركة من خلال وحدة اجتماعية خاصة ، بينما تتكون المعايير الاجتماعية من المعايير الثقافية التى لها ارتباط بالموضوعات الأخرى مثل الفاعلين الاجتماعيين .

والمعايير يمكن أن تكون لها ارتباط وثيق بالقيم أولا يكون بينهما أى ارتباط . فالعبيد مثلا يتفاعلون من خلال ارشادات محددة تفرض من جانب أسيادهم ، بينما هم يفعلون ذلك بسبب أن الاختيار هنا يكون بين الطاعة والعقوبة التى قد تصل الى حد الموت ، ورغم ذلك فانهم قد يرفضوا هذه المعايير اذا نشأت ظروف جديدة تسمح بذلك ، ولكن اذا فشلوا فى رفض مثل هذه المعايير فى ظروف ملائمة مقبولة لا يرجع ذلك فقط الى أنهم يرغبون التطابق مع هذه المعايير ، بل يعنى أن الظروف هى التى وضعتهم

فى حالة خضوع تام ، ويمكن أن تناقش أن هؤلاء العبيد يفضلون الحياة مصاحبة بخضوع تام بدون عقوبة ، أفضل من العصيان المصاحب بالعقوبة، بينما فى حالة أخرى قد يفضلوا الاستمرار فى وضعهم تحت الخضوع أكثر من الحرية . مثل هذه الحالة نجد أن التطابق مع المعايير يمكن تدعيمة بالقيم ، ولكنها ليست القيم المشتركة بين العبيد والسادة ، حيث تحدد مثل هذه المعايير من خلال تفضيل البعض الآخر . ويمكن القول فى الحالة الأخيرة : أن القيم تدعم المعايير ، مثال ذلك : اذا نجد الخدم التزامهم نحو الإسياد ، وبالمثل نجد الأسياد التزامهم نحو الخدم ، نجد أن كلاهما ارتبط بالتزام أخلاقى للمحافظة على استمرار مثل هذه العلاقة ، ومن الواضح أن القيم هنا قد تدعم المعايير . ولكن لا يمكن أن تفترض أن عدم خضوع الأفراد لمثل هذه العلاقة أو تحررهم منها ، أو تزمرهم ضدها : بأنه من الضرورى أن يشعر هؤلاء الأفراد بالالتزام لهذه المعايير عن طريق قبول قيم عامة مشتركة ، فالاختيار هنا يكون بين الطاعة والحد الأدنى للأمان من جانب ، وبين الحرية والقلق من جانب آخر . وعموما نجد شك كبير فى أن الأفراد يتضمنوا القيم التى تحدد درجة المعايير والتى يرغبون فى قبولها أو رفضها .

وتحدد لنا المعايير استخدام وسائل محددة ، أو تضع لنا حدودا واسعة لنوع الوسائل التى يمكن استخدامها ، لكن الوصف الدقيق للوسائل يفترض دائما من الناحية النظرية وجود بدائل محددة . وهكذا نجد المقايضة مثلا كوسيلة لحصول على بضائع محددة ، تعتبر معيار فى المجتمعات التى لا يوجد فيها أى مظهر لتداول العملة ، لكن المعايير التفضيلية للسلوك فى مواقف المقايضة يمكن تحديدها ثقافيا ، كما يمكن أن تشمل ممارسات محددة كالمساومات مثلا فالمعايير لا تحدد لنا الاهداف مالم تكن هذه الأهداف وسائل لمتابعة أهداف أخرى أو مالم تكن هذه المعايير مدعمة بالقيم ، فمثلا لكى تكون غنى : لا يمكن اعتبار ذلك معيار مالم يرتبط بقيم محددة ، أومالم تكن له وسائل محددة تدل على المكانة الخاصة به .

ونلاحظ اختلاف درجة تأثر الأفعال الاجتماعية بالمعايير والقيم من نمط ما للسلوك الى نمط آخر ، ومن نمط محدد للمجتمع الى نمط آخر . ففى

أغلب المجتمعات يمكن أن تؤثر مثل هذه المعايير والقيم فى السلوك الذى يتضمن بانتظام أفعال الأفراد الآخرين . لكن هناك هوة واسعة بين التأثير المجرد للمعايير وتحديد السلوك بواسطة المعايير ، وعندما تتخلى المجتمعات فكرة العزلة ، نجد التأثير المعيارى ضعيفا فى كثير من الجوانب . وبصفة عامة فان امكانية التحرر من المعايير لا تعتمد فقط على الممنوعات ، بينما على الدرجة الممكنة للاختيار التى يمكن السماح بها من خلال ظروف فنية وجمالية وأخلاقية .

وعندما يوجد اختيار نجد امكانية ومساحة أكبر لاستراتيجية الفعل الاجتماعى . وعندما يوجد نسبة قليلة من الاختيار سواء بسبب بناء المجتمع أو بسبب تحديدات فنية فان استراتيجية الفعل الاجتماعى تكون أقل ملائمة . وهذا يفترض أنه يمكن تصنيف الأفعال الاجتماعية من خلال امكانية الاختيار ، ومن خلال الظروف التى تسمح أو تحدد درجة الاختيار ، ولقد نوقشت هذه القضية فى موضوعات علم الاجتماع من خلال مشكلات السلوك الرشيد والسلوك غير الرشيد .

انماط الفعل الاجتماعى

هناك ثلاث كتاب — كمايعتقد المؤلف — وضعوا أغلب التساؤلات الأساسية التى تهتم بدرجة الرشاد فى السلوك الاجتماعى وهم : ماركس Marx فيبر Weber باريتو Pareto .

١ — نموذج الفعل الاجتماعى عند ماركس :

استخدام ماركس نموذج بسيط جدا،ويمكن تسميته بالمذهب الآلى الرشيد: حيث افترض أن الأفراد لهم أهداف أساسية ، واذا اتيحت لهم الظروف سوف يستخدمون الوسائل الممكنة لمتابعة مثل هذه الأهداف . ويميل ماركس الى معالجة الفاعل الاجتماعى أشبه بالمحاسب الفنى الاستراتيجى(٤)، وماركس اتجه هذا الاتجاه ليس بسبب ازدرائه أو امتهانه للفرد ، لكن لأنه اعتبر أن كل أو أغلب الانساق الاجتماعية وبصفة خاصة تحليلة للنظام الرأسمالى — تسير فى هذا الاتجاه * . والنظام الرأسمالى وفقا لآراء — ماركس يشجع الآلية أكثر من أى نسق آخر .

ولم ينكر ماركس أن للأفراد حاجات عاطفية وان لهم قيم محددة،ولكنه يرى أن اتجاه التعبير العاطفى للأغراض الاجتماعية محكوم بالممارسات العملية من قبل بعض الأفراد الذين فى وضع التأثير على المشاعر والأحاسيس الاجتماعية ، كما تعبر القيم الى حد كبير عن نفس الطبقة التى تسيطر بنفوذها على المجتمع .

ولقد اشتق مفهوم ماركس عن الفعل الاجتماعى على نطاق واسع من المبادىء الاقتصادية الكلاسيكية — الوسيلة تبرر الغاية — ثم حاول ماركس نقل هذا الأسلوب التحليلى من المجالات الاقتصادية الى تحليل الانساق الاجتماعية بصفة عامة . ولقد افترض ماركس أن الأفراد لهم أهداف

(*) أنا ادرك تماما ان الآراء المبكرة الخيالية عند ماركس كانت اكثر اختلافا . ولكنى رجعت لآراء رايموند آرون Roymond Aron فى مناقشاته العامة لماركس حيث يرى أن آراء ماركس المبكرة تمثل قيمة قليلة فى علم الاجتماع (٥) .

أساسية محددة تلزمهم على التفاعل على العالم المادى والتى تشنق بدورها من خلال هذا التفاعل . وتخلق هذه العملية التفاعلية ، الحاجة الى العلاقات الاجتماعية ، ثم ينتج من خلال هذه العلاقات الحاجة الى الأساليب التكنولوجية وأشكال محددة لضبط الموارد ، ويطلق عليها ماركس « علاقات الانتاج » . ومن هنا يؤكد ماركس على وجود قوى وعلاقات الانتاج بحيث يمكن تفسير سلوك الأفراد من خلال منطق كل موقف يواجهونه ومن خلال المشاكل التى يلتزموا بحلها ، كما أن نمو وتطور أى نسق اجتماعى يعود الى تطور نمط من المواقف الى مواقف آخرى فكل عنصر فى السلسلة يزود بالحلول التى تنتج من خلال الموقف السابق .

ولقد تمكن ماركس عن طريق هذه الفكرة البسيطة للترشيد الآلى من رؤية سمات كل جزء من أجزاء النسق الاجتماعى ، على اعتبار أن هذه السمات هى نتيجة ضرورية تظهر من خلال تفاعلها مع سمات الأجزاء الأساسية بالنسق الاجتماعى : فمنطق الأنساق الاقتصادية يستلزم منطق محدد للانساق السياسية والقضائية وغيرها من الأنساق الأخرى . كما ساعدت هذه الفكرة أيضا ماركس لبناء نموذج تطورى لكل نسق اجتماعى وكيفية تحوله الى نمط آخر .

ولقد تنصل ماركس من افتراضه الأساسى عن الترشيد الآلى ، وبصفة أساسية عند استخدامه لفكرة الوعى الزائف False-Consciousness ولقد افترض ماركس : بينما نجد بعض الأفراد يملكون ويتحكمون فى قوى الانتاج ومن ثم فى عمل الآخرين ، ومن ثم لديهم الادراك الرشيد للعلاقات بين أهدافهم المتباينة ووسائل الحصول عليها ، بينما نجد البعض الآخر لا يستطيع فعل ذلك لأنهم أقل أهمية منهم . وتفشل الطبقات المستغلة الى حد ما فى ادراك الحقيقة المنطقية لهذا الموقف على اعتبار أنه ضحية « للوعى الزائف » مما يؤدى الى قبول الموقف بصورة ثابتة وعدم قدرتهم على تحدى هؤلاء الأفراد الذين يملكون وسائل السيطرة . وعندما يختفى مثل هذا « الوعى الزائف » يمكن الحصول على أهداف أساسية من خلال فرص ملائمة لتحقيقها ، فهؤلاء الأفراد الذين تلاعبوا أيديولوجيا بتدعيم « الوعى الزائف » للآخرين لا يمكن اعتبارهم ضحايا

لهذا الموقف ، بل على النقيض من ذلك . فان معالجتهم بهذه الصورة لها درجة عالية من الرشـاد والايديولوجيا هى أحد الوسـائل التى تدعم الامتيازات أو المكافآت .

واستعمال ماركس لفكرة التعقل الآلى تبدو بسيطة لقبولها كأساس لكل البحوث الاجتماعية ، ولكن مساهمات ماركس الرئيسية تكمن فى تأكيده على بناء المواقف الاجتماعية والتشابكات المنطقية المتبادلة للمواقف المترابطة . واذا كان ذلك قد شجع ماركس على نموذج الحتمية الاجتماعية فهى على الأقل ، تسير فى الخط الصحيح ، ولقد رأى ماركس ، على خلاف المـاركسية الدارجة : أن كل الأفراد بصرف النظر عن وضعهم يتفاعلون طبقا لمتطلبات المواقف الاجتماعية حيث تجد هؤلاء الأفراد متضمنين هذه المواقف الاجتماعية . كما يمكن القول أن وجهة نظر ماركس عن طبيعة المواقف الاجتماعية وعن أشكال السلوك هى محددة أيضا .

٢ ـ نموذج ماكس فيبر للفعل الاجتماعى :

على خلاف ماركس ، صاغ ماكس فيبر M. Weber نظرية محددة عن الفعل الاجتماعى . فالفعل الاجتماعى أو السلوك يجب أن يكون له له معنى ذاتى ، ولكى نفهم سلـوك الآخرين ، يجب ألا نكتفى بملاحظة ما يفعله هؤلاء الأفراد فقط بل لابد من ملاحظة المعانى الحقيقية المتصلة بأفعالهم . وقد يكون ذلك غير واضح للفرد فى المجتمع المحلى ، حيث أن طبيعة الأفعال الاجتماعية تحدد بملاحظة هذه الأفعال فى مضمونها الحقيقى ، فمثلا يمكن القول أن الفرد يلمس أصابع قدمه فى حجرة نومه السـاعة السابعة صباحا : بأنه يمرن أطرافه فقط ولا يؤدى الصلاة ، ولكن فى مجتمع غريب قد يستطيع الفرد التمييز بين فنون الرياضة البدنية والطقوس الدينية ، ما لم تكن لديه معرفة لبعض الأفكار الأساسية ، باعتبارها مفاتيح توضح له معنى مثل هذه الممارسات والحركات التى يلاحظها .

ولقد ميز فيبر Weber بين أربعة أنماط رئيسية للفعل الاجتماعى :

١ ـ الفعل النفعى الرشيد zweak rational

٢ ـ الفعل القيمى الرشيد Wertrational

٣ ـ الفعل التقليدى Traditional

٤ ـ الفعل العاطفى (٧) Affectual

ويكون الفعل الاجتماعي رشيدا اذا ما تضمن بعض الفروض التى ترى أن استخدام وسائل محددة ضرورية للحصول على غايات خاصة ، والنموذج الخالص للفعل الرشيد هو الفعل النفعى الرشيد Zweck Rational وهو مفهوم يمكن ترجمته الى الترشيد الآلي من خلال هذا النمط للفعل الاجتماعي ، يجب على الفاعل الاجتماعى أن يملك تكاليف متابعة أهدافه الأساسية بأساليب محددة ، كما يجب أن يملك أيضا قيمة الهدف ذاته ، ولذلك يفترض فيبر Weber أنه يمكن تناول الهدف باعتباره وسائل لبعض الأهداف الأخرى .

والنمط الثانى للفعل الرشيد هو الفعل القيمى الرشيد Wertrational من خلال هذا النمط لا توجد طريقة معينة لقياس فاعلية الوسائل ، والأكثر من ذلك فالهدف يعتبر نهاية لأن له قيمة فى حد ذاته ولا يمكن اعتباره وسائل لغايات أخرى . مثال ذلك : آداء بعض الممارسات الطقوسية لتحقيق حالة من الوحدة الصوفية مع بعض الروح أو الا له . ويمكن اعتبار هذا الفعل رشيدا وفقا لاراء ـ فيبر Weber ولانه يفترض أن كل الوسائل تؤدى لتحقيق الهدف المرغوب . ومن المستحيل عقد تمييز بين الوسائل وأكثر من ذلك فانه على خلاف حالة الوسائل الطقوسية والأهداف خلال حالة عقلية مصاحبة للفعل الطقوسى .

واذا كان ذلك مثال متطرف للفعل القيمى الرشيد Wertrational لكن يمكن للفرد أن يفكر فى حالات يكون فيها الهدف غاية نهائية ولها قيمة فى حد ذاتها ، بينما نجد بدائل Alternatives للاختيار بين الوسائل وأكثر من ذلك فانه على خلاف حالة الوسائل الطقوسية والأهداف الصوفية ، هناك أنماط أخرى للفعل القيمى الرشيد وهى التى توجه المعتقدات بحيث يمكن اعتبارها فروض يمكن اختبارها أمبيريقيا مثال ذلك : اذا أراد أحد الأفراد أن يكسب حب شخص آخر ، فالهدف هنا

يمكن اعتباره قيمة نهائية ، ولا يوجد سبب يمنع الفــاعل الاجتماعى من تقيم فاعلية الوسائل المختلفة حيث أن تحقيق هذا الهدف يمكن التعرف عليه أمبيريقيا وبطبيعة الحال . اذا كان الهدف هو التعبير عن الحب أكثر من كسب الحب ، نجد أن الفعل يصبح أكثر تماثلا لفعل آداء الطقوس لتحقيق الوحدة الصوفية ، حيث تعتبر الفاعلية هنا حالة ذاتية يتعرف عليها الفاعل الاجتماعى فقط . فهو الذى يستطيع أن يقرر ما اذا كان وصل الى الهدف أم لا ، ولا توجد فى هذه الحالة أى طريقة لتقيم فاعلية الوسائل . وفى استخدام فيبر Weber لمفهوم الفعل القيمى الرشيد Wertrational لوصف نمط من أنماط السلوك فانه لم يفــكر أن القيم تؤثر فى سلوك الفعل النفعى الرشيد Zweck rational حيث أن القيم تؤثر فى اختيار الوســائل وترتيب الأهــداف ، لكن تحقيق الهدف لا يعتبر قيمة فى حد ذاتــه .

وفوق كل ذلك ، استخدم فيبر Weber مفهوم الترشيد Rational ليسير الى أنمــاط السلوك ، على الرغم من أنه يطبقه أحيانا على معتقدات الفاعل الاجتماعى ، فمعتقدات الفــاعل الاجتماعى يمكن أن تكون رشيدة اذا كان هناك بعض الأسباب الخــاصة تؤدى الى التمسك بهذه المعتقدات . فالفرد الذى يمارس الطقوس الدينية للحصول على الحالة الصوفية ، شبه بالفرد الذى يعتقد فى الطقوس السحرية التى ترى أن « رش الماء يجلب المطر » ، فكلاهما لا يظهر لنا أى سبب عن هذا الفرض ، ومن هنا فان أفعاله رشيدة من خلال المعتقدات ، بينما المعتقدات ذاتها غير رشيدة * .

ومناقشــات فيبر Weber عن الدور المختلف للقيم فى النمطين السابقين للسلوك الرشيد ، وكذلك فى الاختلاف بين المعتقدات الرشيدة والمعتقدات غير الرشيدة تكون مصاحبة بدرجة وثيقة للتمييز الذى وصفه فيبر Weber بين السلوك التقليدى Tradditional والسلوك الرشيد ، وبذلك يرتبط بالنسق الكلى الذى وضعه . ويتكون السلوك

(*) هذه المشــكلة عرفت ونوقشت بأســلوب حـديث عند كل من Agassix, Jarvie

التقليدى ، عند فيبر Weber في أدائه أشياء حدثت في الماضى دون الأخذ في الاعتبار بالبدائل Alternatives هذا النمط من السلوك يكون غير رشيد ، لأن كلا الوسائل والأهداف تكون مقبولة من الفاعل الاجتماعى ، كما أن برنامج الفعل الاجتماعى لا يتم اختياره لتحقيق أهداف محددة حيث لا يوجد أى اختيا عموما . والمثال الدال على السلوك التقليدى هو دفع الاتاوة Tribute من الشخص العادى الى الرئيس ، والفرد يقوم بدفع هذه الاتاوة لأنه يعلم أن هذه « عادة » ، واذا كان الفرد لم يعطى لنا أى سبب مقبول لدفع هذه الأتاوة أكثر من قوله « أنها دائما كذلك » ، فى هذه الحالة يمكن التأكيد بأن هذا السلوك سلوك غير رشيد ، ولكن اذا أعطى لنا الفرد سببا واضحا مثل : « الرئيس يعتبر والد للجماعة وله الحق فى أن يأخذ ما يطلبه » فانه يمكن تناول هذا اسلوك باعتباره سلوك رشيد . وقد يكون سلوكا قيميا رشيدا Wertrational فالهدف هو سعادة وسرور الرئيس باعتباره والد لجميع الأفراد يمكن اعتبار ذلك غاية قيمية حيث أن تبين الوسائل ودفع الاتاوة يؤديا الى النتيجة المرغوبة . ومن ناحية أخرى قد يكون السلوك نفعى رشيد Zweck Rational حيث أن الاتاوة تدفع دائما لأنها تدخل السرور للرئيس ، كما أنها تمهد السبيل للحصول على رضى الرئيس عن الجماعة ، بينما التخلف عن دفع الاتاوة يغضب الرئيس ، مما يدفعه الى عقاب المخالفين . ويرى فيبر Weber أنه مادام الفرد يمكن أن يعطى لنا سبب كافى للدفع وعدم الدفع فانه يفعل ذلك بسبب عدم وجود بدائل . ويصبح السلوك رشيد فقط اذا كان الفرد يأخذ فى اعتباره عدم الدفع ، ومن ثم يقدم على أساس أنه اختيار ومقنع بالنسبة له . ولقد ناقش علماء الانثروبولوجيا أن هناك أشكال من السلوك يكون فيها السلوك تقليديا ، وفقا لوجهة نظر فيبر Weber لكن يمكن بيان أن هذا السلوك سلوكا رشيدا باطنيا أو خفيا ، مثال ذلك : ما هو معروف عند قبائل التروبرياند — بحيث يدفع الفرد مبالغ من المال لزوج أخته حيث أن الأخت هى التى تمد الفرد بالورثه أوقد يتناول الأفراد الهدايا فى المناسبات لبلق علاقاته بينهم والتى يكون لهما فوائد سياسية واقتصادية . وبناء على كل ذلك فان التحليل الاثنوجرافى

قد كشف لنا أن الحلول الرشيدة المحـددة يمكن الوصول اليها بمرور الزمن ، ويمكن أن تثبت وترسخ فى شكل سلوك تقليدى مرغوب ، كما يمكن وصف السلوك عن طريق تابعية .

ويمكن تصنيف السلوك التقليدى بأنه سلوك رشيد على أساس أن الهدف وراء مثل هذا السلوك هو المحافظة على التقاليد ذاتها . واذا نشأ اعتراض بأنه لا يوجد تمييز بين الوسائل والأهداف الخاصة بالسـلوك ، كما يمكن القول أن كثير من السلـوك التقليدى ليس أقل ترشيدا من السـلوك الـذى أطلق عليـه فيبر Weber السلوك القيمى الرشيد Wert rational ففى كلا الحالتين لا يوجد سبب كاف وراء فروض هذا السلوك .

ولقد قاد كل ذلك بعض لكتاب الى مناقشة : أن كـل السلوك - باستثناء السـلوك العـاطفى Affectual هو سلوك رشد ، كما أن كل السلوك الاجتماعى يعد سلوكا رشيدا ، لأنه من النادر وجود سيطرة عاطفية سابقة على هذا السلوك . وخلاصة هذه المناقشة أن السلوك فى المواقف الاجتماعية ، غالبا ما يكون نتيجة لهذه المواقف ، فالأفكار التى يملكها الأفراد من خلال هذه المواقف وعنها ، والاهداف التى يتابعها الأفراد تبين أن الأفعال الاجتماعية التى تنبع من خلال هذه المواقف يمكن أعتبارها دائما رشيده . ويضاف الى ذلك أن العاطفة من النادر أن تكون متصلة ومناسبة Relevant على أساس أنها خاصة بالحالة المزاجيه للفاعل الاجتماعى الفرد ، كما أنها غير متشابهة مع مواقف كثيرة للفاعلين الاجتماعيين . ولو سلمنا بصحة هذا الرأى ، فأنه لاداعى للتكلم عن الفعل الاجتماعى غير الرشيد ، على أساس أن كل الإفعال الاجتماعية رشيدة . وهذا يؤدى الى كثير من الصعوبات أكثر من حلها ، والاتجاه هنا هو تجاهل التصفيات العريضة الواسعة وتمييز أنماط الفعل الاجتماعى من خلال عدد كبير من العناصر المركبة بأساليب متباينة ومتعددة . ولـكن قبل عمل ذلك يمكن للفرد أن يعتبر تصنيف فيبر Weber للسلوك العاطفى بمثل محاولة باريتو Pareto لتناول هذه المشكلة .

فالسلوك يعتبر عاطفيا ، طبقا لرأى فيبر ، اذ كان محكم بصورة واسعة

بالحاجة للتعبير عن بعض المشاعر والأحاسيس . ففى أحد الاشكال يكون السلوك العاطفى انعكاس Reflexive فالتعبير عن الخوف كرد فعل لبعض التهديدات نجد أن هدف السلوك هو التعبير عن العاطفة . وفى شكل آخر عندما تختار بعض الوسائل لتحقيق بعض الحالات العاطفية المقصودة نجد السلوك العاطفى يقترب من السلوك الرشيد (١٥) .

وقد يبدو ذلك مقبولا ، ولكن الصعوبة تنشأ عندما يعتبر الفرد الأفعال الاجتماعية التى تظهر سلوكا عاطفيا وغير رشيد ، ولكن يمكن تفسيرها من خلال السلوك الرشيد غير الواعى (١٦) . وعلى سبيل المثال : اذا وجدنا فرد فى حالة غضب شديد نتيجة لسوء تصرف منه نحو فرد آخر ، فبدلا من تقبل النقد ومحاولة أظهار براءته من التهمة نراه يهاجم متهمة ويفصله من عمله . هذا السلوك يعتبر غير رشيد حتى بالنسبة لأقرب الناس اليه . لكن المحلل النفسى قد يظهر أن ما يسمى بفقدان التحكم Less of Control نتيجة للحالة العاطفية لها معنى محدد ، ويكون تفسيرة بالصورة التالية : فالفرد المتهم يريد فى الواقع « بدون وعى » أن يعاقب نفسه بعنف ، ويستخدم هذا الاتهام كوسيلة لتحقيق هذه الغاية . ولو سلمنا بصحة التحليل النفسى لهذا السلوك وغيره من الافعال الاجتماعية ، فان هذا يعنى أن كثير من أشكال السلوك العاطفى الى حد كبير ، سلوكا رشيدا . ومرة أخرى ، يستلزم ذلك أن مفهوم « الترشيد » يجب أن يغطى غالبية أنماط الفعل الاجتماعى وبالتالى يقلل من قيمتها .

ويرى فيبر Weber أن السلوك العاطفى مرتبط بالبحث الاجتماعى . مثال ذلك تفسير أصل الحركات الدينية على نطاق واسع من خلال الاشكال العاطفية التى يمارسها بعض الأفراد على التابعين ، ولقد سمى هذا النمط بالكاريزما (السمة الملهمة) Charisma مفترضا أن هؤلاء الافراد لهم صفات محددة — ملهمة — تجذب الافراد الآخرين لهم . ولكن عموما ، فيبر Weber لم يعطى للسلوك العاطفى أهمية كبيرة ، حيث اعتبر أن أغلب اشكال السلوك الاجتماعى الذى لايكون تقليديا ، من الأفضل تفسيرة على أنه سلوك رشيد تقريبا ، كما أنه يمكن أدخال عناصر المشاعر والأحاسيس والعاطفة فقط لتفسير الانحرافات عن السلوك الرشيد المثالى .

من المهم هنا أن نؤكد أن فيبر استخدم مفهوم الترشيد جزئيا باعتباره أداة موجهة نحو تأسيس معايير السلوك المثالى • ويرى أيضا أن الترشيد سلوك مثالى أمبريقى ، وعندما يحدث انهيار فى الأبنيه التقليدية للمجتمع ، يحدث تطور نحو اتجاه الترشـيد ، ويبدو ذلك بأرتباطه بحرية الفـرد فى قيامه بالاضرابات وبصفة خاصة فى العلاقات الاقتصادية •

٢ ـ نموذج باريتو للسلوك المنطقى وغير المنطقى :

لقـد سـاهم باريتو Pareto مثل ـ فيبر ـ بنظرية عن الفعل الاجتماعى ولقد عقد « باريتو » مثل ـ فيبر ـ أيضا تمييزا بين السلوك غير المنطقى • ولكن وجه التشابه بينهما يقف عند نهاية محددة ، حيث أن « باريتو » أكد الى حد كبير فى تصنيفه على الفعل غير المنطقى أكثر من ـ فيبر ـ وفى الواقع يرى « باريتو » أنه من النادر ملاءمة الفعل المنطقى بالبحث الاجتماعى • وفى بعض المجالات الأخـرى ، نجد آراء «باريتو» شبيهة بآراء ماركس ـ حيث أن كلاهما أعطى أهتماما لافتراضات الفعل الاجتماعى الواضحه ، وكلاهما يبحث عن الدوافع التى تحرك الفاعلين الاجتماعيين • لكن ماركس يشير الى الدوافع بأعتبارها موجودة داخل ظروف ومواقف الفعل الاجتماعى ذاته ، بينما لايرى « باريتو » ذلك ، حيث يرى أن الدوافع الحقيقية يمكن أن تختفى عن الفاعل الاجتمـاعى ذاتـه •

ويرى « باريتو » أن الفعل المنطقى يتـكون من تطبيق الأسلوب التجريبى المنطقى والذى يتكون من اسـتخدام المعرفـة الامبريقية ، والاستدلال الصحيح فى أختيار الوسائل التى تؤدى للحصول على الاهداف يمكن أن نجد بعض أشكال السلوك الاجتماعى تقترب من هذا النموذج ـ وأوضح مثال لذلك هو السلوك الاقتصادى فى الأسواق الاقتصادية ـ الا أن أغلب أشكال السلوك الاجتماعى بعيدة عن هذا النموذج •

ويرى « باريتو » أن السلوك يكون غير منطقى نتيجة لعدة أسباب :

١ ـ اذا كانت الفروض الخاصة بالسلوك زائفة أو غير أمبريقية •

٢ — اذا لم يأخذ فى الاعتبار نتائج الفعل الاجتماعى •

٣ — اذا كانت دوافع الفعل الاجتماعى غير معروفة بالنسبة للفاعل الاجتماعى •

٤ — اذا كانت الافعال الاجتماعية غير مشتقة من الفروض •

ومن خلال تفسير « باريتو » لأسباب حدوث هــذه الظروف المتباينة للسلوك غير المنطقى ، وضع لنا نظرية عن الغرائز والرواسب والمصالــح والاهتمامات والمشاعر والأحاسيس والمشتقات •

ويرى « باريتو » ، أن الغريزة المجردة بأعتبارها مصــدر أساسى للسلوك الانسانى لم تؤخــذ فى الاعتبار بالنسبة لأغلب ملامــح الحياة الاجتماعية ، كما ركز « باريتو » على تصنيفة للرواسب والمصالح ، ويرى أن الرواسب عبارة عن تعديل وتهذيب للغريزة كما يمكن تشكيلها بالتجربة، من هنا يعتبر الجنس غريزة بينما نجد المحرمات الغريزية والحرمان الجنسى تعتبر رواسب • وتعتبر المصالح أنماط خاصة من الرواسب حيث تجد دوافع ومحفزات للحصول على الثروة والقوة والمكانة • كما كان اســتخدام « باريتو » للمشاعر والاحاسيس وثيق الصلة بالغرائز بحيث يمكن أعتبارها غريزة مهذبه ومن ثم تعد نمطا من الرواسب •

وهكذا نجد أن غالبية الافعال الاجتماعية تحــكم بواسطة المصالح والمشاعر والاحاسيس والرواسب الأخرى • وقد تبدو الافعال الاجتماعية بأنها محكومة بأفكار أساسية أو نظريات يصنعها الأفراد لتفسير سلوكهم• لــكى « باريتو » يرى أننا نقع فى خطأ كبير اذا قبلنا هــذه النظرية أو مشتقاتها بحسب قيمتها الظاهرية والمشتقات هى عبارة عن نظريات يلجأ اليها بعض الأفراد ليبرروا بها تصرفاتهم لأنهم يحتاجون لمثل هذا التبرير حيث أنهم يخفون الدوافع الحقيقة للسلوك عندما يقع أو يكون • وفى الحقيقة : يرى « باريتو » أن هذه الرواســب قــد تؤدي لظهور بعض المشقتات المتباينه لترشيدها • ومهمة عالم الاجتماع هو أن يدقق النظر ويذهب أبعد من هذه الاختلافات السطحية حتى يمكنه أن يكشف عن

هذه التشابهات . فمثلا يمكن للاعياد الدينية التوتميه والقربان المقدس أن يعبران عن نفس الرواسب ، ولكن يمكن أن تكون مصاحبة بشتقات مختلفة جدا فى شكل الاعتقاد الدينى وفيما وراء هذه الاختلافات نجد أن العنصر المشترك وهو الاتباط الأخلاقى وأهميته بالنسبة للطقوس المشتركة .

وفى الحقيقة لم ينكر « باريتو » ـ أهمية الافكار حيث تعرف على أن هناك عملية معقدة للتفاعل بين الأفكار والمشاعر والاحاسيس والدوافع ، لكن العنصر الفكرى بأعتباره له أهمية سببيه بالنسبة للسلوك الاجتماعي يميل الى أن يكون له محددات فرعية .

ولقد استخدم « باريتو » لكثير من الأغراض الاجتماعية مجموعتين نوعيتين من الرواسب هما :

١ ـ غريزة الاتحاد .

٢ ـ غريزة الاستمرار الجمعى .

تميل الغريزة الأولى الى توحيد الأشياء بأساليب مختلفة ومن ثم تؤدي الى التجديد بينما تميل الغريزة الثانيه الى المحافظة على الأشياء بنفس العلاقات الموجودة بينها مما يؤدى الى الاتجاه المحافظ أو عكس التجديد . والمشكلة فى هذه المفاهيم أنها ذات دلالة وقيمة تفسيرية ضئيلة ، حيث أنه اذا تغيرت الأشياء تشير الى النمط الأول ، واذا لم تتغير الأشياء تشير الى النمط الثانى وفى الواقع أن هذا الاسلوب يمثل مشكلة أساسية للاستخدام الكلى للرواسب فى تفسير السلوك الاجتماعى .

وفى بعض الاحيان يؤكد « باريتو » أن كثيرا من أنماط السلوك الاجتماعى تكون منطقية على الرغم من أن دوافعه تكون غير ظاهرة ، لأنه فى هذه الحالة يهدف الى الاثبات الامبريقى ، وبهذا نجد أن السلوك المحكوم بواسطة المصالح يكون منطقيا أكثر من السلوك المحكوم بالمثل الاخلاقية .

ونموذج « باريتو » يثير كثيرا من الصعوبات . أولا : القضية القائلة بأن الفعل الاجتماعى يكون غير منطقى ، لأن فروض الفاعل الاجتماعى زائفه

تعتبر قضية باطله . حيث أن كثيرا من النظريات العلمية التى ظلت لعدة قرون صحيحة ثبت بعد ذلك أنها زائفه . واذا صح لفرد ما أن يضع بعض الفروض الزائفة فانه يمكن لفرد آخر أن يضع فروض أخرى لا تعتبر فروض علمية وفقا لمعايير « باريتو » الثقافية ومثال ذلك الفروض الخاصة بالسحر قد تكون زائفه . وهل هذه الفروض زائفه أكثر من كثير من النظريات العلمية ؟ يمكن أن نناقش أن الافتراضات الخاصة بالسحر غير أمبريقية ولكن لماذا هذه الافتراضات غير أمبريقية ؟ قد نقرر أن عملية رش الماء تكون مصاحبة ببعض التعاويز الدينية لسقوط المطر ، وهذه القضية أمبريقية ، كما يوجد دليل وأضح يبين أن الأثر لاينتج عادة الفرض . على الرغم من أن الميكانيزم الذى يوضح لنا كيفية حدوث بعض الوقائع من خلال وقائع أخرى غير مؤكد ولا يمكن توضيحه .

ولكن هذه القضية تخالف قاعدة مثل قاعدة أرشميدس Arcimmedes كنظرية أساسية . وقد يقول « باريتو » أن قاعدة أرشميدس صادقه ؛ لأنها تدعم بالبراهين والفروض الخاصة بالسحر تكون صادقة أيضا . لأننا فى حاجة عميقة لها . قد تكون هذه القضية لها أهمية الى حد ما ، ولكنها لا يمكن تأسيسها وتدعيمها بالبراهين .

بينما نجد فى الفروض الأخرى مثل الفروض الخاصة بالدين يمكن القول بأنه لايوجد هناك أختبار لهذه الفروض اطلاقا ، لأنها تشير الى حالات لايمكن ملاحظتها على الأقل لايمكن نقدها أمبريقيا . حيث لايمكن أن نناقش أن الله God يغضب اذا أذنب الفرد . نجد « باريتو » لايميز بين هذه الفروض التى لايمكن نقدها ، مثل فروض الدين والسحر والمعتقدات الشعبية والفروض الأخرى التى يمكن نقدها ولكنها راسخة وثابته ، على الرغم مما وجه اليها من انتقادات وتفسيرات .

والصعوبة الثانيه تكمن فى تأكيد « باريتو » أن الفعل الاجتماعى يكون غير منطقى اذا لم نفكر فى النتائج المترتبة على هذا الفعل ، فى هذه الحالة لايوجد فعل يمكن أن يكون منطقى . لأنه لايمكن لأى فرد أن يفكر الا فى عدد صغير من نتائج أفعاله .

والذى يقصده « باريتو » هنا هو أن بعض الأفعال قد تؤدى بدافع من الامانى والرغبات ، دون أية محاولة للتنبؤ بنتائج هذه الأفعال . ولكن احيانا هذا النمط من السلوك قد يكون رشيدا . ففى حالات الخطر الملحة اذا تصرف الفرد متأثرا بالتفكير فى نتائج أفعاله يكون فاشلا ، بينما نجد الفرد الآخر يتصرف بما يمليه عليه حدسه ينجح من خلال هذا الموقف .

والصعوبة الثالثة نجدها فى تأكيد « باريتو » بأن الفعل الاجتماعى يكون غير منطقى اذا كانت الدوافع غير معروفة من جانب الفاعل الاجتماعى هذه القضية تبدو مقبولة . حيث أنه اذا كان الفرد لايدرك دوافع أفعاله فكيف يخطط لافعاله ؟؟ مثال ذلك : اذا كان دافع الفرد لفعل عنيف هو الانتقام ، فان الفاعل يفشل فى تحقيق أى أهداف أخرى ، لأن أفعاله تكون مقهورة وغير محكمة . لكن « باريتو »لم يقرر أن كثيرا من الأفعال تكون رشيدة تماما ، حتى اذا كان الفاعل يدرك تماما ما يفعله ، فكثيرا من المهارات لاتتكون من خلال التفكير فى العمل المطلوب ، بل تتكون خلال الفعل المنعكس السريع .

وتأكيد « باريتو » بأن الفعل الاجتماعى لايكون منطقيا اذا لم يشتق من فروض الفاعل لايمكن قبوله أو الأخذ به . لأننا على الرغم من ذلك من المستحيل معرفة كل فروض الفعل الاجتماعى مقدما وغالبا مايدخل الفرد فروض من شأنها أن تجعل الفعل الاجتماعى يبدو منطقيا . لكـن الاهداف العامة التى وضعها « باريتو » تثير الاعجاب فهو على علم تام بأن كثير من الأفعال الاجتماعية تكون غير منطقية فى الحالة الاصلاحية للمفهوم ويرجع ذلك الى المشاعر والعواطف والاخلاص المجرد ، حيث نجد لهم دورا كثيرا فى تحديد برنامج الفعل وفى منح استخدام الفروض التى يمكن اختيارها ، واستخدام الحسابات المنطقية .

كما أدرك « باريتو » أيضا ، بأن الافراد قد يتجاهلون حقيقة ما ، لأن ذلك يثقلهم أكثر من قبولها كما أنهم يتابعوا بعض الاهداف الخيالية — وهى الاهداف التى تتحقق فقط اذا قرر الفاعل الاجتماعى ذلك — لأنهم يعجزون أو يفشلون فى الوصول الى الاهداف القريبة من الحقيقة .

مظاهر ومكونات الفعل الاجتماعي

تلاحظ أن نموذج الفعل الرشيد الخالص يكون غير مناسبا كما أن محاولات فيبروباريتو لاصلاح هذا النسوذج البسيط أعطى لنا نتائج ملحوظة أو مفيده • على الرغم من أن فيبرو باريتو فى محاولتهما التمييز بين النموذج الرشيد والنسوذج الغير رشيد لم يتجنبا بعض الصعوبات . فقد أثار كلاهما عديد من المشاكل وناقشا عديد من العناصر المتباينة لمظاهر الفعل الاجتماعى وهذا يساعد على الباحثين الآخرين الى التقدم نحو خطوة متقدمة عنهم والطريق الى ذلك يكون ـ بتصنيف عناصر الفعل الاجتماعى المتباينة والتى توجد فى أى نمط من أنماط الفعل الاجتماعى •

العنصر الأول : هو الأهمية الاستراتيجية للهدف أهل الهدف يمكن أعتباره وسائل لاهداف أخرى أم لا ؟؟ واذا كان الهدف وسائل لاهداف أخرى فهل يستعمل وسيلة لكثير من الاهداف أو لفئة قليلة أو لهدف واحد ؟؟ •

العنصر الثانى : هو أمكانية وجود البدائل : هل يمكن الوصول الى الهدف بأساليب عديدة أو قليلة أو وسيلة واحدة ؟؟ هل تحديد الوسائل يكون بواسطة تحديد الهدف ، أم بتحديدات المعرفة ؟؟ •

العنصر الثالث : مكانه أو منزلة نظرية المعرفة للهدف أو هل يعتبر شرط يمكن وصفه عن طريق تقارير يمكن أختبارها أمبريقيا أم لا ؟؟ •

العنصر الرابع : هو منزلة نظرية المعرفـة للارتباط بين الوسـائل والاهداف : هل مثل هذا الارتباط يمكن وصفه عن طريق تقارير يمكن أختبارها أمبريقيا أم لا ؟؟ •

العنصر الخامس : هو فاعلية الوسائل : وهل يمكن تقيم استخدام هذه الوسائل من خلال تكاليفها المتضمنه وهل يمكن قياس درجة نجاح الفعل الاجتماعى ؟؟ •

العنصر السادس : هو مدى تأثير العواطف : هل أختيار الوسائل

أو الاهداف يتأثران بالعواطف ، والى أى مدى يتأثران أو هل الهدف ذاته يمثل حالة عاطفية ؟؟.

العنصر السابع : هو الدور التى تقوم به المعايير : هل يحدد الهدف من خلال مفاهيم معيارية ؟؟ أو هل يتأثر أو تحكم الاهداف بواسطة المعايير ؟؟ والى أى مدى تتأثر الوسائل بالمعايير ؟؟ .

العنصر الثامن : هو دور القيم : هل المعايير تحكم أو تؤثر فى السلوك المحكوم بالقيم أم لا ؟؟ .

العنصر التاسع : هو الاتجاهات نحو فروض السلوك الاجتماعى : هل تقبل الفروض عن عقيدة أو أيمان أم تخضع للتقييم النقدى فى المناقشة والاثبات ؟؟ .

العنصر العاشر : هو التوجيه الشامل : هل الفعل الاجتماعى يمكن أعتباره فعلا استراتيجيا فى علاقته بعدد من الأفعال الأخرى أم لا ؟؟ .

العنصر الحادى عشر والأخير : يشير الى وعى وادراك الفاعل الاجتماعى بملامح الموقف : هل يدرك الفاعل الاجتماعى فروض ودوافع سلوكه أم لا ؟؟ .

كل هذه العناصر أخذت فى الاعتبار عند كل من فيبر وباريتو ولكن كلاهما أفترض أن امكانية توحيدها أو تركيب هذه العناصر محددة للغاية حيث نجد أربع أنماط للفعل الاجتماعى عند فيبر ، بينما نجد نمطان فقط عند باريتو ، فمن الناحية المنطقية قد لايمكنه توحيد كل هذه العناصر لكن من المؤكد أن عدد التركيبات الممكن توحيدها أكثر من تقسيمات فيبر وباريتو . ومن المؤكد أيضا أن البدائل لم تكن واضحة تماما ، بل عبارة عن أنماط قطبية وأن غالبية الأفعال تتأثر بدرجات مختلفة لكل عنصر ى عناصر الفعل الاجتماعى . وبطبيعة الحال ، من السهل تصنيف نمط الفعل الاجتماعى من خلال اتحاد هذه العناصر التى تحتوى عليها الافعال أكثر من قياسها بمدرج للدرجات لكل عنصر من هذه العناصر .

تقييم نظرية الفعل الاجتماعى

وجهت كثيرا من الانتقادات الى نظرية الفعل الاجتماعى .

الانتقاد الأول : هو أن نظرية الفعل الاجتماعى ملتزمة ببعض الاخطاء السكلوجية .

والنقد الثاني : هو أن نظرية الفعل الاجتماعى ليست سيكلوجية تماما .

والنقد الثالث : أن بعض أشكال نظرية الفعل الاجتماعى غير ملائمة .

والنقد الرابع : هو أن نظرية الفعل الاجتماعى هى نظرية غير تفسيرية على الاطلاق .

فالمذهب السيكلوجية يؤكد أساسا على أن كل التساؤلات الاجتماعية متضمنة فى المفاهيم السيكلوجية ، حيث أن كل الظواهر الاجتماعية يمكن استنتاجها بصورة نهائية فى العقل البشرى وأبسط مثال على ذلك هو تفسير وجود العائلة البشرية من خلال الحاجة الى العواطف والمشاعر . مثل هذا التفسير يمكن رفضه ، على أساس أن أنماط المشاعر والأحاسس تنتج من خلال الحياة العائلية ، وليست سببا لوجودها . ومثال آخر : هو تفسير وجود الدين باعتباره عملية اسقاط للظواهر القدرية القديمة غير المدركة، بالنسبة للملامح الأبوية التى يعلم فيها الشباب منذ وجودهم . هذا التفسير يرفض أيضا على أساس ، لماذا اتخذ الاسقاط نمط الدين ، وليس نمطا آخر ، كما أنه لماذا لم يفسر أن بعض الأفراد لهم أديان وممارسات دينية مختلفة عن الأفراد الآخرين .

وبصفة عامة ، فالمذهب السيكلوجى هنا مرفوض ، على أساس أن السمات العقلية التى يقدمها علم النفس لتفسير الظاهرة الاجتماعية ، قد ظن البعض أنها نتيجة للاشكال الاجتماعية المراد تفسيرها .

وسواء قبلنا التفسير السيكلوجى فى أى شكل أم لم نقبله فمن الواضح

أن نظرية الفعل الاجتماعى هى بالضرورة نظرية سيكلوجية . ولقد ناقش نقاد الفعل الاجتماعى بأنها تلتزم بالفرض القائل بأن سمات وظروف الفعل الاجتماعى توجد مستقلة على الأشكال الخاصة للثقافة والمجتمع ، واذا صح مثل هذا الافتراض لابد أنه يرتبط بأن هذه السمات مشتقة من العقل البشرى ، واذا كانت مثل هذه السمات لا تشتق أو تنبع من الأشكال الخاصة للحياة الاجتماعية ، فمن أين يمكن تنبع أو تشتق ؟؟ ويمكن القول : حقا أن أصحاب نظرية الفعل الاجتماعى وقعوا فى أخطاء التفسير السيكلوجى . ومعالجة باريتو للرواسب كعوامل تفسيرية تبدو شكلا من شكال المذهب السيكلوجى .

وسواء أمكن الدفاع عن نمط التفسير الذى قدمه باريتو ، أم لا ، فليس من الضرورى أن يكون هذا التفسير مثاليا لنظرية الفعل الاجتماعى. بينما نجد نظريات الفعل الاجتماعى الأخرى تعارض الاستدلالات السيكلوجية ، حقا لقد شمل تفسيرهم الاجتماعى بعض العوامل السيكلوجية (١٣) . وكانت مناقشاتهم الأساسية هى : أن الفعل الاجتماعى محكوم بمجموعتين من العوامل : الأولى : خاصة بظروف الموقف الاجتماعى والتى تعتبر خارجية بالنسبة للفاعل الفرد ، والثانية : خاصة بالظروف التى يتأثر فيها الفاعل بردود أفعال محددة من خلال اوزاكه للموقف الاجتماعى — كلا المجموعتين تعطى الفاعل من قبل المجتمع . واذا كان حقيقى أن السمات الذاتية للفاعل تكون الى مدى كبير ، فردية مزاجية فمن الصعب أن يأخذ فى اعتباره الشكل الاجتماعى للسلوك .

عند هذه النقطة ، نجد أن النمط الثانى من النقد يكون وثيق الصلة بالنمط الأول وخلاصة ذلك أن نظرية الفعل الاجتماعية تستخدم مفاهيم مثل : الدافعية التوجية الادراكى ، المشاعر والأحاسيس ، أبعاد عاطفية ... الخ . ومن ثم يجب أن نستخدم نظريات تفسر كيفية عمل هذه الميكانيزمات ، لأن معظم أنماط الفعل الاجتماعى لاتكون آليه ، بينما تتضمن فهم ومشاعر وقيم ، ويجب أخذ تأثيرات كل هذه العناصر فى الاعتبار ، والمناقشة المضادة لذلك .

أن مثل هذه الميكانيزمات لاتحكم وجودها بينما تتجاهلها عمدا ، لأن

تفسيرها لايعني بالضرورة توضيح التحليل الاجتماعي • ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار الدوافع المشتركة والقيم والأفكار من الناحية الاجتماعية بحيث تكون ملائمة لتحليل بناء المواقف الاجتماعية (١٤) •

فالتحليل السيكلوجي يمكن أن يكون وثيق الصلة أولا : لبعض التفسيرات ـ الاجتماعية ولكن ذلك لايؤثر على نظرية الفعل الاجتماعي، حيث يمكن ادخال المساهمات السيكلوجية اذا كانت مرغوبة.هذه المحاولات وضعها تالكوت بارسونز (١٥) • والنمط الثالث من النقد • أكثر تباينا من النمطين السابقين ، والذى قدمه حديثا آلن تورين Alain Touraine والذى يعتبر نفسه مدافعا عن نظرية الفعل الاجتماعي (١٦) • هذه المناقشة تتبع من مناقشات جورفيتش Gurvitch عندما عقد تميزا بين السلوك والفعل الاجتماعي • فالأول : يعتبر سلوك في حالة توافقه مع المعايير الثابتة، بينما الثاني : يعتبر خلقا وتجديدا • ولقد ظهر أن تورين ، يفضل الاستخدام المناسب لمفهوم (الفعل الاجتماعي) حيث يرى أن الفرد في موقف الفعل الاجتماعي يتوافق مع المعايير فقط عندما يختار ذلك ، في هـذه الحالة يصبح هي أسلوبه المفضل • أي أن مناقشات تورين ، ترى أن نظرية الفعل الاجتماعي عندما تلاحظ التوافق مع المعايير كعنصر مستقل ، لايمكنها تفسير التغير الاجتماعي ولا يمكنها تفسير عملية تأسيس المعايير ذاتها بل يمكن أخـذها كمعطيات يحتاجها التفسير • ونظرية تورين عـن الفعل الاجتماعي ، هي نظرية ماركسية جديدة • حيث نجد الفعل الخلاق يتفاعل مع العمل كما أن علاقات العمل تؤدى الى تأسيس معايير أساسية في المجتمع ويمكن أن تتغير نتيجة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ومع المعالم المادى والبيئة الاجتماعية • وفروض تورين عن الفعل الاجتماعي ، والتى تأثرت بقوة بآراء ماركس ، بعيدة جدا عن أسلوب ماركس في الترشيد الآلى • وانتقادات « تورين » ، لنظرية الفعل الاجتماعي هامة ، ولـكنها ليست بالضرورة مقنعة فقد تجاهل ، أقتراح قدمناه سابقا في هذا الفصل ، وهو أن نظرية الفعل الاجتماعي لاتحتاج الى أثبات وأن المعايير والقيم هى التى تحدد برنامج الفعل الاجتماعي ولقد أكد كل من « فيبر وباريتو » على العناصر الدافعية وعلى بناء المواقف من خلال تأثير المعايير والقيم على

برنامج الفعل الاجتماعى وليس من خلال الحكم فيها والأكثر من ذلك ، كما أرى فى الفصل التالى يمكن أن تفسر ، بصفة عامة سبب وجود المعايير من خلال نماذج التفاعل الاجتماعى .

وقد يبدو حقيقا أن مثل هذه النماذج لاتفسر ظهور أنماط خاصة للمعايير ولا تفسر نظرية الفعل الاجتماعى عند « تورين » ، ولا لأى فرد يمكن أن يفسر السمات الخاصة للمعايير الاجتماعية ولا يمكن لأى مدخل، أن يفسر سبب تغيير بعض المعايير فى المجتمعات بصورة بطيئة عن بعض المعايير فى بعض المجتمعات الأخرى .

والنقد الأخير لنظرية الفعل الاجتماعى هو اذا كان لايفسر المذهب السيكلوجى من ثم لايفسر شيئا على الاطلاق والمناقشة وراء ذلك : اذا كانت نظرية الفعل الاجتماعى تفسر الظاهرة الاجتماعية من خلال مفاهيم الدافعية والسمات السيكلوجية الأخرى للفاعلين فهى بذلك تكون نظرية تفسيرية ، حتى لو رفضت لأسباب أخرى . ولكن اذا فسرت نظرية الفعل الاجتماعى من خلال مفاهيم البناء الاجتماعى للمواقف الاجتماعية متضمنة وجهة النظر الذاتيه للفاعل ، من هنا فهى تفسر ما الذى يجب تفسيره ؟ (هذه القضية شبيهة بمناقشات تورين) وبعبارة أخرى : فان التفسير هنا يكون دائريا أو غائبا . فالموقف الاجتماعى هو نتيجة للفعل الاجتماعى . وبالتالى فالفعل الاجتماعى محكم بالموقف الاجتماعى وعن طريق حالات ثقافية بقبوله وردود أفعال ناتجه من المواقف الاجتماعية .

وفى جميع البحوث الاجتماعية،تفترض أن بعض سمات البناء الاجتماعى والثقافى لها أهمية استراتيجية ولها صفات الهيمونة كما أنها تضع حدودة تحدث من خلالها مواقف اجتماعية خاصة . طبقا لهذا الفروض ، فان نظرية الفعل الاجتماعى يمكن أن تساعد فى تفسير طبيعة هذه المواقف

الاجتماعية ، وكيف تؤثر فى السلوك الاجتماعى ، فهى لاتفسر البناء الاجتماعى والثقافى الا عن طريق البحث المتطور ، والذى يبدأ من بعض النقاط السابقة والتى يأخذ فيها العناصر الثقافية والبنائية كمعطيات •

ويمكن أن نقبل النقد القائل بأن نظرية الفعل الاجتماعى لهـا قيمة تفسيرية ضئيلة ، حيث أن نظرية الفعل الاجتماعى تعتبر فى حد ذاتهـا منهج ، فهى عبارة عن مجموعة من الفروض القريبة من الفروض الغائية — والذى يكون فيها البناء الاجتماعى هو نموذج المعرفة فى البحث الاجتماعى والذى يهتم بظروف وتتائج عمليات التفاعل الاجتماعى •

المراجع :

1. I.L. von *Mises*, Human Action, Regnery, chicago, 1966.
2. Talcott Parsons, The Structure of socal *Action*, Free Press, 1949.
3. Max Weber, The Theory of social and Economic Organization, (trans. A.R. Henderson and Talcott Parsons), William Hodge, 1947 ; PP. 79-112-145-56-170-I.
4. See Karl Marx and Frederick Engels ; Selected Works in Two Volumens, Forcign Languages Publishing House, Moscow, 1951.
5. Reymond Aron, Main Currents in Sociological Thought, (trans Richard Howard and Weavers), London, 1965, PP. 109-80.
6. Raymond Aron, op. cit., 175.
7. Max Weber, ibid, PP. 104-7.
8. See also I.C. Jarvie and Joseph Agassi, The Problem of the Rationlity of Magic, British Journal of Sociology, Vol. XVIII, no. I. March 1967, PP. 55-75.
9. See J. Agassi, «Methodological Individualism», British Journal of Sociology, VOI.IX,3, Sept. 1960, P. 244-68.
10. Max Weber, Loc. cit.
11. Von Mises, *op. cit.*, P. 12.
12. Vilfreda Pareto, Sociological Writings (Selected and Introduced by S.E. Finer, trans. Derek Mirfin), Pall Mall 1966, PP. 13-87- and 183-250.
13. John Rex, key Problems of Sociological Theory, Routleadge, 1961, PP. 87-8.
14. Ely Devons and Max Glukman, «Conclusion : Modes and Gonsequences of Limiting a Field of Study», in Max Gluckman (ed.) Closed Systems and Open Minds : The Limits of Naivety in Social Anthropology, Oliver and Boyd, Edinburgh, 1964, esp. PP. 158-68 and 213-18, 222-61.
15. Talcott Parsons, Edward Shils (eds), Toward a General Theory of Social Action, Harvard, 1951, esp. PP. 3-30, 47-158.
16. Alain Touraince, Sociologie de l'action, Paris, 1965, P. 9.

الفصل الخامس

الفعل الاجتماعى ، التفاعل الاجتماعى
البناء الاجتماعى ، والنسق الاجتماعى

مقدمة

يكون الفعل اجتماعيا ، ، اذا ما توافر له شرطا أو أكثر من ثلاثة شروط أولا : يتضمن موقف الفاعل فاعلين آخرين ، والذى يؤخذ وجودهم فى الاعتبار عند تحقيق الفعل . ثانيا : يتضمن الموقف بعض التسهيلات . أو الموضوعات أو السمات ، التى تمكنها على نحو ما ، من التأثير على سلوك الفاعل الاجتماعى . ثالثا : يشارك الفاعل هؤلاء الفاعلين الآخرين ، مجموعات معينة من التوقعات وعلى الارجح ، قيم ومعتقدات ورموز محددة . ويمكن لهذه الشروط أن توجد بدرجات متفاوته وبنسب متفاوته فاذا تم تحقيق هذه الشروط الثلاث جميعها ، فان ذلك يؤدى لوجود مظهرين من الحياة الاجتماعية : أفعال اجتماعية للفاعلين المختلفين ، يشاركون فى مواقف اجتماعية مشتركة ، تميل الى أن تكون متشابهة أو متماثلة والافعال الاجتماعية لنفس الفاعلين فى نفس أنماط المواقف تميل فى مناسبات مختلفة الى أن تكون هى ذاتها . ويشكل هذان الجانبان معا البناء الاجتماعى .

وحيث يكون هناك بناء ــ أى حيث توجد السمات الخاصة بالتنمط والتكرار الجانبى والمؤقت ــ حين اذن سوف تميل التفاعلات بين الفاعلين المختلفين الى بعض درجات الترابط بين مجموعة الافعال الاجتماعية النمطية المتباينة ، مثل هذا الجانب من الحياة الاجتماعية ، يمكن أن نطلق عليها النسق الاجتماعى .

وللتمييز بين مفهومى : البناء الاجتماعى ، والنسق الاجتماعى ، لايعنى

أن هذه المفاهيم منفصلة ، بل تعنى بالضرورة أشياء مختلفة أو على نحو أيسر ، ميادين متميزة من الحقيقة الاجتماعية فكيف ولماذا أتى كلا المفهومين الى حيز الوجود ؟ لايهم كثيرا هنا ، فهذا ببساطة هو أقتراح للانتفاع • بتمييز لغوى موجود . وحتى يمكن لفت الانتباه الى جانبين من جوانب النظام الاجتماعى العام ، وحين يقرر الفرديان الفعل بنائيا ، فان ذلك يتضمن أن الفعل الاجتماعى محاط بضوابط تضمن اتخاذه مجرى محدد كما يتضمن استمرار هذه الضوابط فى الوجود • وحين يقرر الفردان أن الفعل جزء من نسق أوسع ، فان ذلك يتضمن أن تأثيرات نمط من أنماط الفعل — والتى يمكن تحليلها منفصلة عن الأخرى — تكون متداخلة على نمط آخر • ومن الواضح أن البناء الاجتماعى والنسق الاجتماعى هما مفهومان لاينفصل أحدهما عن الآخر • فالافعال تكون بنائية ، جانبيا نتيجة لترابطات تجمعية أوسع ، كما تكون الافعال بنائية ، من الناحية المؤقته نتيجة لتأثير قوى لمجموعة من النشاطات الاجتماعية على مجموعة أخرى • وبالمثل ، فانه يمكن لنسق التفاعل الاجتماعى أن يعمل فقط من خلال وجود التنمط داخل التجمعات عبر الزمن •

ولهذه الأسباب ، فقد حاول بعض الكتاب — وبصفة خاصة فيبر Weber وباريتو Pareto وسيمل Simmel وجورج هربرت ميد G.H. Meade حاولوا بأساليبهم المختلفة أن ينشئوا علم الاجتماع (حاول ميد أن ينشىء علم النفس الاجتماعى) بناء على دراسة الفعل والتفاعل الاجتماعى • وما اذا كان هؤلاء الكتاب قد نجحوا ، فبأى أسلوب قد فعلوا ذلك ، هذا هو موضوع — مناقشاتنا • الا أننا قبل أن نحاول معالجة هذا الموضوع ، ينبغى أن نقول شيئا من مضمون هذه المحاولات •

وكثيرا مما قيل بواسطة عدد من الكتاب المختلفين الذين تناولوا هذا الموضوع يمكن تجميعها فى تركيبه أصلية عند تالكوت بارسونز T Pareons وتركيبة بارسونز ترفض كثيرا من الافتراضات الأقل تماسكا من الكتاب السابقين — مثال ذلك • محاولة باريتو لاخضاع التفسير الاجتماعى الى الافتراضات السلوكية — كما يتضمن نموذج بارسونز بعض الافتراضات الأخرى ، خاصة من التحليل السيكلوجى •

« نسق بارسونز »

أن النقطة التى بدأ بها بارسونز . هى طبيعة الفعل الاجتماعى ذاته(١). فيرى أن كل الافعال موجهة نحو تحقيق أهداف محددة . وهناك ثلاث مظاهر لهذه العملية (الدافعية (Motivation) وهى الجانب الادراكى Cognitive والجانب الانفعالى الوجدانى والجانب التقويمى فكل فاعل وهو يسعى لبلوغ هدف خاص أولا : يجب أن يكون لديه بعض الافكار والمعلومات المتصلة بتحقيق الهدف ، ثانيا : يجب أن يكون لديه بعض المشاعر المتصلة بحاجته ، وثالثا : يجب أن يختار وسائل تحقيق الهدف . بالاضافة الى ذلك فأنه يجب أن يكون له معايير معينة تساعده على التقويم والاختبار وهى : أدراكيــة Cognitive وتقديرية Appreciative واخلاقية Moral كل هذه العناصر أو مظاهر الدافعية والتقويمية تصبح اجتماعة من خلال عمليات التفاعل الاجتماعى .

ويحدث التفاعل الاجتماعى حين يحتاج فاعل ما ، أو يرغب فى أن يأخذ فى الاعتبار أفعال فاعل آخر ، فاذا كان التفاعل بين « الأنا » و « الآخر » منتظما ــ أى أنه اذا كان كلاهما فى حاجة منظمة الى تحقيق أهداف معينة، ففى قيامهم بذلك ، يضطران الى أخذ سلوك كل من الآخر فى الاعتبار ــ ومن ثم تظهر توقعات متبادلة معينة : فسوف يبحث كل فاعل عن التنبؤ بما يقوم به الفاعل الآخر وفى الوقت نفسه سوف يضطر كل فاعل الى تعديل سلوكه الى حد ما ، لكى يتفق مع توقعات الفاعل الآخر ، وباختصار فان « الأنــا » سوف يعدل من توقعاته عن سلوك « الآخر » كى يتنبأ لسلوكه بنجاح ، فى حين أن « الفاعل الآخر » سوف يعدل من سلوكه أيضا لــكى يتنبأ ويلتقى بتوقعات « الأنا » ونمط التوقعات المتبادلة الذى يظهر تدريجيا، يصبح معيار أو مجموعة من المعايير الذى يوافق كل من الأنا والآخر على سيطرتها عليهم . وعلى أنها تحدد الشروط المحددة لتفاعلاتهم (٢) . من هنا فان الامتيازات المكتسبة والحقوق والواجبات والالتزامات والمعوقات المحدده والمفروضة على كل جانب من التفاعل على أساس قبولهم للمعايير

تحدد أدوارهم كل بالنسبة للآخر . مثال ذلك . اذا تفاعل الأنا والآخر فقط لتبادل البضائع ، من ثم تكون التوقعات المتبادلة لكل منهما بشأن سلوك الآخر — والتي تشمل أو لاتشمل درجة تبادل الخدمات أو البضائع — سوف تميز دور التاجر فاذا تفاعل الأنا والآخر ، كي يتلقى الأنا من الآخر الحق فى استخدام أو الانتفاع بالارض التى يسيطر عليها الآخر ، ومقابل ذلك يقدم الأنا للآخر بعض الخدمات أو بعض المدفوعات فان المعايير التى تظهر هى التى تحدد أدوار مالك الارض والمستاجر أو الشريك والزبون حينما تظهر الحالة .

ويناقش بارسونز قائلا بأن ظهور وقبول المعايير ليس عادة مجرد أمر لغرض معين يقوم فيه كل جانب بتقييم المزايا والمساوىء بدقة . لكل مجموعة خاصة من المعايير . كما يؤكد بارسونز ، أن كل جانب يتمتع بعدد من المزايا الثانوية من خلال العلاقات القائمة بينهما أو من خلال الظروف التى تتم فيها ، والتى تدفعها الى تدعيمها فى شكلها السائد . أولا : يوجد بكل جانب مصالح مستثمرة من خلال ثبات العلاقات الدائرة بينهما ، وبعبارة أخرى : فبدلا من البحث باستمرار عن الامتيازات والترتيبات الأكثر فائدة — حيث يكون ذلك ممكنا ، وغالبا ما لاتكون كذلك — كل جانب سوف يثبت بشأن العلاقات الموجودة ، حيث يمكن التنبؤ بها على الاقل . ثانيا : يوجد بكل جانب رغبة أو حاجة ، طبقا لبارسونز ، لارضاء الجانب الآخر وللحصول على بعض المعرفة من الآخر لمواجهة توقعاته ، وبعبارة أخرى ، فان كل جانب يسعى الى الحصول على نوع من الرضى من خلال عملية التفاعل الاجتماعى ، ويسعى أيضا الى أمداد هذا الرضى الى الجانب الآخر ، وغالبا ما يؤدى هذا الى تعبيرات برمزية عن الثقة والاعتماد المتبادل ... وهكذا فان عملية التفاعل الاجتماعى تخلق وتغذى وتحافظ ، فى كل فاعل اجتماعى الحاجة الى الاستمرار فى المشاركة فى العلاقات الاجتماعية . فالتفاعل الاجتماعى يزود ويصون الدافع لكل فاعل حتى يتمسك بالمعايير ، كما يزود أيضا بميكانيزمات التحكم أو الضبط لمنع أو تقليل الانحراف عن المعايير ، حيث يحتاج كل مشارك للتبادل فى حالة قبولهم للطابق .

وعملية التفاعل بين الأنا والآخر ، كما يعتقد بارسونز ، تستخدم كنسق فردى ميكروسكوبيا للانساق الاجتماعية ، اذن مثل هذا التفاعل يحتوى على متصل مستمر يربط بين عناصر الانساق الاجتماعية • هذه العناصر المشتركة هى العقيدة والمشاعر والقيم ، ومن الناحية الثقافية نجد معايير التقييم الفنى والجمالى والاخلاقى • وعلى ذلك نرى اعناصر المختلفة فى نسق لقيم والافكار الاخرى فى المجتمع مستمده من ظروف الفعل والتفاعل الاجتماعى (٣) • ويذهب بارسونز ، الى أبعد من ذلك ، حين يربط طبيعة الفعل الاجتماعى بسمات الانساق الاجتماعية : ويدرج لنا خمسة أزواج من المتغيرات التى تواجه أى فاعل فى الموقف الاجتماعى ، ويقترح بارسونز بأن الانساق الاجتماعية يمكن تميزها الى حد كبير ، بالنظر الى الحلول التى تطرحها لكل من هذه المعضلات ، بل أكثر من ذلك يربط هذه الحلول بالانساق الاجتماعية ، وتعرف أزواج المعضلات بمتغيرات نمطية (٤) •

والمعضلة الأولى التى تواجه فاعلا من الفاعلين • هى اختياره بين الحصول على الاشباع الفورى فى الموقف الاجتماعى ، أم أنه يختار أن يؤجل هذا الاشباع وهذا هو الاختيار بين الوجدانية Affectivity والحياد الواجدانى

والمعضلة الثانية هى بين ضرورة اختيار الفاعل لاقامة علاقات على أساس مصلحة واحدة ، أو عديد من المصالح • وهذا هو الاختيار بين التخصيص Affective والانتشار Diffulseness ، وعلى سبيل المثال قد يهتم المستهلك بالبقال فقط لامداده بالسلع والخضروات فى حين أن التاجر قد يهتم بالمستهلك فقط على أنه يزوده بالدخل • الا أنه فى بعض المجتمعات ربما يتاجر الافراد مع بعضهم البعض ، اذا ما كانوا أقارب أو أصدقاء ، بينما مجتمعات أخرى ربما يقوم الافراد باستهلاك انتاجهم مع هؤلاء الذين ينتجون معهم والذين يشتركون معهم فى شعائر أو مناسك مشتركة ، أى أن العلاقة المتبادلة بين البقال والمستهلك بالغة التخصيص فى المجتمع الحضرى الحديث ، بينما العلاقة بين أعضاء نفس العائلة تكون أكثر انتشارا •

والمعضلة الثالثة تكون بين النزعة الشمولية أو العمومية Univeralism فى مقابل النزعة الخصوصية Particularism . وهل تتعلق بهل ينبغى لفاعل معين أن يعامل فاعل آخر لاغراض معينة ، على أساس معايير أو قواعد معينة التى قد تتلائم مع أى فرد دون النظر الى أى سمات أو صفات قد يمتلكها ، أو هل ينبغى أن يعامله ، أولا وقبل كل شيء ، على أنه عضو فى فئة خاصة مرتبطة به بوسيلة ما ؟؟ وأوضح مثال للنزعة العمومية هو الاجراء القضائى فى المجتمعات الصناعية الاكثر تقدما : ينبغى على رئيس المحكمة أن يعامل كل فرد منهم ، أو الذى يثبت ادانته على أساس نفس القوانين — مع السماح بتقدير ظروف التهمة والسجل السابق للمتهم — كما ينبغى عليه ألا يتأثر باهوائه : حب أو كراهية ، أو بأى علاقة خاصة بالمتهم أو المذنب الا أنه فى المجتمع الاقطاعى فان السيد الاقطاعى قد لا يطبق نفس القوانين على قرنائه ، بمثل تطبيقها على أرقائه أو عبيده ، فالمفاهيم القانونية قد تكون أيضا خصوصية .

والمعضلة الرابعة تكون فى الاختيار بين معاملة الفرد الآخر على أساس كينونته أو على أساس ما يمتلك ، لا على أساس ماذا يمكن أن يتوقع منه انجازه . وتمثل هذه المعضلة الاختيار بين الاداء Performance مقابل النوعية Quality ، وعلى سبيل المثال هل ينبغى للفرد أن يكافىء فردا آخر بالنظر الى كونه أبيض وليس أسود،وهل ينبغى على الفرد أن يكافئه فقط اذا ما اعتقد أنه يقوم بمهام معينة بحد أدنى من الكفاءة ، بغض النظر عن لون بشرته .

والمعضلة الخامسة والأخيرة ، تكون فى الاختيار بين التوجيه الذاتى Self-Orientation فى مقابل التوجيه الجمعى Orientation lectivity فهل يعطى الفرد أهمية أوليــة لمصــالحه الخاصة أ ولمصالح الجماعة ؟؟ وعلى سبيل المثــال هل ينبغى لعــامل أو لمجموعة من العمــال أن تقبل تقييد الأجور أو تحديدها وذلك لصالح المجتمع الأكبر (التوجيه الجمعى) أم هل ينبغى عليهم المطالبة من أجل أعلى حد للأجــور لأنفسهم ولعائلاتهم (التوجيه الذاتى) .

ويمكن القول ، أن هذه البدائل ، اذا كانت حقا ، بدائل معضلة ، بالنسبة لأى فاعل اجتماعى ، فان الحلول التى تقدم للفاعل دائما ، تتم بواسطة نسق المعايير الكائن فى المجتمع ، وبذلك تنتفى فكرة حرية الاختيار التام : فليس من الضرورى أن يكون هناك اختيار حقيقى بين الوجدانية والحياد الوجدانى ، وبين التوجيه الذاتى والتوجيه الجمعى ، بينما قد يكون الاختيار حقيقى فى الازواج الثلاث الأخرى . وقد رد بارسونز على هذا الاعتراض : بأن العالم التصورى للأنا والآخر ، مثل هذه المعضلة يمكن حلها بأية وسيلة أو بالأخرى وأى فهم لهذه المعضلة تمكننا من تفسير سبب طرح الأنساق الاجتماعية مثل هذه الحلول .

والنقد الثانى لمتغيرات النمط عند بارسونز ، أنه حتى اذا كانت المعضلات الخاصة يمكن حلها بواسطة الفاعل الاجتماعى ، أكثر من حلها عن طريق المجتمع ، فانه ليس من الضرورى حلها بأية وسيلة أو بأخرى وفقا للبدائل التى قدمها بارسونز . وعلى سبيل المثال قد يعترض العمال على نمط خاص للتوافق مع المديرين ، على مشروع دفع الأجور على أساس القطعة المنتجة ، وعلى الرغم من أن المشرع قد يكون مقيدا لكلا العمال والمديرين ، فان الاعتراض يوجه على أساس أن كل العمال أو بعضهم يعانى من هذا المشروع . هل يمكن اعتبار هذه الحالة اختيار بين التوجيه الذاتى والتوجيه الجمعى ؟ من الصعب عمل ذلك .

ومن ثم ، فقد يكون الحل جزئيا من نمط ما الى نمط آخر . فالقاضى اليه . وقد يبرر القاضى هذا التناقض مناقشة أن القانون نفسه يسمح يطبق القانون على الأفراد ، ولكنه قد يتأثر فى أحد الحالات ، حتى ولو كان مدركا تماما ذلك ، عن طريق شخصية المتهم ، حيث يفشل فى توجيه التهمة له أن يأخذ فى اعتباره شخصية المتهم ودوافع الجريمة . ومثال آخر على ذلك توجد بعض الاستثناءات فى الاختيارين الوظائف لأنماط معينة من المكاتب ، مثل ذلك وظائف السلك الدبلوماسى فى بريطانيا أو بعض المجتمعات الأخرى المشابهة . حيث نجد أن معظم الطلبات المقدمة من مدارس محددة ، وعائلات معينة ، وجماعات لهم مكانة بارزة ، ومن طبقة اجتماعية معينة . ويرجع ذلك فى الحقيقة ، الى أن الأفراد الذين يختارون

هذه الوظائف ، وهم أنفسهم من هذه المدارس أو العلاقات • • • الخ ومن السهل تبرير هذا الاختيار من خلال معيار الآداء والنوعية أو الاختيار من خلال معيار النزعة العمومية والنزعة الخصوصية ، مثل هذا التبرير قد يأخذ شكل جازم بأن الطلبات الخاصة بهؤلاء الأفراد هي التي تنجح في الدوائر الدبلوماسية • وقد يميز الخراط بين أنساق الآداء التي تؤسس على مضمون العمل ، وبين الانساق الأخرى التي تؤسس على الدعاية أو الكفالة (٥) • مثل هذه الانساق الأخيرة يمكن أن تمنح السمات الذائعة أو غير الشرعية طبقا لمعيار الاختيار بين الآداء ، أو لمعيار الاختيار بين النزعة العمومية •

وقد يجيب بارسونز على ذلك ، بأنه لا توجد أية محاولة لتبرير السلوك في بعض الأنساق الاجتماعية أو المواقف من خلال معيار النزعة العمومية ، كما أن مثل هذه الحالات تثبت فعلا الحكم • والمراد أثباته هنا ، هو أن النزعة العمومية يمكن تأسيسها في بعض المجتمعات الأخرى، وحينما توجد بعض الوسائل يمكن أن تستمر هذه المجتمعات في عملها •

والنقد الثالث أن بارسونز لم يقدم لنا أى سبب كافي لتأكيده على أزواج المعضلات — اذا كانت حقيقة معضلات — بأنها تعالج تماما امكانيات توجيه التفاعل الاجتماعي (٦) •

والنقد السابق لم يركز فقط على المتغيرات النمطية بل على المنهج الشامل لبارسونز وتأسيسه نظرية للمجتمع على مبادىء أساسية مشتقة من مقتضيات أو مطالب التفاعل الاجتماعي بين « الآنا » و « الآخر » • وهذا يقرر أن الفاعلين لا يتفاعلون من خلال العالم الاجتماعي المحيط بهم ، بل انهم يتجهون نحو التفاعل الاجتماعي متأثرين بتجارب اجتماعية سابقة ، كما أن وسائل اختيارهم محددة ، اذ تكن محكومة أو مضبوطة: ببناء المجتمع الذي يحدد بدوره أنماط التفاعل الاجتماعي التي يمكن حدوثها من خلاله •

وهذا الاعتراض غير كافي ، على الرغم من كل الحالات التي قدمها حقيقة تماما • ولم يدعى بارسونز امكانية تفسير وجود سمات خاصة

لبعض المجتمعات عن طريق استنباط تقارير من هذه المجتمعات من خلال مستوى أعلى لقوانين التفاعل الاجتماعى . ويرى بارسونز أن غالبية الناس تدرك تماما أن الابنية الاجتماعية الجامدة تحلل صفات أو خواص ملحة ، ويمكن تلخيص هذا الوضع ثلاث تقارير : أولا : الانساق الاجتماعية هى فى الحقيقة أنساق للتفاعل الاجتماعى ، وحينما توجد الصفات أو الخواص ، يمكن وجودها فى أبسط الأشكال البسيطة التفاعل الاجتماعى . ثانيا : تتطلب الأشكال البسيطة للتفاعل الاجتماعى المنظم بين فاعلين اجتماعى — يمكن أن يكون ذلك فردين أو تجمعين لتأسيس المعايير ، وكل السمات الأولية الأخرى للحياة الاجتماعية . ثالثا : تحليل عمليات التفاعل الاجتماعى بين فاعلين اجتماعيا مقدما هو تجربة فكرية مجردة . وفى الحقيقة ، أن ما يقرره بارسونز ، هو الاهتمام بالطبيعة البسيطة للتفاعل الثنائى بواسطة مناقشات مسلم بها . والذى أكده بارسونز تماما هو تخيل فاعلين اجتماعين مقدما ، حينما يحدث التفاعل بينهما ويؤسسان المعايير الاجتماعية ، وبالتالى من الممكن تطويع الأفراد اجتماعيا . ويرى بارسونز أنه حينما يتفاعل فاعلين اجتماعيين أو أكثر — حتى اذا كان كل منهما غريب عن الآخر تماما أو أن أعضاء فى ثقافات متباينة تماما — فانهم يفعلون ذلك كمشاركين فى نسق اجتماعى وثقافة معينة ، كما أنهم لن يكونوا غير مستقلين بالنسبة للموقف والتفاعل الاجتماعى ولكن هذه المعرفة لم تبطل لبارسونز منهجه : وبصورة أساسية حاول بارسونز تفسير سبب وجود حياة غير اجتماعية بدون نسق معيارى ، ومشاركة فى المعتقدات معيار للتقيم والقيم والتى ترتب الأهداف فى شكل تسلسلى رئاسى . كل هذه العناصر التى قدمها بارسونز ، يمكن ملاحظتها من خلال نسقا اجتماعيا ميكروسكوبيا . واذا قلنا أن كل الأفعال الاجتماعية يمكن أن تأخذ مكانها من خلال نسق اجتماعى ، يمكن أن يفهم الفرد كيف تحافظ هذه الأنساق الاجتماعية على مكانتها ، وعلى الرغم من قوة هذه المناقشة نجد بها نقطة ضعف هامة هى :

تقييم وجهة النظر القائلة بأن العنصر المسيطر أو البارز يلعب دورا هاما

فى بناء نمط خاص من العلاقات الاجتماعية . ولقد ناقشنا هذه الوجهة من النظر فى الجزء الأخير من هذا الفصل .

وفى الحقيقة ، فان نموذج بارسونز عن التفاعل الثنائى استخدم فقط لتفسير سبب وجود المعايير الاجتماعية والملامح الأخرى للأنساق الاجتماعية أنها تفسر تأسيس هذه المعايير فقط بالنسبة لأنماط خاصة للأفراد أو اصحاب أدوار اجتماعية محددة ، ولكنها لا تفسر عملية التنميط التى تحدث خلال النسق الاجتماعى . ولفعل ذلك ، يمكن للفرد فقط أن يضيف أن مثل هذه العمليات الخاصة بالتفاعل الاجتماعى يمكن أن تكون متكررة فى اى تجمع ، لأن الظروف والمتطلبات الخاصة بالتفاعل تكون متشابهة ، اذا لم تكن هى نفسها بالنسبة لغالبية أعضاء هذا التجمع . وهكذا يمكن استخدام نموذج التفاعل الاجتماعى لتفسير المظهرين الأساسيين للأبنية والانساق الاجتماعية ؛ ويمكن تفسير المظهر الأول من خلال مستلزمات ونتائج عملية التفاعل ذاتها ، ومن خلال الحاجة الى تأسيسها . كما يمكن تفسير المظهر الثانى من خلال النموذجية لأنماط التفاعل الاجتماعى — مثل هذا المظهر الأخير ، من الضرورى أن يستخدم الفرض القائل بأن البناء الاجتماعى والثقافى له لدور كبير فى خلق المواقف النموذجية ومتطلباتها ، أى أن التفسير يميل لأن يكون دائريا .

وعندما اختبر بارسونز عملية التفاعل الاجتماعى ، درس طبيعة النسق الاجتماعى ذاته . ولفعل ذلك قام بالتمييز بين ثلاث مستويات من التجريد ، كل منهم يرتبط بطبيعة الفعل الاجتماعى : وهذه المستويات هى : النسق الاجتماعى ، نسق الثقافة ، نسق الشخصية(٢) . يتكون النسق الاجتماعى من مجموعة من الادوار ذات العلاقات المتداخلة ، تلك الادوار التى تحدد أو تشخص بواسطة المعايير المشتركة كما يسيطر مجموعة من القيم الأساسية . أما نسق الثقافة فيتكون من نسق العلاقات المتداخلة للقيم والمعتقدات والرموز المشتركة ، والتى توجد فى أى مجتمع . أما نسق الشخصية فهو نسق للدوافع والمؤثرات والأفكار وكل ما يتصل بالفرد ككائن عضوى . هذه الانساق الثلاث تتشابك وتتفاعل من خلال النسق الاجتماعى .

وبذلك يكون النسق الاجتماعي عبارة عن مجموعة من الادوار ، بعضها يشكل مجموعة متآلفة من الصفات نطلق عليها نظم (٨) . ولكن ليست كل الادوار لها درجة مساوية من التنظيم الداخلي ، على سبيل المثال : دور المصلح لانهاء النزاع بين الاصدقاء لا يكون له دور منظم من الناحية الداخلية يمثل دور الحكم في المنازعات الصناعية ، كما أن دور الحكم ليس له درجة تنظيمية بمثل دور القاضي ، حيث أن درجة التنظيم داخليا ، تعتمد الى حد ما على عامل الزمن من ناحية وطبيعة النشاطات من ناحية أخرى ، فمن الواضح أن مجموعة القواعد المعيارية التي تكتسب درجة من التقادم تصبح أكثر تنظيما من الناحية الداخلية ، وأعلى درجة نظامية داخلية تتضمن أن أقل قدر من الأداء أو التحديد للدور يعطي فرصة للتفسيرات سواء كانت فردية و جماعية . لكن هناك تباين واختلاف في الشكل النظامي الداخلي على سبيل المثال : أبنية التنظيمات البيروقراطية ، نجد لها درجة عالية للنمط النظامي الداخلي ويرجع ذلك الى أن أغلب الادوار التي تتحقق داخل هذه التنظيمات تتساند وتتكيف مع بعضها البعض ، بينما نجد أن الادوار ابوية في المجتمع الحضري الحديث ، في بعض المجالات لها درجة نظامية داخلية أقل ، حيث أن آداء هذه الأدوار يعتمد فقط على عدد قليل من الادوار الأخرى . وعلى أية حال فالتنظيمات البيروقراطية الفعالة تظهر فقط من خلال اكتسابها بعض صفات التقادم للادوار ، ومن ثم تكون لها درجة نظامية داخلية قوية ، على الرغم من أن كثير من الحلول الخاصة بالمشاكل التي تنشأ من خلال التنظيم البيروقراطي ، أو من بين البيروقراطيين والعملاء تكون مغلقة الى حد ما ، على الأقل في بعض المجالات . وفي الجانب الآخر ، من خلال العائلة نجد أن الحلول المقدمة للمشاكل الأسرية اليومية تكون من قبل التحديد القانوني للمسئوليات والواجبات والحقوق والامتيازات .. الخ

واحد الأعمال الرئيسية في تحليل الانساق الاجتماعية هو بيان أو الكشف عن كيفية تأثر وتأثير أنماط السلوك المنتظمة في مجالات أقل تنظيما من الحياة الإجتماعية بضغوط وتحديدات تنشأ من مجالات أخرى لها درجة نظامية عالية وهكذا نجد أن كلا القانون والحالة والمهنية لايتصفان

بالتفاصيل أسلوب معاملة كل من الطبيب مع مرضاه ، والمحامي مع زبائنه، أو المدرس مع تلاميذه . بينما نجد فى كل هذه المجالات ، أنمـاط سلوكية منتظمة ترجع الى التفاعل الاجتماعى المعقول بين بناء اجتمـاعى منظم داخليا ، وعناصر ثقافية محددة ، ومتطلبات خاصة بشخصيات الفـاعلين الاجتماعيين . وحينما تستمر وتبقى هذه الأنماط السلـوكية المنتظمة ، تكتسب درجة نظامية عالية .

وعلى الرغم من ان بارسونز أكد لنا أن دراسة النسق الاجتماعى هو الركيزة الأساسية للبحـوث الاجتماعية ، الا أنه ربط دراسة النسـق الاجتماعى بأنساق الشخصية والنسق الثقافى حيث قدم لنا أسباب عديدة لذلك :

أولا : العوامل الثقافية ، مثل المعتقدات الدينية ، والتأثيرات الدافعية والادراكية للفاعلين واختيار الفاعلين للوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف .

ثانيا : العـوامل الممهدة لدوافع وادراك الفـاعلين لتحقيق الأدوار الاجتماعية تكون مصاحبة باحتياجات عامة فى الشخصية . من هنا نجد أن العناصر الثقافية والشخصية هى ذاتها أجزاء الأنساق مستقلة نسبيا ، وعلى الرغم من أنها متداخلة مع الأنساق الاجتماعية الا أنها غير ملزمة فى تحقيق التكامل . من هنا أدرك ـــ بارسونز ـــ ضرورة الأخذ فى الاعتبار درجات محددة من المرونة فى دراسة الأنساق الثلاثة .

وتعتبر القيم هى العنصر الأساسى للنسق الاجتماعى ، فهى عبارة عن مجموعة من التحديات لدرجة المعايير التى توجد وتتلازم فى الوجود معا . ويمكن تشخيص هذه القيم بدورها من خلال متغيرات نمطية . على سبيل المثال : قد تكون القيمة الرئيسية للنسق مصنفة على أسـاس . النزعة العمومية ، الأداء ، النوعية الحياد الوجدانى ، ويمكن وجودها فى مجتمع بيروقراطى ، صناعى ، حديث ، أو قد تكون لها صفات مضادة توجد فى مجتمعات قبلية أو جمـاعات صغيرة . وفى الحقيقة ليس هذين النمطين يمكن أن نجد الاثنين وثلاثين تركيبة) حيث أن عدد الأنماط الخاصـة بالنسق الحقيقى صغيرة ، ولكن ليس كل التركيبات تخلق نسقا فعالا (٩).

كل نسق اجتماعى يجب أن يتغلب على أربع مجموعات من المشاكل: تحديد موضوعاته الأساسية وتحديد مصادره الثقافية والبشرية فى أساليب معينة ، تحديد وتدعيم متابعة أهداف أساسية معينة المحافظة على تماسك النسق الاجتماعى ، تدعيم الدوافع الخاصة بالفاعلين الاجتماعيين وفى اصلاح أى اضرار تنشأ من الآداء المطلوب للأدوار الاجتماعية . وهذه المشكلات تعرف بـ : مشكلات التـكيف ، مشكلات توجيه الهدف ، مشكلات التكامل ومشكلات تدعيم النمط (١٠) . وفى الأنساق الاجتماعية المعقدة كل مجموعة من المشاكل تعمل من خلال قطاعات نظامية خاصة ، بل من خلال كل نسق فرعى للمجتمع الكبير — للنسق الاقتصادى النسق السياسى .. الخ أو من خلال أى تنظيم حيث نجد أربع مجموعات من المشاكل تتعامل معها وبطبيعة الحـال ، فان أسلوب معالجة كل مشكلة من هذه المشـاكل تعتمد على القيم الأساسية الخاصة بالنسق العـام أو النسق الفرعى .

يمكن القول أن التركيز على القيم الأساسية هو حجر الزاوية لنظرية بارسونز . ويمكن مناقشة ذلك : أن المساهمات الرئيسية الأولى لبارسونز كانت كالتالى : أفعال الأفراد لا تكون مصادفة ولا تحكم ببسـاطة عن طريق الباعث بل على النقيض من ذلك ، ولكنهما يخضعان لنظام اجتماعى عام فى الحالتين أن هذه الافعال لا تكون نتيجه حرب الكل ضد الكل ، كما أن هذه الأفعال لا يمكن التنبوءبها . مثل هذه السـمات للنظـام الاجتماعى العام ، يمكن وجودها فقط اذا اشترك كل أو غالبية أعضـاء المجتمع فى قيم نهائية معينة حيث تحدد أهدافهم كما تحدد لهم الأساليب المسموح بها لتحقيق هذه الأهداف . مثل هذه القيم يمارسها الأفراد فى سلوكهم الشائع كما أنها تقيد الصراع والفوضى فى المجتمع .

وفى الواقع ، لا واحدة من هذه الأفكار — قادت بارسونز فى تأكيدة على النسق القيمى الأساسى ومدى تأثيره على كل مظاهر الحياة الاجتماعية على أساس من التكامل بين كل مظهر ، أو مصاحبة كل منهما مع الآخر . بل على النقيض من ذلك تماما ، لقد قدم لنا بارسونز أنه لابد من وجـود صفات طبيعية فى كل نسق اجتماعى حتى أنه ليس من الضرورى أن تتكامل

متطلبات الاجزاء المختلفة للنسق - الاجتماعى كل منهما مع الآخر . على سبيل المثال ، لقد أكد بارسونز ، مثل فيبر ، أن البناء المهنى للمجتمعات الصناعية الحديثة يرتكز على درجة عالية من البيروقراطية ، كما يرتكز على النزعة العمومية ، والاداء ، والحياد الوجدانى ، والتخصص - بل أن بارسونز أكد أن كل فرد يمر بعملية التطويع الاجتماعى فى السنوات الأولى المبكرة ، من خلال العائلة التزواجية الصغيرة ، والتى زودته بالقيم الخاصة ، بالنزعة الخصوصية ، والانتشار ، والحياد والنوعية . ومن الواقع أن القيم الخاصة بالعائلة هى قيم مضادة لتنظيمات البيروقراطية ، ومن هنا أكد بارسونز ، أن المتطلبات المختلفة للمجتمع المعقد الحديث ، من الضرورى أن ينشىء عنها بعض المؤثرات من خلال نسق الشخصية ومن خلال النسق الاجتماعى ذاته . وعلى أية حال ، يظهر لنا بارسونز أن الانساق الاجتماعية وانسـاق الشخصية لديها قدرة ثابتة على تزويدها بميكانيزمات تعويضية للتغلب على هذه المشاكل .

انتقادات اخرى لنظرية بارسونز

من الواضح أن نظرية بارسونز قد أثارت كثيرا من الاعتراضات كما خلقت نقاط هامة أدت الى نقاط كثيرة من النقد ويمكن تصنيف هذا النقد لأنواع مختلفة فالبعض ادان بارسونز لتقديمه عدة تساؤلات خاطئة وبالتالى تقديم اجابات خاطئة ، والبعض الآخر اقترح اساليب مختلفة للاجابة على نفس التساؤلات التى طرحها بارسونز ، بينما حاول الفريق الثالث نقد نظرية بارسونز من خلال الكشف عن الأخطاء مع الاقتناع ببعض مناقشاته الأساسية .

بالنسبة للنمط الأول نجد أن مظاهر النقد قليلة أو تمثل فائدة ضئيلة حيث أن بارسونز لم يخرج عن نطاق تشخيصه (النسق الكلى لظروف الفرد) أو تقديمه وسائل معينة لاعادة بناء الفرد والمجتمع واذا كانت تلك الفروض تدين بارسونز فانها تركت لنا بعض الأفكار الصحيحة . وبطبيعة الحال بعض هذه الفروض التى استخدمت من خلال هذا النقد هى فروض اجتماعية حقيقة وتستحق العناية والاهتمام ، بينما نجد أنماط أخرى من الفروض أيديولوجية خالصة .

والنمط الثانى من النقد يميل عموما ، باساليب مختلفة ، لقبول أفكار محددة قدمها بارسونز والذى حصل عليها من نظريات ماكس فيبر ولكنه جمعها مع الأفكار الأخرى الخاصة بنظريات ماركس ، ومن ثم وضع لنا تركيبة مختلفة من هذه النظريات ويرى ناقدى بارسونز من هذا النمط انه أكد على الاجماع والالتزام القيمى على حساب الصراع والقهر والالزام والسيطرة . لقد تناولنا هذه النقاط بالتفصيل فى الفصل السادس ، بينما أحد الملاحظات الهامة والجديرة بالاعتبار . هى على الرغم من ادراك بارسونز تماما للاعتراضات التى نشأت من قبل ناقديه سواء كانت خاصة بنماذجه التى قدمها أو بالنماذج الخاصة بالناقدين ، فانه لم يحاول معالجة المجموعتين المتعارضتين من الأفكار باعتبارها متناقضين أساسيا عند اختيار أى مشكلة خاصة أو مجموعة من المشاكل . ومن خلال هذا الرأى يمكن أن نجد ادعاءات منافسة ليست دائما متبادلة كلية . حيث أن

دارندروف قد أكد امكانية تطبيق النظريات المتنافسة على أنماط مختلفة من الحالات على الرغم من أن الأمثلة التى قدمها هى أكثر تقصا Jejune ولقد قال دارندروف على سبيل المثال من النادر تطبيق أو قبول النموذج المتجانس للمجتمع على حالة مثل ثورة ألمانيا الشرقية بينما يمكن قبولها وتطبيقها على بعض المواقف الأخرى (١٢) • وهذه الحالة تعتبر مساوية للحالات المؤكدة أنه حينما توجد المعارضات العنيفة الى نظام الحكم فانه لايوجد سبب للمطالبة بحالة من الانساق والتجانس • بينما نجد هذا السبب الكافى يمكن وجوده فى أحد النماذج المطالبة بالقهر والالزام ، وحيث من النادر أن يفكر أحد فى الاتجاه المضاد • ولقد رد بارسونز على هذه القضايا بمثلها حيث يرى أن نماذجه ونظرياته عن المجتمع تعنى تفسير سبب وجود كثير من الانساق الاجتماعية مع وجود نسبية قليلة للاتجاهات المضادة كما فسر أيضا كيفية السيطرة على هذه الاتجاهات المتعارضة •

ولكن نلاحظ أن دار ندروف أعطى اهتماما كبيرا فى دراسته لنقاط القوة لنظرية بارسونز بنفس القدر الذى أعطاه لنقاط الضعف فى النظرية كما أن مناقشاته الخاصة عن طبيعة القوة والسلطة وكيفية قيامها بوظائفها قد أدت الى اعادة مناقشاته الخاصة عن طبيعة القوة والسلطة وكيفية قيامها بوظائفها قد أدت الى اعادة تقدير كلا أفكار بارسونز وماركس على الرغم من معارضة الأفكار الماركسية لأفكار بارسونز • •

ونقد ركس Rex لنظرية بارسونز ينطبق بصفة خاصة على المجتمعات الصناعية الحديثة التى ناقشها وبصفة خاصة السمات المحددة عن صراع الطبقات أكثر من رجوعها الى الالتزام العميق للقيم النهائية ولقد بدأ ركس خارج نطاق الفروض الخاصة باتجاه الفعل الاجتماعى ولكنه أوضح أن التفاعل الاجتماعى يؤدى بصورة أكثر الى خلق الفعل الاجتماعى ولكنه أوضح أن التفاعل الاجتماعى يؤدى بصورة أكثر الى خلق الصراع أكثر من الاجماع القيمى • مثل هذا الاجماع القيمى يوجد فى المجتمعات الصناعية من خلال الطبقات الاجتماعية التى لها أهداف جماعية وثقافات مختلفة ومن هنا تكون السمة الرئيسية للنسق الاجتماعى رهن الصراع البنائى أو صراع الابنية الاجتماعية (١٣) •

طبيعة الضغوط الاجتماعية

طبقا لتصنيف نقاط النقد الخاصة بنظرية بارسونز يمكن أن يحتل دارندروف النمط الثانى من هذا النقد ـ حيث وافق على المشاكل الرئيسية التى طرحها بارسونز ولكنه رفض أغلب الحلول الخاصة بهذه المشاكل . بينما يظهر « ركس » على خط فاصل من النمط الثانى أكثر من النمط الثالث . حيث وافق على بعض الحلول التى طرحها بارسونز بصورة جزئية أى بصورة مباشرة مضادة للانحراف عن الخط الأساسى للنظرية . بينما يبدو أن لوك وود Look Wood أنه يحتل النمط الثالث حيث أظهر لنا أنه يمكن العودة ببعض المناقشات الخاصة لبارسونز الى مؤلفيها الأصليين ولقد نجح فى بعض المجالات نجاحا ملحوظا ولكنه وقع فى أخطاء أخرى من خلال نظريته التى قدمها (١٤) . ولقد بدأ لوك وود بأن أعادة فكرة بارسونز عن مشكلة النظام الاجتماعى العام عند (هوبز). يرى لوك وود أن بارسونز قد التزم تماما بوجهة نظر هوبز التى ترى أنه بدون ضغوط محددة يمكن أن تشارك الأفراد فى حرب الكل ضد الكل ، أو على الأقل يمكن أن يشاركوا فى كثير من الصراعات القوية ومن النادر أن يعتمد كل منهما على الآخر . ولقد فسر لنا بارسونز عملية احتواء الصراع والفوضى من خلال عمل كل من المعايير والقيم الاجتماعية ومن ثم طبقا لمناقشات لوك وود تجاهل بارسونز العالم المظلم للمصالح المتصارعة وقصر اتجاهه الاجتماعى على مجال المعايير والقيم المنظمة داخليا والتى شيدها من أجل ذلك . وهكذا أعطى بارسونز اهتماما للصراع وعدم التجانس .. ولكنه فسر ذلك من خلال أنها مقيدة بواسطة النسق المعيارى !! وهذا التفسير طبقا لاعتقاد « لوك وود » هو أحد أخطاء بارسونز الرئيسية حيث فشل فى التعرف على أن بناء المصالح المتصارعة لا يمكن تدميرها عن طريق تأسيس النسق الاجتماعى الخاص بها والتى يمكن بدورها أن تستمر فى آداء وظيفتها . وفى الحقيقة لقد ناقش « لوك وود » أن افضل دليل لقبول ذلك هو عملية النسق المعيارى ذاته !! الذى يمكن أن يحافظ على أداء وظيفته ويحدد ويباشر عملية الـ...ـمى

وراء تحقيق المصالح ، وتشتق هذه المصالح من الناحية الاولية من خلال ظروف توزيع على مصادر الثروة الحقيقة . ولقد تأثر نموذج «لوك وود» من النسق الاجتماعى تأثيرا تاما بأفكار ماركس * . وفى الواقع لقد قال لوك وود فى مناقشاته اذا لم يوجد هناك صراعات أساسية للمصالح فى المجتمع فلا يوجد حاجة للنسق المعيارى يضبط ويحتوى مثل هذه الصراعات وهكذا أن عملية استمرار النسق المعيارى تشير الى أهمية استمرار المصالح المتصارعة . والنقد الاخير الذى قدمه لوك وود - لنظرية بارسونز هو أن بارسونز تجاهل بصفة ضرورية أو أسناء فهم الدور الحقيقى للتأثير القوى فى النسق الاجتماعى ، والذى يتبع أساسا من العمليات البنائية السفلى .

ولقد قرر « لوك وود » أنه لم يتناول مجموعتى العوامل - بناء المصالح والنسق المعيارى - من خلال أولويات تاريخية أو سببيه كما أنه لم يقترح أن البناء السفلى ينشأ أولا ثم يليه تشيد البناء الفوقى . وفوق ذلك لم ينكر تفاعل العاملين معا ، وأن الانفصال بينهم يتم لتحقيق أغراض التحليل فقط ، حيث أن أحدهما يسبق الآخر أو يتبعه فى أية حالة تحليلية فقط .

وقبل محاولة تقيم هذه الآراء ، هناك جانبان من جوانب القصور يمكن تناولها من الناحية الاولية وهى تأكيد « لوك وود » بأن استمرار النسق المعيارى ذاته يشير الى استمرار المصالح المتصارعة ، وهذه الحجة مبنية على أساس الاعتقاد أو اذا وجدت (أ) لتحكم (ب) ، اذن فان استمرار وجود حالة (أ) يتضمن استمرار وجود حالة (ب) . مثل هذا الافتراض لايمكن تبريرة : فالأفراد قد يبنون أسوارا للمدينة للدفاع عن أنفسهم ، لكن لايعنى أن عدم تدميرهم هذه الاسوار ، أن الحاجة للدفاع عن المدينة

(*) لقد تأثر « لوك وود » بنموذج « فرويد » عن الشخصية . وتفسير فرويد للانا والانا العليا وبصفة خاصة الاجزاء الواعية منها التى تحجب الاعمال الخاصة بالجانب اللاشعورى الغريزى والعناصر اللاشعورية الأخرى . مثل هذه الاعمال تبرر تأسيس الضغوط الممارسة بادنى مستوى للتعبير عن انفسهم .

مازالت موجودة . وبالمثل ، يمكن للفرد أن يناقش : اذا نشأ النسق المعيارى ليحتوى ويتضمن المصالح المتصارعة ، فان النسق المعيارى يستمر فى وجوده على الرغم من اختفاء هذه القوى والتى جلبته أساسا . كما يمكن تفسير مثل هذه الاستمرار فى الوجود ببيان أن النسق المعيارى يزودنا بظروف خاصة تحافظ على بقائه وحتى اذا كانت معرفة أهمية الابنية المتصارعة تتم من خلال المجتمع ، فان ذلك لايدعم بالضرورة وجهة نظر «لوك وود» حيث أنه يمكن القول أن ذلك ينتج من خلال النسق المعيارى ذاته . مثل هذا النقد لايعنى بالضرورة رفض مناقشات « لوك وود » الاساسية ففى الحقيقة ، يمكن للفرد أن يوافق على المحتوى أ والمضمون العام لمناقشات « لوك وود » دون قبول آرائه فى جميع المجالات . وبصورة جوهرية ، فان آرائه تحتوى على أربعة أنماط منفصلة ، ولكنها قضايا متشابكة ومترابطة ، والتى يمكن عرضها منفصلة . أولا : عملية توزيع مصادر الثروة فى المجتمع ، بأعتبارها تمثل عامل حقيقى ، يمكن فصلها من الناحية التحليلية من خلال العامل المعيارى . ثانيا : والعامل الحقيقى للمصالح يحتوى على البناء السفلى ، بينما يحتوى النسق المعيارى على البناء الفرقى . ثالثا : تتبع الصراعات الخاصة بالمصالح من البناء السفلى ، لكن يمكن احتوائها والتحكم فيها بواسطة ابناء الفرقى المعيارى . رابعا : يشتق البناء وعمليات القوة من البناء السفلى .

ولتناول مثل هذه المناقشات ، أقترح نمطا مختلفا ، الشكل العام وأملى أن يحتوى على خلاصة مناقشات « لوك وود » بدون الوقوع فى نفس الاخطاء . وسوف نقدم هذا المشروع البديل قبل مناقشة نقاط القوة والضعف فى مشروع « لوك وود » . وعمليات القوة من البناء السفلى .

ولتناول مثل هذه المناقشات ، أقترح نمطا مختلفا ، للشكل العام وأملى أن يحتوى على خلاصة مناقشات « لوك وود » بدون الوقوع فى نفس الاخطاء . وسوف نقدم هذا النموذج البديل قبل مناقشة نقاط القوة والضعف فى مشروع « لوك وود » .

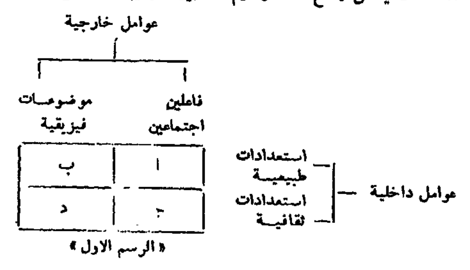
يوجد مجموعتين من العوامل ، فى أى عملية للفعل الاجتماعى والتفاعل

الاجتماعى ، يمكن فصلهما من الناحية التحليلية : مجموعة من العوامل تكون خارجية بالنسبة للفاعل ، ومجموعة أخرى تكون داخلية بالنسبة للفاعل ، بحيث يمكن القول أن الضغوط الاجتماعية ، التى تؤدى الـــى سلوك اجتماعى معيارى ، يمكن أن يكون واحدا أو آخر أو كلا النمطين من العوامل : حيث نجد بعض العوامل تمنع أو تشجع الفاعل على التفاعل، بينما نجد مجموعة أخرى تنشط وتوجه الفاعل الاجتماعى . ويمكن تصنيف العوامل الخارجية بأنها تحتوى على : فاعلين آخرين أو موضوعات فيزيقية مجرده ، متضمنة مجموعة منشطة وقوية . بينما تحتوى العوامل الداخلية على ميول قبل ثقافية أو ميول غير ثقافية واقتراح لها مصطلح أفضل وهو استعدادات طبيعية Natural dispositions مثـــل ذلك : الحاجـــة لاشباع الجوع أو العطش ، أو تجنب الالم المتزايد ، أو البحث عن التوافق أو الحصول على اشباعات أملية ذو علاقة بالشهوة الجنسية Libidinal gratifications مع القدرة على وضع أنماط أساسية للتمييز بين الموضوعات المرغوبة وغير المرغوبة والموضوعات المقبولة وغير المقبولة ، كل هذه الموضوعات يشملها مفهوم : استعدادات طبيعية ، والتى لاتمثل كلها سمات موروثه أصلا أو سمات فطرية ، كما أن مثل هذه الاستعدادات الطبيعية ليست طبيعية فى كل الظروف ، بينما تحتوى العوامل الداخلية على دوافع معيارية ثقافية ومعتقدات وحالات للمعرفة ، ومستويات للتقييم والتى تؤثر تماما على الاتجاهات نحو الموضوعات الاخرى ، كما تشمل الفاعلين الاخرين .

ولتبسيط هذه المناقشة النظرية ، يمكن تقسيم العوامل الخارجية الى فاعلين اجتماعيين وموضوعات فيزيقية ، والتى قد تشمل تركيبات معقدة للموضوعات الفيزيقية التى تكون الموقف الفيزيقى . (وهذا الموقف يغطى موضوعات مثل الزلازل والبراكين) وبالمثل يمكن تقسيم العوامل الداخلية الى استعدادات طبيعية واستعدادات ثقافية والاكثر من ذلك يمكن تقسيم الفاعلين الاجتماعيين ، كموضوعات خارجية طبقا لتفاعلهم أو عدم تفاعلهم كمشاركين أو ممثلين للبناء النظامى ، كما يمـــكن تقسيم الموضوعات الفيزيقية الى موضوعات ثقافية صناعية ، أو غير صناعية (وقد ميز ليفى

ستراوس (Levi-Strauss) بين الطعام المصنوع والطعام الناضج Cookedx ، كحالة مضادة أشار اليها بنفسه (١٠) .

ويمكن استخدام كل هذه الحالات الخاصة بالتمييز بأعتبارها أنماط تمطيه مثاليه . فالتمييز بين الفاعل الاجتماعى والموضوع الفيزيقى ، يمكن أن ينهار أحيانا حيث يمكن تناول العبيد بمثل تناول الموضوعات الفيزيقية، وأحيانا أخرى من الصعب التمييز بين النواحى النظامية الداخلية والفاعلين الآخرين : على سبيل المثال ، نجد أن أعضاء أى صف ، فى بعض المجالات يكونوا مشاركين فى أى نظام ، بينما فى بعض المجالات الاخرى لايكونوا مشاركين . ومن الصعب أيضا تحديد التمييز بين الاستعدادات الثقافية والاستعدادات الطبيعية : على سبيل المثال : فالملكية ذات العلاقة بالأم من الممكن ألا تكون غريزية ، ولكن قد تكون طبيعية فى حالة أن أغلب الامهات سوف يملكون ذلك نتيجة شعورهم بالتوحد مع الطفل . كما نجد أن التمييز بين الموضوعات الفيزيقية بأنها صناعية أو غير صناعية لايكون واضحا تماما : مثال ذلك أن مساحة محددة فى الارض قد تكون موضوع صناعى ثقافى ، ولكن حينما تعرف حدودها يمكن تناول هذه الحدود على أنها جزء من الطبيعة . واذا أخذنا فى أعتبارنا ، مثل هذه التحفظات يمكن وضع ثلاث رسوم لتصوير التركيبات الممكن وجودها :



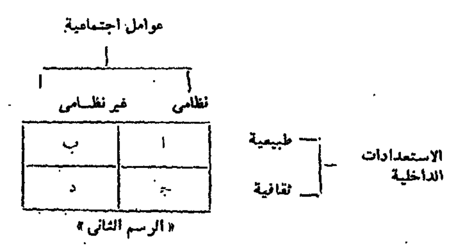
« الرسم الاول »

يوجد فى الرسم الاول أربع تركيبات ممكنه : الموضوع الخارجى يمكن أن يكون فاعل اجتماعى ، كما أن الميول الداخلية نحوه تكون

[illegible] (أ)' ، الموضوع الخارجي يمكن أن يكون فيزيقيا خالصا ، والاتجاه [illegible] يكون طبيعيا الى حد كبير (ب)' الموضوع الخارجي فيزيقيا ، والاتجاه [illegible] يكون ثقافيا مكتسباً (جـ)' ، وأخيرا الموضوع الخارجي يكون اجت[illegible]يا والاتجاه نحوه يكون ثقافيا (د)'. والمثال الدال على الحالة (أ)' هو [illegible]راع أثنين من الافراد نحو بعضها البعض فى وقت المجاعة ، كل منهما يعتبر الاخر منافس له نظرا لندوة الطعام . والمثال الدال على الحالة (ب)' [illegible] اتجاه [illegible] [illegible]لات الجفاف أو القدرة . والمثال الدال على الحالة (ب)' هو اتجاه اليهودى أو المسلم نحو الخنزير ، أو اتجاه الهندى نحو تقديس البقرة أو اتجاه الافراد فى أغلب المجتمعات البدائية عند حدوث كوارث طبيعية والتى تفسر من خلال نظريات دينيه أو سحرية . والمثال الدال على الحالة (د)' هو اتجاه أثنين أو أكثر من الأصدقاء أو اثنين من الاخوة الأشقاء ، أو أثنين أو أكثر من مديرى الشركات الصناعية وهلم جرا . والذى يميز بوضوح حالة (ا)' من حالة (د)' هو أنـه فى الحالة الأولى ليس هناك حاجة لأى تحديد ثقافى أو صناعى لحقوق وواجبات الفاعلين بحيث يمكن للفاعلين أن يدركوا العلاقات الخاصة ويتفاعلون من خلالها ـ أى أن غياب مثل هذه المعايير يمكن أن يكون أحد العوامل المهمة فى تأثيرة على الفاعلين لتحديد العلاقات المباشرة مثـل الخصوه والعداء ـ بينما فى الحالة الثانية لاتوجد مثل هذه العلاقات مالم يكن هناك تحديد ثقافى . كما أن التمييز يكون واضحا بين الحالة (ب)' ، (جـ)' وهكذا ، وللأغراض محددة يمكن مناقشة أن الحالات الخاصة بنمط (ا)' ، (ب)' بها حالات مشتركة (اذا لم تكن أكثر) مع بعضها البعض مثل الحالات الخاصة بنمط (ا)' ، (د)' . ويتضـمن ذلك أكثر أن الفاعلين الاجتماعيين ، لاغراض معينة ، يكونوا نفس النمط الخاص بالموضوع الخارجي بأعتبارها موضوعات أو ظروف فيزيقية مجردة .

وقد نجد بعض الحالات (ا)' فى مجالات معينة تشبه فى مجالات أخرى الحالة (د)' . على سبيل المثال ، قد يعامل السيد عبده بأعتباره وسيلة مجردة ، أو فى صورة مشابهة للحيوان ، ولكن ملكيته للعبد تحدد من خلال معايير قانونية والتى تؤثر على حقوقه فى علاقته مع مالكى العبيد

الآخرين من حيث المكانة أو امكانية وجود منزلة خاصة لملكية العبيد . ويقبل العبد شرط السيطرة فى صورة أكثر أو اقل من جانب سيده . كشرط فيزيقى يعاقب اذا ظهر العصيان أو الثورة وعلى الجانب الآخر ، قد يقبل معايير معينة خاصة بمكانته ، وبصفة خاصة اذا كان مولودا فى بيئة الرقيق وتعلم من خلالها حقوق معينة تسليه وغباته وحريته . والنقطة الهامة هنا : أن الحالات الخاصة بنمط (ا)[١] يمكن أن تنمو الى الحالات الخاصة بنمط (د)[١] ، ومن ناحية أخرى ، أن الحالات الخاصة بنمط (د)[١] قد تتحدد أو تتحلل الى الحالات الخاصة بنمط (ا)[١] . وبالمثل الحالات الخاصة بنمط (ب)[١] قد تتغير الى حالات خاصة بنمط (ج)[١] ــ معرفة أن حالات الجفاف تسبب كثيرا من الامراض وحالات الموت ، تقود الى الاعتقاد بأن هذه الحالة هى شكل من أشكال العقوبات فوق الطبيعية ــ بينما يمكن أن تحدث العملية العكسية .



« الرسم الثانى »

فى الرسم الثانى نجد التمييز بين الفاعلين الاجتماعيين ، بعضهما يتفاعل كمشاركين فى أى نظام ، والبعض الآخر يوجد باعتباره أفراد أو تجمعات ، بصرف النظر عن عضويتهم النظامية والمثال الدال على الحالة (ا)[٢] من الصعب وجوده : حيث لا يمكن لاى فاعل اجتماعى ان يكون حقيقة قوة خارجية على نظام ما ، مالم يحركه داخليا بعض الاستعدادات الثقافية والتى تمكنه من فعل ذلك .

وعلى سبيل المثال ، اذا تكلم فرد ما عن شئ حطم أو دمر بواسطة تنظيم

معين ، يمكن ان يتضمن ذلك العلاقات والنشاطات الخاصة بهذا التنظيم ومدى تأثيرها على اعضاءه ، وغير الأعضاء ، بحيث يمكن ان تفرض أساس وجوده ولكن ذلك ممكن فقط اذا ادركت الضحية وجودها داخل التنظيم . فمثلا اذا سحق شخص أو قتل نتيجة الازدحام فى استاد كرة القدم ، من ثم فهو فى حاجة الى اتجاه طبيعى فقط نحو الموضوع ، وهذه الحالة الاخيرة يمكن ان توضع فى الحالة (ب)[٢]،وعلى أية حال،يمكن للمرء ان يناقش بعض الحالات ، بالرغم من عدم تمثيلها تماما للنمط (أ)[٢] ، الا أنها قريبة من هذه الحالة . وهكذا يمكن للعبد أن يعرف أن حق سيده فى الاحتفاظ بـه لخدمته مدعم بالسلطة ، ورغم ذلك لايمتثل العبد لتزام أخلاقى نحو هذه السلطة ، وهكذا نجد أن اتجاه العبد نحو البناء النظامي أنه يشمله فيزيقيا فقط ، وليس من مصلحته الهروب من هذا النظام ، لأنه سوف يعادى من فرض العقوبات عند استرداده ، أو أنه سوف يفشل فى الحصول على أى مصدر آخر للعيش اذا نجح فى بقاءه حرا ، يمكن تصنيف هذا النمط بأنه دال على الحالة (ا)[٢] أو على الحدود القريبة من الحالة (ا)[٢] ، حيث يمكن للفرد أن يدرك أن هناك اختلاف أساسى بين معرفة التوقعات المعيارية وبين الالتزام والتمسك بالمعايير . وهذه النقطة لها أهمية كبيرة فى مناقشات « لوك وود » .

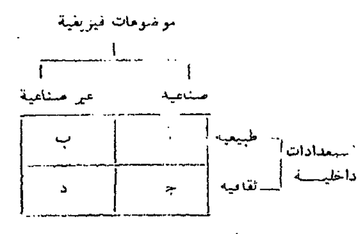
وليس هناك صعوبة كبيرة فى الحصول على حالات تمثل النمط (ج)[٢] . فاذا أدرك الافراد ذاتيا معايير محددة للتهذيب أو الكياسة على نحو ملائم بصفتهم أعضاء فى ازدحام ما فى مكان عام ، سوف يعاملون بعضهم البعض بطرق معينة ، على سبيل المثال : تجنب الانـدفاع ، أو يشكلون صفوف معينة . بالنسبة لكل فرد نجد الازدحام تكون قوة خارجية غير نظامية يتفاعل معها الافراد من خلال معايير ثقافية .

والحالات الدالة على نمط (د)[٢] نجدها أكثر شيوعا ، حيث نجد عالم الاجتماع يتناولها من خلال المصالح الاولية فى الابنية النظامية للحياة الاجتماعية على سبيل المثال ، اذا كان الفرد عضو فى جماعة سياسية ، فان سلوكه السياسى يتأثر بنظام الجماعة ، على أساس أنها قوة خارجية لهذا الفرد ، ولكن يمكن أن يدرك شخص ما هذه القوة اذا أدرك ذاتيا

المعايير التي تحـكم النشاطات ـ السياسية وأعضاء هـذه الجماعـة السياسية * •

ولكن بينما نجد أن تحليل الابنية النظامية تتطلب افتراض أن الاعضاء المشاركين فى هذه الابنية النظامية،أو من تأثروا بهذه النظم ، سوف يدركون ذاتيا استعدادات ثقافية اتجاه هذه النظم ، ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار الاختلاف الواضح بين فاعل مجرد يملك توقع ملائم يستنبط ـ خلال فاعلين آخرين ، والتزامة لهذا النظام يتطلب ضغط خارجي ضئيل للحصول على هذا التوقع من هنا نجد طريقة أخرى للقول أن الانساق الداخلى للضغوط الخارجية من خلال أى بناء نظامي يمكن أن يتباين من نمط الى نمط آخر •

(*) يمكن ان نقترح احيانا ، ان تحليل نظم معينة تكون غير كاملة ، اذا لم نأخـذ فى الاعتبـار الاسـتعدادات الطبيعية للفاعلين بنفس الاهميـة للاستعدادات الثقافية . ويمكن ان نأخذ مثال لهذا الرأى نختاره من العائلة او العلاقات القرابيه . (١٦) ولمناقشة ذلك نجـد ان ادراك العائله والروابط القرابية يعتبر بعـد ثقافى محكم للروابط البيولوجية والتي يمكن ان تأخـذ اشكالا متعددة تعتمد على الظروف الاجتماعية او ظروف اخرى . وبطبيعـة الحال، هناك حقيقة كاملة بان العائلة والروابط القرابيةبينهما اسس بيولوجية او فيزيقية والتى تكون اقل وضوحا من الانماط الاخرى للعلاقات . ولكن اذا اردنا تفسير : (أ) سبب اهمية الروابط القرابية فى كل المجتمعات الانسـانية . (ب) لماذا تكون الروابط القرابية البعيدة خارج نطاق العائلة الزواجية المفردة اكثر اهميـة فى المجتمعات البدائية ، والمجتمعات الاخرى غير الصـناعية من المجتمعات الحضرية والصناعية ، (جـ) لماذا تختلف انماط بناء العلاقات القرابية العائله فى انماط مختلفة من المجتمع . ويمكن القـول انه فى المجتمعـات البدائية يتعاون الافراد مـع اقاربهم لانهم يثقون فيهم اكثر من الغربـاء والاجانب ، كما ان هذه يشقون ان لم ترتكز على غريزة ملائمة ، فهى ترتكز على الاقل على روابط اساسية بين الام والطفل ، حيث ان الاحساس بالثقة يؤسس على ممارسات ملموسة مؤثرة واتباعات يحصل عليها كلا الجانبين من خلال العلاقات بينهما . ولكن هذه العلاقات لا تساعد الفرد كثيرا . فمن السـهل القول انه فى المجتمعات البدائية يتعاون الافراد مع الاقرباء لان كل الافراد يتعاملون كاعضاء فى المجتمع ، ولا يوجد اجانب بينهم . كل هؤلاء الافراد الذين بينهم صلة قرابة او مصاهرة يمكن ان نجد بينهم رابطة القرابة حيث نجـدهم مندمجين من خلال حقـائق فيزيقية للتناسـل procreation والمخاض parturition فى نسق ثقافى للمعايير والافكـار الاخرى كما أنهم يدركون هذه الاقارب من وظيفتهـا التحديد المعيارى .



« الرسم الثالث »

فى الرسم الثالث نجد التمييز بين الموضوعات الفيزيقيه التى قد يكون لها نسق ثنائى صناعى ، أو تكون لها نمط غير صناعى (وبطبيعه الحال ، يوجد تباين كبير فى الدرجه بين الانماط الثقافية الصناعية) وكلا النمطين من الموضوعات الفيزيقية تكون خارجية بالنسبة للفاعل الاجتماعى ، وكلاهما يمكن تناولهما من خلال الاستعدادات الطبيعية والثقافية . والمثال الدال على حالة (أ)[٣] هو اتجاه رجل جائع - يموت جوعا نحو طعام مطبوخ - يؤدى لاشباع حالة الجوع . والمثال الدال على الحالة (ب)[٣] هو اتجاه الرجل الجائع نحو الطعام الناضج لاشباعه . والمثال الدال على الحالة (جـ)[٣] هو رفض فرد ما تنــاول انماط محددة من الطعام النــاضج، لانه يمثل بعدا ثقافيا غير مقبول . وهناك مثال آخر للحالة (جـ)[١] هــو تناول الهدف أو الغاية كشىء نادر والمثال الدال على الحالة (د)[٣] هو تناول الطعام المطبوخ بطرق محددة على أنه يعتبر نقى أو غير نظيف ، والمثــال الآخر للحالة (د)[٣] هو عملية التبجيل والايمان بالتماثل .

والغرض من هذا الاستطراد هو تقييم مناقشات « لوك وود » التى تهتم بالعلاقات بين البناء السفلى للمصالح أو البناء الفوقى للمعــايير فى

وبطبيعة الحال ، هذا يفسح لنا مجال ان هناك حقائق فيزيقية معينة من القرابة التى تحدد درجة أو مدى الاشــكال النظاميــة لها . ولكن من المشكوك فى ذلك حيث أن هذه الحقائق الفيزيقية تعمل عن طريق استعدادات طبيعية خالصة .

الانساق الاجتماعية . ولفعل ذلك يمكن أن نجـد نمطين واضحين من الموضوعات :

أولا : مفهوم معنى «المصالح» ومفهوم «المعايير» . ثانيا : معنى مفاهيم البناء السفلى والبناء الفوقى .

واذا قلنا أن الفعل الاجتماعى ، هو محكوم بصورة جزئية أو بصـورة كلية بواسطة المصـالح ، واذا قلنا أن أحد أهداف الفعل الاجتماعى هو التأكيد على وسائل محددة قائمة للسعى وراء تحقيق الأهداف الخاصة الممكن الحصول عليها . وقد يقول الفرد أن الكنيسـة لها مصلحة فى الملكية ، فان الفرد يضمن ذلك أن الكنيسة باعتبارها تنظيم . سوف تفقد بعض نواحى قوتها ، اذا لم تملك مصادر محددة لتدبير الموارد المالية ، ومن ثم تكون هذه الموارد فى شـكل الملكية . واذا قال فرد ما ، أن الدولة لهـا مصلحة فى أثارة بعض الخصومات أو العداءات مع الـدول المجاورة لها ، فان ذلك يتضمن أن أحد المنـافع والفوائد للدولة ، ربمـا تحصل عليها من خلال الاستقرار السياسى الداخلى ، عن طريق استمرار الاستعداد العسكرى أو الجوانب السـياسية الأخرى فى علاقتها مع بعض الدول الأخرى . ويمكن ظهور الصراعات فى المصـالح ، عندما نجد فاعلين اجتماعين أو أكثر ، سواء كانوا فردين أو تجمعين ، يبحثـان عن تحقيق وتدعيم مميزات معينة كل على حساب الآخر . كما تظهر الصراعات البنائية للمصالح حتى يتحقق شرطان : عدد من الفـاعلين يبحثون عن تأمين مميزات معينة على حسـاب عدد آخر من الفاعلين ، كما أن استمرار مثل هذه الحـالة يتأكد عن طريق فعالية العلاقات الدائرة بين الفاعلين .

ويمكن أن يشير مفهوم المعايير على الأقل الى معنيين : أولا : يمكن أن يعنى « انه اذا يحدث بصورة نظامية » . فى هذه الحالة نجد المعايير يلجأ اليها الناس عند الزواج فى سن محددة ، أو لتحديد نسبة السكان التى تقوم بارتكاب الانتحار . والمعنى الثانى : يشير الى حق أعضـاء المجتمع فى التوقع لهذه المعـايير فاعضـاء المجتمع ليس لهم حق التوقع أغلب أشـكال الزواج التى تحدث فى سن محددة بينما لهم حق توقع

الزواج المسموح به فى سن محدد بدون تصريح من الوالدين وحق التوقع لدرجة محددة من الانتحـار ، حيث أن نسب محاولات الانتحـار يمكن أن يعرفها ممثل القـانون لمنع تنفيذها . والمعنى الأول : يمكن أن يشير الى المعنى الاحصائى للمفهوم . المعايير ، والمعنى الثانى : يمكن أن يشير الى المعنى الثقافى وليس كل المعـايير ، فى الحالة الثقافية ، تكـون فى الحقيقة ، فى الحالة الاحصائية : فالمعـايير يمكن أن تكون مثالية ، ولكنها لا تكون فى الحقيقة مدركة . ولقد تبع « لوك وود » بارسونز وآخرين ، فى استخدامهم مفهوم المعـايير فى الحالة الثانية .

ومن الصعب تحديد معنى مفهوم ـــ البناء السفلى ، والبناء الفوقى . فاذا قلنا أن البنـاء الاجتماعى أو النسـق الاجتماعى يمكن تنـاوله بالتحليل عن طريق اظهار أن بعض المظـاهر البنائية تعتبر أسـاسية أو جوهرية ، ومن ثم يمكن أن نشير الى أن جزء أو مظهر للحياة الاجتماعية من خلال هذا التحليل .وغالبا ما تقرر أن العائلة مازالت هى أساس الحياة الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية الحديثة . وهذا يعنى ببساطة ، أن كل فرد عضو فى العائلة ليس من الضرورى أن يكون عضو فى حزب سـياسى أو تنظيم صناعى أو الكنيسـة . ولكن من العدل مناقشة أن النسق السياسى ونسق التنظيم الصناعى ، ونسق الطبقة الاجتماعية .. الخ كلها تمثـل ملامح أساسية للمجتمع . ولكى نشير الى بعض العوامل والمتغيرات على أساس أنها اساسية للحياة الاجتماعية ، يمكن أن يعنى ذلك واحد أو اكثر من المعانى التالية : والمعنى الاقوى كما يلى : (أ) يشتمل على بناء سفلى ، (ب) يمثل بناء فوقى ، واذا كانت السمات الخاصة بـ(ب) تحدد تمـاما عن طريق سمات (أ) . والمعنى الثانى ، أن (أ) يكون أكثر تأثيرا على (ب) من تأثير (ب) على (أ) . وهذا يؤدى الى بعض أشكال التفاعل الاجتماعى بين (أ) ، (ب) . والمعنى الثالث هو أن السمات الخاصة بـ(أ) غالباماتكون لها درجة عالية من الاخفاء أو الاحجـاب عن طريق سمات (ب) ، ولكن عندما تقل ، تعتمد الى حد ما على أعمال (ب) و « لوك وود » مثل جميع علماء الاجتماع ، عارض الصياغة الأولى ، ولكنه يمل الى قبول المعنى الثانى والثالث .

وأول وجوه الضعف فى هذه الافكار هو الصعوبة الزائدة فى تحديد المصالح الاجتماعية دون الاعتماد مع نسق معيارى . وباختصار فان معارضة المعايير والمصالح كما لو كان التأكيد على أحدها يلغى التأكيد على الآخر ؛ يحتمل أن يكون خطأ تصنيفى ، ولنتأمل المثال التالى : أنه من مصلحة الكثيرين من البيض فى جنوب أفريقيا المحافظة على نسق من السيطرة العنصرية ، فالمميزات التى يحصل عليها البيض عن طريق هذا الترتيب هى كما يلى : أنها توفر للبعض أن لم يكن الكل ، بدخول اقتصادية أعلى ومنافع مادية أخرى لا يمكن أن يستمتعوا بها لولا ذلك النظام فهى تمدهم بالوسائل السياسية لمنح المعارضة للنسق ، وهكذا ، فانها توقف محاولات الاصلاح ، كما تمد بعض البيض من الطبقات الأدنى بامتيازات خاصة بالمكانة الاجتماعية يمكن أن يفقدها لو أن الملونين الآسيويين أو السود تمكنوا من الفوز فى التنافس على الحراك المهنى والتعليمى ، حيث أنها تحمى البيض من المطالبة بضم غير البيض فى معظم العلاقات الاجتماعية ، وخصوصا علاقات الزواج ، ويمكن باستثناء بعض الوظائف والعمليات التجارية ، فهى التى تحمى البيض من امكانية حدوث انهيار سياسى أو فوضى كما يقولون والتى يرون أنها تنتج من منح حق التصويت للجميع .

ولماذا يشارك غير البيض فى هذا النسق ؟ لماذا يؤدون أدوارا معينة بطرق متوقعة منهم ؟؟ لماذا لا ينسحبون من هذا النسق ، تاركين البيض ، ومطالبين بدول منفصلة مهما كانت فقيرة ؟؟ لماذا لا يقبلون قلب أو تحديد هذا النسق ؟؟ ، ولسوف نجيب على هذه الأسئلة من خلال أفكار « بارسونز » ، « ولوك وود » وآخرين بالطريقة التالية : كلا البيض و غير البيض يتمثلون داخليا معايير معينة تحدد الادوار المسموح بها لمختلف الجماعات العنصرية وتشترك فى قيم معينة تؤكد عدم المساواة المتأصلة للجماعات العنصرية المختلفة . ويمكن أن نضيف طبعا لفروض نسق بارسونز أن كل الجماعات تتمثل داخليا أيضا معايير معينة وقيم تتعلق بالحصول على دخل تفدى فى مقابل خدمات من نوع أو آخر ، بحيث يكون هناك باعث يدفعهم للمشاركة فى الاقتصاد .

واذا كانت هذه هى اجابة بارسونز ، نجد أن النقاد يرفضون الجزء الأول منها رغم أنه من المشكوك فيه للغـاية أن أى عالم اجتماع قد يغامر بتقديم هذه الاجابة بالذات • فالبيض فى جنوب أفريقيا يدافعـون عن الامتيازات التى يملكونها بالطريقة التى يتبعونها لاسباب عديدة : أولا : لو أنهم اتبعوا أى سياسة أخرى قد يتصوروا فقدان هذه الامتيازات ، وفشلهم فى الحصول على غيرها من الامتيازات ذات القيمة • ثانيا : وحتى لو أن الامتيازات طويلة المدى « الكثير منهم » الخاصة والنـاتجة عن سياسات التخلى عن السيطرة البيضاء ، قد فسرت لكثير من البيض ومن النادر تأثرهم بها لأنهم سيعتبرون أن الاساليب المباشرة والعيوب طويلة المدى فاقت أية امتيازات ، ولسوف يظنون ويشعرون ويتصرفون بهـذه ويتصرفون بكل ما تحتويها • ثالثا : معظم البيض يعتقدون أن الاجراءات القهرية وحدها يمكن أن تحول دون تدميرهم ثقافيا وربمـا بدنيا •

فالسود ، والآسيويون والملونين فى جنوب افريقيا يشاركون فى النسق الاجتماعى ، لانهم يستطيعون أن يشبعوا حاجاتهم بهذه الطريقة فقط ، وهذه الاحتياجات محددة ثقافيا الى درجة ما ، ولكن ليس تماما ، فقد يقترب البعض منهم فى حالة الموت جوعا لو لم يشاركوا فى النسق وبقدر ما يحجبون ويترددون عن التمرد ضد النسق ، فان هذا يكون سبب أنهم غير منظمين التنظيم المناسب لأن يفعلوا ذلك ، وانهم لا يدركون امكانية تحقيق ذلك دون أذى كبير لانفسهم وبفرصة ، كبيرة للنجاح ، وأخيرا فانهم يقبلون النسق ، لانه يجعلهم فى الحالة التى لا يملكون فيها الا القبول • وبالطبع فانهم اذ يشاركون فى العديد من الادوار فهم بالضرورة يتمثلون داخليا توقعـات محددة ترتبط بادوار الآخرين ، وبهـذا المعنى ، فان افعالهم تحكمها المعـايير كما تحكمها أيضا القيم بقدر ما يطمحون الى أهداف معينة لا تمنحهم اياها الطبيعة بكل بساطة : فهم يرغبون فى زيادة الدخل ليشبعوا العديد من الاحتياجات ، كشراء الأشيـاء التى تعطيهم الاحترام فى بعض قطاعات المجتمع ، وربمـا بالمحافظة على أرض الاجداد التى لها قيمة خاصـة بالنسبة لهم • ومن الضرورى أن نفترض أن معظم

غير البيض يتمسكون بمعـايير معينة ، لانهم يشاركون البيض فى قيم معينة تؤكد قيمة هذه المعايير . وقد يكون من الخطأ أيضا ألا ندرك أن البعض من غير البيض قد يتمثلون داخليا أيضا قيما أخلاقية شائعة تشجعهم على قبول قوانين معينة لانها قوانين . وعلى أية حال قد يكون هذا نادرا حتى فى طريق التدهور .

وقد يكون من المثمر أن نتبين سمات نسق اجتماعى من هذا النوع بطريقة مختلفة ولا : يمكن القول أن كثير من السود والبيض ينفاعلون معا كما لو كان كل طرف ، يعتبر بالنسبة للطرف الآخر جزء من البيئة الخـارجية التى يجب التوافق معها ومن المحتمل أن يكون هذا هو موقف الكثير من السود من نظم البيض ، وهذه تكاد تماثل الاشياء المادية التى يجب مواجهتها بطريقة معينة ولكن هذا قد يكون جانبا واحدا فقط من النسـق . وفى بعض نماط العلاقات ــ مثال ذلك بين الموظفين البيض وخدم المنـازل السود ــ فقط يكون هناك اتجاه نحو التوحد المتبـادل مع الآخر كشخص اجتماعى يمكن أن تنسب اليهم قيم اجتماعية معينة . و فى مواقف أخـرى كتلك التى تشتمل على علاقات بين البوليس والمتهمين أو المشبوهين ــ فان العلاقة تكون مشحونة أيضا بالتأثيرات والقيم ، ولكن من نوع سلبى للغاية ، فالاطراف لا يعاملون بعضهم بعضا كمجرد أشياء فى البيئة ولكنهم فى الحقيقة ينسبون لبعضهم بعضا صفات انسانية ويمكن القول أن هذه الاتجاهات فى أغلبها طبيعية ، أكثر منها ثقافية .

وحتى هذه الحالة ، التى يبدوا أنها تناسب نموذجا ماركسيا أو تمثل الماركسية الجديدة لا يمكن تفسيرها كافيا على الأسس التى يفترضهـا أو يقترحها « لوك وود » وحتى اذا تركنا هذا وانتقلنا الى غيرها ، كتلك التى تخص نظام الاقطاع تنشـأ بعض الصعـوبات . ولايعنى هذا أن « بارسونز » على حق فى نسقه ، ولكن يعنى أن النموذج المقابل لبارسونز غير كاف . وانى اقترح ، كبداية أنه قد يكون مثمرا أن تفسر جـوانب معينة للبناء الاجتماعى والانسـاق الاجتماعية على أساس الدرجات التى يبلغها عمل الأنماط المختلفة للضغوط الخارجية والداخلية وهـذا يترك مجالا كبيرا لادراك حقيقة أنه فى بعض الانسـاق الاجتماعية . قد يكون

البناء النظامى والاستعدادات الثقافية بالنسبة لها ذات أهمية بالغة ــ وعلى سبيل المثال ففى النسق الطائفى الهندى وفى النسق السياسى البالينزى ــ بينما يكون التفاعل الاجتماعى خلاف ذلك ، بين الفاعلين الاجتماعيين كموضوعات أو موضوعات مضادة « طبيعية » قد تكون لها قيمة أكبر . ولا يوجد نسق اجتماعى بدون كل هذه المكونات .

واذا انتقلنا الى المسائل التالية ، فهل يستطيع المرء فى الحقيقة أن يشير الى ملامح معينة للنسق الاجتماعى بوصفه بناء سفلى ؟ من الواضح أن ذلك غير موجود فى أفكار « لوك وود » . ذلك أنه وان كانت المصالح واحدا منها كاساس للآخر ولكن الدفاع عن هذا الرأى القائل بان أشباع حاجات معينة هو اهتمام أولى فى كل المجتمعات الانسانية وان النظم التى ترتبط بذلك ارتباطا وثيقا هى فى معنى من المعانى البناء السفلى للمجتمع ، يتم تحديدها غالبا على أساس المعايير الثقافية فلا يوجد معنى اذن لاعتبار ولكن هل معنى هذا ؟ ان مفهوم البناء السفلى يصبح مرادفا لتلك النظم التى تسعى الى اشباع احتياجات أولية معينة ، ولكن الاحتياجات الأولية ليست دائما فى موضوع أهم من غيرها : فمن الواضح أنها لاتحددها ، رغم أنها قد تؤثر عليها أكثر مما قد تتأثر بها . ولكن المهم بالنسبة لابنية القوة الاقتصادية والسياسية هو أن أولئك الذين يسيطرون عليها يكونون فى موضع يسمح باشباع أية احتياجات خاصة بهم ــ سواء كانت احتياجات أولية أم لا ــ وان يحددوا الى أى مدى يستطيع الآخرون ان يفعلوا نفس الشىء . وبهذا المعنى تكون هذه النظم أساسية بالنسبة للحياة الاجتماعية . وهكذا فليس بناء المصالح هو الأساس للنسق الاجتماعى ، ولكنها فى النظم التى تحكم أية موارد أو تسهيلات (قد تكون رمزية) يحتاج الآخرون أن يصلوا اليها ليشبعوا أية حاجات لديهم .

وتتعلق المسألة الثالثة بمصدر وطبيعة الصراع . هل ينشىء الصراع عن طبيعة التفاعل الاجتماعى ذاتها ، وهل هو من هذه الناحية ، مختلف عن الملامح الأخرى للحياة الاجتماعية مثل التبادل وأداء الادوار والتعاون؟؟ يبدوا من المظهر أن الاجابة تكون نعم ، وبقدر ما يتفاعل الافراد فى مرحلة

ما قبل المجتمع فقد يتجاهلون بعضهم بعضا أو ربما يناضلون ضد بعضهم البعض ، ولكن من غير المحتمل أن يسلكوا سلوكا تبادليا ، وبالتأكيد فمن غير المحتمل تماما أن يتعاونوا ألا اذا وصفوا بعض المعايير التى يجب أن يتمسكوا بها • وهناك رأى مقابل لهذا ، يقترح أن الافراد يحتاجون التبادل بل التعاون بدرجة لاتقل عن حاجاتهم الى النضال ضد الخصوم ، وان هذه الحاجة تنبع من الشخصية التى تتشكل بدورها على اساس علاقة التنشئة بين الأم والطفل •

وربما يكون الأمر ان الناس يدخلون فى الصراع غريزيا ، وقد يكون الأمر أيضا أنه بالغريزة يحتاجون الى حلفاء أو شركاء اجتماعيين يتفاعلون معهم • وقد يكون الأمر أن الناس لديهم كلا هاتين الحاجتين • ولكن كل هذا لاعلاقة له بتاتا بدراسة الانساق الاجتماعية • ذلك أن كل من الصراع والتبادل والتعاون ــ ••• الخ تنتج عن طريق ظروف الحياة الاجتماعية والثقافية والصراعات الدائرة حول الاختلافات ــ الدينية يمكن أن تكون مماثلة فى العنف ، أن لم تكن أكثر عنفا من الصراعات حول توزيع الثروة • وبالطبع هناك نقطة هامة فى أفكار « لوك وود » وهى أن المشاركة فى النظم لا تمنح الفاعلين الاجتماعيين من دفع الامتيازات التى تقدم اليهم فى عملية المشاركة ، كما لا تمنع بالضرورة من التمرد ضد أولئك الذين بأدوارهم الرئيسية داخل هذه النظم •

ويأتى بنا هذا الى مشكلة القوة • ولا يهمل بارسونز هذه المشكلة بالضرورة داخل نسقه ، كما أشار « لوك وود » ولكن بارسونز يميل الى أعتبار القوة كمورد لتدعيم النسق أو توجيه التغيرات داخل النسق أكثر منه وسيلة لفروض سمات معينة على النسق • ويميل « لوك وود » الى القول أن القوة تتمثل فى السيطرة على كل ما يعتبره الآخرون ذا قيمة أو مرغوبا ، وأنها يمكن أن تستخدم لتحديد طبيعة النسق المعيارى •

واذا رجعنا الى نموذج بارسونز عن التفاعل الثنائى ، فمن الواضح أن القوة لايجب استبعادها كمتغير من المتغيرات • ولقد حاول بيتر بلاو معالجة هذه المشكلة •

« حول القوة والتبادل » (١٧)

يبدأ بلاو من طبيعة التفاعل الاجتماعى ، ونموذج التفاعل الاجتماعى الذى يستخدمه يعرف التبادل . والغرض من هذا النموذج هو بيان أن طبيعة القوة يمكن تفسيرها على أساس سمات التفاعل التبادلى . ولكن اهتمامه الأهم هو التحول من مستوى تحليل سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة الى تفسير كيفية عمل القوة فى الانساق الاجتماعية الحقيقية . فالتبادل يحدث عند ما يتم تقديم بعض السلع والخدمات أو غير ذلك من المنافع مع توقع عائد مساو لها ، كما أن فوائد التبادل يمكن أن تكون خارجية أو داخلية ، أى أنها من أشياء او خدمات منفصلة عن عمليات التفاعل الاجتماعى وعن السمات الخاصة لاولئك الذين يدخلون فيها ، أو أنها قد تتصل مباشرة بالتفاعل الاجتماعى كما هو ، وبطبيعة أولئك الداخلين فيها . فمثلا اذا قام فرد ما بزيارة الآخرين لكى يستمتع بالطعام والشرب الذى لايمكن أن يوفره لنفسه فهذه حالة من الاستمتاع بالفوائد الخارجية واذا كانت الزيارة بفرض الاتصال الشخصى المتبادل مع أفراد معينين فيكون ذلك حالة التمتع بالفوائد الداخلية .

وفى أحوال كثيرة ، كما يقول بلاو ، نجد أن كل طرف من الأطراف للتبادل الممكن حدوثه لديه شيء يريده الآخرون ، ولكن فى بعض الحالات قد لايكون لدى بعض الأطراف شيئا يمنحه ولكى يحصل على ما يحتاجه فقد يلزم أن يأخذه بالقوة ، أو أن يدخل فى مبادلة غير مباشرة . ولكن اذا لم يتيسر له أى من هذه الحلول فهو يستطيع أن يعطى تعهد للآخر بمنحه خدمات فى المستقبل ويحدث ذلك شكل من أشكال الخضوع ، وهذا يعتبر قبول للقوة . فالقوة توجد عندما يستطيع أحد الأطراف أن يستخدم بشكل منظم التهديد بالعقاب أو سحب التسهيلات من الآخر ، من أجل الحصول على الاذعان . كما تتميز القوة بالقهر البدنى البحث بالشكل التالى : فى حالة القهر الخالص ، فان الطرف الذى لاقوة له لايستطيع أن ينجو من العقاب أو سحب التسهيلات فى مقابل عدم الاذعان . وعلى سبيل المثال ، فالفرد الذى يلقى بـه فى السجن نجده يقع تحت القهر البدنى

الخالص والفرد الذى يتنازل عن حريته مفضلا عن فقدان حياته يخضع للقوة . فالقوة تشتمل على التبادل بينما القهر البدنى الخالص لا يشتمل على التبادل .

ولقد بين « بلاو » أن القوة تنتج عن شروط معينة للتبادل أو عن أنعدام هذه الشروط . وهو يتتبع نتائج هذا ، بالنسبة للابنية الاجتماعية وبالتالى فهو يقول : حيثما وجدت المجتمعات الانسانية سوف يكون هناك دائما حاجة لأن يمنح لبعض الافراد الالتزام بالخدمات ... الخ . فى المستقبل، فى مقابل فوائد محددة مباشرة أو متوقعة . وهذا يخلق الحاجة للقوة . وأولئك الذين يملكون القوة قد يكون لهم قدرات شخصية أو أنهم يتحكمون فى الموارد أو يخلقون الولاء مما يجعلهم مرغوبين ، وأحد الاشياء التى يمكن أن يعطوها هى الموافقة ، حتى أن الصفات الشخصية قد تكون شرطا للحصول على القوة . ولكن فى البحث عن القوة فقد يجد الافراد مقاومة شديدة فى تميزهم عن غيرهم ، ومن ثم يكونوا فى موقف لايحسدون عليه بعض الافراد — الاغلبية — سوف يفضلون الفوائد التى يوافق عليها الافراد ذو القوة ، بأعتبارهم قانونيين فأنهم يحصلون على فوائد أقل من الافراد الذين يتمتعون بالقوة . هذه النظرة لها درجة عاليه من التركيب . فمن المؤكد تظهر قيمتها فى بيانها أن ظهور القوة كمظهر للحياة الاجتماعية أن من الصعب تجنبه ، حتى لو كانت بعض الظروف غير ملائمة لذلك .

وعلى ذلك يظل تساؤلنا ، كيف نخلق مثل هذه القوة فعلا بهذه الطريقة ؟؟ حتى تجد أن « بلاو » مغرم باستخدام العلاقات النموذجية للصداقة والحب ، وغيرها التى تحدث فى الجماعات الصغيرة . بينما يترك البناء لعملية تلقائية من التفاعل الاجتماعى . وعلى أيــة حال ، فان أبنية القوة لاتؤسس دائما بهذه الطريقة ، فغالبا ما تكون مشابهة لنموذج الغزو أكثر من السوق الحرة . فليس من السهل أن ينتظر بعض الافراد ليعطى لهم الافراد الآخرين الذين يحتاجونهم فى أدوار ضرورية ، بعض القوة . مثل هذه الاحتمالات موجوده : فالافراد فى حالة الكاريزما (الحالة الملهمة) فى حاجة للافراد الآخرين للتمتع بالقبول لآراءه الصحيحة والافراد الذين

يملكون قدرات ملهمة ، بأعمال القيادة والتنسيق ... الخ . ولكن فى كثير من الحالات ، فالافراد يكونوا على استعداد ، فقط لخلق الظروف التى توفر لهم أو لأفراد آخرين حاجتهم . كما أنهم يؤسسوا بناء القوة ، والذى يخلق بدورة الظروف التى تساعد على استمرار وجوده ، ومن خلال هذه الظروف نجد مجموعة الاحتياجات .

وقلما يخالف « بلاو » ذلك ، ولكنه أجاب هذا النقد فى أساليب ثلاث . أولا ، لقد ناقش أن الذى يفسره هو ظهور القوة كظاهرة حتمية وتلقائية بأعتبارها وظيفة للتبادل ، بصرف النظر عن عامل الخضوع : باختصار أدعى « بلاو » تأسيس نظرية ملائمه لظهور القوة حتى لو كانت الظروف غير ضرورية . ثانيا : لقد ناقش « بلاو » أن هذه العملية هى أكثر شيوعا وعمومية من عملية الخضوع ذاتها . ثالثا : لقد ناقش «بلاو» أنه حينما تطبق نظرية الخضوع أو السيطرة فأنه يبقى هناك احتمال تفسير كيفية استمرار الابنية الاجتماعية للقوة فى الوجود على أساس نظرية التبادل . والعامل الأول لهذه المناقشات غير مقبول ، فالنظريات لاتكون مستقلة بالتبادل . والمناقشة الثانية غالبا ما نجد صعوبة كبيرة فى أختبارها ، — فكيف يحدد شخص ما أن عملية اجتماعية معينة أكثر شيوعا وعمومية من عملية أخرى ؟؟ وحتى لو أنه أمكن اثبات ان هناك عملية أكثر شيوعا ، فهذا لايعنى أنها أكثر أهمية . حيث ان العمليات الاجتماعية التى قد تكون نادرة قد تصل الى نتائج أبعد بكثير من العمليات العامة والشائعه . والمناقشة الثالثة يمكن قبولها الى حد كبير : حيث أن أى بناء للقوة يوفر الظروف الملائمة التى يستطيع بها الافراد دوى القوة تقديم بعض التسهيلات التى يحتاجها الآخرون على نحو سيىء حيث قد يطالبون هؤلاء الافراد — مالكى القوة — لتبادل الخدمات مع مراعاة الطلبات الخاصة للافراد .

ولكن الذى أكده « بلاو » هو درجة استمرار القوة كشرط أساسى لتحديد معدل أو نسبة التبادل المباشر للبضائع أو الخدمات أو الفوائد الداخلية . ففى بعض المجتمعات ، نجد أن قطاع الطرق ورجال العصابات يملكون القوة ، كما يملكون أساليب خلق الخوف المباشر — سواء كان

ذلك بتدمير حياة الفرد أو حرمانه من ممتلكاته أو كلاهما — مالم تدفع الضريبة المحددة لهم . وهم لايقرروا فقط دفع الضريبة أو الاتاوة ، ولكن أسس الدفع أيضا وهذا هو العنصر السائد فى كثير من أبنية القوة . فهم يعطون فوائد الحماية للآخرين مثل أنفسهم وغير ذلك بصورة واضحة فى اسلوب الرجل المسلح الذى يمكن أن يؤسس قوة اقطاعية الأفراد القويين مقابل حمايتهم من الرجل المفترس — فى مقابل الحصول على المكاسب المباشرة وهذا يخلق توقعات ملائمة مما يؤدى لاستقرار وثبات العلاقات. واذا استمرت مثل هذه العلاقات فى وجودها يمكن أن تقود الى خلق القوة العامة . فالافراد الذين يملكون هذه القوة فى جانب معين : يتحكمون تدريجيا فى الاساليب الخاصة بمقابلة رغبات وطلبات الافراد الذيـن يدعمون وجودهم كما يزيدون من الاستخدام المتعدد للخدمات — علـى سبيل المثال ، ممارسة الاعمال القانونية للادارة — والتى تتطلب التزام عام بالخضوع والاذعان .

ويرى « بلاو » أنه فى دراسة القود والملامح الآخرى للحياة الاجتماعية، فان نموذج التبادل له تحديداته الخاصة . كما يرى أن الانساق الاجتماعية لها صفات واضحة ، وعند أختبار أى مظهر خاص للحياة الاجتماعية ، يمكن أن يأخذ كاشياء ... بها . ولكن « بلاو » مثل « بارسونز » أفترض أن نماذج سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة للتفاعل الاجتماعى يمكن استخدامها لتفسير الصفات العامة المحددة للانساق الاجتماعية.كما أفترض « بلاو » أيضا — وتفاعل مع هذا الفرض أكثر من بارسونز كما أعتقد — أنه يمكن للفرد أن يطبق نموذج التبادل ، فى دراسة القوة أو بعض مظاهر الحياة الاجتماعية ، للعمليات الاجتماعية التى تظهر من خلال نسق معين. والميزة التى تميز مدخل « بلاو » عن اتجاه « بارسونز » أنه ليس فى حاجة للتأكيد على وجـــود نموذج ثابت للاذعان يرتكز على أســـاس مشاركة الافراد للقيم والتمثل الداخلى للافراد فى جميع الجماعات للعلاقات الاجتماعية ويلتزمون عادة لمعايير هذه الجماعات .

وبطبيعة الحال ، لاتوجد نقاط ضعف ذات قيمة فى نظرية التبادل : يمكن أن تكون لها مساوىء فى طريقة معينة بمثل التسليم بأن كثير من

التفسيرات تكون غائبه . وأى نموذج للتفاعل الاجتماعى يمكن تناوله كنموذج للتبادل حيث أن الافراد يستقبلون بعض الاشياء بنفس الطريقة التى يعطون بها هذه الاشياء . على سبيل المثال ، اذا فضل العبد أن يؤخذ أسير أكثر من طريق النضال والكفاح حتى الموت ، يمكن تفسير هذا السلوك بأن العبد تبادل البقاء البدلى عن الحرية أو مثال آخر ، يمكن القول أن الافراد الخاضعين للقادة الدينيين ، حيث أنهم يرغبون فعلا فى الخضوع فى تبادل التأكيدات الدينية . وفى بعض الاحوال تكون الحالة كذلك ، ولكن عندما يسمح لبعض الافراد فى مجتمع ما تسيطر عليه الكنيسة ببعض وسائل الاختيار للموضوعات . فنظرية التبادل تظهر بصورة أكثر تلاءما حينما يوجد بعض وسائل الاختيار الحقيقية للافراد . على سبيل المثال ، فى النسق التقليدى للطبقات الهندية ونظام التابعين لها . فان أعضاء الطبقات المستقلة يقبلون أشياء محددة لخدماتهم من خلال الرعايا . ومن الممكن أن نرى أنه من خلال نمط التبادل هنا ؛ نجد معطيات محددة تؤدى للأمان ، وعلاقات ثابته تشمل على الحماية السياسية ، ومن الممكن خدمات طقوسية . ولكن لتحليل هذا ـ النمط من التبادل يكون استخدام التحليل بغرض تفسير سبب استمرار وديمومة العلاقات بصورة أو بأخرى . ففى جميع الاحتمالات ، نجد أن الصلات الخاصة بالطبقات والتابعين تمثل جزء من نسق وأسع يشتمل على المعتقدات الدينية ، والسيطرة والتماسك الطبقى الداخلى . ومعنى الامتياز الطبقى فى علاقاتها مع الطبقات الاخرى ، حيث يتأثر كل منهما بالآخر . وعلى أية حال ، عندما تضعف أو تنهار بعض مظاهر البناء الاجتماعى التقليدى عن طريق النمو الاقتصادى أو مظاهر النمو الاخرى ، فان الافراد يكون لهم حرية جزئية نسبيا من خلال الطبقة والتزامات التابعين لها ، وعلى الرغم من ذلك ، فانهم يستمرون فى قبول شروط هذه العلاقات ، أكثر من تقديم خدماتهم فى السوق الواسع ، نتيجة للأمن الذى يحصلون عليه من خلال استمرارهم فى هذه العلاقات . من هنا قد يكون مدخل نموذج التبادل هو تفسير ثبات استمرار النسق الاجتماعى فى وجوده . وبالتالى يمكن حساب تكاليف الافعال الاجتماعية البديلة (١٨) .

واخيرا ، حينما تطبق نظرية التبادل على الفوائد الداخلية والتى يحصل عليها الافراد من خلال تمسكهم بايديولوجية ما ، أو أعتقاد دينى معين أو نشاط طقوسى ، فان النتائج تكون غير واضحة ، أو حتى باطلة أو منافية للعقل • ولاستخدام فكرة التبادل ، من الضرورى أن نفترض أن البدائل المختلفة يجب قياسها ، كل منها ضد الاخرى • كما أفترض « هومانز » بقوله أن فكرة التبادل تتضمن بعض الافكار الخاصة بالتكاليف المناسبة (١٩) •

تقيم نماذج ونظريات التفاعل الاجتماعى

أحد النقاط التى أكدناها بقوة خلال هذا الفصل : هى أن نماذج أو نظريات التفاعل الاجتماعى لاتسمح للفرد أن يشتق منها أو يستخلص منها كثير من الملامح عن طبيعة الانساق الاجتماعية والابنية الاجتماعية والسبب الواضح وراء ذلك هو أن مضمون أو محتوى التفاعل الاجتماعى محكوم بواسطة النسق أو البناء الاجتماعى فى الطريقة التى يحدث بها • وحتى « سيمل » ، الذى أشار الى التفاعل الاجتماعى من خلال علم الاجتماع الخاص بالوحدات الصغرى حقد حذو خطا هذا الاتجاه • وهو يأمل أن يتناول هذه النماذج الثنائية أو الثلاثية من خلال تنسيق دقيق وخضوع تام أكثر من تناول العالم الطبيعى علم الهندسة : بأعتبارها مجموعة من الافكار التى تصف لنا طبيعة العالم الحقيقى الذى يمكن الفرد من تصوير سماته العامة بصورة بسيطة ومتناسقة •

وللقيمة الكبيرة لاتجاه التفاعل الاجتماعى هى كما يلى : أولا : أنها تمكن عالم الاجتماع من بيان كيف تتكون ظروف الحياة الاجتماعية نتيجة للنتائج غير المقصوده للفعل وبالنسبة للفعل الاجتماعى وحده تؤكد على الغرض الفردى أو الجمعى • بينما يؤكد التفاعل الاجتماعى عدم أمكانية تنفيذ أغلب المقاصد والاغراض بدون خلق نتائج تكون غير مقصوده فبقدر ما يأخذ الفاعل الاجتماعى فى حسابه أفعال الافراد الآخرين ، فهو لايكون سيد موقفه ، حيث أنه يشارك الفاعلين الاخرين فى مواقف محددة ، يحصل من خلالها على نتائج محددة محكومة (*) •

(*) كثيرا من المناقشات عن الحرية والخروج عن القوانين ، تبدوا انها لا تاخذ فى اعتبارها هذه النقطة تماما . فاى مجتمع مثالى يفترض الحرية للافراد ، دون التدخل فى حرية الاخرين . ولكن يمكن تجنب مظاهر هذا التدخل ؟! اذا لم يكن الافراد فى موقف اكتفاء ذاتى او اذا لم يحصلوا على اجتماع تام بظهر التفصيلات لاخرى للسلوك الاجتماعى ، فان افعالهم الاجتماعية لا تكون حره . حيث ان النتائج التى تحصل عليها من خلال هذه التفاعلات تؤثر وتتأثر من خلال الافراد الفاعلين الاجتماعيين .

والقيمة الثانيه لنماذج التفاعل الاجتماعى أنها تتجنب استخدام المفاهيم المجردة والغائبة فى تفسيرها للابنية والانساق الاجتماعية . حيث أنه ليس كل أشكال التفاعل الاجتماعى بنائية أو جزء من النسق الاجتماعى ، فكل الابنيه والانساق الاجتماعية تعتبر شروط ونتائج للتفاعل الاجتماعى .

والقيمة الثالثة لنظريات التفاعل الاجتماعى ، أنها تزودنا بالرابطة التحليلية والتفسيرية فى بيانها كيف تترابط الملامح المختلفة أو الاجزاء المحددة للنسق — الاجتماعى . وسوف نوضح ذلك فى الفصل القادم .

وأخيرا ، فان مدخل التفاعل الاجتماعى ، يرتبط بالفكرة المرنه عن الفعل الاجتماعى التى أوضحناها فى الفصل السابق ، كما تمدنا بأسس تفسير نظرية التغير الاجتماعى . فاذا كانت الانساق الاجتماعية انساق للتفاعل الاجتماعى ، من ثم فالتغير يكون نتيجة — عادة بدون قصد — لظروف وعمليات التفاعل الاجتماعى ذاتها .

وفى أى مجتمع واقعى حقيقى ، كل فاعل اجتماعى يدخل فى علاقات تتأثر بالشكل الخاص بالفروض الثقافية كما أنه محكوم بوجود شبكات العلاقات والنظم الخاصة بهذه الروابط . والأكثر من ذلك . غالبا ما يكون التفاعل الاجتماعى غير مباشر وغير شخصى أكثر منه مباشر أو شخصى . مثل هذه التفاعلات التى تحدث من خلال الابعاد الاجتماعية أو الثقافية أو الفيزيقية الواسعة ، تتطلب تأسيس معايير محددة لايكون شكل التمسك بها من خلال علاقات شخصية وثيقة . وذلك يتطلب اتصالات لغوية ، واستخدام رموز أخرى بأعتبارها جزء من الثقافة ، هو من المحتمل جزء من الحضارة التى تتخطى حدودها المجتمعات الخاصة واحد التساؤلات الهامة فى علم الاجتماع هو كيف تحافظ انساق التفاعل الاجتماعى على وجودها ؟؟ .

المراجـع :

1. Talcott Parsons, The Social System, The Free Press, 1951, pp. 3-23.
2. Loc. Cit.
3. Loc. Cit.
4. Op. Cit., pp. 58-67.
5. R. H. Turner, The Social Context of Ambition, San Francisco, 1964.
6. See Max Black, «Some Questions about Parsons» Theories in Max Black (ed) The Social Theories of Talcott Prentice Hall, New Jersey, 1961, p. 288.
7. Talcott Parsons, The Scial System, pp. 3-24.
8. Ibid, pp. 24-88.
9. Ibid, pp. 180-200.
10. See Chandler Morse, «The Functional Imperatives» in Max Black (ed) The Social Theories of Talcott Parsons, esp. pp. 113-52.
11. Talcott Parsons, The Structure of Social Action, The Free press, 1949.
12. Ralf Dahrendorf, Class and Class Conflict in an Industrial Society, Routledge, 1959. 161-2.
13. John Rex, Key Problems of Sociological Theory, pp. 96-155.
14. David Lockwood, Some Remarks on «The Social System», British Journal of Sociology, Vol. VII, 2, 1956.
15. Claude Levi-Strauss, «Le Triangle Culinaire», L'Arc, 20.
16. See E. A. Gellner, «Nature and Society in Social Anthropology Philosophy of Science, Vol. XXX, 3, 1963. and J. 11. M. Beattie, Kinship and Social Anthropology», Man, Vol. LXIV, July-August, 1964.
17. Peter M. Blau, Exchange and Power in Sacial Life. New York, 1964, pp. 1-32.
18. See Scarlett Epstein, «Productive Efficiency and Customary Systems of Rewards in Rural South India» in Raymond Firth (ed), Themes in Economic Anthropology, Tavistock, 1967.
19. George C. Homans, «Social Behaviour As Exchange», American Journal of Sociology, 63, 1958, pp. 597-606.

الفصل السادس

الابنية الاجتماعية والانساق الاجتماعية

مقدمة

يتساءل علماء الاجتماع جميعا : « ما الذى يحافظ على تماسك المجتمع » ؟ يمكن أن تفسر هذا السؤال على أنه لا معنى له : لأنه اذا كان المجتمع موجودا ، فهو بالتحديد متماسك على أساس العلاقات بين أعضاءه، فاذا لم توجد مثل هذه العلاقات ، لايوجد المجتمع . ومن ناحية أخرى ، يمكن تفسير هذا السؤال على أنه ذو معنى ، ولكن تتعدد المعانى ، وليس معنى واحد فقط (*) .

(١) لماذا يستمر أعضاء الجماعات والانساق الاجتماعية كأعضاء مشاركين فيها ؟ وعلى سبيل المثال ، لماذا لايترك مواطنوا دولة ما أو أعضاء قبيلة أو عشيرة أو خط سلالى أو أصحاب المناصب فى تنظيم ما ، ويغادرونها الى غيرها ؟؟ .

٢ ــ لماذا تتماسك أقسام الوحدات الاجتماعية أو أجزاء منها أو تجمعات فقط ؟؟ ولماذا لاتخرج عن الشكل الذى تكون أجزائه ؟ لماذا لا تنفصل البطون عن القبائل عن الدول ؟؟ ولماذا لاتصبح الطوائف كنائس منفصلة أو الشيع أحزاب مختلفة ؟؟ ولماذا تبقى العائلات المتفرعة جزءا من الوحدات المترابطة لعائلة واحدة ؟؟ هذه هى مشكلة التماسك .

٣ ــ لماذا يستمر أعضاء جماعة اجتماعية أو شبه جماعة أو تجمع فى

(*) مناقشتنا فى هذا الفصل عبارة عن مساهمات واسعة للمناقشة التى أوردناها فى الفصل الثانى .

الاعتراف بأنهم كل يتميز عن أى كل متماثل ، ولماذا يكونوا على استعداد، تحت بعض الظروف للتفاعل كـكل أو كيان واحد ؟؟ هذه هى مشكلة التضامن .

٤ ـ لماذا يتمسك الاعضاء المشاركين فى النسق الاجتماعى أو الانساق الفرعية لمجتمع ما ، تنظيم معاييره ؟ وهذه هى مشاكل الاذعان والالتزام والتطابق والاجماع .

٥ ـ لماذا تستمر الافعال المختلفة التى يقوم بها الافراد فى الانساق الاجتماعية فى آكمال ومساندة بعضها البعض على التبادل والتجاوب فيما بينهم ؟ وهذه مشكلة التبادل . ويعتبر التعاون مشكلة جزئية على هذا المستوى .

٦ ـ كيف تسير المجتمعات المختلفة من النشاطات التى تجرى داخل المجتمع أو نسق فرعى من المجتمع دون عوائق لبعضها البعض ؟ وكيف انها تقوم بمساندة بعضها البعض ؟ وكيف يمكن أن نجد مجموعات مختلفة من المعتقدات والرموز والقيم والمشاعر متلازمة فى الوجود ؟ وهذه المشكلة يمكن أن نطلق عليها التساند الوظيفى المتبادل أو احيانا نطلق عليها مشكلة « تكامل النسق » * .

٧ ـ المشكلة الأخيرة هى مشكلة الثبات الاجتماعى .

(*) استخدم هذا المفهوم عند لوك وود (١) Lock Wood حيث ميز بين ـ تكامل النسق ـ والتكامل الاجتماعى والذى يتضمن عناصر مميزة مثل : التماسك ، والتضامن والاجماع .

مشكلة المشاركة

أن استمرار مشاركة الأفراد الاجتماعية أو الانساق الاجتماعية يمكن ارجاعه الى واحدا أو أكثر من العوامل : غياب البدائل و الجهل بها ، عدم الاستعداد للمخاطرة بالتغير ، الالتزام الأخلاقى ، التسليم بالظروف الموجودة تسليما قدريا ، القهر والالزام ، أو التهديد به ، توقع الحصول على امتيازات حالية أو فى المستقبل فى حالة الاستمرار فى المشاركة ، الانتماء الى شبكات العلاقات الاجتماعية ، الحاجة الى ثقافة مالوفة فرعية ، الحاجة الى روابط اجتماعية قوية ومالوفة • •

وهلم جرا • وعموما ، يمكن القول أن العلة وراء ذلك هو الثقل الخالص أو الضغط المجرد الذى تمثله بعض أو كل هذه العوامل متحدة ومرتبطة فى البناء الاجتماعى المعطى : فالأفراد يسعون وراء متابعة مصالحهم فى الظروف البيئية الخاصة بهم ، وأيضا لان طبيعة هذه المصالح قد تتضمن التحكم فى المصادر المادية أو التوصل اليها أو على الحصول على احترام الناس ، أو المكانة الاجتماعية أو القوة ، ويمكن أن تشمل أيضا على بعض الأهداف الثقافية المحددة التى يعترف بها الفرد ، مثال ذلك التمسك بأنماط محددة عن العلاقات الاجتماعية •

وأحيانا يتحرك ، الأفراد متنقلين من جماعات اجتماعية الى جماعة أخرى : عندما يفقدون الانسجام مع نسق اجتماعى أو نسق فرعى للمجتمع • وحتى فى بعض المجتمعات البدائية ، فان الأفراد يستطيعون أن ينتزعوا أنفسهم من وحدة اجتماعية ما ، لكى يرتبطوا بوحدة اجتماعية أخرى ، وتتوقف هذه الامكانية على طبيعة البناء السياسى ، وامكانية تأثير أو تشجيع أو ربط الأفراد بوحدات خاصة (٢) • وعموما ، فسواء يستطيع الأفراد أن يتحركوا خارج الجماعات الاجتماعية أو أن يفقدوا الانسجام مع الانساق الاجتماعية — وعلى سبيل المثال ، التوقف عن المشاركة فى النظم السياسية والدينية فهذا يعتمد على ما يسمح به ، ولكن حتى بالنسبة لما يمكن أن يسمح به من انتقالات مادية قد لا يحدث بالضرورة • وبصورة

عامة ، فالأفراد ينتقلون بسهولة أكثر من الجماعات الاجتماعية والانساق الاجتماعية التى يكون فيها الالتزام أوثر والتوحيد مع الرموز المشتركة ، والتى تكون درجة تمسكها ومحافظتها على مثل هذا الالتزام ضئيلة أو ضعيفة .

وعلى أية حال - فحتى بالنسبة للروابط القوية والالتزامات العميقة فانها قد تنهار أحيانا حينما تسنح الفرصة وتكون الامتيازات الناتجة عن ذلك كبيرة . ولكن حتى فى هذه الظروف نجد هناك تردد فى السعى وراء هذه الامتيازات والفرص أو ادراك قيمتها ، فما يمثله الأفراد بالفعل هو أضمن مما يمكن أن يحصلوا عليه . ولكى يتم خلق تغير فى أحد الظروف بصورة متعددة فهذا يتطلب دوافع وحوافز كبيرة : فالأفراد الذين يهاجرون من مجتمع الى مجتمع آخر . يجب أن تجذبهم امتيازات قوية يتوقعونها . وحتى عندما يكون هناك انهيار فى نسق اجتماعى ، ويفقد الأفراد التزامهم واحساسهم بالترابط الاجتماعى والرمزى ، فيمكن أن نجد قوى قوية تعمل ضد الانفصال الكلى عن هذا النسق . ففى اجزاء من أفريقيا ، نجد أن رجال القبائل الذين أصبحوا من سكان المدن غالبا ما يستمرون فى المشاركة ، جزئيا فى النسق القبلى ، وفى الحقيقة ، فهناك اتجاه فى الماضى لاستخدام موارد أحد القطاعات الاجتماعية لاقامة صورة أخرى منكمشة وقديمة من النسق الاجتماعى التقليدى (٣) .

ومن الواضح أن الظروف التى تؤثر على استمرار المشاركة فى أى نسق جماعى متصلة بالأسباب الأخرى مثل الالتزام ، والتماسك ، والتضامن .

مشكلة التماسك

أن تماسك وحدة اجتماعية كالجماعة أو شبه الجماعة أو التجمع هو مقاومة الانقسام أو الانفصال • ويمكن ان ترجع هذه الحالة لواحد أو أكثر من عدد من العوامل : الولاء لوحدة أكبر ، التناسق الشامل . المصالح المتبادلة أو الاعتماد المتبادل ، تشابك الروابط ونوعية وقوة الروابط •

والولاء لوحدة اجتماعية أكبر يمكن أن يقوم أما على أساس المواجهة ضد جماعة خارجية ما ، أو على أساس اجماع أو تضامن داخلى ، أو تماثل (توحد) •

فالمواجهة ضد عدو قد يكون موجودا أو قد يكون من الضرورى خلقه أو عدو خيالى ، هى عادة أساس فقير لتماسك طويل المدى ، الا اذا دعمتها ظروف أخرى ، فقد يكون التهديد الخارجى المستمر فى حد ذاته ، يخدم خلق العلاقات والروابط بين الوحدات الاجتماعية التى تؤلف تجمعا أكبر •

والولاء لوحدة اجتماعية أكبر ، يمكن أن يستمر اذا كانت هنالك مجموعة من القيم والرموز يمكن أن تقيمه وتحافظ عليه • كما أن استخدام لغة مشتركة هو واحدا من أهم القوى التى تخدم هذا الولاء : فهذا يشجع أو يسمح بالتفاعل الاجتماعى ، مما يسهل بدورة تأسيس القيم العامة والرموز أو التوحد ، ومن جهة ثانية فاللغة المشتركة ، التى تختلف عن غيرها من اللغات ، قد تكون نفسها رمزا للتوحد •

وليست اللغة دون غيرها هى مصدر التوحد فى الوحدة الاجتماعية • وفى الحقيقة ، فاللغة المشتركة غالبا ما تفشل فى منع الانقسام أو استمرار الانفصال ، ويمكن أن يؤدى الدين أيضا الى الوحدة ولكن ليس هذا ضروريا : فالانقسامات الطائفية شىء أساسى فى الابنية العقائدية والتنظيمية لبعض الاديان (٤) وحيث يشارك أعضاء الوحدة الاجتماعية فى كثير من

العناصر الثقافية ــ الدين ، اللغة ، القيم الأخلاقية والجمالية ، والمعــايير أو الأنماط السلوكية الأخرى ــ يمكن أكثر احتمالا أن ينشأ بينهم ولاء عام . ولكى تنشأ ثقافة مشتركة يجب أن يكون هناك تفاعلات اجتماعية مستمرة على امتداد فترة طويلة ، وهذا بدوره يتضمن التماسك .

وان الاعتراف بمصدر منسق ظل يمارس تأثيره فترة زمنية مع اكتسابه للشرعية يعتبر واحدا من أرسخ الأسس للولاء العام . وهذا المصدر ، مثل الدولة قد يســاهم فى التماسك بطرق عديدة : أولا : بأن يوفر التسهيلات المشتركة لاعضــاء الوحدات المختلفة التى تكــون هذه الدولة ، وهى التسهيلات التى لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا ذلك . ثانيا : بأن يوفر الوسائل اللازمة لغرض الولاء المستمر للوحدات الداخلية فى تكوينــه أو منع الانقسام أو الانفصال العميق . ثالثا : بأن يوفر رمزا للتواجد بالنسبة لهذه الوحدات الاجتماعية . وهذه الوظائف الثلاث مترابطة .

ومن الواضح ، أن توفير التسهيلات يزيد من امكانية الاعتراف بالشرعية والعكس صحيح . كما أن استخدام الاجبار فى منع الانفصال ، قد يؤدى على أية حال ، الى زيادة أو نقصان الشرعية ، وقد تنشأ الحاجة الى استخدامه بسبب فقدان الشرعية . وان استخدام القوة المركزية ، للحد من الانقسام الداخلى ومنع الانفصال يمثل أساسا فقيرا أو ضعيفا لاستمرار التماسك ، فهو يثير المواجهة ضد القوة ذاتها ، كما يشجع على التنافس بين الوحدات المكونة « للدولة » للوصول الى القوة ، وهذا فى حد ذاته ، يمكن أن يشجع على زيادة الصراع ــ والانفصال .

وأن وجود المصالح المتبادلة أو (ما هو أحسن) التساند المتبــادل ، وخصوصا من خلال تقسيم العمل ، هو واحد من أشد قوى التماسك . ويمكن أن يحدث التســاند المتبادل فى أشكال مختلفة . فقد يكون هناك تساند سياسى أو عسكرى بين أقاليم ، أو مناطق اقطاعية ، أو بطــون ، أو عشائر أو قبائل أو امم ويمكن أن يكون هناك تساند متبادل بالنســبة للطقوس ، ذلك الذى يوجد بين قطاعات أو اقسام مجتمع بسيط . كما يوجد أخيرا ، تساند متبادل اقتصادى ، متعدد الأنواع : مثال ذلك فقــد

يحتاج الأفراد الى مساعدة بعضهم البعض فى آداء بعض المهام التى تحتاج الى تجميع العمل أو الى المصادر المادية ، وقد يشارك الأفراد فى انساق اجتماعية ذات مهام متنوعة ، أو قد يتبادلون التسهيلات أو الخدمات التى تزايدت أهميتها فيما بينهم .

والتساند المتبادل من أى نوع ، لا يمنع بالضرورة الانقسام العميق أو الانفصال ويمكن أن تنشأ الحروب الأهلية فى المجتمعات ، ويمكن أن تنقسم الدول ، أو يكون هناك خصومة وعداوة بين الشركات التجارية بعضها البعض ، ويمكن أن تنفصل أو تنهار قوى التحالف بين الحلفاء العسكريين وتتكون محالفات جديدة ، وحتى الوحدات الاجتماعية التى تتم فيها المشاركة المتبادلة والانتماء الكلى بالنسبة لآداء الطقوس المشتركة ، يمكن فى الحقيقة أن تنقسم الى مجالات متنوعة (*) .

أن درجة التماسك بين الوحدات المعتمدة بعضها على بعض تعتمد جزئيا على ما اذا كانت الامتيازات ذاتها أو ما يماثلها والتى تحصل عليها الوحدات المكونة للوحدة الأكبر من علاقاتها ، يمكن أو لا يمكن الحصول التساند المتبادل يمكن أن تصبح أكثر رسوخا عندما تكون الوحدات الاجتماعية المختلفة فى تجمع ما مرتبطة بعضها البعض على امتداد فترة طويلة ، باعتبارها جزء من نسق اقتصادى مركب يتضمن أعلى درجة من التباين الداخلى . وأحد الأسباب الهامة لذلك هو أو السعى وراء الأهداف من جانب أعضاء أى قسم أو قطاع مكون يعتمد على السعى وراء الأهداف من جانب الاعضاء الآخرين فى عديد من الأقسام والقطاعات الاجتماعية الأخرى . والسبب الثانى وهو متصل اتصالا وثيقا بالأول ، هو أن التنوع أو التباين يوجد الانقسامات بين الطبقات والمكانات ، التى تنفذ من خلال الأقسام الجزئية وبالتالى تضعفها .

واذا قلنا بان تشابك الروابط هو أساس التماسك ، يعنى من حيث النتيجة أن تماسك وحدة اجتماعية ما يكون غالبا عندما تتقاطع الأقسام داخلها ، وينخفض عندما تنطى هذه الأقسام على بعضها البعض * . ولكن هناك ما يدعم هذا الاتجاه أو تجمع اجتماعى ما ، فقد تكون بعض الروابط

أقوى بكثير من غيرها بحيث تحتمل التأثير الذى تمارسه تلك عليها • وعلى سبيل المثال فالولاء الطبقى ، غالبا مالا يضعفه الولاء المحلى • فى حين أن الولاء القومى من النادر ما يضعفه الولاء الطبقى •

وعلى أية حال ، فعندما يتوفر الاهتمام المناسب لهذه الحجة فمن الصعب انكار صدق الافتراض العام • واحد الأسباب الرئيسية للخوف من الانفصال فى كثير من الأمم الجديدة المعاصرة مثل الهند ، ونيجيريا ، هو نقص الشبكة المترابطة من العلاقات التى تضعف قوى الاقليمية والطائفية: فى الحقيقة مثل هذه الشبكة يمكن أن توجد داخل كل اقليم وتزيد من وحدته الداخلية • وبالطبع ، لا يكفى أن نوصى بتوسيع مثل هذه العلاقات لكى نمنع اتجاهات الانفصال والانقسامات بين الوحدات الاقليمية ، حيث أن الصعوبة الأساسية تكمن فى خلق الظروف التى تؤدى الى أنماط جديدة من العلاقات ، كما أن خلق مثل هذه الظروف ، وخصوصا من خلال التصنيع والتنظيم البيروقراطى ، هو فى حد ذاته عرضة أن يعوقه وجود الشبكات الجزئية من العلاقات ، حيث توجد دائرة مفرغة بين الأسباب والنتائج •

واذا كانت الروابط لا تتقاطع دائما ، بل يغطى بعضها البعض فهنالك درجة عالية من التماسك داخل الوحدة التى تحتوى على هذه الروابط • ففى المجتمعات المحلية التقليدية الصغيرة والمجتمعات الكبيرة علاقات متجه الى الانتشار نفس الأفراد الذين تربطهم مجموعة واحدة من المصالح ، قد تربطهم أيضا مجموعة أخرى • وعندما تندمج مثل هذه الوحدات فى وحدة أكبر لتكون دولة فيدرالية معاصرة ، فانها تحتفظ بهذه الروابط الجديدة والتى تقلل من الروابط القديمة ومن الواضح ، اذا كانت العلاقات داخل قطاع ما منتشرة ، بينما العلاقات الخارجية تكون نوعية ، فان كل قطاع أو جزء يكون بالضرورة أكثر تماسكا من الوحدة السياسية الواسعة والتى يكون جزء منها (*) •

(*) هذا الرأى اكده سيمل (٦) Simmel كما ساهم فيه كل من كوزر Coser (٧) وجلكمان (٨) Gluckman

والعوامل المختلفة التى تؤدى الى التماسك ، قد يكون أو لا يكون بينهما تساند متبادل . واذا كانت العلاقات منتشرة فى أى جزء لوحدة أكبر، من ثم فان الروابط المتقاطعة تكون ضئيلة بين هذه الأجزاء . واذا كان هناك مصدر قوى يقوم بالتنسيق ، فهذا جدير بأن يؤدى الى روابط بين الوحدات الاجتماعية أو أن يؤسس مكانات ادارية تنفذ خلال الأقسام الجزئية ، وقد يؤدى هذا أيضا الى زيادة الولاء للوحدة الأكبر عن طريق خلق هدفا ما يتم عن طريق التوحد . واذا كان هناك تفاعل اجتماعى بين الاجزاء ، فان ذلك يؤدى لخلق بعض عناصر الثقافة المشتركة .

ومن الواضح اذا أن درجة التماسك فى المجتمع أو الجماعة تتأثر أيضا بطبيعة ودرجة التضامن والاجتماع ، والتكامل الوظيفى .

(*) مفهوم « الانتشار » ، والنوعية استخدمها « بارسونز » فى نظريته عن الفعل والتفاعل الاجتماعى ، وروابط الانتشار تعنى اتحاد كثير من المصالح فى نفس العلاقات بينما تعنى الروابط النوعيه ، كيف يتكون قسم أو اكثر من الاقسام الاجتماعية من خلال نفس العلاقات انظر الفصل الخامس .

مشكلة التضامن

أن تضامن جماعة اجتماعية ، أو شبه جماعة أو تجمع هو الاستعداد للتفاعل لتحقيق أغراض محددة ، وعلى أية حال ، فالتضامن ليس مجرد حالة سيكلوجية ، ذلك أنه اذا كان التجمع لا يتفاعل منسقا فقد يكون التضامن مهتزا . ولكن مفهوم التضامن يشير الى البعد المشترك للأفراد اعضاء التجمع وليس لبناء عقاته . فهذا الأخير يغطيه مفهوم « التماسك » . ومن حيث المبدأ قد يكون هناك التماسك لجماعة ما دون تعرف الأعضاء عليه ، ولكن لا يكون هناك تضامن دون ادراك الأفراد ذلك بشكل واعي أو غير واع .

وقد ينشأ التضامن فى أى نسق اجتماعى من المصالح التى تقوم على العلاقات الاجتماعية الداخلية، أو قد ينتج التضامن عن الضغوط الخارجية، أو كما هو سائد ، فقد ينتج عن كليهما . ولكن حتى بالنسبة للأسس الداخلية للتضامن فانها توجد لمجرد توفر مصالح معينة مضادة لمصالح الأفراد الخارجين عن المجتمع أو الدخلاء Outsiders ، ويمكن للضغوط الخارجية أن تخلق التضامن اذا نشطت المصالح الداخلية .

وفى حين أن التضامن لا يوجد دون مصالح مشتركة فهذه بدورها لا تستطيع وحدها أن تخلقه الا اذا تم الاعتراف بها واعطائها بعض الأهمية. والتضامن الخاص بالطبقة العاملة فى العالم ، لم يتم التوصل اليه أبدا ، وحتى التضامن بين العمال الصناعيين داخل امة واحدة قد يكون ضعيفا اينما تكون عمليات التضامن الدينية والسلية قوية . ومن ناحية أخرى والحفاظ عليه ، على الأقل لمدة فقد يكون هناك فى بعض الأحوال : مصلحة فى التضامن كما هو ، وحيثما يوجد ، فقد يستلزم الأمر قليلا من المصلحة العامة - الموضوعية - لتأسيسه والحفاظ عليه ، على الأقل لمدة قصيرة . وعلى سبيل المثال فان التعبير عن التضامن القومى أو السلالى ، تحت بعض الظروف ، يعتبر غاية فى حد ذاتها : وحيث تكون الحالة كذلك ، فقد تخلق الجماعات اعداء خارجيين أو فى الحقيقة اعداءا داخليين ، قد يصبحون اعداء حقيقين ، أو قد يظلوا فى عالم الاوهام .

وفى بعض الحالات فقد ينتج التضامن عن المشاركة الجماعية فى النشاطات العامة والمشاركة فى الأفكار والقيم العامة ، وقد يخلق هذا عندئذ بالنسبة للجماعة المعنية مصالح عامة محددة مضادة للآخرين ، وهكذا ، فقد يزودنا المجتمع المحلى بالتضامن اذا كانت هناك محاولة لادخاله فى مجتمع محلى أكبر . وفى حالات أخرى ، يخلق التضامن للدفاع عن المصالح المشتركة : وهكذا فاذا وقع أعضاء أقلية سكانية تحت الاستغلال أو عانت من التفرقة والتمييز ، فقد يكونوا منظمات لمقاومة ذلك ، ولكى يتم الحفاظ على الالتزام اتجاه هذه التنظيمات فقد يخلقون تضامنا من خلال تأسيس الأفكار والرموز والقيم ، التى تحدد وجودهم ككيان مستقل ، وهكذا ، فقد يؤدى شكل من أشكال السلالة الخصوصية الى ايجاد شكل آخر ، وقد يؤدى النضال لايقاف التميز السلالى ، الى تكثيف التضامن السلالى ، وبالتالى يظهر العداء السلالى .

والتضامن يعنى ضمنيا درجة من الاجماع : اذا اعترفت جماعة ما بنفسها بهذه الصفة ، فان اعضائها يجب أن يتفقوا على شىء هو تحديد قيمة عضوية الجماعة . واذا كانت هناك درجة أكبر من الاجماع داخل الجماعة — اذا كان هناك عدد من المصالح المشتركة ، واذا كان الاتفاق بين الأعضاء ذا طبيعة أخلاقية ملزمة ، فان التضامن الشديد أو القوى يصبح ممكنا . ولكن التضامن يمكن أن يوجد أيضا اذا كان النشاط الذى تؤديه الجماعة يتطلب درجة عليا من التعاون الشخصى فى مواجهة الصعوبات والاخطار .

وترتبط بعض أشكال التضامن بروابط عاطفية قوية بين الأفراد المرتبطين ببعضهم ارتباطا وثيقا أو صحيحا ، مثل هذا التضامن يمكن أن يتحول الى عداء مدمر . وهناك سببان لذلك : أولهما : أنه تحت مثل هذه الظروف ، فان أى تقصير فى الوفاء بالالتزامات مقابل بجدية شديدة ، حتى أنه توجد دائما امكانية الاحتكاك . والسبب الثانى : هو أن التضامن الفعال والوثيق فى جماعة ما يتطلب السيطرة المستمرة على مشاعر العداء، فان العداوات قد تنشأ الاختلافات ، وقد تتخذ أشكالا سريعة أو حتى عنيفة . ولا يعنى هذا أن العداوات الكامنة تتراكم كطاقة محبوسة ولكنه

يعنى أن المضايقات تتركب ، وغالبا ما يحدث التضامن الفعال ، عندما تكون الجماعات فى حالة دفاع أو عندما تقابل بالازدراء أو الاحتقار ، أو حتى الحد من جانب الآخرين . وتحت هذه الظروف فقد يكون التضامن له وظائف عملية — الاحساس بالوحدة ، الاستعداد لحماية الحقوق والحصول عليها — ولكنه ربما يكون أيضا غاية فى حد ذاته ، موفرا الحماية السيكلوجية للفرد ، وحيث يوجد مثل هذا التضامن بين جماعة تعانى من مكانة أدنى ، فقد يوجه أعضاء هذه الجماعة هذا الاحساس بالضآلة توجيها داخليا ، ويعاملوا غيرهم من أعضاء جماعاتهم بعداء شديد، مثل هذه الجماعات تبالغ فى التعبير عن تضامنها ، ولكنها من الناحية الداخلية تمزقها الخلافات الفردية والطائفية .

ويمكن أن يتم خلق التضامن والمحافظة عليه تلقائيا خلال الفعل الجماعى أو كنتيجة غير مقصودة لافعال الكثير من الأفراد والجماعات . ولكنه فى أحوال كثيرة يكون نتيجة لوجود نظم مركزية يتبلور حولها التضامن . ويمكن أن نجد نظام القيادة أو السلطة ذو أهمية خاصة فى هذا المجال . ولقد كان فرويد Freud يؤمن أن التضامن الجماعى ينتج عن توحد أعضاء الجماعة مع قائد معين (٩) ، وتقوم نظريته على أن الأفراد يسقطون على قادتهم الصفات التى يحترمونها . ويتمنون أن يمتلكونها — فالقائد هو الصورة المثالية لذواتهم — فى حين أنهم فى نفس الوقت يتوهمون فى أنفسهم صورة القائد — أى أنهم يتصورون أن القائد بصفاته العديدة المثيرة للاعجاب هو جزء من ذواتهم ، وهذا التوحد الجماعى مع القائد يخلق رابطة مؤثرة بين أعضاء الجماعة والقائد ، وبين الأعضاء أنفسهم ، فهم يشتركون فى حب هذا القائد ، وفى اتجاهاتهم نحوه . فهم « اخوة » . وهذه النظرية بها صفات مشتركة مع نظرية ماكس فيبر Max Weber عن القيادة الكاريزمية — الملهمة . Charismatic والشرعية (١٠) — ورغم أن نظرية « فرويد » تفسر ، ما أخذه فيبر كأشياء

مسلم بها - وقد تفسر نوعا خاصا من التضامن يرتبط بنوع خاص من القيادة . فهناك جماعات يكون الاعضاء « أخوة » ، وبعض هذه الجماعات - ليس كلها - يتم تأسيسها على يد قادة ذوى صفات شخصية خاصة ، وأكثر من هذا ، فقد تفسر النظرية بعض الوظائف الرمزية للاشكال التقليدية للقيادة ، ولكن التضامن عموما يقوم على التوحد مع البناء النظامى ، الذى لايكون قائده الحالى أوقادته لهم صفات خاصة بالضرورة، فليست النظرية الفرويدية تفسيرا عاما للاشكال الاجتماعية للتضامن ، كما أنها لم تفسر لنا جوانب التوحد الاجتماعى .

مشكلة الاذعان ، والالتزام ، والتطابق ، والاجماع

لقد أكدنا كثيرا ، أن استعداد الأفراد للتصرف طبقا لمعايير المجتمع أى يحدث تطابق على المعايير هو واحدا من شروط التضامن . واستمرار المشاركة الفردية فى الانساق الاجتماعية . ويمكن أن نسمى ذلك بالاذعان. واحد أشكال الاذعان والذى كان موضوعا لكثير من المناقشات بين علماء النظرية الاجتماعية هو الالتزام، الذى يشتمل بدوره على فكرة الاجماع. ولكن هناك أشكالا عديدة للاذعان ، حيث أن الالتزام مجرد واحد منها .

وكما أكد اتزيونى حديثا (١١) Etzioni للاذعان مظهران : الدوافع الداخلية للفاعل الاجتماعى ، والضغط الخارجى الذى يمارسه الفاعلون الآخرون ، والنسق الاجتماعى الذى يشارك فيه الفاعلون الاجتماعيون . ويتخذ هذان المظهران فى مختلف أشكال الاذعان درجات وأنواعا متباينة فى أهميتها . ففى بعض الحالات مثل الاذعان للمعايير الخاصة بتنظيمات دينية معينة ، فقد يكون الدافع الداخلى أقوى من غيره، وهنا نجد أن الميكانيزم الرئيسى يحتمل أن يكون الشعور بالذنب أو بالخطيئة وعلى الجانب الآخر ، وليست هذه بحال من الاحوال حالة غير عادية ، فبالنسبة للعمل العبودى قد تكون الضغوط الخارجية هى المسيطرة . ولكن لا يمكن لاية ضغوط خارجية أن تمارس تأثيرها بدون دوافع داخلية أو بدون استعداد طبيعى للتجاوب ، حتى ولو كانت هذه الحالة الداخلية مجرد الخوف من فقدان الحياة أو الحرية ، أو فقدان الحرية أو فقدان الملكية أو فقدان بعض الامتيازات ، ولكن لا يمكن لاية دوافع داخلية أن تؤدى الى خلق التطابق لمعايير محددة ، الا اذا كان الفاعل الاجتماعى لديه استعداد داخلى للتطابق مع بعض الانساق الاجتماعية خارج ذاته ، وغالبا ما يصحب اختفاء أو انهيار مثل هذا النسق ، ضعف فى الاستعداد الداخلى ، ولكن هذا لا يحدث بالضرورة ، فالكثير من الدوافع والأفكار والمواقف من الصعب زوالها .

وهناك أربعة أنماط للتطابق : أولهما : أن الفرد قد يتطابق لمجرد انه من المربح بالنسبة له أن يسعى وراء اهدافه بطريقة معينة أو لأن هذه هى

أفضل طريقة لضمان السلوك المتبادل بالنسبة للآخرين وهو ما يلزم النجاح في تحقيق أهدافه : وقد تكون هذه الأهداف السعي وراء الثروة أو الامان المادي والقوة والمكانة الاجتماعية والقبول الاجتماعي والحب .. وهلم جراء وثانيهما : فقد يتطابق الفرد لانه قد تعود على متابعة أهداف معينة بطرق معينة متجاوبا في ذلك مع دوافع خارجية . وثالثهما : فقد يتطابق الفرد بسبب احساسه بالالتزام ، بحيث قد يكون أو قد لا يكون متصلا بمصالح متوقعة . ورابعهما : فقد يتطابق الفرد بسبب الخوف من نتائج عدم التطابق الذي قد يؤدي الى العقوبة بالحرمان أو توقيع الجزاءات التي تشمل الحرمان من الشرف أو احترام الذات .

والنمط الأول يحتاج الى مناقشة أكثر فالمعايير والقيم قد تم تطويرها من ناحية للوفاء أو التمشي مع ضروريات الفعل الانساني والتفاعل الاجتماعي ، ويكون الاستمرار في التطابق من ناحية عن طريق توقع الاستمرار في الوفاء ببعض الضرورات . وان الافتراض الأساسي بالنسبة لنظرية التبادل ، هو أن التطابق يمكن أن ينظر اليه بمعنى من المعاني كسلوك منظم يتم فيه حساب المكاسب والتكاليف الخاصة بالتفاعل الاجتماعي والتي تم اكتشافها في الماضي ، وقبول « الحل » ولكن حتى الاتجاه الآلي Instrumental بالنسبة للمعايير فانه يتأثر بدرجة من الالتزام وتكوين المادة . فالاهداف لا يتم اختيارها اعتباطا ، ولكن على أساس من التسلسل الرئاسي للقيم ، فاختيار وسائل معينة للوصول اليها يجب أن يعنى ببعض المعايير الخاصة بالفعالية او الكفاءة ، أو التفضيل الجمالي أو الأخلاقي .

والنمط الثاني يحتاج أيضا الى مواصلة المناقشة قليلا . لكي نستخدم معايير اللغة يفعل كل فرد ، فاننا لا نزن أو لا نقيم تكاليف الانحراف كما لا نحصل على اشباع داخلي نتيجة للتطابق . ولكن اللغة ليست وحدها في هذا الخصوص ، فالناس يتمسكون بمعايير كثيرة بحكم العادة ، وليس لانهم يقدرونها كجزء من التراث دائما لانهم تعلموا أن يستخدموها ، ونادرا ما يجدون أنفسهم في مواقف تتوفر فيها امكانيات رفضها أو تعديلها .

مثل هذه المواقف تحدث أحيانا ، فالكتاب يناقشون قواعد اللغة من ناحية وفائها بمتطلبات الاسلوب والبناء ، ومثل هذه الانحرافات قد تصبح سببا للالتزام الجمالي أو حتى الأخلاقي .

فالالتزام يحدث بشكل دقيق ، عندما تتوافر امكانية قوية للانحراف ، وعندما يتم الاعتقاد بان بعض أوجه النقص المتمثلة في مساوىء التطـابق ، يعتقد أنها تفوق المميزات . فهذا لا يعنى أن كل أولئك الملتزمين أخـلاقيا واعوان أو مدركون بالضرورة لامكانيات الانحراف أو نقاط الجاذبية فيه. ولكنه يعنى أن مثل هذا الالتزام يمكن أن يضعف أو يتغير عندما يحدث التعرف على مسارات أخرى للفعل الاجتماعي .

ويمكن أن يرتبط الالتزام الأخلاقي بادراك فوائد أو مميزات طويلة المدى للفرد أو مميزات تخص جماعة أكبر ، ولكن هذا ليس بالضرورة من سماته . فقد ينكر الفرد أو يتجاهل أو يتجنب متطلبات جماعة أكبر باسم مبدأ أخلاقي — وعلى سبيل المثال قد يرفض الفرد الوفاء بالتزام عسكرى معين ، يكون فيه — « اهانة لضمير الفرد » — وذلك بالرغم أن الفرد لايوجه اليه النداء من جماعة أخرى معترف بها ليفعل ذلك،وعلى أية حال فالالتزامات الأخلاقية غالبا ما يكون لها الشكل الايثارى .. ولكي ينكر الفرد الفوائد التي تعود على أولئك المرتبطين به ارتباطا وثيقا ، فان هذا يتطلب دافعـا قويا ، وقد يتخذ ذلك شكل التبرير الأخلاقي ، ولكن كل تبرير أخلاقي أنما يتمثل في الحصول على الاشباع من معرفة الفرد أن سلوكه صحيح كما تقضى بذلك بعض المعايير التي لا تمثل حاجته الشخصية . وأخيرا فان الفرد يمكنه أن يمارس — الالتزام الأخلاقي Moral Commitment في حالة فشل الفرد في التطابق مع بعض المعايير المحددة مما يخلق فيه أحساسا واعيا بالذنب .

(*) مفهوم « الوعي » استخدم هنا بصورة مقصودة . فعدم الوعي او الاحساس بالذنب يعتبر قوة عظيمة في الشخصية الانسانية ، كما نجد ان اتجاه فرويد في مناقشته ان ذلك هو مصدر القدرة الاخلاقيـة في الفرد ، مشتقه من عمليات التوحد للطفل مع والديه . ا طبقا لهذه النظريه حيث ان اساس عدم الوعي بالانا العليا Super-ego هو الخوف من الانتقام الممارس

وقد لا يكون الالتزام ، بالطبع اخلاقيا بالمعنى الكامل : فقد يلتزم الأفراد بأهداف أو مبادىء علمية أو جمالية ، وقد يكونوا مستعدين لتحدى بعض المبادىء المقبولة اجتماعيا باسم هذه الأهداف ، ولكن فيما يتعلق بالالتزام كاحد العوامل المؤدية الى تأسيس واستمرار النظم الاجتماعية ، فيجب أن يكون أخلاقيا ، فضلا عن أى شىء آخر . فالالتزام بالعلم أو بالحرية الفنية يمكن أن يصبح مسألة ضمير .

والشكل الرابع والأخير للاذعان أو التطابق هو ذلك الذى ينتج عن الخوف من الجزاء أو العقوبة ، وهذا قريب من الشكل الأول الذى يكون فيه الدافع وراء التطابق هو تأكيد ميزات معينة ، ولكن الناس عموما يميزون بين الحث الى آداء شىء ما ، وبين القهر لفعل ذلك الشىء ، ومصاحبته بالتهديد بالعقوبة . ففى الحالة الأولى يتم توفير الظروف أو انجازها ، وهى الظروف التى يمكن لفاعل الاجتماعى داخلها أن يختار متابعة أهداف معينة . فاذا لم يرغب فى التطابق فقد يخرج أو يترك هذا الموقف ، ولا يحدث اللجوء الى الاجراءات الجزائية الا اذا رفض التطابق دون الخروج من هذا الموقف . وفى الحالة الثانية يكون الاختيار الوحيد بين الاذعان أو الحرمان وأكثر أشكال الاجراءات الجزائية وضوحا هى الحرمان من مصادر الرزق والثروة وحرية الحركة ، أو فرض عقوبات شديدة .

وغالبا ما تساق الحجج على أن الخوف من العقاب ليس هو الذى يمنع الافراد من الخروج من التطابق ، ولكن الذى يمنعهم من ذلك هو الاحساس بالالتزام الاخلاقى وتقوم هذه الحجة على افتراضين : أولهما : أن بعض المخطئين من الناحية الاخلاقية أو القانونية أو غير ذلك من المعايير يحصلون

عن طريق الطفل فى علاقته بوالديه . حيث ان ملاذ أو ملجأ عداء الطفل هو الاحساس والخوف من الانتقام) . ولكن على الرغم من ان ذلك يفسر كيف ان الشخصية قادرة على مصاحبتها للنصائح والتوجيهات الاخلاقية ، فهى لاتفسر طبيعة ذلك من خلال علاقات اجتماعية حيث أن تجارب الطفل تكون قريبة من هذا الوضع ، وتحتاج الى معرفة اكثر بالمعايير الاخلاقية التى تطبق على مجالات كثيرة بالحياة الاجتماعية .

على الاشباع من توقع العقاب ويسعون دون وعى الى أن يعاقبوا ؛ وثانيا : العقاب غالبا ما يشجع الاستمرار فى عدم التطابق ، وكلا الفرضين قد يكون صحيحا ، ولكن صدقهما لايتعارض مع الافتراض بأن الاجراءات المفروضة من الخارج توقف الانحراف فعلا . فقد يرغب الناس فى أن يعاقبوا ، ولكن نسبة مئوية قليلة من الافراد فى أى مجتمع يعانون من هذا بشكل مرضى مبالغ فيه . فى حين أن العقوبة قد تثير ردود فعل عدائية لدى البعض ، فأنها لاتفعل ذلك بالضرورة بالنسبة لكل الناس ، وعلى أية حال ، فان توقع العقوبة هو الذى يمنع الفرد وليست العقوبة ذاتها . واحد الموانع الرئيسية هو الخجل أو العار الذى يرتبط بمعرفة حدوث الجريمة بشكل عام ، والذى يرتبط أيضا بذيوع أو انتشار العقوبات الرسمية أو غير الرسمية . وفى الحقيقة فان واحدا من أكثر العقوبات تأثيرا بالنسبة لانماط معينة من الجريمة فى بعض المجتمعات هو التشهير العلنى الذى يؤدى الى فقدان الشرف أو فقدان أحترام الذات بالنسبة للمتهم .

ويقرر بعض الكتاب استخدام التشهير الاجتماعى كميكانيزم خارجى للضبط الاجتماعى ، شائع فى المجتمعات البدائية والمجتمعات المحلية الزراعية والتقليدية ، فى حين أن استخدام العقوبات الخاصة بالجريمة ، وهو ميكانيزم داخلى للضغط يوجد بشكل واسع فى المجتمعات الحضرية . وهذه النظرية كغيرها من النظريات الجديدة بالاعتبار ، لاتفتقر الى ما يساندها من البراهين ، ولكنها تحتاج الى تصحيح . فالحجة الاساسية هى أن العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات الصغيرة والمجتمعات المحلية المغلقة ؛ تتسم بأنها مالوفه ومباشرة ، مما يساعد على ضبط الانحرافات بفرض ضغط عام فى شكل الاستنكار أو حتى التشهير . والمناقشة المصاحبة لذلك ، هى أن الاحساس القوى بالذنب يكون عادة غائبا أو مفقودا فى مثل هذه المجتمعات لأنه يتطلب شكلا خاصا من تنشئة الطفل يقوم على التوحيد القوى بين الطفل وأبويه . ونقاط الضعف الخاصة بهذه النظرة مزدوجة ، ففى المحل الأول ، دليل لاباس به ، أن الاحساس بالذنب قوى فى بعض المجتمعات غير الصناعية أو البدائية ، وفى المحل الثانى : أن

الاحساس بالخجل أو العـار كالاحساس بالذنب يمكن استنباطه عن طريق الجماعة ، ألا اذا أصبح الميكانيزم السيكلوجي داخليا . وهذا مادافع عنه بقوة « جيرهارت بيرز » Gerhart Piers المحلل النفسي ، « وميلتون سنجر » M. Singer الانثرويولوجي (١٢) . فهما يشيران الى أن الناس يمكن ان يحسوا بالخجل دون ضبطهم أثناء فعل شائن ، فمن بعض الاحوال دون حضور « الآخرين » ، وهما يشيران أيضا الى أن بعض أشـكال الخجل والتحريم تعتمد بشكل كبير على الاجراءات الخارجية ، فى حين أن الأشكال الأخرى لاتعتمد على ذلك . وقد يكون من الصحيح اذا القول بأنه فى المجتمعات البسيطة يعتمد أعتمادا كبيرا على الخوف من التشهير الجماعى لمجرد أن الشكل من الضغط الاجتماعي من السهل استخدامه فى هذه المجتمعات . ولكن الامر أكثر من ذلك ، ففى المجتمعات التى يشارك فيها الناس فى علاقات اجتماعية من الشخصيات « الكلية » يكون هناك أمكانية أكبر فى أن يتوفر لديهم أحساس نامى بالشرف ، وبعد كل شىء فان احترامهم الذاتى ، يتعرض للخطر فى مجالات متعددة ، فاذا فشل شخص ما فى مجال ما ، فان هـذا يكون معروفا لرفاقه فى كل مجال آخـر يشارك فيه .

فاستخدام الاجراءات الخارجية ، أو التهديد باستخدامها ، وهو ما يؤدى الى الخجل والتجريم يبدو أكثر اختلافا عن تلك التى تتطلب الاذعان خلال القهر البدنى أو التهديد بالحرمان المادى ... وهلم جرا . فالاول يحتاج الى أن تصبح المعايير والقيم الاخلاقية داخلية بدرجة ما ، فى حين أن الآخر يكون الشعور بالخوف والالم نتيجة الاعتداء على ذاته ، أو شكل آخر من الحرمان ، ولكن الفرق الحقيقى بين أنواع الاجراءات يكون ضئيلا : فقد يكون العقاب البدنى فى بعض الظروف مهينا أكثر منه مؤلما ، والحرمان من المصادر المادية والامتيازات قد تشمل بنفس الدرجة على فقدان الشرف أما بشكل مباشر أو غير مباشر . أما اذا كانت الاشـكال البدنية والاقتصادية وغيرها من اشكال القهر تشمل أيضا أشـكال من القهر الاخلاقى والرمزى فهذا يعتمد على الدرجة التى يشارك فيها أولئك الذين يلزموا من خلال بعض القيم الاخلاقية وغيرها . والحالة المتطرفة التى

تكون فيها المشاركة قليلة أو منعدمة هى تلك التى تتمثل فى العبودية الزراعية والصناعية خصوصا حيث يتم الحصول على العبيد عن طريق الغزو ، هذه الحالة تنتمى الى ثقافات تختلف عن تلك التى تخص المجتمع الفاتح أو الغازى وتعامل كشىء خارج تماما عن المجتمع الاخلاقى وفيما يتعلق بهؤلاء العبيد من حيث أنهم ولدوا ونشأوا فى مجتمع عبوديتهم فامامهم فرص قليلة أولا توجد فرص علـى الاطلاق بالنسبة لهم للتوحيد مـع سادتهم ، وتمثل الرموز والقيم التى يمكن أن تؤدى الى احساس بالواجب والمسئولية أو حتى الشرف وردود الفعل المتمثلة فى الجميل أو الذنب ، وفى مثل هذه الاحوال لا يكون العبيد مختلفين تماما عن الحيوانات المستأنسه من حيث المنزلة الاجتماعية أو فقدان المنزلة الاجتماعية برغم أنهم قد لايعتبرون أنفسهم كذلك وفقدانهم لـشكل حق يحط من آدميتهم بالمعنى الحقيقى تماما * ، ولكن حتى العبيد فأنهم يمكن أن يعاملوا على أساس نسق ثابت مـن المعايير بشكل متزايد يضمن لهم الحقوق وبالتالى يرجعهم الى حد ما فى النسق الاخلاقى والرمزى .

وهذا يثير السؤال المعقد حول الاجماع ، والذى كان يدور حوله كثير من الجدل النظرى فى علم الاجتماع مؤخرا ، واللفظ نفسه غامض للغاية ، ومن الواضح أنه اذا كان هناك تطابق للمعايير لايقوم على مجرد القهر — قد يحدث ذلك فى الحالة المتطرفة للعبودية الصناعية — فيجب أن تتوفر بعض درجات الاجماع بالنسبة للمعايير . وفى الواقع فأنه حتى بالنسبة للنسق الالزامى : القهرى — الشديد فأنه لايكون تحكميا بشكل خالص ، وأنما يستخدم معايير يتم التنبؤ بها بشكل بعض درجات الاجماع بالنسبة للمعايير اللغوية وغير بالنسبة لما يشتمل على الاتصال الرمزى ، وقد تستخدم الانساق الالزامية — القهرية جهازا كاملا من الرموز المرئية تكون التصور الخالص بأولئك المحكومين . وبهذا المعنى فان كل نسق ثابت لتفاعل الاجتماعى يشتمل على درجة ما من الاجتماعى الثقافى حتى او كانت الثقافة

(*) هذا الراى يرجع الفضـل فيه الى الاسـتاذ الدكتور ماك راى Mac Rae

نوعية الغاية بالنسبة لنسق خاص بالنسبة للتفاعل ، حتى معسكرات التجميع لها ثقافاتها الداخلية . وكل المناقشات حول الاجماع بهذا المعنى المحدود لها قيمة تفسيرية ضئيلة ، فالمقصود عادة بالاجماع هو شيء أكثر من هذا !! حيث يتضمن أن التمسك بالمعايير لايقوم تماما على الحث والقهر فقط ، ولكنه يقوم على قبول قيم معينة وعلى الحاجة السيكلوجية لتطابق التى هى فى حد ذاتها قيمة أساسية .

وبهذا المعنى أيضا فهناك أجماع فى كل المجتمعات ، بالتأكيد فى قطاعات خاصة من كل المجتمعات وحتى فى الانساق الاجتماعية التى تماثل النموذج الاستبدادى فان العلاقات الاجتماعية والمحلية وعلاقات القرابة تحكمها دائما معايير وقيم أخلاقية الـى حـد ما حتى اذا كانت التنظيمات السياسـية والاقتصادية الكبرى تعتمد الى درجة كبيرة على أجراءات قهرية وعلى عناصر الحث ، وبطبيعة الحال فالحث أو الباعث عامل ذو قيمة فى مثل هذه العلاقات ولكنه لايعمل ببساطة على أساس المقايضة فالسلع والخدمات يتم توفيرها للاخرين (ومعهم يوجد مشاركة عامة فى عدد من النشاطات) مع أنه ليس من الضرورى توقع عائدا أو فوائد ، فالاتجاه الاخلاقى يتمثل فى أفتراض ــ سلامة النية ــ .

ولكن لتطبيق ظرية الالتزام بالقيم المشتركة يتمثل فى أنه حتى فى تلك المجالات التى يبدو فيها أن الحث أو الباعث والقهر يسود أنها ، هناك نسق أخلاقى ورمزى يقوم على أساسه كل شيء آخر . وتتجه هذه النظرية الى أن بناء الاوامر والطاعة تقوم بالضرورة على الالزام وهناك تكمن نقطة ضعف النظرية . أولا : لأنها لاتتهم بفرض فرض الطاعة خـلال الاستخدام المزدوج للحث والقوة . ثانيا : أن النظرية لاتعترف أنه فى تلك المجالات من النشاط الاجتماعى التى لايوجد بها الالتزام اتجاه سلطة أعلى لايكون المزج بين الحث والقهر ضروريا اذا تمت المحافظة على نمط خاص من التنظيم . ثالثا : أن ظرية الاجماع تفشل فى كيفية تأسيس درجة معينة من الالتزام نحو السلطة من البداية .

فكل الانساق الاجتماعية تقوم على القهر والحث وبعض درجات الالتزام ، ونادرا ما يكون للاستبداد تأثيرة هذا ، اذا لم يكن له تأثير على الاطلاق وذلك لاسباب ثلاثة : فهناك دائما منافسات داخل الطبقة ، وهى تمنح بالضرورة بتأثير قوى ما لحث الطوائف المختلفة على كسب تأييدها والحفاظ عليه وهناك دائما التمرد والانقلاب من داخل الصفوة حتى أن التنازلات تقدم الى أولئك الذين يملكون مكانة أدنى لاستمرار ولائهم ، وأخيرا فقد يكون من الصعب فنيا أن يتم الحكم البوليس لمجتمع كبير ، وهكذا نجد ضغط مستمر للاعتماد على القهر الرمزى أكثر من القهر البدنى . لكن السؤال هنا هو لماذا كانت بعض الانساق الاجتماعية تتطلب تأكيدا كبيرا على الاجماع ، فى حين تعتمد غيرها على القهر أو الحث بدرجة أكبر ؟؟ .

ولقد كان يفترض عموما أن المجتمعات الصغيرة البسيطة تتمتع بدرجة عالية الى حد ما من الاجماع على القيم الاخلاقية والجمالية وغيرها من القيم ، وأن كان كل المجتمعات غير الصناعية تقترب من هذه الحالة بدرجات متفاوته . وفى الحقيقة أنه فى هذه المجتمعات تكون المعتقدات متماثلة الى حد كبير وكذلك المعايير والقيم والعادات وبهذا المعنى فهناك درجة عالية من الاجماع ، على الرغم من أن هذا الاجماع لايفسر التماثل أو التطابق فهو مظهر من مظاهرها .

لكن فى المجتمعات المعقدة توجد الحاجة أيضا لبعض درجات الاجماع اذ أنه بدون ذلك لايكون هناك أساس للشرعية ، ومعارضوا هذا الرأى يشيرون الى الفروض الطائفية الواضحة فى المجتمعات الصناعية الحديثة كدليل على افتقارها للاجماع ، وأحد أسباب ذلك كما يقولون أنه لايوجد إتفاق سياسى حول كيفية اقتسام الثروة بين المصالح الطائفية المتصارعة وحتى لايكون هناك — مجانية للجميع — فان هذا لايكون نتيجة لأى أجماع ولكن لقرارات الدولة التى يندر معارضتها . وبالنسبة لهذا الاختيار الذى يبدو محدودا بين صراعات طائفية لانهائية ، فانه من ناحية واتخاذ اقرار الاستبدادى من ناحية أخرى هو الذى يقدم الحجة ضد

وجود الاجماع فى المجتمعات الصناعية ، وبالطبع لايوجد أجماع كلى . فاذا قبل العمال امتيازات أصحاب العمل والمديرين ، فانه لايكون نتيجة للالتزام الاخلاقى ، ولكن لأن هناك اجماع حول عدة أشياء ، وعلى الاقل فان كلا المديرين واصحاب العمل يستخدمون اللغة الخاصة بالحوافز المالية . وفى الحقيقة فانه بسبب مشاركة كل أقسام المجتمعات الصناعية فى قيم عامة معينة ـــ الرغبة في دخول أعلى للتوسع فى مجال أختيار السلع والخدمات ـــ حتى أن هناك كثير من الصراعات حول توزيع المكاسب . وكما أشار ـــ دور كايم ـــ منذ أكثر من خمسين سنة مضت ، فهناك أساس للاجماع يقوم على فروض اخلاقية عريضة ، وهذا الاحساس ـــ الاخلاقى بأن الالتزامات الاجتماعية التى لا أختيار فيها يجب أن يوجه بالتحديد الى المعايير القانونية للمجتمع (٢٣) . وهذا لايعنى بالطبع وجود اتفاق على مدى واسع حول ايديولوجيات رسمية ومجموعات من القيم يعتقد غالبا أنها التفصيلات الاخلاقية للمجتمع ، ولكن هذا خطأ .

ائتلاف الادوار والتبادل والتعاون

تصبح الادوار ائتلافية أو تبادلية بحسب التوقعات المعيارية لما يكمله كل دور بالنسبة لغيره من الادوار . ونمط العلاقة الذى يرتبط أشـد الارتباط بتوقعات الادوار هو التعاون . وهو النقيض القطبى للصراع . فالتعاون مجهود مقصود واختيارى لتسهيل انجاز المهام بواسطة الآخرين فى مقابل خدمات مشابهة . وهناك أشكال عديدة للتعاون : فى ابسطها يكون التعاون موجودا كشىء أساسى فى النشاط ذاته : وعلى سبيل المثال اذا قام أثنان أو أكثر من الأفراد بزراعة ارض يمتلكانها مشاركة . وفى الاشكال الاكثر تعقيدا من التعاون قد يكون المقابل للخدمات متأخرا ، فقد يساعد أحد المزارعين غيره لتطهير حقله ، متوقعا مساعدة متبادلة يقدمها اليه فى وقت آخر . وفى بعض الحالات يمكن أن يكون التعاون تعاقديا وأن تتحدد التزاماته ، ويمكن فى غير ذلك من الحالات أن تكون الترتيبات منتشرة وعامة .

والتعاون شكل من أشكال التبادل ، ولكن ليس كل التبادل تعاونا : فعندما نشترى السلع أو نقايض عليها فهذا شكل من أشكال التبادل ، ولكنه ليس بالضرورة تعاونا . والتعاون أيضا شكل من أشكال التساند المتبادل ، ولكن كثيرا من أشكال التساند المتبادل ليست تعاونية بالمعنى المحدد للكلمة : — فالمديرون الصناعيون والعمال يعتمدون أعتمادا متبادلا على بعضهم ولكنهم لايتعاونون . فكلا التبادل والتساند المتبادل يتآلفان مع الصراع ، بينما التعاون يرفض الصراع . وهذا لايعنى أن اولئك الذين يتعاونون لايمكن أن يتصارعوا أيضا فيما بينهم ، بل أن هذا فى الواقع ممكن ، لكن نقاط الصراع يجب أن تنفصل عن نقاط التعاون . وقد يتعاون أخوان فى العمل ولكن يتنافسان على حب أمراة ، ولكن لايمكن أن يعملا سويا ، وفى نفس الوقت يحاول كل منهما منع الآخر من النجاح فى تحقيق أهداف النشاط الذى يبذلانه وهكذا واضح ، ولكن التبادل قد يشتمل على الصراع ، وقد يبادل فرد ما سلعا بسلع أخرى أو بخدمات

أو بنقود ، ويسعى بعمله هذا الى الكسب على حساب الآخر ، ومن الواضح أن هذا ليس تعاونا .

ويشمتل الصراع على محاولات مقصودة لمنع الآخرين من الوصول الى أهدافهم ، ويتخذ فى أكثر صورة تطرفا شـكل النضـال Struggle ويشتمل الصراع نفسه على درجة منخفضة نسبيا من التحديد المعيارى لانجاز الادوار بين الجماعات المتصارعة ، فعندما يسعى بعض الناس الى أن يكونوا أكثر ذكاء من غيرهم أو الى اخراجهم من مجال الصراع أو الى التدخل مباشرة فى محاولاتهم لتحقيق أهداف خاصة ، فانهم يحصلون على امتيازات باتباع برامج معينة للفعل الاجتماعى والتى تكون غير متوقعة وبالتالى لا يمكن وصفها من خلال الادوار . وهذا لا يعنى أن الصراع يحدث بالضرورة خارج دائرة الالزام المعيارى ، بل عادة ما يكون العكس هو الصحيح ، ففى معظم الاشكال يكون هناك الزام معيارى محدد تحديدا دقيقا يحدث داخله الصراع : فعندما يتشاجر زوجان فهناك أشياء لا تقال ولا تفعـل وعندما يتنافس أصحاب الاعمال فانهم يتبعون أساليب معينة فى العمل ، وعندما تجد مساومة بين المديرون والعاملون حول الاجور فقد يلجأ العمال الى الاضراب وقد تلجأ الادارة الى الطرد ولكنهم يحاولون أن يتجنبوا تدمير الممتلكات والعنف لبدنى ، وعندما يذهب الخصوم الى الحرب فانهم يراعون قواعد معينة فى استخدام الاسلحة ومعاملة الاسرى وهلم جراء . وفى المثال الاول تكون القيود جزء من الصفة الاخلاقية للعلاقة : فعادة ما يحس الازواج بالذنب عندما يلجأون الى تصرفات معينة فى شجارهم . ولكن فى الامثلة الاخرى يكون الالتزام بالمعايير من أجل مصلحة الجماعات المتصارعة بشكل واضح . فان كلا الجانبين لا يود أن ينتشر الصراع أو أن يتخذ أشكالا معقدة من الصعب التصرف فيها . فعندما لا تكون المميزات الناتجة عن مراعاة مثل هذه المعايير محل لموازنة المساوىء ، فان المعايير فى هذه الحالة قد تكتسب أهمية أخلاقية ملزمة ولكن سواء كان هذا يحدث أو لا يحدث : فان التمسك بالمعايير يضع بالضرورة حدودا لعلاقة الصراع وبالتالى يصبح القول بأن الصراع فى أكثر أشكاله تطرفا يشتمل على رفض أو غياب الالزام المعيارى .

والتعاون فى أكثر أشكاله تطرفا ، وعندما لا يكون تلقائيا خالصا أو متفرقا مشتتا ، فانه يجب أن يشتمل على درجة عالية من الالتزام بالمعايير وبقيم أخلاقية معينة عادة . وهناك أسباب عديدة لذلك : —

أولا : أن الاشكال المنتظمة والناتجة للتعاون تتطلب درجة عالية من امكانية التنبؤ بالسلوك .

ثانيا : أن التعاون يتطلب من أولئك القائمون به التخلى عن أهداف معينة أو تجاوز بعض الاشباعات ولا يمكن الوفاء بأى من هذين الشرطين دون درجة عالية من القواعد المعيارية الذى يجب أن تدعمها قيم أخلاقية على المدى الطويل .

فالمجتمعات أو الانساق الاجتماعية قد تحتوى على درجة لا بأس بها من التجانس ، بمعنى أن أداء الادوار يتم تبادله دون أن يكون هناك قدر كبير من الاعتراض ، ولكن هذا لا يعنى أن مثل هذه الانساق الاجتماعية متعاونة تماما ، حيث نجد بين قطبى التعاون والصراع التام أغلب أشكال العلاقات الاجتماعية . وداخل هذه العلاقات يوجد توتر مستمر بين التبادل واللاتبادل ونظم أشكال الصراع البنائية فى كل المجتمعات تحكمه معايير تحـدد حدود وأشكال التضاد ، وهذه القواعد على أية حال هى علامات للتبادل أو فى الحقيقة لغياب الصراع فى بعض المجالات وأن قبول مثل هذه القيود يمكن تفسيره على أساس المصلحة والاقتناع ولكن تحولها الى نظم يؤدى أيضا الى اتخاذ موقف أخلاقى منها * . وأن الافتقار الى دور التبادل يكون نتيجة للصراع المباشر بين المصالح وقد يكون نتيجة لافتقار التآلف بين القطاعات الاجتماعية المختلفة أو مجموعات المعايير المصاحبة لها .

(*) يمكن القول فى بعض الاحوال ، نتيجة لهذه الاسباب ان كثيرا من اشكال الصراع والمنافسة فى المجتمع عندما تاخذ شكل النضال ، يمكن فهمها من خلال التماثل الوظيفى للمضمـون الطقوسى او الشـعائرى والالعـاب المنافسة . ففى الالعاب المنافسة نجد قواعد محكمة تصف وتحدد من خلال اللاعبون او فرص اللاعبون والتى تكون لها استراتيجيات محـددة لخـداع وهزيمة الفرق الاخرى او الخصوم . وهناك عنصر حقيقى فى هـذا ، لكن

= البرهان الدال على ذلك يمكن أن ينهار في نقطة هامة : فاللاعبون فى احد الالعاب يمكن ان يوجدوا عن طريق قواعد تحكم هذه اللعبة منها تجنب ضربات الجزاء ، والتزام الاخلاقى اثناء اللعب ، لكن بدون هذه القواعد لا يمكن أن نشير الى اللعبة والى مضمونها : فالهدف هنا هو الاسلوب أو الاستراتيجية المحددة التى تمكن احد الفرق من كسب الاخرى من خلال هذه القواعد . وفى الحقيقة يمكن ان يطبق ذلك على المواقف الاجتماعية : حيث ان القواعد يمكن مراعاتها ايضا فى تجنب العقوبات او الالتزام الاخلاقى ، لكن التمسك بالمعايير يمكن ان يكون نتيجة لتبادلات مقنعة فاذا كان احد الجوانب اكثر قوة من الآخر ، يمكن أن يمنع الآخر من الاستمرار فى اللعب ؛ وذلك طبقا لقواعد اللعبة ايضا . فالفريق الذى يسجل هدف ، يمكن أن يسمح للفريق الآخر ان يحاول تسجيل هدف من خلال موقف النضال العادل . ومثال ذلك كلا الفريقين بعود الى وسط الملعب بعد تسجيل الهدف . لكن فى الحرب : اذا كسب احد الجانبين موقعة ما فانه يتابع عدوه من موقف القوة فى المساومة الجماعية ، واذا نجح العمال فى كسب بعض التنازلات من المديريين فانهم يستخدمون ذلك لتقوية مراكزهم مستقبلا . فالالعاب والمباريات الدورية والطقوس يمكن أن تتشابه مع المواقف المتصارعة فى مجالات اساسية ، لكن لا يمكن تناولها كنماذج لاغلب اشكال الصراع الاجتماعى المكونة .

تكامل النسق أو التساند الوظيفى المتبادل

أن مفهوم تكامل النسق أو التساند الوظيفى المتبادل يرجع الى الطريقة التى تنشأ بها العلاقة بين المجتمعات المختلفة من المعايير والقيم وأبنية الادوار والنظم والمعتقدات والرموز والتى يمكن تصنيفها فى نسق اجتماعى مترابط •

وهناك مظاهر ثلاثة لذلك •

أولا : أن هناك درجة تساهم فيها العمليات الاجتماعية أو الثقافية فى العمل الذى تقوم به العمليات الاخرى ، مثال ذلك الطريقة التى تساعد بها الاتجاهات التعليمية المختلفة فى تحقيق الثروة والقوة والمكانة الاجتماعية بالمحافظة على الهوة الثقافية بين الصفوة والجماهير ، ولا حاجة بنا لأن نضيف الى أن هذا أيضا مثال على الكيفية التى تساهم بها جزء من أجزاء نسق اجتماعى مالى جزء آخر بشكل تبادلى ، وأن الاختلافات فى المكانة الاجتماعية تساهم أيضا فى الحفاظ على الاختلافات الثقافية •

ثانيا : يمكن تحديد الجانب الثانى تحديدا سلبيا أكثر ، كالسلوك الذى يمكن به والدرجة التى يمكن عندها أن تتلازم الملامح المختلفة للحياة الاجتماعية فى الوجود دون أن تعترض عمل بعضها البعض • وعلى سبيل المثال : فان ملامح معينة من حياة العائلة اليابانية قد ظلت باقية منذ قبل التصنيع وحتى المرحلة الصناعية الحالية ، وقد لايسهم هذا اسهاما فعليا فى الحفاظ على النسق الصناعى ، ولا يكون استمرار وجوده بالضرورة معتمدا على عمليات التصنيع ، ولكن من ناحية أخرى نجد أن كلا هذه الملامح البنائية قد يبدو انها تعترض عمل كل منهما الآخر (وبطبيعة الحال يمكن أن يقال أن الرواسب التقليدية يمكن أن تساهم فى تشغيل الشكل اليابانى الخاص للمجتمع الصناعى الذى يسهم بدوره فى الابقاء على الأشكال العائلية التقليدية) •

ثالثا : والمظهر الثالث للتكامل الوظيفى هو ذلك التجاوب المنطقى السيكلوجى بين الأفكار والمعايير والرموز المختلفة لثقافة ما ، بحيث تؤسس

نموذجا متماسكا . مثال على ذلك : التأكيد على التسلسل الرئاسى لكل قطاعات البناء الاجتماعى ، ويمكن أن يكون الاتجاه أو الاستعداد لقبول الحلول الوسط فى كل أشكال الصراع الاجتماعى مثالا آخر .

والأشكال المختلفة للعلاقات الوظائفية المتبادلة عادة ما تؤخذ كشىء مسلم به ، رغم أنه من المعترف به أن الدرجة التى توجد عليها تختلف من نسق اجتماعى لآخر ، ولكن هناك محاولات قليلة مقنعة لتفسير الظواهر أو تفسير متغيراتها ، فاحدى النظريات تؤكد أن أولئك الذين يؤيدون نظم رئيسية أو سائدة ، يؤكدون أن التنظيمات والأفكار الأخرى تلعب دورها فى تدعيم النسق الاجتماعى ككل . ونظرية ماركس عن الانساق الاجتماعية تختلف عن ذلك ، فماركس يدعى أن معظم النظم الاجتماعية تتحدد سماتها أما بالحاجات أو الاتجاهات الايدلوجية لاولئك الذين يحكمون العلاقات الاقتصادية للانتاج . والاعتراض الرئيسى على هذه النظرية هو أنهـا تفسر الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية على أنها نتاج مباشر للارادة أو القصد الانســانى ، كما فشلت فى تفسير الدرجة العالية من التكامل الموجود فى الكثير من المجتمعات البسيطة التى يبدو الأفراد فيها أقل قدرة على ادارة انساقهم الاجتماعية بهذه الطريقة المقصودة * . وفى الحقيقة فان درجة تكامل الانساق الاجتماعية يمكن أن تكون ذات علاقة عكسية مع امكانية التخطيط المقصود . ولا يعنى هذا انكار المحاولات التى تبذل فى مجتمعات معقدة معينة بدرجات متفاوتة من النجــاح لتحقيق نســقا متكــاملا للغاية عن طريق التخطيط المقصود .

والتفسير الثانى لهذه الظاهرة هو أنها تختلف مع نظرية الاجماع القيمى فهى تقرر أن هناك قيم مركبة تكون أســاسا لكل مجتمع وتحكمه ، الى أن تحدد نظمه الرئيسية وايديولوجيته السائدة .. الخ ، وربما أن كل الاجزاء فى نسق اجتماعى ما ، تعكس مبادىء عامة ، ومن ثم تتكــامل

(*) لقد ناقش البروفسير ليفى ستروس Lévi-strauss أنه حتى فى المجتمعات البسيطة فالافراد يدركون أو يدبرون بصورة مقصوده النظم الاجتماعية الخاصة بهم . وهناك بعض الحقيقة فى ذلك ، ولكن من المشكوك فيه القول بان كل اشكال التكامل الوظيفى ، تحدث بهذه الطريقة [illegible]

بالضرورة مع بعضها البعض ، وهذه النظرية تكـاد تكون صورة متطورة للنظريات الأولى •

ويمكن القول أن النظم الاجتماعية تتكامل مع بعضها البعض بالدرجة التى عكس بها القيم الأساسية المشتركة ، ولكن يمكن أن تتألف النظم مع بعضها البعض أو يمكن أن تتسـاند بعضها البعض دون أن تعكس نفس القيمة • فطائفة = الكيشـاتريا Kshatria = فى المجتمـع الهندى قد تعتنق المبادىء العسكرية ، بينما يعتنق البرهمان Brahman قيم تعارض أى شكل من أشكال تدمير الحياة ، ورغم ذلك فان الطائفتين لا يتلازمان فى وجودهما فحسب ، ولكنهما أيضا يدعمان بعضهما البعض ، فالعسكريون قد يحتفظون ببناء للسلطة يتمتع فيه رجال الدين بمستوى عال من الاحترام فى حين يمنح البرهمان الشرعية لكل البناء الخـاص بعلاقات الطائفة •

ولكن حتى اذا عكست مجموعة كاملة من النظم الاجتماعية فى مجتمع ما قيما مشتركة ، وقدمت التدعيم المتبادل لبعضهما البعض ، فهذا لايستلزم بالضرورة بأن الاجماع القيمى كان شرطا ضروريا أو كافى لتكامل النسق الاجتماعى ، ذلك لأن وجود القيم الأساسية التى تتجسـد فى عدد من النظم الاجتماعية يمكن أن تكون نتيجة للتساند الوظيفى المتبـادل ، ولا تؤدى القيم بالضرورة الى نشـأة قيم اجتماعية تجسدها • وقـد يحدث أحيانا أن القيم الجديدة كجزء من ايدلوجية ما تؤدى الى ظهور مجموعة من النظم الاجتماعية التى تعكس هذه القيم ، واذا حدث ذلك ، فان النظم الاجتماعية الجديدة سوف تتكامل ، بمعنى أن هناك جهدا يبذل نحو الانساق على المستوى الفكرى ولكن هذا لايعنى أن النظم تتآلف أو تتأثر بعضها بعضا بالقوة • فبعض النظم الأسـاسية التى أسست فى الاتحاد السوفيتى بعد الثـورة يمكن أن تكون انعكـاسا جيدا للقيم الأساسية الكامنة فى الايديولوجية البلشفية ، لكن هذا لم يجعلها تتآلف تآلفا كبيرا مع بعضها البعض •

وتفسر النظرية الثالثة تكامل النسـق الاجتمـاعى كنتيجة للتكيف

الداخلى بين الاجزاء بعضها البعض وتناقش هذه النظرية بان الاجزاء غير المتآلفة والتى لا تؤثر فى بعضها البعض بالقوة سوف تتحول تدريجيا حتى تصبح متآلفة وتقوى بعضها بعضا . وهذه النظرية لا تفسر شيئا ، بل نها تفترض فقط العمليات التى يجب تفسيرها . وهى لا تستطيع بالتأكيد أن تفسر التباينات فى الدرجات والأشكال الخاصة بالتساند الوظيفى المتبادل والافتقار النسبى اليه فى بعض الحالات . وأحد الأشكال الأخرى لهذه النظرية يؤكد أن كل الانساق يجب أن تتكيف مع البيئة الخارجية ، وان الانساق المتكاملة تتكيف أو يمكن أن تتكيف أكثر من الانساق غير المتكاملة . وهذه النظرية ليست أفضل من النظريات الأخرى ، فهى لا تبين السبب فى أن الانساق أكثر تكيفا أو اكثر قابلية للتكيف مع البيئات الخارجية بالضرورة ، كما أنها لا تفسر كيفية حدوث التكامل الداخلى للانساق الاجتماعية .

والنظرية الوحيدة المقنعة لحد ما : هى تلك التى تفسر التكامل الوظيفى غير مقصود بشكل كبير للتفاعل الاجتماعى الذى يحدث بمرور الوقت . وهذا لا يعنى امتداد تفسير وجود التكامل الوظيفى الى حد ما فحسب ، لكنه يساعد أيضا لتفسير المتغيرات الخاصة بطبيعة ودرجة التكامل الوظيفى .

وقد تفترض فى البداية أنه من الممكن التمييز بين عدد من المجموعات المختلفة للنشاطات فى جماعة اجتماعية والتى يحكمها معايير مختلفة أو مجموعة من المعايير الاجتماعية وقد تفترض أيضا أن أولئك الذين يشاركون نشاط واحد سوف يشاركون أيضا فى أنشطة أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر . وهناك على الأقل ثلاث احتمالات لهذه النقطة (١) أولئك الذين يتفاعلون فى مجال واحد هم أنفسهم الذين يتفاعلون فى المجالات الأخرى (٢) الذين يتفاعلون فى مجال واحد يتفاعلون مع غيرهم فى بعض المجالات وليس فى كل هذه المجالات (٣) أولئك الذين لا يتفاعلون ابدا بشكل مباشر قد يتفاعلون بشكل غير مباشر عن طريق وساطة الآخرين . ومع التسليم بأن المشاركين فى مختلف المجالات الاجتماعية سوف يتفاعلون مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر فان هذا يستتبع أن المعايير

التى تحكم الفعل فى مختلف المجالات سوف تؤثر على بعضها البعض الى حد ما . ويمكن أن يكون للتأثير المعيارى ثلاثة أنواع : أولها : أنه اذا كانت المجموعات المختلفة من المعايير تؤدى بشكل منتظم الى التزامات متصارعة أو تنمى مصالح متصارعة ، فسوف يكون هناك بالتالى بعض الضغوط لحل هذه الصرعات أو لايجاد حل وسط بينها ، أو تأسيس بعض المعايير كجسور تجعلها أقل تنافرا مع بعضها البعض . ثانيا : اذا كانت مجموعة من النشاطات ضرورية أو نافعة للأخرى فسوف يكون هناك بعض المعايير كجسور تجعلها أقل تنافرا مع بعضها البعض . ثانيا : اذا كانت للمعايير المختلفة صلة ذات معنى بالنسبة للمشاركين فسوف يكون هناك اتجاه سيكولوجى لايجاد نوع من الانساق أو التجاوب فيما بينهما .

ومن الواضح أن الصراع بين المعايير يكون حقيقيا فقط ، اذا كانت المعايير المختلفة تؤثر على نفس الأشخاص . وهكذا فان المعايير التى تقوى بعضها البعض بالتبادل محتملة فقط اذا كانت تلك النشاطات التى يكتشف أنها ضرورية أو نافعة لبعضها البعض تؤثر على نفس الأشخاص أوعلى أشخاص يتفاعلون مع بعضها البعض . واخيرا يمكن أن تكون هناك درجة من الانساق أو التجاوب بين الظواهر الثقافية والاجتماعية اذا أصبحت هذه الظواهر داخلية بواسطة نفس الأشخاص الذين يتفاعلون دائما كما أن تأثير الاجزاء المختلفة لنسق ما والدرجة التى تؤثر بها الإجزاء المختلفة على بعضها البعض يعتمد فى حدوثه أو عدم حدوثه على شرطين هامين : تكرار حدوث التفاعلات الاجتماعية بين القائمين بالفعل المعنيين فى مختلف المجالات التنظيمية الاجتماعية ، والابعاد التفاعلية بين مختلف المجالات التنظيمية الاجتماعية . ومن الواضح أنه اذا لم يكن هناك أتصال منتظم ومتكرر بين المشاركين فى مختلف المجالات التنظمية الاجتماعية — فمثلا اذا كان البيروقراطيون نادرا ما يتفاعلون مع التجار — اذن هناك فرص أقل لتأثير معايير كل مجال على الآخر . وأكثر من ذلك اذا تم التفاعل الاجتماعى عن طريق وسيط يتمثل فى سلسلة طويلة من التفاعلات الاخرى أكثر من حدوثه مباشر فهناك فرصة أقل للتأثير المتبادل .

ويمكن لنظرية التفاعل الاجتماعى أن تفسر بهذه الافتراضات ما لاتستطيع أن تفسره النظريات الاخرى : لماذا توجد درجة أعلى من التكامل الثقافى والبنائى فى المجتمعات الاكثر بساطة عنها فى المجتمعات المعقدة* . ففى المجتمعات البسيطة جدا يشارك معظم الاعضاء متضامنين فى العديد من المجالات التنظيمية — سياسية واقتصادية وطقوسية ... الخ — وغالبا ما يشارك كل عضو فى معظم هذه النشاطات . وهناك طريقة أخرى للقول أن كل العلاقات معقدة متشابكة — يحكمها عدد من الالتزامات والمصالح — وأن هناك درجة منخفضة من التباين فى المجتمع ، حتى أن كل أعضائه أعضاء فى كل النظم الاجتماعية . وأكثر من ذلك : معظم العلاقات مباشرة أكثر منها غير مباشرة — أى أن معظم الاعضاء يتفاعلون مع بعضهم البعض مباشرة — وحيث توجد الاساليب الوسيطة فان مجالها يكون ضعيفا ، أو بتعبير آخر : فان الابعاد التفاعلية ليست كبيرة ، وأخيرا فالتفاعلات الاجتماعية متكررة . وفى هذه الظروف تكون المعايير المختلفة والعقائد ... الخ يمكن أن تدخل فى علاقات وثيقة مع بعضها البعض ، وأى تنافر بين المعايير سوف يحس به فى الحال عن طريق أولئك الذين يمارسونها ، وتتجه كل مجموعة من المعايير الى تقوية المجموعات الاخرى لأن المعايير المختلفة يتم غرسها فى نفس العلاقات المحددة وخصوصا علاقات القرابة وعلى سبيل المثال : سوف تتأثر معايير الملكية والممارسة بمعايير الطقوس الدينية والعقيدة والعكس بالعكس ، ذلك لأن أولئك الذين يشاركون فى النشاطات الطقوسية المشتركة قد تكون لهم أيضا مصالح مشتركة بالنسبة للملكية .

وأخيرا ، لان كل عضو فى المجتمع يتجه للمشاركة فى كل النشاطات وبالتالى يتمثل داخليا كل أو معظم المعايير والافكار والرموز الخاصة بالثقافة فسوف تدخل هذه الى العقول الفردية لكل عضو فى المجتمع . وبما أن كل عضو سوف يدخل فى تفاعل مستمر مع البعض الاخر فسوف تكون هناك تأثيرات قوية مستمرة وتنميط للعناصر الثقافية المختلفة .

---

*) هذه المناقشة ترجع الى كل من Eisenstodt (١٥) وجلكمان Gluckman (١٦) وناول Nabel (١٧)

وهذان الشرطان - التمثل الداخلي الكلي * والتفاعل الدائم - هما بصدد ايجاد علاقة ملائمة أو نموذجية بين العناصر الثقافية المختلفة على المستوى الفكري .

وكل المتغيرات الخاصة بالتساند الوظائفي المتبادل - التآلف والتساند المتبادل والانساق السيكولوجي - تؤثر على بعضها البعض . وبقدر التآلف بين العناصر يكون الاتجاه الى استخدامها في مساندة بعضها البعض، وتوجد بعض الضغوط بفرض جعل هذه العناصر متآلفة بشكل متبادل بقدر ما تستخدم تكاملا وثيقا بهاتين الطريقتين سوف يتم تمثلها داخليا من جانب معظم المشاركين كعناصر متكاملة ، وبقدر ما يحدث هذا يمكن أن تستمر العناصر في الوجود أو في مساندة بعضها البعض .

هذه هي الصورة - أو النموذج - للتكامل الوظيفي في نسق اجتماعي بسيط . وفي نسق اجتماعي معقد - أو في نموذج للنسق الاجتماعي - توجد كل السمات المتناقضة..

أولا : العلاقات محددة تحديدا دقيقا - الاشخاص الذين يتم معهم التفاعل في مجال تنظيمي واحد يمكن أن يختلف تماما عن أولئك الذين يتم معهم التفاعل في مجالات أخرى - حتى أن المعايير المختلفة للعلاقات يمكن أن تظل منفصلة عن بعضها البعض ، وما دامت الحالة كذلك : فاذا كانت المعايير متصارعة مع بعضها البعض ، فقد لا يدخل الفاعلون الاجتماعيون في معظم الاحوال بالضرورة في صراع بشكل منتظم ، حتى أن الضغط من أجل التآلف لايكون كبيرا . والسمة الثانية الهامة للانساق المعقدة هي الدرجة العالية من تخصص الادوار ومن الاستقلال التنظامي ، وبسبب ذلك فان معايير كل مجال من المجالات تتجه الى الاستقلال النسبي بذاتها، وهذا الاستقلال الذاتي يصبح أكثر سهولة بسبب أن الفرد يتفاعل مع أشخاص مختلفين في ظروف مختلفة ، فاذا لم يتفاعل الفرد مع أقاربة في التنظيمات الصناعية يكون من الابسط الحفاظ على معايير القرابة والادارة

(*) كلمة « كلية » لا يمكن تفسيرها بصورة حرفيه .

ويمكن لنظرية التفاعل الاجتماعى أن تفسر بهذه الافتراضات ما لاتستطيع أن تفسره النظريات الاخرى : لماذا توجد درجة أعلى من التكامل الثقافى والبنائى فى المجتمعات الاكثر بساطة عنها فى المجتمعات المعقدة*. ففى المجتمعات البسيطة جدا يشارك معظم الاعضاء متضامين فى العديد من المجالات التنظيمية — سياسية واقتصادية وطقوسية ... الخ — وغالبا ما يشارك كل عضو فى معظم هذه النشاطات . وهناك طريقة أخرى للقول أن كل العلاقات معقدة متشابكة — يحكمها عدد من الالتزامات والمصالح — وأن هناك درجة منخفضة من التباين فى المجتمع ، حتى أن كل أعضائه أعضاء فى كل النظم الاجتماعية . وأكثر من ذلك : معظم العلاقات مباشرة أكثر منها غير مباشرة — أى أن معظم الاعضاء يتفاعلون مع بعضهم البعض مباشرة — وحيث توجد الاساليب الوسيطة فان مجالها يكون ضعيفا ، أو بتعبير آخر : فان الابعاد التفاعلية ليست كبيرة ، وأخيرا فالتفاعلات الاجتماعية متكررة . وفى هذه الظروف تكون المعايير المختلفة والعقائد ... الخ يمكن أن تدخل فى علاقات وثيقة مع بعضها البعض ، وأى تنافر بين المعايير سوف يحس به فى الحال عن طريق أولئك الذين يمارسونها ، وتتجه كل مجموعة من المعايير الى تقوية المجموعات الاخرى لأن المعايير المختلفة يتم غرسها فى نفس العلاقات المحددة وخصوصا علاقات القرابة وعلى سبيل المثال : سوف تتأثر معايير الملكية والممارسة بمعايير الطقوس الدينية والعقيدة والعكس بالعكس ، ذلك لأن أولئك الذين يشاركون فى انشاطات الطقوسية المشتركة قد تكون لهم أيضا مصالح مشتركة بالنسبة للملكية .

وأخيرا ، لان كل عضو فى المجتمع يتجه للمشاركة فى كل النشاطات وبالتالى يتمثل داخليا كل أو معظم المعايير والافكار والرموز الخاصة بالثقافة فسوف تدخل هذه الى العقول الفردية لكل عضو فى المجتمع . وبما أن كل عضو سوف يدخل فى تفاعل مستمر مع البعض الاخر فسوف تكون هناك تأثيرات قوية مستمرة وتنميط للعناصر الثقافية المختلفة .

---

*) هذه المناقشة ترجع الى كل من Eisenstodt (١٥) وجلكمان Gluckman (١٦) وناول Nabel (١٧)

وهذان الشرطان — التمثل الداخلي الكلي * والتفاعل الدائم — هما بصدد ايجاد علاقة ملائمة أو نموذجية بين العناصر الثقافية المختلفة على المستوى الفكري .

وكل المتغيرات الخاصة بالتساند الوظائفي المتبادل — التآلف والتساند المتبادل والانساق السيكولوجي — تؤثر على بعضها البعض . وبقدر التآلف بين العناصر يكون الاتجاه الى استخدامها في مساندة بعضها البعض، وتوجد بعض الضغوط بفرض جعل هذه العناصر متآلفة بشكل متبادل بقدر ما تستخدم تكاملا وثيقا بهاتين الطريقتين سوف يتم تمثلها داخليا من جانب معظم المشاركين كعناصر متكاملة ، وبقدر ما يحدث هذا يمكن أن تستمر العناصر في الوجود أو في مساندة بعضها البعض .

هذه هي الصورة — أو النموذج — للتكامل الوظيفي في نسق اجتماعي بسيط . وفي نسق اجتماعي معقد — أو في نموذج للنسق الاجتماعي — توجد كل السمات المتناقضة .،

أولا : العلاقات محددة تحديدا دقيقا — الاشخاص الذين يتم معهم التفاعل في مجال تنظيمي واحد يمكن أن يختلف تماما عن أولئك الذين يتم معهم التفاعل في مجالات أخرى — حتى أن المعايير المختلفة للعلاقات يمكن أن تظل منفصلة عن بعضها البعض ، وما دامت الحالة كذلك : فاذا كانت المعايير متصارعة مع بعضها البعض ، فقد لا يدخل الفاعلون الاجتماعيون في معظم الاحوال بالضرورة في صراع بشكل منتظم ، حتى أن الضغط من أجل التآلف لايكون كبيرا . والسمة الثانية الهامة للانساق المعقدة هي الدرجة العالية من تخصص الادوار ومن الاستقلال التنظامي ، وبسبب ذلك فان معايير كل مجال من المجالات تتجه الى الاستقلال النسبي بذاتها، وهذا الاستقلال الذاتي يصبح أكثر سهولة بسبب أن الفرد يتفاعل مع أشخاص مختلفين في ظروف مختلفة ، فاذا لم يتفاعل الفرد مع أقاربه في التنظيمات الصناعية يكون من الابسط الحفاظ على معايير القرابة والادارة

(*) كلمة « كلية » لا يمكن تفسيرها بصورة حرفيه .

التنظيمية منفصلة عن بعضها البعض • وثالثا : فان كل فرد يتفاعل فقط مع نسبة صغيرة من المجتمع الكلي • وكثيرا من التفاعلات الاجتماعية أو معظمها تتم بواسطة سلسلة طويلة من العلاقات الاجتماعية ، وهذا يعني أن هناك ضغط من أجل توحيد المعايير والافكار • وهذا الاختلاف قد ينشأ جزئيا بوجود الابنية البيروقراطية ووسائل الاتصال الجماهيرى التى تتجه الى تعميم العديد من الممارسات على مجالات اجتماعية واسعة ، ولـكن هذه العملية لاتؤثر بالضرورة على القطاعات الخاصة للحياة الاجتماعية ، أو تلك العلاقات التى تعتبر فيها درجة من الاختيار أو المبادرة أو الابتكار مرغوبة • ورابعا : أن كل فرد يشارك فى جزء صغير فحسب من العدد الكلي للنشاطات الممكنه ، حتى أن جزء صغير فقط من الثقافة الموجود يتـم تشكيلة داخليا فى عقل من العقول ، هذا يعني أن هناك أمكانية سيكولوجية بسيطة أو لاتوجد على الاطلاق لخلق نوع من الانساق النموذجى بين الافكار والمعايير والرموز المختلفة الى آخره • وحتى اذا اتجه العقل الفردي الى خلق بعض درجا تالانساق بين العناصر الثقافية المختلفة التى يتم تمثلها داخليا ، فان مجموعة العناصر الثقافية المختلفة داخليا بواسطة أى من العقول سوف تكون مختلفة عن تلك التى يتمثلها عقل آخـر • وأكثر من ذلك لآن الفرد يتجه الى مختلف قطاعات النشاطات المنفصلة عن بعضها البعض الى حد ما ، فان الاجزاء المختلفة بصفة خاصة يمكن تقسيمها ، بحيث يظهر الجهد الداخلي فى سبيل الانساق قليلا لهذا السبب ولا يعني هذا إنه فى الانساق الاجتماعية المعقدة يوجد القليل من التكامل الوظيفي ، ومعنى ذلك أن أجزاء خاصة من الانساق المركبة قد تتكامل بشكل وثيق ولكن هذه الانساق الوثيقة يمكن أن تكون الصلة بينها مخلخلة « واذا عبرنا عن ذلك بطريقة مختلفة فانه يمكن القول بأن الانساق البسيطة توجد بها درجة أكبر من » الاقتصاد الوظيفي « أكثر مما فى الانساق المركبة : فاذا وجدت العناصر الثقافية فى نسق بسيط فسوف تستخدم كلما أمكن ذلك بواسطة العناصر الأخرى ، وفى الانساق المركبة لايوجد اختيار أكثر فحسب بالنسبة لتكوين « التحالفات الوظيفية » التى قـد تكون ضعيفة نسبيا بسبب ذلك « هناك أيضا استقلال وظيفي • والمثال

الواضح على ذلك هـو الاهمية الوظيفية المزدوجة للعقائـد الدينية أو المعتقدات السحرية فى المجتمعات البسيطة ، وهذا يمدنا بحد أعلى لتفسير طبيعة العالم فحسب ، ولكنها تمدنا أيضا بحد أعلى للشرعية لمجموعة كاملة من الافكار الاخلاقية والمعايير الاجتماعية . وقد توفر الافكار الدينية فى المجتمعات المعقدة جدا أعلى حد لتفسير العناصر الثقافية وقد تستخدم لتبرير بعض المعايير الاخلاقية ، ولكنها أيضا تظل منفصلة عن المجموعة الكلية من القيم الاخلاقية حتى عندما تكون مستخدمة بشكل مستمر لتفسير طبيعة العالم أو لاعطائها معنى . وفى المجتمعات المعقدة قـد يظل الناس حائرين بين التزاماتهم الاخلاقية نحو الكنسية والدولة ، نحو الله ونحو قيصر ، ولا يكون نفس الحالة فى المجتمعات البسيطة .

وبالطبع فان درجة التكامل الوظيفى أو ــ الاقتصاد الوظيفى ــ فى كل الانساق الاجتماعية تختلف فى جزء من النسق الاجتماعى عن الآخر ، وحتى فى أبسط الانساق فهناك مناطق مستقلة ذاتيا بشكل نسبى بالنسبة للانساق الاخرى . وهناك أيضا امـكانيات كثيرة للصراع بين الاجزاء التنظيمية أو بين مختلف المعايير وعلى سبيل المثال فى المجتمع الاسترالى ــ البدائى وهذه فى بعض مظاهرها تعد ضمن أقل الانساق الاجتماعية اختلافا والمعروفة لدينا ــ فهناك صراع أساس معايير الضبط التى تمارسها الاناث الشابه وبين المعايير الأخرى للعلاقات الجنسية والزواج (١٨) . وفى الحقيقة يمكن مناقشة أنه حيث تنشأ التنافرات الوظيفية فى الانساق الاجتماعية البسيطة فأنها من الصعب تجنبها فى المجتمعات المعقدة . ولهذا السبب فان الانساق الاجتماعية الابسط تكون تحت ضغط أكيد لايجاد التآلف بين أجزائها ، ولكن يمكن أن تفترض أن مثل هذا الضغط سوف يكون بالضرورة مؤثرا وفعالا .

وبالطبع فان بعض الانساق المركبة يظهر فيها درجة أعظم من التكامل الوظيفى أكثر من غيرها ، وهذه الحالة بالذات يكون فيها هدف التكامل الوظيفى هو جزء من أيديولوجية ذات تأثير على السياسة . واحدى الملامح الهامة لاعلى درجة من التكنولوجيا المتطورة هى أنها تسهل سيطرة الدولة أو غيرها من التنظيمات على عدد كبير من النشاطات الاجتماعية ، وهذه

التسهيلات لاتشتمل فقط على وسائل الاتصال ولكن تشمل أيضا على وسائل القهر والالزام . ومن الواضح أن هناك حدود للمدى الذى يكون فيه ذلك ممكن !! فتدخل الدولة فى الاستقلال الذاتى للفن أو تنظيم التسهيلات الترفيهية يكون أقل احتمالا من التدخل الذاتى فى العلوم . ولكن محاولات التكامل من هذا النوع تؤدى دائما الى جهود عظيمة فى الانساق المركبة وحتى جهود تنسق القطاعات المختلفة للاقتصاد قد يثبت نسبيا عدم نجاحها عندما تقاس بآمال الايديولوجية — برغم استخدام الحاسب الآلى .

وهناك مظهر أخير يجل أن نذكره ، وهو ما يسميه جولدنر Gouldner مشكلة التبادل الوظيفى ، ويؤكد جولدنر أنه بالرغم من أن الاجزاء المختلفة لنسق اجتماعى ما يمكن أن يقال أنها مترابطة وظيفيا ، فهذا لا يعنى أن الأثر المتبادل لبعضها على البعض يكون بنفس الأهمية (٦١) . ويعتبر آخر يمكن القول أن العنصر «س» قد يؤثر على العنصر «س» أكثر مما «ص» على «س» .. وتتعلق مناقشة جولدنر عن الجماعات والطبقات الاجتماعية بشكل واسع ، وهو يقرر بحق أن بعض الجماعات الاجتماعية لها حرية مناورة أكثر من غيرها المعتمدة عليها اعتمادا كثيرا ، ما تفعله الجماعة « أ » يؤثر على ما تفعله الجماعة «ب» ، ولكن ما تفعله الجماعة«ب» نادرا ما يؤثر على ما تفعله الجماعة « أ » ذلك لأن «ب» تتجه الى الاذعان لأوامر « أ » ، ولكن مشكلة التباين تنشأ أيضا عند فحص العلاقة بين الانساق المعيارية أو الاقسام النظامية . وعلى سبيل المثال : فان أشكالا معينة من البحث العلمى البحث يمكن أن يكون لها تأثير بسيط أو ينعدم تأثيرها على العمليات الاجتماعية بدرجة كبيرة بظروف اجتماعية وثقافية أخرى .

وتحديد جولدنر — لمشاكل التبادل والاستقلال الذاتى يتأثر بدون شك بافكار ماركس الذى كان يدرك العلاقة بين هذه المسائل وبين تحليل الانساق الاجتماعية . ذلك أن ماركس كشف عملية التفاعل الاجتماعى بين مختلف اجزاء النسق الاجتماعى ، ولكنه قدر رغم ذلك أن بعض الاجزاء تؤثر على الأجزاء الأخرى أكثر مما يتأثروا بها .

الثبات او الديمومة فى الانساق الاجتماعية

از آخر الملامح التى سوف نعالجها هنا خاص بالثبات • ومن الواضح أن الفرد لا يمكن أن يتصور بناء أو نسق اجتماعى الا اذا افترض أن هناك استمرار للحياة الاجتماعية • ويجدر بنا أن كل المجتمعات عرضة للتغيير بشكل مستمر ، ولكن من المهم أن نعترف بأن التغيير الاجتماعى يمكن تصوره فقط من خلال علاقته بالثبات الاجتماعى ، وما يدرس انما هو التغير فى الابنية الاجتماعية والانساق الاجتماعية ، وهناك طريقة أخرى للقول بأن دراسة التغير الاجتماعى هى دراسة العمليات التى تؤدى لتمزق أو انقطاع الثبات الاجتماعى ، وأن دراسة الثبات والاستمرار الاجتماعى هى دراسة العمليات التى تمنع التغيير أو تفشل فى تحقيق التغير الاجتماعى •

والانساق الاجتماعى أو الابنية الاجتماعية تستمر فى وجودها لعديد من الأسباب : أولا : ان الأطفال يصبحون اجتماعيون بالتوحد مع الكبار ، ويتعلم المعايير والقيم والمعتقدات منهم ، ولا يعنى هذا أنهم يحتفظون بكل العناصر الثقافية الموروثة أو يستمرون فى قبولها ، ولا يعنى ذلك أيضا ما يتعلمونه بهذه الطريقة كاف لتلك الادوار الاجتماعية المنوطة بهم لادائها ولكن بما أن الناس جميعا يحتاجون الى بعض الأشياء السابقة ليرجعوا اليها كاطار مرجعى يربطهم بالماضى فمن المحتمل أن يكون ما قاله كونت Comte صحيحا من حيث أنهم فى بعض المجالات والى حد ما محافظون •

والسبب الثانى للثبات الاجتماعى هو أن المعايير تحدد ما هو نموذجيا وما يمكن التنبؤ به ، وان بعض الناس على الأقل لديهم اهتمام متزايد بذلك • وحتى حيث تبذل محاولات ناجحة لتغير المعايير أو عندما تتغير المعايير بدون قصد كما يحدث عموما ـ فلا يكون هناك أبدا تغير كامل فى كل مظاهر البناء المعيارى ، وحتى بعد الثورة الناجحة فان احدى الضرورات الأولى التى يلزم الوفاء بها هى تدعيم النظام الاجتماعى العام

أو منع الثورة المعتاده ومنع التطرف الثورى الذى قد ينتشر الى حد تهديد النظام الجديد ، وفى هذه الظروف فان فرض النظام الاجتماعى العام عادة ما يستفيد من عدة أبنية نظامية قائمة .

والسبب الثالث للثبات الاجتماعى قوة الشرعية ، وهو مرتبط بالسببين الأولين : ذلك لأن الناس لا يفعلون ما ألفوه ببساطة ولكنهم يقبلونه كشىء صحيح ، وأنه يجب خلق الدوافع القوية لديهم لكى يعارضوه . وان درجة ومدى شرعية النظم فى مجتمع ما تعتمد اعتمادا كبيرا على مدى الفائدة الذى يحصل الناس عليها من هذه النظم والمدى الذى يشارك بها فى المجتمع الأخلاقى مشاركة فعالة ، وأحيانا ما لا يقبل أعضاء مجتمع ما نظمه ، ولكنهم رغم ذلك يتوحدون بعض الرموز أو ممثلى المجتمع ، وبهذه الطريقة يقبلون الأمور على ما هى عليها دون أن يعتبروا الكثير من النظم العقلية نظما شرعية .

والسبب الرابع للثبات الاجتماعى وتأثير عن التكامل بين النظم والعقائد .. الخ فأى ضغط من أجل التغيير فى منطقة واحدة من الحياة الاجتماعية يمكن مقاومته بسبب التأثير على بعضها البعض والمقاومة الحالية لألساق طائفة الهند مع كثير من الضغوط من أجل احداث التغير تفسر لنا هذه العملية بوضوح : ذلك أن الاعضاء السائدين أو ذوى المكانة لا يحتفظون بالبناء كله حسب مصالحهم الخاصة ــ فنادرا ما تكون لديهم القوة ليفعلوا ذلك فى أحوال كثيرة ــ ولكنهم يمثلون طوائف كثيرة ولكل منهم مصالح متعددة من أجل الحفاظ على التماسك الداخلى للطائفة ولديهم ميكانيزمات خاصة بذلك مما يؤدى الى الحفاظ على الاختلافات الطائفية . ويمكن أن يكون هناك تفسير واحد لكل ذلك وهو درجة التصنيع المنخفضة فى المجتمع الهندى : ذلك لأن الافتراض القائل بأن المجتمع الزراعى محافظ بطبعه بالمعنى السيكلولوجى والاجتماعى ، لكن هذه الاجابة غير كافية ، فهناك أدلة كثيرة تبين أن تماسك الطائفة والتحيز مستمران الى مدى لا بأس به حتى فى المناطق المتحضرة من الهند ، وهناك أيضا من يقترح أن النمو البطىء للتصنيع وللأشكال الأخرى المعاصرة هى بالفعل نتيجة فى جزء منها لاستمرار وجود الطائفة .

وكل ما يصبح بالنسبة للحضارات المعقدة مثل الهند المعاصرة أو بريطانيا التى يكون فيها مقاومات كبرى للتغير ، ولا شك أن الحالة بالنسبة للمجتمعات الصغيرة والبدائية هو أنها تملك قوة كبيرة على الاستمرار والتواصل ، وفى الحقيقة يمكن القول أنها لا تقاوم التغير بقدر ما تفتقر الى الظروف التى تشجع على التغير . ورغم أنها لا تقاوم أشكالا معينة من التغير مقاومة كبيرة مادامت تفرض عليها من الخارج . وفى الحقيقة نجد لدينا دليل بسيط فيما يتعلق باتجاهات التغير فى المجتمعات الأكثر بدائية ، وكل ما نعرفه هو أن هذه المجتمعات بقيت على بدائيتها وأنها فى بعض النواحى لم تتغير منذ قرون أو منذ آلاف السنين . وأحد التفسيرات الخاصة بذلك قد يكون أنها لم تمارس تغيرات تكنولوجية معينة ضرورية لتطوير الأبنية الاجتماعية المتباينة والأنساق الاجتماعية المتنوعة للعقيده ، ولكن لماذا لم تمارس هذه المجتمعات مثل هذه التغيرات التكنولوجية ؟؟ وقد تكون الاجابة أنها لا تملك الظروف الاجتماعية والثقافية اللازمة للاكتشاف والابتكار التكنولوجى ، بحيث نجد دائرة مفرغة من الأسباب والنتائج تمثل أعلى درجة من التكامل بين الأنساق الثقافية والاجتماعية ، ومما يؤيد هذا القول أن أعلى درجة من تكامل الانساق الاجتماعية توفر فرصا قليلة للتغير ، ولهذا فهى تخلد نفسها أكثر من الأشكال المعقدة . والمناقشة المضادة لذلك هى أن المجتمعات البسيطة تتغير نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية ، ولكن قد لايمكن تبين تغيراتها بالنسبة للملاحظ من الخارج أو حتى لاعضاء هذه المجتمعات أنفسهم فى مدة قصيرة من الزمن ، وبما أن هذه الثقافات تفتقر الى العلم فلا يمكن تسجيل التغيرات فيها بسهولة . ويمكن أن نضيف الى هذه المناقشة أن المجتمعات البسيطة لاتقاوم كل مظاهر التغير ، ولكن تصورنا لاتجاهات التغير فيها يتأثر بتوقعاتنا التى هى جزء من النسق الاجتماعى الخاص بنا ، وان لدينا فى الحقيقة وعيا تاريخيا هو من الناحية الجزئية يرجع الى التعلم وفى جزء آخر يرجع للاهتمام بالتقدم أو الفشل فى تحقيقه .

والسبب الأخير ، ويرى البعض أنه السبب الأكثر أهمية للثبات الاجتماعى ، هو المصلحة المكتسبة : فهناك دائما بعض الجماعات التى

تكون لها مصلحة فى الحفاظ على نسق خاص أو تفضل الوضع القائم على الأشكال غير المؤكدة التى يأتى بها التغير . ولكن المصلحة المكتسبة لاتكفى لتفسير الثبات الاجتماعى ، اذ أن الجماعة ذات المصلحة المكتسبة فى مقاومتها للتغير قد تكون لديها القوة لمنعه أيضا . ومن المؤكد أن مزيجا من القوة والمصلحة المكتسبة يفسر نقص التغير فى بعض المجتمعات ، أو هو على الأقل عنصر من عناصر تفسير الثبات الاجتماعى . ولكن هذه النظرية لا تفسر كل الحالات التى يرتبط فيها الثبات الاجتماعى بمصلحة مكتسبة فأحيانا ما نجد اهتماما واسعا ومنتشرا للأوضاع القائمة ، وهذا لا يعنى أن كل الجماعات تحصل على منافع متساوية من النسق الاجتماعى، ولكن الكثير منها أو كلها يفضل ما يعرفه من فوائد نسق اجتماعى معين عما لا يعرفه أو ما يشك فيه من فوائد التغير الاجتماعى الذى قد يخاوله فى حد ذاته .

وقد يستمر نسق اجتماعى ما فى وجوده لا بسبب أية مجموعة قوية ذات مصلحة مكتسبة فيه ، ولا لسبب أن كل الجماعات لها اهتمام به ، ولكن لأن المصالح الطائفية المختلفة تعارض بعضها بعضا بحيث تعترض على أى ضغط من أجل احداث التغير ، حتى عندما تكون بعض التغيرات مرغوبة لدى كل الجماعات الاجتماعية أو الكثير منها . وفى المجتمعات البدائية الجزئية تكون كل محاولة تبذلها طائفة واحدة للسيطرة على غيرها وتأسيس سلطة مركزية تقابل بمقاومة وتحالفات لمنعها . وفى المجتمعات الصناعية الحديثة فان صراعات المصلحة غالبا ما تساعد على المحافظة على الوضع الراهن وما من مكان يتضح فيه ذلك أكثر من محاولات تطوير النمو الاقتصادى والسيطرة على الدخول الاقتصادية فى بريطانيا الحديثة .

وكل الانساق الثقافية والاجتماعية تملك بالتحديد ميلا للثبات والاستمرار فى الوجود هو : كيف ولماذا تستمر بعض الانساق أو أجزاء من الأنساق مدة أطول من غيرها ؟؟ ولكى نجيب على هذا النوع من الأسئلة ولكى نكشف طبيعة التغير الاجتماعى يلزمنا رؤية كل المجتمعات كمجال للتوتر تعمل فيه قوى متعارضة ومختلفة .

التناقض والتضاد

لقد كان الغرض من هذا الفصل حتى الآن عبارة عن مسح لمشاكل معينة تتعلق بطبيعة الانساق الاجتماعية . ويمكن القول عند هذه النقطة ، أن وضع الأسئلة بهذه الطرق الخاصة يعنى الوقوع فى الخطأ النظرى والايدولوجى بتأكيد جانبا من الحياة الاجتماعية على حساب جوانب أخرى . ولكن هذا النقد موجه اتجاها خاطئا ، فالغرض من هذا الفصل كان تحليل السؤال العريض — ما الذى يجعل المجتمع يعمل ؟؟ مع امكانية تحليله الى عدد من الأسئلة المكونة له . وبعد أن قمنا بذلك يمكن أن نبين علاقة هذا التحليل بالمشاكل الأخرى . ولكن هذا التحليل لا يتأثر فى أى نقطة بالافتراضات القائلة : أن المجتمعات بطبيعتها متجانسة وبها دراسة من الاجماع ، وفاعلية العمل أو هى حقا مرضية ، بحيث تميل الى الثبات أكثر من التغير . ولقد وضعت الأسئلة بهذه الطريقة لسبب واضح وهو أنه يستحيل تصور وجود مجتمع بدون هذه السمات الأساسية التى ناقشناها هنا . ونقطة البدء فى المناقشة هى أن نبين أن هذه السمات تم الخلط بينها ، وأن بعضها أكثر ضرورة من البعض الآخر فى الحياة الاجتماعية ، ولكن هذا لا يعنى ضمنا ن هذه السمات أكثر أهمية بأى حال من الأحوال من أضدادها .

والسؤال الأول الذى نعالجه هو : لماذا يستمر الناس فى المشاركة فى الأنساق الاجتماعية ؟؟ من الواضح أن المعنى الضمنى لوضع السؤال بهذه الطريقة يمكن توضيحه : فالناس يمكن أن يخرجوا عن الأنساق الاجتماعية واذا لم يفعلوا ذلك فقد يكون بسبب أن فرص الاختيار قليلة أو لا يوجد اختيار على الاطلاق . ورغم ذلك فهم لا يخرجون من مجالات معينة من الحياة الاجتماعية أو ينتقلون من مجتمع لآخر بصورة شاملة الا تحت ظروف استثنائية نادرة جدا على الرغم من امكانية مثل ذلك بشكل مستمر .

والمظهر الثانى للانساق الاجتماعية الذى تناولناه بالتحليل هنا هو

الخاص بعنصر التماسك . والتماسك صفة محددة للحياة الاجتماعية . ولكن بعض الجماعات الاجتماعية أو « المجتمعات الكلية » أكثر تماسكا بكثير من غيرها . وأكثر من ذلك فأشكال وشروط التماسك الاجتماعي متباينة . ولكي نقول أن مجتمع ما أو تجمع اجتماعي ما متماسك ، فهذا يعني فقط أن الوحدات المكونة لهذا المجتمع أو التجمع الاجتماعي لاتنفصل عن بعضها البعض . ولكن هناك احتمالات كثيرة ممكنة تتراوح بين طرفي حالات الأنفصال من ناحية ودرجة عالية من التماسك من ناحية أخرى . والقطاعات والوحدات المكونة لمجتمع ما ، قد تسعى نحو بعض درجات الاستقلال الذاتي على اعتبار ذلك هو الثمن المطلوب للمشاركة المستمرة في وحدة اجتماعية أكبر . ولكن كل شكل من أشكال التماسك تكون في ظل سلسة متماسكة وأحيانا كما في حالة بعض المجتمعات الجزئية نجد المصدر الحقيقي الوحيد لتماسك مجموعة كبيرة هو وجود روابط متقاطعة . وقد يعني هذا أن النسق الاجتماعي أيضا واحد من الأشكال المتضادة من الصراع . وفي مثل هذه الحالات يمكن أن يكون الصراع هو مادة التماسك نفسها ، ولكن في كل الحالات يقع التماسك تحت تأثير التقسيم أو جاذبية الأنقسام . ويعتبر ذلك ، كما يقول سيمل Simmel صحيح بالنسبة للعائلات المتصاهرة الكبيرة والدول الفيدرالية .

والمظهر الثالث للانساق الاجتماعية هو التضامن والسؤال الذي طرحناه هو لماذا تستمر جماعات اجتماعية أو تجمعات اجتماعية في الاعتراف بنفسها بهذه الصفة والتفرقة بين نفسها وبين من يشبهها من الآخرين ؟؟ وعند مناقشة هذا المظهر يمكن التأكيد على ثلاث نقاط أولا : أنه قد يكون تضامن قليل نسبيا في المجتمعات الكبيرة ورغم ذلك فقد تستمر هذه المجتمعات في الوجود . ثانيا : ان أكثر الأشكال المؤثرة قوة بالنسبة للتضامن قد يكون أكثرها عرضة للانقسام . ثالثا : كل أشكال التضامن تؤثر فيها العداوة أو يفككها مظاهر التخاصم ، والمسألة هنا هي اختلاف وتغير في الدرجة فقط .

والمظهر الرابع هو الالتزام والتطابق . ويمكننا أن نؤكد هنا على ...

أولا : أن الحياة الاجتماعية تشتمل على درجة من التطابق للمعايير .

ثانيا : أنه في غياب الالتزام الأخلاقي يمكن أن يوجد التطابق المعياري ويحافظ عليه بالحث أو القهر .

ثالثا : أنه لا الحث ولا القهر يؤثران على المدى البعيد مثل الالتزام الأخلاقي . ولا تنكر في أي مكان من هذه المناقشة أن الناس يتطابقون بدرجات متفاوتة مع المعايير المختلفة وأن درجة الالتزام قد تكون في الحد الأدنى في بعض الحالات ، وقد لا توجد أصلا في غيرها . والأشكال المختلفة لما يسمى بالسلوك المنحرف تمثل معيارا لبعض الجماعات . وعندما يتم الموافقة على المعايير على مدى واسع عن طريق الحث أو القهر ، سوف تكون المعايير مهددة بالرفض أو ترفض فعلا اذا فشل الحث أو القهر في القيام بدوره .

والمظهر الخامس يتعلق بالاجماع وفي هذه المناقشة نعترف بأنه في حين لا توجد حياة اجتماعية دون وجود بعض درجات الاجماع حول عديد من المعايير الاجتماعية والثقافية الأخرى ، كمعايير اللغة . وهذا لا يعني أن المجتمعات تتمتع عادة باجماع عميق وعريض حول الأهداف والوسائل المتبعة لتحقيقها مما يؤدي الى الحد من الصراع أو الحيلولة دون وقوعه . على العكس فمن المفروض أن هذه الحالة نادرا ما توجد ، وعموما فبعض أشكال الصراع قد لا تحدث الا اذا سعى أعضاء وراء نفس الأهداف ، في حين يؤدي السعي وراء أهداف مختلفة ومتآلفة من جانب القطاعات الاجتماعية المختلفة الى تخفيض احتمالات الصراع . والاختلافات الخاصة بالمصالح هي السمات السائدة في كل المجتمعات ، ولكن أبنية المصالح بين مختلف الجماعات الاجتماعية يعني وجود التجاوب والتقارب بين المصالح ذاتها . وعلى أية حال فحتى في المجتمعات الأكثر تعقيدا فان التعبير عن الصراع قد يظل داخل حدود معينة تحددها بعض درجات الاجماع الأخلاقي .

والمظهر السادس للأنساق الاجتماعية هو ذلك الخاص بالتبادل والذي يمثل التعاون أحد أشكاله . فتبادل السلوك هو صفة محددة للأنساق الاجتماعية يمكن أن تحكمها مصلحة محددة ـ تشمل المصلحة في الحد من

القوة القهرية للآخرين — أو بالالتزام الأخلاقي أو بخليط من هذه العناصر. ولكن تحليل المظاهر التبادلية للسلوك يعنى تجريد لنسق من الأدوار من الحقيقة الأوسع للفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي . ومن خلال تلك الحقيقة الأعرض يحدث الكثير ما يشتمل على التفاعل الاجتماعي دون تبادل : فعندما تواجه الجيوش بعضها بعضا ، وعندما يتفاوض رجال الصناعة مع العمال ، وعندما يحاول التلاميذ والمدرسون أن يتجنبوا أو أن يفرضوا نوعا من النظام في الفصل ، وعندما يتشاجر أفراد العائلة ، في كل هذه الأمثلة نجد دائما آثار معينة تنعكس على السلوك وتكون ضد التطابق لما هو متوقع . وأحيانا ما يؤدى هذا الأثر الى اهمال كلى أو جزئى لهذه المعايير ، وفي المحاولات المبذولة للتغلب على خصم معين أو للتفوق عليه لا هانة منافس أو لكسب نوعا من الامتياز عليه .. الخ. غالبا ما يستطيع عدد كاف من الأفراد أن يتبادلوا السلوك الخاص بالبعض ، وذلك بمجرد تجنب التبادل مع سلوك البعض الآخر ، وغالبا ما يكون تبادل السلوك عبقا للمعايير في أية حالة ضد مصالح بعض الجماعات . وعندما تتغير عناصر التفاعل الاجتماعي — عندما يفقد أولئك الذين كانت لهم القوة للتأثير على هذه العناصر لصالحهم كل قوة لديهم — فهناك عادة أهمال للمعايير التي كانت تحدد السلوك المتبادل .

وتحت بعض الظروف — عندما تشتد الخطورة على الأمن وعندما تكون النتائج المتوقعة كبيرة أو عندما يكون الايمان ببعض القيم قويا — فان الناس ينكرون حقهم في تغير شروط التبادل متجاوبين مع ما يطرأ من تغيير في أحوالهم أو في ميزان القوى بينهم ، وفي هذه الحالات يقال أنهم يتعاونون ويمكن أن نجد بعض درجات التعاون على الأقل في بعض القطاعات لكل المجتمعات . ولكن حجم التعاون الموجود يختلف اختلافا كبيرا من مجتمع الى آخر ، أو من قطاع الى آخر، وعندما نجد درجة عالية من التعاون — على سبيل المثال في بعض نماذج المجتمع المحلى الريفى الذى يمكن أن تتحول مبادىء التعاون فيه الى نظم داخلية — وعلى الرغم من ذلك فان هذا لا يلغى وجود الصراع والعداوة أو الاختلاف الذى يمكن الحصول عليه من خلال نفس العلاقات الشخصية المتداخلة والتى يوجد فيها التعاون.

وفى الحقيقة حيث يصبح التعاون بيروقراطيا لا يعتمد اعتمادا كبيرا على الضبط الاجتماعى والثقة المتبادلة فى العلاقات الشخصية بين الأفراد ، فهذا يسمح بدرجة عالية من الصراع والعداء والتوتر بين الاشخاص والتحيزات الطائفية وهلم جرا . ولكن هناك حدا للمدى الذى يمكن عنده حدوث ذلك ، حيث نجد التنظيمات التعاونية التى أصبحت بيروقراطية تتطلب من المشاركين فيها درجة من الالتزام بمعايير النسق الاجتماعى . وسبب ذلك هو أن كثيرا من التنظيمات التعاونية لا يمكن أن تسمح باجراءات جزائية رسمية أو عقوبات مدنية ، وبقدر ما يستبعد التعاون الصراع فانه يفعل ذلك بحكم طبيعته فى مجالات معينة تخضع للالتزام الأخلاقى .

وربما كانت أحد المظاهر الصعبة مناقشتها للانساق الاجتماعية بهذه الطريقة هى تلك المتعلقة بالتساند الوظيفى المتبادل أو بتكامل النسق الاجتماعى . وتكمن الصعوبة الطبيعة العالية التجريد للمفهوم . فمناقشة تكامل نسق اجتماعى وثقافى يعنى تحديد تلك الملامح التى تكشف عن بعض أنماط من العلاقات المتبادلة بين أجزائها . ولكن وصف شىء ما كجزء من نسق ثقافى أو اجتماعى هو فى حد ذاته مسألة تحكمية . فمن الواضح أنه لايوجد نسق اجتماعى يتكون من عقائد ونظم ملتحمة التحاما تماما ، فهناك دائما مجالات من انقطاع الصلة والعلاقات من القطاعات النظامية المختلفة . وقد تكون الاجزاء المختلفة « للكل » تتكون من أنساق فرعية * . ولكن التأكيد على وصف شيئا ما « جزءا » قد يتأثر فعلا بمفهوم ما عن عدم استمرار العلاقات أو الصلة . ولكى نتكلم عن دقة بناء المجتمع ، فهذا يعنى أننا نفترض افتراضات معينة عن أى مجموعة من المعايير والمصالح أو النشاطات يمكن ادراكها وتميزها عن غيرها . فاذا تم ذلك بسهولة فهذا يعنى أن مجموعة معينة من النشاطات يتم القيام بها بدرجة عالية من الاستقلال عن غيرها رغم أنها لا تكون مستقلة عن غيرها فى جميع المجالات ، فالنشاط العلمى فى بعض مجالاته الأساسية

(*) أنظر ماك راى (٢٠) Mac Rae

هو واحدا من أكثر القطاعات استقلالا فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، فمبادىء البحث العلمى لا تتأثر كبيرا بالعقائد والمعايير غير العلمية . ولكن هذا لا يستثنى امكانية تأثر الأفكار العلمية بأشكال الفكر التى لا تعتبر ذاتها جزءا من العلم ، واختيار المشاكل العلمية والطريقة التى يتم بهـا تنظيم النشـاط العلمى قد تتأثر تأثرا كبيرا بعنـاصر اجتماعية أخرى — وبطبيعة الحال ان نتائج العلم حين تترجم الى تكنولوجيا تؤثر بوضوح على الظروف الاجتمـاعية والتى هى بدورها ضرورية للتقدم العلمى . باختصار فان الجزء الممكن تحديده فى النسق الاجتماعى يمكن أن يتمتع بدرجة من الاستقلال الذاتى بالنسبة لغيره من المجالات فى النسق الاجتماعى، لكن فى نفس الوقت يتأثر ويؤثر فيها .

وهناك معنيان مختلفان قليلا يمكن على أساسهما القول : بأن أجزاء النسق الاجتماعى الذى له درجة استقلال ذاتى نسبى عن غيرهـا من الأجزاء الأخرى :

المعنى الأول : أن النظام الاجتماعى أو قطاع منه يستقل ذاتيا اذا أمكن حمايته من التأثيرات الفعالة والتى يمكن أن تؤثر على عملياته الاجتماعية فى حالة غياب هذه الحماية ، وبهذا المعنى يمكن الاشارة الى استقـلال النشاطات الثقافية والأكاديمية والفنية .

المعنى الثانى : أن جزءا من النظام الاجتماعى يكون مستقلا بمقدار ما يعمل دون تأثير كبير من الأجزاء الأخرى ودون حاجة الى الحمـاية من مثل هذا التأثير . فكل النظم الاجتماعية والتنظيمات وأنساق المعتقدات والأفكار وغير ذلك — فى ضوء المعنى الثانى — تكون مستقلة عن غيرها فى بعض المجالات الى حد ما . وعلى سبيل المثـال فالتنظيم الداخلى للشركات الصناعية فى بريطـانيا قد يعكس الى حد لا بأس به حـالة التكنولوجيا البريطانية ، وبناء الطبقات فى بريطانيا واتجاهات البريطانيين نحو العمل ، ومن ناحية أخرى فمثل هذه التنظيمات سوف تكون لهـا سمات تشترك فيها مع تنظيمات مشابهة فى مجتمعات أخرى ، وسـوف تاخذ هذه الكثير من الأهداف والوظائف الخاصة بالتنظيم ومن الضروريات

الداخلية والخارجية التى تنشأ فى تتبع مثل هذه الأهداف . كما نجـد النظم الاقطاعية فى المجتمعات الأوربية وفى اليابان بنفس الكيفية تعكس جميعها تأثير نظم أخرى ومظاهر البناء الاجتماعى والايكولوجى تكـون جزءا من المضمون المحلى الذى تمارس فيه النظم الاقطاعية وظيفتهـا ، ولكن فى نفس الوقت كل مجتمع له أساس مجرد يتكون من مثل هذه النظم الشائعة بينها جميعا ، فضلا عن وجود درجة من الاستقـلال الذاتى بالنسبة للعناصر الاجتماعية الأخرى الخاصة بالثقافة والبناء الاجتماعى .

والاستقلال الوظيفى هو أحد التناقضات الممكنة للتكـامل الوظيفى أو التساند الوظيفى المتبادل ، ولكن هناك احتمال آخر هو التفكك أو ما أسماه ميرتون المعوقات الوظيفية (٢١) وهناك لاتكون الاجزاء مستقلة عن بعضها البعض ، ولكنها بدلا من أن تتساند فانهـا فعلا تعوق بعضها البعض . ونحن اذ نؤكد ذلك فانما تفترض واحدا من ثلاثة أشياء : أن اعضاء المجتمع لهم نفس الفكرة المثالية حول كيفية عمل النظم الاجتماعية ، وأنه على أساس ذلك تكون بعض العناصر معوقة لعمل هذه النظم الاجتماعية ، أو أن نظـام اجتماعى ما يعمل بطريقة معينـة ويتوقف عن العمل بسبب تأثيرات بعض العناصر الاجتماعية الأخرى ، أو قد يعنى هذا أن تأثيرات بعض العمليات الاجتماعية تقلل من المستوى العام للتنبوء داخل قطاع معين . واذا استخدمنا مفهوم المعوقات الوظيفية بمعنى آخر ، فمن الواضح أنه ينطوى على معانى تقييميه لدرجة كبيرة . وعلى سبيل المثال اذا قلنا أن الطائفة تمثل معضلة وظيفية بالنسبة للتصنيع فى الهند ، فهذا يعنى أن الهنود يريدنو التصنيع ، ولكن اذا كانوا لايريدون التصنيع وقد فرض عليهم من قبل قادتهم ، نجد الطائفة هنا تمثل وظيفة محددة وهى المحافظة على المجتمع الهندى من التصنيع السريع . ويمكن أن نعبر عن ذلك بطريقة أخرى : حيث يمكن القول أن الاتجاه البطىء نحو التصنيع فى الهند يتمشى مع المحـافظة على بعض ملامح النسـق الطائفى . وهذا المثال يثبت بطريقة جيدة ما أكده ميرتون منذ فترة طويلة من حيث أنه من الممكن دائما تجريد بعض ملامح الحياة الثقافية والاجتماعية والتدليل على تكاملها الوظيفى ، مع بيان أن بعض

أو كل هذه الملامح فى نفس الوقت غير متكامل وظيفيا مع غيرها . ويجدر بنا أن تتذكر أن أثنين أو اكثر من النظم الاجتماعية والعقائد أو الأجزاء الأخرى من الأنساق الاجتماعية يمكن أن تتكامل فى بعض النواحى بينما لا تتكامل فى بعض النواحى الأخرى ، فالتكامل الوظيفى مظهر من مظاهر العمليات الاجتماعية المجردة ، وليست النظم والأنساق والأفكار والقطاعات النظامية التى تعالج ككيانات حقيقية .

وكما بينت فى جزء سابق فى هذا الفصل ، فان درجة التكامل تختلف من نمط من الأنساق الى نمط آخر ، ومن جزء من النسق الاجتماعى الى جزء آخر . وبصفة عامة فالمجتمعات البسيطة أكثر تكاملا من المجتمعات المعقدة وتتغير بسرعة أقل من المجتمعات المعقدة فهناك فرصة أقل لظهور سمات تتعارض مع بعضها البعض وذلك أنه بينما يكون التنافر سببا للتغير ، فقد يكون أيضا نتيجة للتغير المستمر غير المنتظم .

وهذا يأتى بنا الى آخر نموذج من المتناقضات الخاصة بالثبات والتغير الاجتماعى . ولقد أوضحنا أنه لايوجد تناقض فى التأكيد على أن الأنساق الاجتماعية تستمر فى وجودها كما تتغير فى وقت واحد . ذلك أن دراسة التغير الاجتماعى تهتم بتغيرات البناء الاجتماعى الثبات يتضمن البناء والديمومة .

نظرة نقدية لنموذجان للمجتمع

أن أحد المسائل الهامة فى الأبحاث المعاصرة فى النظرية الاجتماعية كانت المناقشة حول تآلف نموذجين للمجتمع أولهما يسمى نموذج الاجماع Consensus أو التكامل Integration فى حين يسمى الآخر نموذج القهر والالزام Coercion أو الصراع Conflict. وواضح من الاسمين البديلين لكل من النموذجين أن المكونات الخاصة بالنموذج الأول نجد أنها تؤكد على أهمية كل من الاجماع والتكامل بينما يؤكد النموذج الثانى على أهمية كل من القهر والصراع . مع الافتراض أن الاجماع والتكامل أما أنهما شيء واحد أو أنهما متلازمين امبريقيا ، وأن القهر والصراع مترابطين أيضا .

ويمكن وصف الجدل الذى يدعى وجوده بالقول : إن أحد النموذجين ينسب الى الأنساق الاجتماعية سمات الالتزام والتماسك والتضامن والاجماع والتبادل والتعاون والتكامل والاستقرار والثبات ، بينما ينسب الآخر اليه سمات القهر والالزام والانقسام والعداء والنزاع والصراع والتفكك والتغير . ويمكن القول أيضا أن النموذج الأول يؤكد على أهمية المعايير والشرعية . فى حين يؤكد النموذج الثانى على المصالح والقوة . ويمكن أن نوضح النموذجين المتناقضين كما يلى * :

(*) هذه النماذج قدمها دارندورف (٣٢) Dahrendorf

(النموذج « أ »)	(النموذج «ب»)
١ ـ المعايير والقيم هي العناصر الأساسيه للحياه الاجتماعيه .	١ ـ المصالح هي العناصر الاساسيه للحياه الاجتماعيه .
٢ ـ تشتمل الحياة الاجتماعيه على الالتزام .	٢ ـ تشتمل الحياه الاجتماعيه على الحث والقهر .
٣ ـ المجتمعات متماسكة بالضروره .	٣ ـ الحياه الاجتماعيه انقساميـة بالضروره .
٤ ـ تعتمد الحياه الاجتماعيه على التضامن .	٤ ـ الحياه الاجتماعية تولد التناقض والاستياء والعداوه .
٥ ـ تقوم الحياه الاجتماعية على التعاون والتبادل .	٥ ـ الحياة الاجتماعية تولد صراعات بنائيه .
٦ ـ تقوم الانساق الاجتماعيه على الاجماع .	٦ ـ الحياة الاجتماعية تولد المصالح الطائفيه .
٧ ـ يعترف المجتمع بالسلطةالشرعيه	٧ ـ يشتمل التباين والتمييز الاجتماعى على القوة .
٨ ـ تتكامل الانساق الاجتماعية .	٨ ـ الانساق الاجتماعية غير متكاملة وتحددها التناقضات .
٩ ـ تميل الانساق الاجتماعية الى الثبات .	٩ ـ تميل الانساق الاجتماعية الى التغير .

والمناقشات المقـدمة والتى يقوم عليها الدفـاع عن أى أو كل من النموذجين هي : الدفاع النظرى عن النموذج « أ » يكون : اذا كانت الحياة الاجتماعية غير ممكنة دون وجود معايير فيجب اذن أن يكون هناك التزام بهذه المعايير ، وبالتالى اجماع على القيم التى تؤسسها المعـايير ، وكل الانقسامات تواجه بوحدة أساسية وتماسك وتضامن ، وكل الادوار الاجتماعية بما فى ذلك الادوار التى تشتمل على استخدام القوة يجب أن تحكمها فى المدى الطويل معايير مقبولة بشكل متبادل بين كل الجماعات ، وهكذا فالقوة تصبح كلها فى النهاية سلطـة شرعية ويتم استخدامها فى متابعة تلك الأهـداف التى يتم تحـديدها على أسـاس القيم الأساسية للمجتمع واستخدام القوة داخل نسق شرعى هو ثمرة لميزات خاصـة ، كما أنه تسهيل من أجل انجاز الأهداف الاجتماعية . فى نفس الوقت ، والنسق الأساسى للقيم يؤثر على المجموعات الخاصه للمعايير التى تعمل فى أى مجال نظامى ، وهكذا فكل النظم تتجه الى التكامل خلال نطاقها

مع التوجيهات القيمة الأساسية ويتوافر كل هذه الشروط يتبع ذلك وجود مصلحة عامة فى الوضع الراهن وتجانس نسبى بين الاجزاء المختلفة للنسق الاجتماعى . ويتجه النسق الاجتماعى بالتالى الى أن يصبح فى حالة التوازن ، وأى اتجاهات نحو السلوك المنحرف يتم السيطرة عليها داخل حدود معينة أو تستثير استجابات معينة تعود به الى تأثير البناء النظامى ، فالنسق الاجتماعى يميل الى الاستمرار والثبات بقدر ما يحدث التغير الاجتماعى فانه يكون عملية تكيف واسعة ، رغم أن بعض أشكال التغير يمكن أن تحدث بشكل واسع نتيجة لفشل عملية التطويع الاجتماعى وذلك لتأكيد الالتزام الملائم للقيم .

والمناقشات التى يقوم عليها الدفاع عن النموذج «ب» مختلفة تماما ، ولكنها تنجح بنفس المقدار فى الربط بين مختلف الافتراضات ، فالمجتمع يقوم لأنه يخدم مصالح الناس ، والمصالح ليست متشابهة لدى كل الأفراد والجماعات وقطاعات المجتمع ، وتقسيم المجتمع الى مكانات وطبقات مختلفة ذات مميزات مختلفة يؤدى فى حد ذاته الى الصراعات حول المصالح ، وبقدر ما يوجد الاجماع ، فانه يكون اجماع يتكون تدريجيا من أولئك الذين يقتسمون فرص معينة للحياة الاجتماعية والذين تبين مصالحهم على هذا الأساس . وبقدر ما يعتقد بوجود قيم عامة فى المجتمع ، فان هذا الاعتقاد يكون جزءا من أيديولوجية الذين يملكون القوة ، وما يسمى بالقيم الأساسية للمجتمع هو مجرد القيم الخاصة بالطبقة التى تحكم ، فالامتيازات فى أحد المجالات الاجتماعية تخلق الظروف المناسبة للحصول على امتيازات أخرى فى المجالات الأخرى ، والقوة تميل الى أن تكون عامة . والمحافظة على القوة والامتيازات تتطلب الحث والقهر . والقهر والالزام يؤدى الى الصراع الذى يؤدى بدوره الى قهر والزام أكبر . واستقرار المجتمع مهدد دائما بالصراعات الأساسية بين المصالح وبين معارض القوة الملزمة . وهكذا نجد أن الميكانيزمات الاجتماعية التى تستخدم لمنع التغير يجب أن تغير دائما ضغطا من أجل التغير . وقد يكون هنالك درجة من التكامل النظامى نتيجة لضغوط الطبقة الحاكمة ، وعلى سبيل المثال : تنشأ العلاقات الوثيقة بين الأشكال المختلفة للقوة —

ولكن هذا لا يمكن أن يستمر ، فالمصالح المتباينة والمتصارعة تتضمن أن القطاعات النظامية سوف تتضائل من أجل الاستقلال الذاتى وان هـذا يؤدى فى النهاية الى تناقضـات بينهم ، والمجتمعات ما عدا المجتمعـات الأكثر بدائية تمثل أنساق غير مستقرة ، ومن الطبيعى أنها تتجه للتغير .

وقد يتفق بعض المعلقين حول هذا الموضوع على أن ما وراء كل نموذج من النظريات مقبول بشكل أو بآخر ، حتى ولو كان احد النموذجين مفضلا عن الآخر . ونجد دار ندورف الذى وضع لنفسه نماذج مشابهة لذلك يعترف بأن نموذج التكامل أو الاجماع يمكن تطبيقه على بعض الحالات ، لكن ليس على كل الحالات يهتم بها (٣٣) . ويقدم ركس Rex قليلا لتأييد النموذج « أ » فيما عدا الاعتراف بأن الاجمـاع والتضامن قد تكون من سمات العلاقات داخل الجماعات أو الاجزاء المتصارعة (٣٤) . ولكن يبدوا أنه لا دارندورف ولا ركس يشكان فى النظرية التى يقـوم عليها نموذج ، فهما باختصار يفترضان أنه بصفة عامة اذا كان احد العناصر مقبولا فى نموذج من النموذجين فهذا يستدعى قبول كل العناصر الأخر . وهذا الاساس ليس مقبولا تماما لدى بارسونز Parsons الذى يناقش الصراع والتوتر والاساس المعيارى عناصر جوهرية فى كـل الانساق الاجتماعية ، ولكنها يجب أن تظل داخل حدود معينة اذا كـان للنسق الاجتماعى أن يستمر فى عملة (٣٥) . ولقد بين كوزر (٣٦) Coser جلكمان (٣٧) Gluck Man مقتفين أثر سيمل أنها لايقبلون النظريات الذى يقوم عليها النموذجان فهما يتفقان على أن الصراع مثلا لايؤدى بالضرورة الى التغير ، وهما يمضيان الى النقطة التى يفترقان عنـدها أنه يمكن أن يقوم النسق الاجتماعى ، ويدعى « جلكمان » — أنه حتى صراعات المبادىء — عدم التناسق القيمى أو المعيارى — يمكن التحصول عليها من خلال النسق الاجتماعى (٣٨) .

ولقد تساءل « جولدنر » أيضا حـول النظريات التى يقوم عليهما النموذجان وعندما ناقش أهتمام كونت Comte وماركس Marx ودور كايم Dur Kheim بمشاكل الاجماع والصراع ... يعترف أن

هذه السمات ليست معرضة بشكل متبادل ولكنها قد تتلازم فى الوجود ، ربما فى حالة من التوتر داخل نفس النسق الاجتماعى (٢٩) .

ويميز « لوك وود » Lock Wood بين مظهرين منفصلين للانساق الاجتماعية « التكامل الاجتماعى ، وتكامل النسق الاجتماعى » (٣٠) . ويشير المفهوم الأول أما الى الاجماع أو الى التضامن أو التماسك ، لكن لوك وود - ليس واضحا تماما هنا . ويشير المفهوم الثانى الى التساند الوظيفى المتبادل ومناقشات لوك وود هنا هامة وصحيحة : فوجود التكامل فى معنى لايتضمن وجوده فى الآخر وهو يناقش أن « نموذج التكامل » يمكن تطبيقة فى المجتمعات ذات الصراع البنائى بقدر ما يؤكد العلاقات الوظيفية المتبادلة بين الأسس المادية والاجزاء المختلفة للبناء النظامى ، وقد يتكامل نسق اجتماعى ما بهذا المعنى دون أن يظهر تضامنا اجتماعيا أو أجماع ... الخ وهذا الرأى يتمشى مع الماركسية الجديدة الخاصة - لوك وود - وذلك أن ماركس آكد بقوة على الصلة الوثيقة بين البناء الفعلى وبين المستويات المختلفة والاجزاء المختلفة للبناء الفوقى للنسق الاجتماعى . ويطبق لوك وود . هذه الافكار فى تحليلة حالات عديدة للتغيير الاجتماعى مبينا كيف أنها تنتج من خلال التفاعل الاجتماعى بين أجزاء الانساق الاجتماعية غير المتآلفة بقدر ما تنتج من الصراع الاجتماعى . وقد يبدو أن « لوك وود » يريد تخليص النظرية الاجتماعية من النموذجين المتناقضين ويرى أنه من الملائم وليس من المقنع أن يقال أن الوفاق بينهما ممكن (٣١) .

ونحن بحاجة الى مناقشة نقطتين رئيسيتين حول كل هذا أولهما : هى أن النموذجين لايحتاجان حقيقة الى وفاق ، حيث أن أفتراضات «ا» ، «ب» ليست متنازعة بشكل متبادل ، فالنموذجان لايمثلان بديلين أصيلين فاذا قلنا أن حجرة ما مملوءة للنصف ، لايعنى أننا ننكر أنها فازعة لنصفها والنقطة الثانية أكثر تعقيدا : فلنفترض أنه من المعترف بـه أن هاتين المجموعتين من الافتراضات ليست متنازعة بشكل متبادل . وسوف يظل بأمكاننا أن ندعى أنهما ناقشوا الاختلاف فى التاكيد ، وأنه من الممكن أقامة نموذجين للمجتمع يكون فيهما نمطان من السمات السائدة المتصلة

بعضها البعض تناقض كل نمط منها الأخرى . وخلاصة النقطة الثانية أن هذا المعنى يعنى أننا نفترض أن وجود أحـد السمات السائدة يعنى ضمنيا وجود الأخرى . ومحاولة أثبات عكس ذلك تتمثل فى أنه من الممكن تماما تصور نماذج قد تحتوى على بعض السمات السائدة فى النموذج « ا » وبعض السمات السائدة فى النموذج «ب» وباختصار فقد يكون ممكننا ومرغوب فيه أن نقيم عـدة نماذج للانساق الاجتماعية أكثر مـن أقامة نموذجين ، وهذا بالتأكيد غير ملائم لاولئك الذين يفكرون على أسـاس المفاهيم الثنائية .

والنقطة الأولى — أن هاتين المجموعتين غير متنافرتين بشكل متبادل — قد تم توضيحها قبل ذلك فى هذا الفصل . ولكن يجدر بنا أن نكور على سبيل التأكيد . فربما كان توفر سمة خاصة فى أكثر أشكالها تطرفا تؤدى الى استبعاد وجود نقيضها ولكن ما من أحد يقترح بشـكل مؤكد أن المجتمعات عادة ما تتصف بالسمات المدرجة تحت « ا » ، «ب» فقط . فعادة ما تتصف المجتمعات بكل صفة ونقيضها فى حالة توتر مع بعضها البعض . والاختلاف بالطبع يكون فى الدرجة التى يتميزون بها بالتأكيدات تحت « ا » ، «ب» ولكن بعض العناصر المتناقضة ليست متنافرة بشكل متبادل عندما تتخذ كل منها شكلا متطرفا . وعلى سبيل المثال فان استخدام القوة الملزمة قد تتلازم فى وجودها مع السلطات الشرعية رغم أنه مـن الواضح أنه كلما أصبحت القوة قهرية ملزمة كلما قل أعتمادها علـى الشرعية .

والنقطة الثانية ليس من الصعب أثباتها : فالاجماع لايعنى بالضرورة الثبات كنقيض للتغيير ، فقد يكون هناك أجماع على أشكال واتجاهات التغير ، بينما يؤدى نقص الاجماع أو التغيير الواضح عن المصالح الطائفية الى أعاقة التغير المخطط ، وبالمثل أن الاعتراف بالسلطة الشرعية لايوحى هو الآخر بالضرورة الى انعدام التغير ، فى حين أن استخدام القوة الملزمة قد يمنع أو يعوق عمليات التغير . وقد يصاحب الصراع والتكامل الوظيفى، وقد يصاحب التضامن عدم التكامل مما يؤدى الى صراع الأدوار بالنسبة للفـرد .

وفى بعض الحالات توجد بعض السمات السائدة فى النموذج « ب » مع بعضها ،وفى المجتمعات البسيطة توجد صلة وثيقة بين أعلى درجة من التكامل والتماسك والتضامن وبين اتجاه النسق الاجتماعى الى الثبات ، ولكن من المشكوك فيه أن يكون هذا المفهوم اثنائى البسيط لنماذج الانساق الاجتماعية ممكن تطبيقه على كل أنماط المجتمع .

والافتراض بأن التأكيد على التغيير يرتبط بالضرورة مع السمات الأخرى النموذج «ب» ،فى حين أن التأكيد على الاستقرار والثبات بالضرورة مع السمات الاخرى للنموذج « ا » ربما يدين بالكثير الى الايديولوجية سواء كانت محافظة أو راد يكالية ، وليس هذا فى حد ذاته شيئا سيئا ، الا اذا لم يتوفر الثبات والبرهان . وبطبيعة الحال فمن الواضح أن الكثير من مناقشات علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر ، قد أكدت دور الصراع فى تفسير التغير الاجتماعى وأن الكثير من مناقشات علم الاجتماع الحديثة أهملت كلا الصراع والتغير ولكن قد يعنى هذا تأثير القيم ، فانه لايمكن تأسيس رابطة منطقية أو امبريقية بين هذين الشيئين .

المـراجع

1. David Lockwood, Social Integration and System Integration in *George K. Zollschan and Walter Hirsh (eds)* Explorations in Social Change, Routledge, 1964, PP. 244-56.

2. See for example, Lucy Mair, Pimitive Government, Penguin, 1962, P. 115.

3. See for example, M. Gluckman, Anthropological Problems Arising From the African Industrial Revolution in Aidan Southall (ed), Social Change in Modern Africa, Oxford University Press, 1961, PP. 77-9, and also, W. Watson, Tribal Cohesion in a Money Economy, Manchester University Press, 1958

4. See for example, Bryan R. Wilson, An Analysis of Sect Development, American Sociological Review, Vol. 24, February 1959, PP. 3-15.

5. See Max Gluckman (ed), Essays on the Ritual of Social Relations, Manchester, 1962.

6. George Simmel, Conflict, trans. Kurt H. Wolff, The Free Press, 1955.

8. Max Gluckman, Custom and Conflict in Africa, Africa, Oxford 1959.

9. Sigmund Freund, Grop Psychology and the Analysis the Ego (trans Janes Strachey), London, Hogarth Press, 1948,

10. Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization (trans A. R. Henderson and Talcott Parsons), William Hodge, 1947, PP. 329-34.

11. A. Etzioni, A Comparative Analysis of Complex Organisations, The Free Press, 1961, Intro and Part I.

12. Gerhart Piers and Milton B. Singer, Shame and Guilt, Charles G. Thomas, Illinois, 1953.

13. E. Durkeim, The Division of Labour in Society. PP. 200-29.

14. Claude Levi-Strauss, «The Future of Kinship Studies», Proceding of the Royal Antroplogical Institute of Great Britain and Nation Ireland for 1965, P. 15.

15. S. N. Eisenstadt, Anthropological Studies of Complex Societies Current Anthroplogy, June 1961.

16. Max Gluckman, The Judicial Process Among the Barotse of Northern Rhodesia, Manchester University Press, PP. 19-20.

17. S.J. Nadel, The Theory of Social, London, 1975.

18. See for example, C. W. M. Hart and Arnold R. Pilling, The Tivi of North Australia, New York, 1960, esp. PP. 75-6.

19. A. W. Gouldner, «Reciprocity and Autonomy in Hunctional Theory» (See Chap. III, reference 31).

20. Donald G. Mac Rae, «The Crisis of Sociology» (see Chap. III, reference 3).

21. R. K. Merton, «Manifest and Latent Functions» (see Chap. III, reference 22).

22. R. Dahrendorf, Class and Class Confictin Industrial Societ. PP. 160-5.

23. R. Dahrendorf, loc. cit.

24. J. Rew, Key Problems of Sociological Theory, esp. PP. 110-14.

25. Talcott Parsons, The Social System, esp. pp. 490-6.

26. Lewis A. Coser, The Functions of Social Canflict, Routledge, 1958.

27. Max Gluckman, Custom and Canfict ni Africa.

28. Max Gluckman, ibid.

29. Alvin W. Gouldner, «Introduction» to Emile Durkheim, Socialism, Collier, New York, 1962, PP. 7-31.

30. David Lockwood, op. cit.

31. David Lockwood, op. cit.

الفصل السابع

تفسيرات التغير الاجتماعي

مقدمة

يشكوا علماء الاجتماع دائما من نقص نظرية لتفسير التغير الاجتماعي ، والذى نقصده تماما ، أنه فى حين توجد نظرية عن الفعل الاجتماعي والانساق الاجتماعية لدى علماء الاجتماع فأنهم لايملكون نظرية ملائمة عن التغير الاجتماعي ، وأحد تطبيقات التغير يمكن أن تكون أكثر تباينا عن نظرية الانساق الاجتماعية ، ووجهة النظر الاخرى ، المتصلة بذلك ، أن علم الاجتماع المعاصر مرتبط بالتحليل الوظيفي الذى يتناول دراسة الظاهرة الاجتماعية من خلال المضمون البنائي لنسق ما ، ولكنه لايفسر التغير الاجتماعي ، والمتغير الثالث لهذه الشكوى كما يلى : أن دراسة الثبات الاجتماعي يمثل حالة خاصة فى النظرية الاجتماعية ، وهكذا نجد أن ما يحتاجه علم الاجتماع هو نظرية واحدة تفسر كلا الثبات الاجتماعي والتغير الاجتماعي ، بينما نجد العنصر الرابع للشكوى كان ضد النظرية الاجتماعية وهو أكثر اختلافا : أن التغير الاجتماعي فقط حقيقى ، بينما الثبات الاجتماعي هو مجرد وهم ، أو على نطاق وأسع هو نتاج الفكر المحافظ أو مجرد خطأ فى فهم معانى الكلمات من خلال هذا الرأى الأخير ، ما الذى نحتاجه اذن ، هو أن نرجع الى بعض الآراء التقليدية السابقة ، التى ترى أن هدف علم الاجتماع مشابه لتأسيس التاريخ النظرى .

ووجهة النظر الأولى ، هى صحيحة جزئيا ، وخاطئة جزئيا ، حيث أنه فى الحقيقة أن علم الاجتماع ينقصه نظرية لتفسير التغير الاجتماعي ، لكن من المشكوك فيه أيضا ، أن علم الاجتماع يملك نظرية عن الثبات الاجتماعي ، فاذا ملك علم الاجتماع نظرية لتفسير الثبات الاجتماعي ،

فيجب يملك نظرية أخرى لتفسير التغير الاجتماعى . فاذا كانت نظرية الثبات الاجتماعى تفسر لماذا لاتتغير المجتمعات تحت هذه الظروف الموجودة ، نجد أن نظرية التغير تفسر عدم وجود مثل هذه الظروف .

والادعاء الثانى ليس مقبولا أكثر من الأول . فاذا كانت النظريـة الماركسية أو بعض النظريات الأخرى،يمكن أن تفسر حقيقة التغير الاجتماعى، ومن ثم يمكنها تفسير عدم وجود التغير . وفى الحقيقة لقد اهتم ماركس بصورة جزئية لتفسير الثبات الاجتماعى ، ولقد فعل ذلك من خلال مفاهيم اقتصادية وأيديولوجية ملزمة .

ووجهة النظر الخاصة بالادعاء الثالث ، يمكن قبولها تماما . فدراسة الثبات الاجتماعى على أساس أنها حالة خاصة لدراسة التغير الاجتماعى ، ولكن بالمثل ، دراسة التغير الاجتماعى يمثل حالة خاصة لدراسة الثبات الاجتماعى . وهذه النقطة قد وضحتها فى الفصل الأخير .

والادعاء الرابع هو أكثر تباينا من الادعاءات الاخرى . والتى غالبا ما ترفض أى شىء ما عدا الجانب التاريخى لعلم الاجتماع . وبعض المناقشات القوية يمكن أن تنشأ ضدها ، ولكنها تظل دائما فى صدام : حيث يكون قرار دراسة المجتمع بأسلوب واحد فقط .

طبيعة التغير الاجتماعي : ما الذي يمكن تفسيره

غالبا ما يميز علماء الاجتماع بين تغيرات تمثل جزء ضروري لثبات النسق الاجتماعي . ومن ثم ، نعود مرة أخرى للقول فان التغير باعتباره ولأسباب بيولوجية واضحة ، كل نسق اجتماعي ممكن تزويده بتغيرات في ملامحة الخاصة . ولكن هناك كثير من التغيرات الاخرى التي تحدث ، ليست من هذا النوع ، ولكن يمكن تناولها على أنها ملامح ثابتـه للانساق الاجتماعية ، وعلى سبيل المثال تقلبات الاسعار ، والتغيرات في تأييـد الاحزاب السياسية . ولكن كثير من التغيرات ترتكز على كيفية تحـديد النسـق الاجتماعي . فاذا كان كل شيء في النسق الاجتماعي يتغير ، من جزء في نسق دائم يمكن أن يقود للتغير في النسق ذاته . ومثال ذلك ، اذا كان النسق السياسي عادة يسمح بالاحلال أو الابدال من حزب الى آخـر ، من ثم أن فشل مثل هذا الاحلال عبر الزمن يمكن أن يؤدي الى تغير النسق السياسي ذاته .

كما حاول بعض علماء الاجتماع التمييز بين التغيرات الجزئية والتغيرات الـشكلية في النسق الاجتماعي . وهكذا فالاصلاح الاجتماعي والامتداد أو حتى الخلق والابتكار ، للخدمات الاجتماعية يمكن اعتبارها تغيرات جزئية في النسق الاجتماعي ، هو الذي يؤسس على التباين الاجتماعي للسمات الخاصة بالملـكية . وحتى بعض برامج التأميم للصناعات الرئيسية يمكن اعتبارها تغيرات جزئية في النسق الاجتماعي ، حيث أنها تتلازم في الوجود مع الملامح الخاصة للملكية في مجالات أخرى ، كما أنها تتفاوت في درجة تأثيرها من حيث الاختيار الشخصي لمراكز القوى في الصناعات المؤممة . ومن جانب آخر فان تغير العاملين الذين يتحكمون في الصناعة ، يمـكن اعتباره تغير في النسق ذاته .

والصعوبة التي تكمن هنا ، هي التعرف على التغير بصورة شاملة للنسق الاجتماعي . فاذا كان كل شيء في النسق الاجتماعي يتغير ، ومن ثم لايوجد أي أسلوب يماثله على أنه يمثل نفس النسق الاجتماعي ، وهنا

كانت الحالة كذلك ، فانه من الصعب تعيره من الناحيه المنطقيه . فاذا قلنا أن هناك تعير كلى فى النسق الاجتماعى لأى شركة صناعيه . يجب ان يكون لدينا بعض الوسائل التى تحدد تماثل النسق مع نفس الشركة ومن الواضح أن هناك بعض الأشياء لاتتغير . وبالمثل ، اذا أشار أحد الأفراد الى أن التغير الشكلى فى البناء الاجتماعى البريطانى ، يمكن أن يكون لديه بعض الوسائل التى تجعله يماثل هذا البناء البريطانى . وفى الواقع لسنا فى حاجة الى الذهاب وراء الأمثلة المتطرفة . حيث لايوجد نسق اجتماعى يتغير كليا . حتى أن معظم لتغيرات الراد يكاليه — الثورات — لاتمثل تغيرات كلية لجميع الملامح الخاصة بالبناء الاجتماعى : فالتغير يكون غالبا غير شامل وجزئى . وفكرة التغير الشكلى هى أكثر اقترابا الى الخرافه منها الى النظرية الاجتماعية العلمية . فالافراد الذين يحلمون بالتغيرات الشكلية ، لايمكن أن يمارسوا ذلك .

ولكن هناك معنى حقيقى معقول فى التميز بين التغيرات الثانوية من التغيرات الاساسية فى النسق الاجتماعى . ويمكن للفرد أن يفعل ذلك ، عن طريق فصل عدد من الملامح الاستراتيجية أو الجوهرية للنسق الاجتماعى ، ثم تحديد التغير الأساسى أو الرئيسى الذى يؤدى الى تغير هذه الملامح ذاتها . ولكن حتى هذه الحلول تؤدى الى بعض الصعوبات . أولا : كيف يمكن للفرد أن يحدد هذه الملامح الجوهرية ؟؟ ثانيا : كيف يمكن للفرد أن يميز بين التغيرات الأساسية والتغيرات السطحية فى هذه الملامح الجوهرية ؟؟ والصعوبة الثانية ، كما أعتقد ، هى ببساطة مظهر من الصعوبة الأولى .

ولكن ما الذى نقصده بلفظ — الملامح الجوهرية — أو الملامح الاستراتيجية للنسق الاجتماعى ؟؟ دعنا نقول أننا فصلنا ملامح أ ، ب ، جـ ، د ، و ، هـ للنسق الاجتماعى : ومن ثم اذا أفترضنا أن عرفنا أن التغير فى أ يمكن أن يكون له تأثير راد يكالى على ب ، جـ ، د . و ، هـ، واذا افترضنا أيضا أو عرفنا أن أى تغير أولى فى احد هذه العناصر . ب . جـ ، و ، هـ لايملك نفس الأثر على الآخرين باستثناء أ ، من ثم يمكن القول أن أ هو أحد الملامح الجوهرية للنسق الاجتماعى .

واذا لاحظ أحد الافراد أى نسق اجتماعى دائم ، فمن الصعب جدا ، أحيانا أن يفصل الملامح الجوهرية بهذا الاسلوب ، وهناك حالات تظهر ببساطة مثال ذلك : فمن الواضح أن عمل النظم السياسية والاقتصادية للمجتمع لـه أكبر أثر علـى نجاح أو فشل الـكتاب والمظاهر الفنية الأخرى . ولكن نجاح هذه المظاهر الفنية لها أثر ضئيل على هذه النظم السياسية والاقتصاديه . وعلى أيـة حال ، هناك بعض الحالات تـدل على أن الدراسات المتزامنه فشلت فى الـكشف عن أى العوامل يكون استراتيجى أو جوهرى فى النسق الاجتماعى مثال ذلك ، هل يمثل التركيب البريطانى ملامح الرئيسية ؟؟ وبملاحظة السياسة البريطانية كنسق دائم ، من الواضح أن كل عامل مفيد بالعوامل الأخرى . ولكن لايتضح أى العوامل يمثل الملامح الجوهرية . وبالطبع ، يمكن أن نناقش أن كـلا العوامل يمثل ملامح جوهرية علاقتها ببناء السمات الخاصية بالملكية الذى يمثل حقيقة العامل الجوهرى . ولكن هذه الحقيقة غير واضحة الا فى النظرية الماركسية . والمسألة يمكن مناقشتها بدراسة التغير الاجتماعى فاذا كانت التغيرات فى عوامل أ . ب أو جـ لايمكن أن تحدث بحدوث أحداث تغييرات فى هـ . و أو ز ، بينما التغيرات فى هـ . و أو د يمـكن حدوثها بدون أن تؤدى الى تغيرات فى أ ، ب أو جـ ، من ثم يتضح أن أ ، ب ، و ، جـ يمكن أن تكون الملامح الجوهرية للنسق الاجتماعى ، اذا كانت نتائج الانتخاب لم تغير النسق الانتخابى ولكن التغيرات فى النسق الانتخابى تؤثر على نتائج الانتخابات يمكن القول أن النسق الانتخابى هو أحد الملامح الجوهرية للنسق السياسى .

وحتى اذا لم توجد مشاكل فى تماثل العناصر الجوهـرية للنسق الاجتماعى فانه تظل صعوبة التمييز بين التغيرات الاسـاسية والتغيرات الثانوية . وترجع أهميتها للاسباب التالية : حتى اذا حدد أحد الافراد أن العامل أ يمثل عامل استراتيجى فى علاقته مع ب ، جـ ، د ، و هـ فهذا لايعنى أن العوامل الأخرى غير الجوهرية لاتتغير بدون أى تغير أولى فى العامل أ ولا يعنى ذلك أيضا ، أن التغيرات فى هذه العوامل لاتؤثر على التغيرات فى أ بصفة عامة . فمن المستحيل أن يتغير أحد الملامح فى النسق الاجتماعى

بدون أن يؤثر بصورة أو بأخرى فى الملامح الاخرى . والسؤال الملح هنا : هل التغيرات فى أ تؤدى الى تغيرات راد يكالية فى ب ، جـ ، د ، أو هـ بينما التغيرات فى ب ، جـ ، د ، و هـ تؤدى فقط الى تغيرات ثانوية فى أ ؟؟ وحتى اذا كانت الاجابة على هذا السؤال مؤيدة ، فهل هناك وسائل محددة للتميز بين التغيرات الراد يكاليه والتغيرات الثانوية ؟؟ وحتى ، اذا توافرت هذه الوسائل فمتى يمكن تطبيق هذه الوسائل ؟؟ بالنسبة للمدى القصير تأثير ب على أ يمكن أن يكون ثانوى ، بينما فى المـدى الطويل قد يكون التأثير راد يكاليا !! .

وخلاصة كل هذه المناقشة : يمكن أن يعرف فقط ، على نحو ارتجاعى Expost Facto أينما يكون التغير الخاص ، يكون أو لايكون ، تغير فى الملامح الجوهرية للبناء الاجتماعى . وهذا لايمنع أحـد من وضـع نظريات تقرر أن العوامل الاساسية تمثل الملامح الجوهرية ويمكن أن تؤدى الى تغيرات أعظم كنتيجة للتغيرات فى النسق ذاته . ولكن هذا يعنى أن توحد الملامح الجوهرية هو جزء من نظرية التغير الاجتماعى ، وليست خطوة مبدئية للتميز بين التغيرات الجزئية والتغيرات الكلية .

فكل التغيرات الاجتماعية مهمة : ولكن عدد ضئيل من التغيرات فى قطاعات معينة للنسق الاجتماعى يمكن أن تحدث نتائج مؤثرة أكثر من كثير من التغيرات فى قطاعات أخرى . والأكثر مـن ذلك ، كل التغيرات الاجتماعية جزئية ، فقط بعضها أكثر أو أقل من الأخرى .

حدود المشكلة فى دراسة التغير الاجتماعى

توجد اثنين من مجالات المشكلة فى الدراسة النظرية للتغير الاجتماعى، الأولى: تضع فى اعتبارها العوامل أو الميكانيزمات التى تؤدى الى التغير ، الثانية : تضع فى اعتبارها السمات العامة فى برنامج Course التغير الاجتماعى . وخلاصة هذا الفصل أنه يهتم بميكانيزمات التغير بينما يهتم الفصل التالى ببرنامج التغير .

منذ القرن الثامن عشر ، وعلمــاء النظرية الاجتمــاعية يفكرون فى ميكانيزمات التغير الاجتماعى وقد حاولوا ككل تفســير كل أو أغلب اشكال التغير من خلال العامل الواحــد . ويمكن تقسيم نظرياتهم الى مجموعتين :

١ ــ هؤلاء الذين يفسرون فى ضوء نمو العوامل والعمليات الداخلية

٢ ــ وهؤلاء الذين يؤكدون العمليات الخارجية وهــذا الشكل هو الشائع فى أغلب التفكير الاجتماعى .

وأفضل تفسير معروف للتغير الاجتماعى فى ضوء العــامل الواحد أوالعامل المسيطر هو النظرية التكنولوجية ، النظرية الاقتصادية ، نظريــة الصراع ، نظرية التكامل الغيرسوى ، نظرية التكيف والنظرية الفكرية ، وأخيرا نظرية التفاعل الثقافى . وسوف أعود لهذا كله قبل أن نجد اجابة للسؤال : هل يمكن أن نجد نظرية واحدة للتغير الاجتماعى ؟؟

اولا ــ النظرية التكنولوجية :

فى بعض الأحيان ترتبط هذه النظرية خطأ بالماركسية ، كما أنها انتشرت حديثا . فى مضمون ما تستخدم لتفسير النمو المتشابه بين المجتمعــات الصنــاعية الاشتراكية وغير الاشتراكية . وفى مضمــون آخر تستخدم التحليل والتنبوء بعمليات التغير الاجتماعى فى المجتمعات التى يمكن أن نسميها نامية . ويمكن أن تحتوى النظرية على شكلين :

١ ــ تقرير شروط كافية لتفسير التغير الاجتماعى .

٢ ــ تقرير شروط ضرورية لتفسير التغير الاجتماعى .

فى الشكل الأول من الواضح أن النظرية تكون حقيقة فى أحد المجالات وزائفة فى الأخرى أن أى تغير تكنولوجى ينتج بدرجة كافية ؛ ينتج بعض التغيرات الاجتماعية الأخرى كنتائج تابعة له . مثال ذلك الأساليب الفنية الحديثة للمصانع قد أثرت فى العلاقات الاجتماعية المصاحبة للصناعة ، كما أن الأساليب الفنيـة الحديثة قد أثرت فى بعض مجـالات التنظيم العسكرى . أنه من الصعب أن نجد أى معنى للتغير التكنولوجى أن لم يصاحبه بعض التغيرات الاجتماعية . وعلى أية حال ، هذا لا يعنى أن التغير التكنولوجى وحده يمكنه أن ينتج تغيرات اجتماعية لكل الأنماط .

وفى الواقع ، أن الفكرة التى وجدت قبولا واسعا فى علم الاجتمـاع هى فروض « الهوة الثقافية » Culture, Lag فى محاولتها تفسير كثيرا من ملامح المجتمعات الصناعية الحديثة ــ مظاهر القلق ، الصراعات ، أشكال الأمراض العقلية ، والرغبات الفردية ــ فى ضوء فشل التنظيم الاجتماعى أن يحفظ توازنه مع التغير التكنولوجى . وهذا يكون أفكارا خاطئة مع هذه الفروض . أنه من الممكن معرفة تلك الأنواع من العلاقات الاجتماعية الأكثر تناسبا وملائمة للمستوى الخاص للتكنولوجيا ، وأنه من الممكن الحصول على التفسير الكافى لهذا . ولكن من النادر رفض الأصل الأساسى للحقيقة : فالتغيرات التكنولوجية السريعة جـدا يمكن حدوثها بدون أى درجة مماثلة للتغير فى البناء الاجتمـاعى والسمات الأخرى للثقافة .

ويرى الشكل الثانى : أن التغير التكنولوجى دائما شرط ضرورى لحدوث التغيرات الاجتماعية الأخرى . قد يكون هناك حالات تكنولوجية معينة ضرورية قبل العوامل الأخرى التى تستطيع احداث تغيرات معينة ، ولكن هذه الحـاجة لا تعجل أو ليست معجلـة بالتغير الاجتمـاعى . فمثلا يستلزم عدم التغير فى التكنـولوجيا حدوث تغير حول النظـام الديمقراطى المحافظ فى بريطانيا . وهذا لا يعنى أننـا ننكر أن التغير التكنولوجى مسئول فى بعض الأحيان عن التغيرات الأساسية المنتشرة فى البناء الاجتماعى . ولكن يظل السـؤال المهم هنا : لماذا يحـدث التغير التكنولوجى ذاته ؟؟ ولا يمكن أن يكون ببسـاطة نتيجة لقوة خـاصة

دافعة ، ولهذا لا يمكن تفسير : لماذا يكون التغير التكنولوجي نادرا في بعض المجتمعات ، وفي فترات معينة من التاريخ ؟ ؟

ثانيا — النظرية الاقتصادية :

تدين كثيرا لتأثير ماركس والماركسية ، والنظرية الاقتصادية للتغير احتلت مكانا رئيسيا في دراسات ومناقشات علماء الاجتماع والتاريخ . هذا ليس لأنها نظرية على الأقل في تأثرها بالماركسية تكون مقبولة أكثر، ولكن لأنها تدعو الى تغيرات ودفاعات خطيرة لا نهائية . وبدون شك يرجع ذلك جزئيا الى الأهمية الشائعة للماركسية كمذهب أيديولوجي في نضاله مع أو بين المجتمعات . وكذلك يرجع أيضا الى جاذبية المذهب ، وبدون سبب كم من النقد وجه ضدها ، ومازال هنا أكثر ، وهذا لأنها تبدو مقبولة ، كما تبدو أنها نافذة الى أعماق الحقيقة الاجتماعية ، وبطبيعة الحال ، فا ن التغيرات الاقتصادية للتاريخ أو التغير الاجتماعي ، ليست في حاجة أن تكون ماركسية ، ولكن لا يوجد أي من المتغيرات الأخرى للمذهب نال الاهتمام مثل الماركسية .

ولقد أسست النظرية الماركسية على الفرض الأساسي : أن التغيرات الاقتصادية في البناء السفلي Infra-Structure للمجتمع هو المحرك الأول للتغير الاجتماعي . ويتكون البناء السفلي من قوى وعلاقات خاصة بالانتاج ، بينما يتكون البناء الفوقي Super-Structure من السمات الخاصة بالنسق الاجتماعي ، مثل النظم السياسية والقضائية والدينية والتي تخدم وتدعم البناء السفلي ، الذي تكونت بواسطته . ولم يؤكد ماركس أن عناصر البناء الفوقي تتحدد كلية بالتغيرات في البناء السفلي ، كما أنه لم تقترح أن كل المجتمعات في نفس مرحلة التنمية الاقتصادية تملك سمات البناء الفوقي بصورة مقصودة . وبذلك لاتمثل نظرية ماركس حتمية كاملة لكل النظم عن طريق عمليات عامة سائدة للتغير الاقتصادي (١) . فلقد أكد ماركس ببساطة ، أن التغيرات الاقتصادية أساسية وأنها تأتي بتغيرات أخرى حولها والتي لها مصالح اقتصادية .

ولم تكن نظرية ماركس شكلا للحتمية التكنولوجية . فلقد قدر

بنفسه أن أى نسـق اجتماعى يمكن أن يكون له أهمية ما ، وكذلك لا يكون محددا بتطور قوى الانتـاج بدون حدوث انهيـاره . هذا التحديد ، يمكن وجوده فقط ، عندما يؤدى التطور التكنولوجى الى الصراع الطبقى والى تناقضات أخرى . بحيث يمكن لنسق أن يأخـذ طريقة جديدة ، فالتغير طبقا للنسق الماركسى يعنى تغير فى تناقضات الانتاج وفى النظم الأخرى التى ترتبط وتصاحب بشكل خاص هذه العلاقات . لكن ما الذى يحدد ويدفع التغيير ؟ هو تناقضات النسق الاجتمـاعى التى تنبع من العلاقات الاجتماعية للانتاج .

وعلى الرغم من أن نظرية ماركس تعتبر نظرية عامة لميكانيزمات التغير الاجتمـاعى فان ماركس قلما طبقهـا كنموذج لأى نسـق آخر ماعدا الرأسمالية . وأنا هنـا لا أقترح تجديد كثير من الانتقادات الخـاصة بالنظرية الماركسية : لأن الرأسمالية لا يمكن لحـلالها بالاشتراكية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، حيث أن الطبقات فى المجتمع الرأسمالى لايمكن أن تصبح قطبية ، وان الاصلاح ونمو الثروات يؤدى الى ثورة أقل فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . وهكذا .. كل هذه الانتقادات غالبا ما تكون كافية وفى بعض الأحيان تكون مقبولة من جانب الماركسيين .

ولقد نقدت نظرية ماركس نقدا مكثفا نظرا لتجاهلها أو سوء تقديرها للأهمية السببية للأفكار والعمليات السياسية عموما . وهذا النقد أعيد تكراره باستمرار أيضا بواسطة الماركسين بالطريقة الآتية : أولا : لقد ناقشوا ، أن الماركسية لا تنكر أى تفاعل بين عمليات البناء التحتى ، والبناء الفـوقى : مثال ذلك أنه لا يمكن أن تنكر أن الطبقات الظـالمة يمكن أن تجذب نحو المعتقدات الدينية والتى تعبر عن بعض الاحتجاجات ضد النسق الاجتماعى ، كما أن هذه المعتقدات تساعدهم أيضـا على صياغة أو تكوين المذهب السياسى للنشاطات الثورية ، كما أنه لا يمكن أن تنكر أن الطبقـات الظالمـة يمكن أن تحصل على بعض المكـاسب السياسية من خلال العمليات الديمـوقراطية ، والتى بدورها ، تسهل التحول أو التغير الجوهرى للنسق الاجتماعى . ثانيا : ادعاءات الماركسية أسـاسا لتفسير « أهمية » التغيرات من نمط واحد للنسق الاجتماعى

الى نمط آخر : من العبودية الى الاقطاع ، ومن الاقطاع الى الرأسماليه ، ومن الرأسمالية الى الاشتراكية • فى حدوث هذا ، ربما نرى فى أى لحظة من الزمان ، أنه يوجد تفاعل بين العامل الاقتصادى والعوامل الاجتماعية الأخرى ، يمثل التفاعل بين عامل التكنولوجيا والعوامل الاقتصادية • وعلى أية حال ، فى الحالة النهائية ، يجب أن يتغير البناء الفرعى الاقتصادى قبل أى تغير نوعى فى النسق الاجتماعى عموما •

فى هذه المناقشة الثانية ، نجد من الصعب معالجة الماركسية ، كنظرية اختيارية للتغير الاجتماعى • ويمكن تقديم أدلة لنرى أن التغيرات السياسية والايديولوجية هى أما ضرورية لأحداث تغيرات اقتصادية معينة ، وأن كثير من التغيرات الاجتماعية تحد ث، والتى لا تكون نتيجة للتغيرات الاقتصادية المعينة ، ويمكن الاستمرار فى المناقشة بأن هذه الآراء لا ترفض النظرية الماركسية وذلك بناء على هذه التغيرات ليست تغيرات أساسية فى البناء الاجتماعى ، مثال ذلك : اذا وجدنا أن الاستقرار السياسى والالتزام الايديولوجى نحو التجديد والتحديث يعتبر مطلب ضرورى سلفا للتطور الاقتصادى ، ومن الممكن المناقشة وفقا للماركسية أن التغيرات « الحقيقية » فى البناء الاجتماعى تحدث فقط بعد التطور الاقتصادى • واذا ناقشنا أن المنافسة السياسية بين الدول يعتبر عامل أساسى فى احداث التصنيع مثل العوامل الاقتصادية ، فان الاجابة سوف تكون أن ذلك يمثل مرحلة فى حركة التحرير لساكنى المستعمرات ، والذى هو ذاته مرحلة فى التطور والاحلال للرأسمالية •

والمشكلة الأساسية للنظرية الماركسية انها تفترض مسبقاً حقيقة معينة ومعيار ذو هدف محدد يقيم التغيير النوعى من نمط واحد للنسق الاجتماعى الى نمط آخر • ومن الممكن أن نرى دائما أن النسق الاجتماعى يظل أساسا غير متغير ، بمثل أنه يمكن أن يكون « أساسا » متغير • من هنا تصبح المناقشة الكلية أيديولوجية تماما ، وبالتالى تسلم النظرية الماركسية ببعض التفاعلات بين العامل الاقتصادى والعوامل الأخرى • ومن الصعب أن نمى على وجهه النظر أو الرأى القائل أن

التغير الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي . ولكن من العيب الرئيسي للنظرية انها لا تعطي حقيقة أنماط كثيرة التغير على الاطلاق . مثال ذلك : أغلب التغير الاجتماعي في المجتمعات غير الصناعية يرجع أكثر للعوامل السياسية والضغوط العسكرية منه للعوامل الاقتصادية . وطبيعيا . أنه من المهم أن نرى أن هذه العمليات الأخرى لا تظهر في كل العوامل الاقتصادية . ولكن هذه هي نفس الصعوبة في تفسير هذه التغيرات من خلال العمليات الداخلية للاقتصاد ذاته . وأحد الأشياء الهامة من الاقتصاديات المترابطة نسبيا أنه من النادر نمو العمليات الداخلية للتغير بدون تغيرات راديكالية معينة في بناء العلاقات الاجتماعية ، وفي الأفكار التي تسمح باستخدام الابتكارات والاختراعات التكنولوجية ، كما تشجع الاختراعات ذاتها .

ولكن واحدة من الانجازات العظيمة للنظرية الماركسية للتغير ، كنظرية مضادة للنظرية التكنولوجية انها حقيقية اجتماعيا . فهي تسعى لتفسير التغير الاجتماعي في ضوء العمليات الداخلية للأنساق الاجتماعية عموما . وأكثر من ذلك ، أنها لا تعالج هذه العمليات باعتبارها أشياء مادية أو اعادة تكيف ومحاولات استخدام مجموعات من نماذج الفعل والتفاعل على المستوى الاقتصادي لبيان الاستمرار المنطقي في تطور الرأسمالية أو بعض الأنساق الأخرى ولكن المشكلة هل تلك الأنساق الاجتماعية لا تعمل في طرق بسيطة معينة . فكل مجال للحياة الاجتماعية مزود ببعض درجات الاستقلال الذاتي في المجتمعات البسيطة وكذلك كل منها يمكن تكوين مصدر ممكن للتغير . وأبعد من هذا ، أن الخلق أو الابتكار الانساني له اختراعاته واكتشافاته ولا يحدث هذا استجابة للمتطلبات الاقتصادية . كلاهما لديه بعض درجات الاستقلال الذاتي ، مع أنه صحيحا كما أشار ماركس ـ ولهذا فقط فالنظرية الاجتماعية الحديثة تدين له بالعظمة ـ تلك الاختراعات تتطلب بيئة اجتماعية مقبولة أو ملائمة ، فضلا عن منبهات ربما تأتي من الاقتصاد . وعندما تحدث ، ربما تكون لها نتائج غير مقصودة تماما بواسطة المخترعين لها أو بواسطة هؤلاء الذين يطبقونها عمليا .

ومما يثير الانتباه أن ماركس قد تجنب الحتمية التكنولوجية ، لأن أى نظرية ربما تبدو أنها تحتفظ من خلال الفلسفة المادية للتاريخ . وربما كان تجنبه هذا ضروريا . فالتغيرات التكنولوجية بدأت كأفكار فى عقول الأفراد ، وليست جوهر مادى .

ثالثا — نظرية الصراع :

فى نظرية ماركس ، نجد التغير الاقتصادى وحده يحدث وينتج التغيرات الأخرى من خلال ميكانيزم للصراع المكثف بين الجماعات الاجتماعية وبين الأجزاء المختلفة من النسق الاجتماعى . ولقد اقترح علماء النظرية الاجتماعية حديثا ، أن الصراع ، بمضمونه الواسع ، يجب أن يكون سبب التغير الاجتماعى . والبرهنة وراء ذلك تكون : لو أنه يوجد اجماع فى المجتمع ، ولو أن القطاعات المختلفة للمجتمع كانت متكاملة ، تكون الحاجة ضئيلة للتغير ، وبالتالى يجب أن يحدث التغير نتيجة للصراع بين الجماعات الاجتماعية ، أو بين الاجزاء المختلفة للنسق الاجتماعى والثقافى .

هذه النظرية تكون أكثر قبولا ، ولكن ليست بالضرورة حقيقية . والجدال هنا هو أن صراع الجماعة يكون شرط كافية للتغير الاجتماعى من الواضح أنها زائفة . وبالطبع . نظرية من هذا النمط تشير ليس لشكل الجماعة المنقطع والمتفرق والتى يمسها أن تكون فى صراع مع الأخرى، بل لوجود الصراع البنائى بين الجماعات التى تسعى الى انهاء للمصالح التى تتعارض مع بعضها البعض . ولكن من الشائع أن تصبح هذه المصالح هى التى يعبرون بها عن أنفسهم فى موضوعات خاصة يحلونها بواسطة التوصل الى تفاهم وسط : والمثال الواضح على ذلك هو انهاء المنازعات الصناعية عن طريق المساومة أو التحكم .

يمكن أن نناقش أن الصراع البنائى عندما يتضمن توازن قوى متساوية ، فلا تكن عناصر معوقة للتغير الذى كان يمكن أن يحدث بدون هذا التوازن مثال ذلك ، فى المجتمعات التى يوجد فيها تقسيمات عميقة بين الجماعات سواء كانت اقليمية أو عرقيه أو عنصرية ، يكون هناك

امكانية أقل لتقديم التنمية الاقتصادية أو السياسات الخاصة بالدعاية : أى تغيرات محسنة تتطلب بعض درجات الاجماع أو على الأقل ظهور التقسيمات التى تتقاطع مع الأجزاء التى تقسم المجتمع الى وحدات عدائية • والنقطة المهمة هنا أن الصراع قد يقود الى الاثارة والتهيج وليس للتغير !!

واذا لم يكن الصراع كافيا هل يكون غير ضرروى المتغير !!

من الواضح أن التأكيد بأن الصراع شرط ضرورى للتغير من النادر رفضها • حيث لا يوجد مجتمع ، متغير أو غير متغير ، ليس فيه صراع فى بعض الأنواع أو الأخرى وكذلك من الواضح أنه لا يوجد حالة للتغير الاجتماعى لا تكون مصاحبة مع الصراع فى بعض الطرق الأخرى • والنظرية يمكن أن تقرر أن أى تكثيف للصراع يعتبر ضرورى لحدوث التغير الاجتماعى وتبدو هذه النظرية غير مقبولة ، مثال ذلك : أن الزنوج فى الولايات المتحدة قد حصلوا على بعض التغيرات فى مكاناتهم الاجتماعية ، ولكن لم يؤدى ذلك الى تكثيف الصراع بين الزنوج والبيض • هذا المثال قد يكون مقنعا من الناحية الظاهرية ، ولكن هناك عديد من العوامل فى المناقشة • ولتوضيح ذلك يجب التميز بين لفظ « صراع » Conflict ولفظ « نضال » Struggle (*) • ويوجد الصراع الاجتماعى عندما تظهر الأهداف لجماعة واحدة والسعى وراء تحقيقها بطريقة ما تماثل تلك الأهداف لجماعة أخرى لا يمكن أن تكون محققة ، بينما يظهر النضال عندما يأخذ الفعل أصل الصراع بواسطة استخدام القوة عن طريق جماعة أخرى أو عن طريق تجاهل جماعة أخرى فى موقف الصراع •

والذى يكثف النضال بين الزنوج والبيض فى الولايات المتحدة يكون تبعا لزيادة الادراك أو زيادة الخبرة ، بعدم المساواة بين جماعة من الزنوج فضلا عن الخوف المتزايد من المساواة العظيمة بين جماعة من البيض ، مما

(*) انظر ماكس فيبر (٢) •

ينتج عنه تغيرات عدة فى موقف الزنوج . من هنا يتحول الصراع الى نضال بواسطة ادراك وخبرة الزنوج بعدم المساواة ، وليس ضروريا بواسطة الزيادة الحقيقية فى عدم المساواة ، فضلا عن شعور البيض بالتأخر وليس الزيادة الحقيقية فى المساواة .

ولكن حتى عندما يتحول الصراع الى نضال ـ وحتى المساواة الجماعية تكون معتدلة كشكل نظامى للنضال بطبيعة معتدلة أكثر ـ ليس من الضرورى أن يقود الى التغير ، ولا يكون شرط ضرورى للتغير . فالصراع الشديد مع أى شكل آخر للصراع ، يمكن أن يؤدى لمنع التغير باستخدام الظلم أو الاضطهاد . وليس هناك شك فى أن شدة النضال يمكن أن تعطى دلالة لطبيعة وسرعة التغير . ولكن يجب الا نهمل أن تكثيف الصراع قد يكون ذاته نتيجة لعوامل أخرى قد لا تكون نفسها مرتبطة مع الصراع وشدة العداوة للبيض والزنوج والنضال فى الولايات المتحدة يكون نفسه نتيجة لزيادة التصنيع والنمو البنائى البطالة نتيجة للتسهيلات التعليمية غير الكافية للزنوج ، وزيادة التحضر وعدم توافر الوسائل المهمة ، وأى توقع للمساواة الكبيرة والساذج فقط هو الذى يتوقع حدوث التغيرات بدون الصراع وتكثيف النضال وقد يكون ساذج أيضا من يتوقع العمليات الجدلية Dialectical * للنضال العنصرى سوف تخلق مساواة عنصرية .

وقد يكون الصراع غير كافى لتقديم التغير فى ظروف كثيرة ، وقد لايكون ضروريا فى بعضها . مع أنه واضح أنه يكون ضروريا فى كثير منها . ولكن شدة الصراع هى نفسها واحدة من منتجات كثيرة لأنماط كثيرة من التغير الاجتماعى . ومن الناحية الامبريقية يكون ربط الصراع منع التغير غالبا ما يدفع علماء الاجتماع للقول ان الصراع يكون سبب أساسى للتغير . وفى المجتمع الذى لديه مجموعة محددة من خلال التصنيع المخطط يمكن أن يساهم الصراع فى العمليات : فالمنافسة من أجل النفوذ والقوة بين الدول ، وحتى بين أجزاء الدولة الواحدة ، ربما ينشط التغير الاجتماعى ، ولكن نفس هذه الأشكال الخاصة بالصراع ربما أيضا تمنع التغير الاجتماعى .

ومما يثير الانتباه فى نظرية الصراع للتغير الاجتماعى الاعتقاد (غالبا ما نجد المسيحية فى تطـرفها ، والأشـياء غير الحقيقية نتيجة للايمـان بالأخرويات « البعث والاحساس ») بأن الصراع بتعبير جد يعنى ثورة كمالتغير الراديكالى والكلى فى البناء الاجتماعى . فالثورات تحدث فعلا أقل مما يتوقـع ، وكثيرا مالا تحدث النتيجـة فى التغيرات التى كانوا يتوقعونها أو تنبؤا بها مقدما بواسطة هؤلاء سواء كانوا مؤيدين أو خائفين من هذه الثورات . ولقد قال افلاطون أن كل الثورات تقود الى ردود أفعال لقد كان احتمالا يعبر عن أمنية أو رغبة غيورة . ولكن يوجد حقيقة كبيرة فى هذه الفكرة . فالثورات تثير القمع والثورة المضادة . ولو أن هذه الأخيرة حدثت ، تؤدى الى مظاهر اللا نظام وتقل حالة الشرعية. ويواجه القـادة الثوريين الرئيسيين ثلاث مشـاكل : الحـكم ، خلق النظام ، تقليل فرض المعـارضة لعدم الشرعية أو حتى العنف والقهر . وهذا لا يعنى أن الثورات لا تؤدى الى التغير . ربما تحدث كثير من التغيرات . ولكن من الخطأ الخلط بين أثر وشدة الفعل الثورى بالمقدمات البطيئة وباعادة الأشكال الاجرائية التى تتبع ذلك . وأنسب مناخ لنجاح المجتمع الثورى هو نمو أقوى درجة من الشرعية والاجماع ولهذا السبب ولأسباب أخرى عديدة ، أن نظرية الصراع للتغير بصـورتها الحالية ، غالبا ما تقود الى البساطة واختلاط الأفكار .

وجاذبية نظرية الصراع ، تكمن جزئيا ، أنها تقدم اجابة بسيطة لمشاكل علم الاجتماع ، ولكن يجب أن « أكد الصراع الاجتماعى غالبا ما يكون من نتاج التغير الاجتماعى أكثر من مسبب له » كما يكون عموما عقبـة كبيرة لأنماط محددة من التغير الاجتماعى .

رابعا ـ نظرية الانكامل :

هنالك نظرية قريبة أو وثيقة الصلة بنظرية الصراع ، حيث تفسر التغير الاجتماعى فى ضوء « التغايرات والتفاوتات » بين الأجزاء المختلفة للانساق الاجتماعية .

وهناك مصادر كثيرة لعدم الأنساق أو المتغايرات والتنافرات خلال الأنساق الاجتماعية . وأكثر الأمثلة وضوحا هو التوتر المحتمل بين الشخصية ومتطلباتها التي تظهر من خلال النظم الاجتماعية . لو أن الناس تمثلوا التنشئة الاجتماعية تماما ، فمن الطبيعي أن يتحركوا العمل وفقا لما تطلبه المعايير الاجتماعية . ولكن لسببين على الأقل ، فان الناس لا يتمثلون التنشئة الاجتماعية تماما .

أولا : لو أن التنشئة الاجتماعية صارمة ، فانها تترك الناس غير قادرين على مسايرة الاحداث غير المتوقعة ، ولكن اذا كانت التنشئة الاجتماعية تسمح ببعض درجات المرونة ، فانها أيضا تسمح ببعض التفسيرات الشخصية للادوار الاجتماعية .

ثانيا : كل عمليات التنشئة الاجتماعية بها متطلبات متصارعة ، وبالتالى تنتج بعض المقاومة لمثلى التنشئة ، وبالتالى تخلق مصدر دافعى نحو الانحراف الاجتماعى .

والمصدر الثانى لعدم التكامل وعدم الاتساق وثيق الصلة بالمصدر الأول وهو متضمن فى طبيعة توقعات الدور . وتوصف الأدوار الاجتماعية بواسطة المعايير العامة . وعلى أية حال ، فالمواقف المعنية ، التى تحكمها مثل هذه المعايير تتباين فى درجة أهميتها . والحقيقة المؤكدة أن توقعات الدور لها صفة العمومية تماما بحيث تطبقة على مواقف متباينة ويعنى ذلك أن هناك بعض مجالات للتفسيرات الشخصية . ومن هنا فان الشخصية والالتزامات المتصارعة تؤثر كل منهما فى الأخرى .

والانساق الاجتماعية وأجزاء من الأنساق الاجتماعية تختلف فى درجة المرونة التى تسمح بها للادوار ، كما تختلف أيضا فى درجات التغير التى تظهر فى التنشئة الاجتماعية .وليس بعيدا لهذين العاملين مع بعضها مؤسسات مصدرا للتوتر ، محدثا التغير الاجتماعى ، وبالمثل فان امكانية وجود التغير هى ذاتها تختلف من نسق اجتماعى الى آخر . وأحد الافضال لنظرية الدور المرن للتنشئة الاجتماعية أنها ليس فقط اشارات أو أدلة لمصدر التغير الاجتماعى ، ولكنها تقترح أسباب لماذا أن بعض المجتمعات أو بعض القطاعات

بالمجتمع تكون أكثر استعدادا لظهور التغير من غيرها ؟؟ ونقاط ضعف هذه النظرية أنها لم تفسر حقيقة لماذا يحدث التغير ، بينما فسرت فقط لماذا يجب حدوثه ؟؟ ونظرية الادوار ربما تكون مرنة لكى تسمح لكثير من التنوعات فى السلوك دون أن يؤدى ذلك الى تغيرات فى النسق النظامى .

والمتغير الأساسى لنظرية اللاتكامل Malintegration تفسر التغير فى ضوء الضغوط المجاورة أو متطلبات القطاعات المختلفة أو الثقافة . بناء على هذا الغرض ، فانه اذا حدثت أفعال فى واحدة من هذه القطاعات فان واحدة أو أخرى يجب أن تتغير .

وفى بعض الحالات فان التعارض بين القطاعات تتطابق مع التعارض بين الجماعات الاجتماعية أو شبه الجماعات فى نوع واحد أو آخر ، فى حالات أخرى نجد أن عدم تكامل النسق ربما يتقاطع مع تقسيم الجماعة أو يظل ببساطة مع الجماعة الاجتماعية الخاصة أو شبه الجماعة . هذا النمط الثانى ربما يأخذ شكل صراع الأدوار مع نفس الأفراد ، أو ربما يأخذ شـكل للصراع بين الأفراد مع نفس الجماعة الاجتماعية . والمثال الدال على النمط الأول هو الصراع بين السلطة التقليدية والبيروقراطية حينما تمثل البيروقراطية القطاع الحضرى بينما تمثل السلطة التقليدية القطاع الريفى * وبالطبع ، توجد بعض الروابط الاجتماعية بين القطاع الريفى والحضرى وبصفة خاصة روابط القرابة ، ولكن هذه الروابط ربما تكون أقل وأضعف من تقليل الصراع . ولا يمثل ذلك حالة لصراع الجماعة حيث أن لكل جماعة أو شبه جماعة نظم مختلفة ممثلة . وخارج نطاق هذا النمط من الصراع ربما تظهر أبنية مختلفة للعلاقات بين المدينة والقرية ، أو بين المركز الرئيس والمناطق المحيطة به فى الحياة السياسية . والمثال الدال على النمط الآخر هو الصراع بين أدوار العائلة وأدوار المهنة التى تظهر فى المجتمعات الصناعية : مثل هذا الصراع يمكن أن يؤثر فى كل فرد ، ولا يؤدى فقط الى التغير فى بناء العائلة بل يؤدى أيضا الى التغير فى النسق المهنى والأمثلة الوسيطة تكون للصراع

(*) احد الامثلة لهذه المناقشة قدمها سملزر (٢) Smelser

بين الكنيسة والدولة فى مجتمع العصور الوسطى أو بين القيم الهندية التقليدية وبين قيم المجتمع الصناعى الحديث فى الهند اليوم . فى هاتين الحالتين الا خيرتين ، فان الصراع قد يكون داخليا لبعض الأفراد ، وقد يكون بالنسبة للبعض الآخر بين أفراد تربطهم روابط القرابة والصداقة ، والطبقة ، والمكانة ... ألخ وفى بعض الحالات ربما يكون الصراع داخليا وشخصيا معا .

هذه النظرية قد تكون مقبولة مثل نظرية صراع الجماعة ، والاثنين معا يجب أخذهما فى الاعتبار كمثل جيد للتغير الاجتماعى . ولكن يوجد نقاط ضعف بينها : دعنا نفترض أننا نحاول تفسر التغير الاجتماعى فى ضوء عدم التكامل بين عنصرين أ ، ب . والآن لو أن أ ، ب كانوا غير متكاملين فى الماضى ، من ثم سوف يخترقهما بعض التغير . وقد لا يحدث ذلك ، ربما قد يؤدى الى تكاملهما . ولكن بفرض أن يكونا فى حالة اللاتكامل فانه يمكن تغيرهما . وهذا يفترض أن التغيرات فى أ ، ب والتى تظهر لتجعلهما غير متكاملان ، سوف ترجع الى أشياء أخرى أكثر من عدم التكامل . وبعبارة أخرى ، عدم التكامل ليس شرط ضرورى لحدوث التغير الاجتماعى وبطبيعة الحال ، يمكن أن نجد أن التغيرات فى كلا أ ، أو ب أو كلاهما سوف يرجع الى عدم تكاملهما مع العناصر الأخرى جـ ، د ، فضلا عن أن هذه التغيرات سوف تخلق عدم التكامل أكثر بين أ ، ب وبالتالى يخلق تغيرات جديدة وبهذه الطريقة ، يمكن مناقشة أن كل التغير يرجع الى عدم التكامل ، ولكن المحل أو المكان الرئيسى لعدم التكامل هو ذاته التغيرات . وبديلا لذلك يمكن مناقشة أن كل عنصر مثل أ ، ب ، جـ ، أو د هو ذاته يشكل أجزاء $أ_1$ ، $أ_2$ ، $أ_3$ ، $ب_1$ ، $ب_2$ ، $ب_3$ .... الخ . حيث يكونوا فى حالة عدم تكامل تحقق التغيرات فى الكليات ، والتى تصبح غير متكاملة مع بعضها الآخر . هذه الطريقة تجعل المناقشة أن كل التغير الاجتماعى هو مجموعة من التوافقات النهائية بين الاجزاء غير المتكاملة للأنساق الاجتماعية . ولكن يبقى السؤال الملح : لماذا تصبح بعض الاجزاء غير متكاملة مع بعضها البعض فى المحل الأول ؟؟

وبطبيعة الحال ، فان النظرية ليست فى حاجة لأن تتطلع الى الاجابة على هذا السؤال الأخير : فهى تقرر فقط أن عدم التكامل شرط كما فى حدوث التغير وعموما ، من المشكوك فيه أن تكون النظرية بهذا الشكل حقيقية . وبالطبع ، لو أن شيئان فى أعلى درجة من اللاتكامل ، من ثم لا يمكن الافتراض مسبقا تلازمهما فى الوجود . وحتى لو تلازما فى الوجود ، من ثم فان التوقف أو الكف عن التلازم فى الوجود فى حالة خاصة يعتبر تغير . ويتبع قولنا هذا أن تحديد حقيقة عدم التكامل بين العناصر هو أن هذه العناصر يمكن ان تتغير من أجل تلازمهما فى الوجود . وعلى أية حال ، لو قررت النظرية أن التنافر غير محتمل داخل النسق الاجتماعى ، من الواضح أنها زائفة : حيث أن حقيقة الأمر أن الأفراد سوف يجيزون بعض الأنماط غير الملائمة من خلال النظم الاجتماعية لو كان ذلك يحقق مصالحهم أو اذا لم يكن هناك بديل لذلك كما أنهم سوف يتفاعلون مع بعض الأشكال غير الملائمة بواسطة تغير هذه النظم بنظم أخرى قادرة على تحقيق مصالحهم . وليس فقط أنها تظم غير ملائمة وقيم متلازمة فى الوجود ولكن أيضا التلازم فى الوجود يمكن أن يمنع مصادر معينة للتغير الاجتماعى ومقاومة الروابط الطبيقية الداخلية والاستثناءات الطبيقية الداخلية فى المجتمع الهندى ، فى بعض أشكالها تشجع بواسطة بعض أشكال التنمية الحديثة ، ولكن هذه المقاومات فعلا أو حقيقة تمنع أشكالا أخرى للتنمية الحديثة (٤) .

والمثال التاريخى غالبا ما يكون أن النظم المتصارعة تؤدى الى تغيرات رادبكالية حيث أن صراع الكنيسة والدولة قد ساعد على تشجيع نمو المذهب البروتستانتى والعلوم ، كلاهما عمل على تقدم الاقتصاد الحر والتنمية السياسية . ولكن نسبة التنافر وعدم التكامل بين الكنيسة والدولة — لو أمكن أن نسميها هكذا — ترجع الى النضال من أجل القوة فالكنيسة ربما لا يكن أن تنفصل عن الدولة ، كما فى كثير من المجتمعات الحديثة ، ولكنها تحمل خضوعا لقراها السياسية الخاصة بالدولة . وعندما لا يكون للدين تنظيم سياسى ، غير متطابق بين الأخلاق الدينية والمصالح الخاصة بالدولة أو الاقتصاد ، التى غالبا ما توضع تحت قطاعات يمكن ادارتها .

ان هذا لا يعنى القول بأن الصراع على المبادىء ، والصراع بين المتطلبات للنظم المختلفة والصراع بين المجموعات المختلفة من المعايير والقيم ، لاتقدم مصدرا للتغير الاجتماعى . ولكن النتيجة الأخيرة أن مثل هذا التغير هو التفاعل بين الأفراد الذين يؤدون أدوار اجتماعية معقدة ، والسعى وراء تحقيق المصالح الملزمة والموجهة بواسطة التوقعات المتنوعة،والمعايير والقيم كل ذلك يمكن تركيبه فى شبكة من الروابط الاجتماعية ، تؤسس على المشاعر والاحاسيس والمصالح والواجبات وحينما يوجد احساس أو خبرة بالتوازن بين المساوىء فى متابعة مجموعة من المعايير ، وفى مقابلة مجموعة من التوقعات ، سوف توجد ضغوط معينة لتجنب ذلك ، مثل هذا الضغط سوف يكون عظيما حينما نجد مجموعات مختلفة من النظم بينها متطلبات متصارعة .. فمثلا الأسرة تؤثر على الأفراد ولكن بدرجات مختلفة أيضا تؤثر الجوانب النظامية الأخرى — مثل أثر تغير البناء البيروقراطى على اتخاذ القرارات السياسية فان التنافر وعدم التكامل سوف يؤدى الى ممارسات أكثر فى بعض الأدوار الاجتماعية أكثر من غيرها ، ولكن ربما يكون تأثيرها أكثر بواسطة التفاعل الاجتماعى .

من الممكن عن طريق التنافر وعدم التكامل التنبؤ ببعض الانماط ، وعن طريق الفعل الاجتماعى المعطى لتعديل بعض النظم الاجتماعية تقلوا لبعض الاحتكاكات على المصالح . ومن الممكن أيضا التعارض بين المفاهيم الأخلاقية أو الجمالية ، كما اقترح أو كشوت Oakeshott ، لا يمكن أن يكون لها أثر للضغط على التغير (٣) ولكن يحدث أكثر فى المجتمعات المعقدة مع تنظيمات متخصصة مختارة والتى من عملها تعديل هذه النظم ، وعلى الرغم من نقص الادلة التاريخية والتى تقود الفرد للاعتقاد بأن ذلك غير موجود بالمجتمعات البسيطة . ومن المحتمل أن ملك الزولوريق سدوهم شعب ناطق بلغة البانتو فى ناتال بجنوب أفريقية — وضع متعمدا نسق موحدا للتطور وألزم الأعضاء به أو للاقتراب من حاشية الملك من أجل مقاومة الصراع بين الولاءات القوميــة والقبلية وتبــدو أن التجربة ناجحة — على الأقل الى درجــة ما (٤) .

وتظهر بعض مظاهر الصدق فى النظرية التى تفسر التغير الاجتماعى فى ضوء الحاجة للانسجام بين الأجزاء ، ولكن هذه حقيقة نظرية منفصلة عن محاولات الوظيفيين فى دراسة التغير الاجتماعى يمكن تسميتها « نظرية التكيف » .

خامسا : نظرية التكيف :

يقال عموما أن الوظيفية لاتفسر ولا تستطيع أن تفسر التغير الاجتماعى ومع ذلك فقد بينت من قبل أن الوظيفة يجب أن تكون نظرية للتغير اذا كانت أيضا نظرية للثبات الاجتماعى ويكاد أحد أشكال هذا المذهب أن يستخدم فى تفسير العمليات الوظيفية على أساس قيمة البقاء ويقترح نظرية واضحة عن التغير الاجتماعى على أساس التكيف . وما تقره النظرية بالتالى هو أن الانساق الاجتماعية ككل تكيف نفسها مع البيئات الخارجية وبالطبع فان لفظ (النسق) يستخدم هنا للاشارة الى أية مجموعة من العمليات الاجتماعية المترابطة التى يكون فيها دليل واضح على التغذية المرجعية أو (السببية الدائرية) لتبرير افتراض وجود درجة من المحافظة على الذات وبهذا المعنى يمكن أن يكون النسق عائلة أو العائلة مجتمعا محليا أو تنظيما أو نمطا من التنظيم أو اقتصاد السوق المشتركة أو جهاز الحكومة البريطانية أو اقتصادها أو مجتمعا قبليا الى آخره .

واحدى الصعوبات الأولى التى تقابلها هى معنى كلمة (بيئة خارجية فاذا كنا نعنى بها البيئة الطبيعية فان أوجه الغموض تصبح قليلة نسبيا ذلك لأنه بالرغم من أن البيئة الطبيعية للمجتمع ليست طبيعية بشكل خالص فهى تتحول تحولا هداما وبناءا عن طريق الفعل الانسانى فيمكن معالجتها كشىء خارج على النسق الاجتماعى وبتعبير آخر فان الجماعة الانسانية بتنظيمها وعقائدها ومصالحها وقيمها ممكن أن تعالج كوحدة والبيئة الخارجية كوحدة أخرى والتفاعل بين الاثنين كنسق (أيكولوجى) . والحقيقة القائلة أن جزءا من البيئة الخارجية هو من صنع الانسان تعتبر حقيقة قليلة الأهمية ، ذلك أن ما تفسره هو التغير من حالة معطاه وليس من حالته الأصلية فى بيئة طبيعية خالصة .

وعلى أية حال فهذا التفسير للنظرية ذو قيمة قليلة الأهمية نسبيا فاذا كنا نعالج مجتمعات بسيطة ، فان الافتراض بأن البيئة الطبيعية فى حالتها الخام تؤثر تأثيرا قويا على البناء الاجتماعى فهذا الى حد ما ثبتت صحته ، ذلك أن البناءات التكنولوجية المعقدة التى تحول البيئة تجعل الناس يعتمدون على الطبيعة اعتمادا كبيرا وهذا يحد من قابلية البناء الاجتماعى بالتغير ، ولكن هذا أيضا يفشل فى تفسير السبب فى أن المجتمعات ذات البيئات المادية المتشابهة تكون لها أبنية اجتماعية مختلفة وتطبيق هذه النظرية على المجتمعات المعقدة أقل فائدة ولا يعنى هذا أن الناس فى المجتمعات المعقدة لا يتفاعلون مع بيئاتهم الطبيعية ، ولكن مما يفعلونه بها يرتبط بالأهداف التى يسعون اليها وهذه بدورها نتاج للبيئة الثقافية والاجتماعية أكثر مما هى نتاج للبيئة الطبيعية ، وعموما فان دراسة الناس بالنسبة لبيئتهم المادية قد يسهم اسهاما أكبر فى فهم السبب فى عدم التغير أكثر من فهم السبب فى التغير •

والحقيقة ان ما يدور فى عقول المؤمنين بهذه النظرية يرتبط بعملية تكيف الانساق الاجتماعية مع بعضها البعض وهكذا يمكن تفسير التغيرات فى الاقتصاد كعمليات تكيف مع كل اقتصاد آخر أو مع جهاز الحكومة أو التغيرات فى بناء العائلة على أساس التكيف مع المدن الأخرى ... الخ وأحد الافتراضات المحددة لهذه النظرية هو أن شكلا خاصا من أشكال التغير — وهو بالتحديد التنوع أو زيادة التركيب — يمكن تفسيره على هذه الأسس والمناقشة التى تبدأ من « سبنسر » يبدو أنها معطاه من الأبنية البسيطة وهكذا فان نمو التنوع يكون نتيجة لعملية التكيف مع البيئة (٢) •

والأمثلة المؤيدة لذلك تنبع من العقل مباشرة • وعلى سبيل المثال فيمكن لنا أن نفسر نمو التنظيم المعقد فى الشركات الصناعية بالطريقة الآتية : أن هذه الشركات يجب عليها لكى تبقى فى عالم متنافس أن تتزايد كفاءتها والكفاءة تتطلب تنظيما معقدا من هنا فان هذا النمو نتيجة لتكيف التنظيم مع البيئة الخارجية للشركات الصناعية الأخرى • المثال الثانى يمكن أن يكون نمو البيروقراطية العسكرية فالجيوش يجب أن تكون قادرة على

الدفاع عن نفسها في الصراع ضد الجيوش الأخرى ، والفعالية في الاشتباك تتزايد بالتنظيم ، ومن هنا فان التنظيم العسكرى المتزايد هو تنظيم تكيفى ، وحتى فان بعض الحالات التى يبدو أنها تناقض النظرية يمكن اثبات مستندا لها وعلى سبيل المثال فيمكن القول بأنه بالرغم من أن بناء العائلة في المجتمع الصناعى المعاصر أقل ناحية التنوع الداخلى عنها في المجتمعات غير الصناعية فهذا ضرورى لأن وظائف العائلة قد أصبحت متميزة عن غيرها من الوظائف الاجتماعية الأخرى — مثل الانتاج الاقتصادى والتعليم الرسمى — وهكذا فانها تجعل النسق كله أكثر تركيبا وبالتالى أكثر تكيفا للبيئة الخارجية للانساق الأخرى .

ويبين هذا المثال الأخير أكثر من أى شيء آخر نقاط الضعف الحقيقية في النظرية فمتغيرات مثل « نسق » ، « بيئة » ، « تنوع » ، تكيف يمكن أن تحدد دائما بطريقة تثبت صحة النظرية ، وبالطبع يمكن تحديد أهداف معينة للنسق الاجتماعى مادامت هذه الأهداف معترف بها أو يمكن الاعتراف بها من جانب أولئك الذين يشاركون في هذه الأنساق ، ويمكن أن نبين أن السعى وراءها يؤدى الى تغيرات في النسق تنتج عن تأثير الانساق الأخرى عليها أو التأثير المتوقع من تلك الأنساق الأخرى ، ولكن لكى نفعل ذلك فاننا لا نحتاج لنظرية مركبة عن التكيف ، كما أن افتراض التنوع يجب على أية حال أن يظل منفصلا تماما ، ذلك لأن التنوع يمكن في بعض الظروف أن يكون صفة مميزة لعملية التكيف ، ويمكن الا يكون كذلك في البعض الآخر . وليس من الصعب أن نبين أن التنوع في بعض الاحيان يؤدى الى قلة التكيف الى درجة بعيدة بالنسبة لأهداف معينة ، فقد يكون من المفيد في الحرب تحقيق التكامل بين مجموعة كاملة من عمليات اتخاذ القرار داخل سلطة واحدة مفرده ، ولكن في أوقات السلم قد يكون ذلك غير مفيدا بالنسبة لأهداف الحرية أو الرخاء الاقتصادى .

وهذا يأتى بنا الى النقطة الضعف الخطيرة التالية في هذه النظرية : فانها تفترض أن أهداف نسق اجتماعى ما محددة بوضوح ولكنها قد لا تكون كذلك ، وقد يكون أحد الأسباب وراء ذلك هو أن النسق الاجتماعى يملك

عددا من الأهداف المتعارضة ، قد يكون واحدا منها الحفاظ على النسق الاجتماعي ذاته بقدر ما يتيسر له ذلك ، ويمكن أن تحلل التغيرات في تنظيمات الأعمال والجيوش وبناء الاقتصاد الموجه على أساس التكيف من تحليل التغيرات في أبنية العائلات والتنظيم الديني والاقتصاد غير الموجه ، ذلك لأن الأمثلة السابقة تكشف كلها عن أسبقية بسيطة نسبيا للأهداف التي تحدد عموما بواسطة أولئك الذين يمثلون التنظيم والذين يملكون القوة على تأكيد الأهداف الأخرى لا تكتسب من أهمية ثانوية ، وحتى في هذه الحالات الأبسط فلا تظهر دائما بوضوح ، اذا كانت التغيرات تكيفية أم لا. فقد تكون تكيفية من بعض النواحي وغير ذلك في نواحي أخرى ، وقد تكون تكيفية على المدى القصير وغير ذلك على المدى الطويل .

وهناك صياغة أكثر اقناعا لنظرية التكيف يقدمها « ولبرت مور » W. Moore الذي يفضل اصطلاح « التوتر الاداري » (١٨) ويقترح — مور — أن نظريات التغير الاجتماعي يجب أن تهدف الى تحديد المناطق التي يشتد فيها الصراع في الانساق الاجتماعي والاعتراف بها كمنطلقات للتغير الاجتماعي . وتقوم هذه النظرية على افتراض أن احدى العمليات الضرورية للانساق الاجتماعية هي تخفيف التوتر وان مثل هذه العمليات قد تحدث خلال التغير . ويمكن أن نسمي « التوتر الاداري » هذه عملية تكيف لنسق واحد أو نسق جزئي مع الآخر ، ولكن — مور — يؤكد أن التغير قد يؤدي الى التوتر بقدر ما يخلقة . وهكذا فان نظرية — مور — لاتتطلب أي معايير للنجاح في « التوتر الاداري » لكي تفسر التغير ، فهي تتطلب فقط افتراض أن التوتر ينتج عملية من عمليات الادارة . ومن المحتمل حيث أن الأنساق الاجتماعية لاتدبر تماما كل شيء ، ان يفترض — مور — أن النتائج المقصوده أو غير المقصودة كما تمارسها خلال التفاعل الاجتماعي يمكن تفسيرها كأشكال للادارة . ولا يجب الافتراض أن كل توتر للانساق كلها تؤدى بالضرورة الى شكل من الادارة بتأسس عليه مباشرة . فالأنساق الاجتماعية كالأفراد يمكن أن تحتل مقدارا لا بأس به من التوتر .

سادسا — النظرية الفكرية :

لقد لقيت النظرية الفكرية للتغير رفضا واضحا لمدة من الزمن بين علماء الاجتماع وهذا الرفض يرجع الى حد كبير لتأثير ماركس ، ويشكل جزئى لتأثير مفسرى دوركايم وخصوصا راد كليف براون .

ولقد رفض ماركس النظريات الفكرية عن التغير الاجتماعى أساسا بسبب اعترافه عن حق بأن الكثير من هذه النظريات كانت تعكس ببساطة جهلا بالعمليات الاجتماعية ، وربما كانت تعكس أيضا ميلا من جانب المفكرين والمنظرين الى المبالغة فى تقدير قيمة جهودهم الخاصة . (وهذه النقطة الأخيرة من نقاط التصور يبدو أنها شائعة بين بعض الماركسيين المعاصرين الذين يبدو أن الأيديولوجية تطارد عقولهم وتتحكم فيها) . وكان ماركس يعترض فى البداية على ذلك النوع من النظريات الذى يفسر وجود نظم السيادة والديموقراطية والبرلمانية على أنها مجرد تجسيدات للمذاهب ، فى حين أنه — ماركس — يدعى أن النظم نشأت كنتيجة للتفاعلات الاجتماعية التى تحكمها القوى الحقيقية الواقعية مقابل للقوى المثالية (٩) .

واذا كانت أهداف دوركايم تماثل وتخالف أفكار ماركس فى وقت واحد ، فقد كان أيضا يرغب فى أن يثبت أن الأسباب الحقيقية الوحيدة للظواهر الاجتماعية يجب أن تكون عمليات اجتماعية لاعمليات التفكير الفردى ، ولكنه لم ينكر حقيقة أن الأفكار كظواهر اجتماعية يمكن أن تؤثر على مسار التغير الاجتماعى .

وكل الظواهر الاجتماعية هى فى أحد معانيها الهامة فكرية ، فالعلاقة الاجتماعية لا توجد الا اذا كانت لدى الناس بعض التوقعات فيما يتعلق بالمسلك المحتمل للاخرين ، وهذه التوقعات المتبادلة والتى هى عنصر أساسى فى العلاقات الاجتماعية ، هى بالطبع أفكار . ولا يتضمن ذلك ، أن هذه الأفكار يمكن تكوينها كأنساق متماسكة بواسطة أولئك الذين يعتنقونها .

وبالاضافة الى تلك الأفكار المتأصلة فى العلاقات الاجتماعية ، فهناك فى كل أنماط المجتمع ، أفكار لدى الناس حول النظم الاجتماعية والأبنية

الاجتماعية والأنساق الاجتماعية ، وأيضا حول العالم المادى « وما وراء الطبيعة » ، وهذان المستويان الفكريان لايظلان بالضرورة منفصلين . فمن ناحية ، فالافكار التى تتضمنها علاقات اجتماعية قد تم صياغتها بوضوح فى شكل مذاهب يمكن عندئذ تصديرها من مجتمع الى آخر ، وعندما يحدث ذلك فيمكن عندئذ أن تصبح أيضا أسباب للتغير الاجتماعى .

ومن الناحية الأخرى ، فالمذاهب الواضحة حول المجتمع يمكن تطبيقها على ظروف اجتماعية خاصة،وفى النهاية تصبح أفكارا داخل النسق الاجتماعى وفى العملية التى تصبح لأفكار بمؤداها مذاهب واضحة داخل النسق الاجتماعى والتى تصبح بها الأفكار التى تدور حول الأنساق الاجتماعية توقعات ضمنية يحدث عادة تحول كبير .

وبالطبع فالأفكار داخل المجتمع وحوله ليست هى وحدها التى يدعى أنها تؤثر على التغير الاجتماعى البالغة الأهمية الى أفكار تكنولوجية .

ويمكن أن تتخـذ أية نظرية فكرية من التغير الاجتماعى شـكلا من الاشكال الثلاثة التالية :

أولا : أنها تستطيع أن تؤكد أن كل التغير الاجتماعى تغير فكرى .

ثانيا : يمكن أن تؤكد أن التغيرات الفكرية هى شروط ضرورية لأنماط معينة من التغير الاجتماعى .

ثالثا : يمكن أن تؤكد أن التغيرات الفكرية هى عناصر اسهام فعالة لكثير من أو كل أنماط التغير .

والنظرية الأولى هى كالتالى : اذا وافقنا على أن كل الظواهر الاجتماعية والثقافية هى فكرة جزئيا على الأقل ، فان كل التغيرات فى هذه الظواهر يجب أن تكون فكرية جزئيا على الأقل .

ولقد هوجم هذا النوع من النظريات على أنه من لغو الكلام أو كلام بلامعنى ، وكـان الفيلسوف « السيد يرمـال » Alisdair Mac Intyre هو الذى هاجمه قائلا : أن هذه الأفكار يمكن القول بوجودها فقط بقدر

ما نمارس ، فالفكرة تستنبط من الفعل وبالتالى فلها به علاقة منطقية فقط ، لا علاقة سببيه ، ويخلص من هذا الى أن تفسير التغير الاجتماعى — بقدر ماهو سيء ، لا يمكن أن يكون فكريا (١٠) •

وهناك حالات أخرى عرضة لهذا النقد بشكل واضح ، فالكثير من التوقعات الاجتماعية يتغير لأن السلوك لم يعد متبادلا بطرق معينة أو لأن شروط العلاقة تتغير وبهذا تمكن أحد الأطراف أو أكثر من حيازة توقعات مختلفة • وعلى سبيل المثال فلو تسبب مرض منتشر فى نقص اليد العاملة الزراعية ، واذا توفرت النقود من أحد القطاعات الحضرية للاقتصاد فان ظروف القناته (عبود الأرض) قد تخفف أو لو أن عددا غير كاف من العبيد ثم توفيره عن طريق الغزو أو لو أن ثمن العبيد لأسباب أخرى بالغ الأرتفاع أو لو أن الاشراف على العبيد يصبح غير متيسرا ، فان العبودية قد تتدهور لصالح أشكال أخرى من العمل غير المستقل • واذا قلنا أن التوقعات المتغيرة للسيد والعبد مرتبطة بالتغير فى البناء ، يعنى فى الحقيقة أن ظروف العلاقة قد تغيرت وبالطبع فهذه الظروف يمكن تحويلها عن طريق التوقع فقط ، ولكن الأسباب الأساسية للتغير « مادية » وعلى سبيل المثال • التغير فى توفير اليد العامل • وهكذا كما يقال ، فحتى لو أن الظواهر الاجتماعية والثقافية فكرية من بعض النواحى ، فهذا لا يجعل النظرية الفكرية عن البيئة الاجتماعية مقبولة •

ولكن هناك حالات قد يتغير فيها التوقع « قبل » تغير العلاقة وبهذا فانه يؤثر فيها : أن سباق التسلح لا يحدث ببساطة لأن طرفين أو أكثر يزيد من مستوى التسليح القومى ، لكنه يحدث لأن مثل هذه الزيادة « يعتقد أنها تحدث ويمكن أن تكون العقيدة الأصلية خطأ ولكن نتائجها قد لاتختلف عن تلك التى تنتج عن تغير حقيقى فى مستوى التسليح •

ان الأفكار تنتقل عن طريق التفاعل الاجتماعى ، فقد تكون أولا تكون أفكار يتنبأ بها أحد الأنبياء أو العراف • ولكن ما أن تنتقل حتى تصبح ملكية عامة تؤثر على التوقعات واذا لم يكن هذا سببية اجتماعية ، فمن الصعب أن تحدد ماهيتها •

والنظرية الثانية هي أن التغيرات الفكرية ضرورية ولكنها نادرا ما تكون شروط كافية للتغير الاجتماعي . وخلاصة ذلك هي أنه ما من عناصر اجتماعية أو مادية يمكن أن تنتج التغيير الا اذا كان هناك أيضا تغير في الأفكار داخل المجتمع وربما في الأفكار حول المجتمع والطبيعة ، وهنا يجب التمييز بين نمطين مختلفين لحالة واحـدة . ففي الأول يمكن أن تكون للتغيرات في الظروف الطبيعية للحياة الاجتماعية نتائج بعيدة التأثير لا تعتمد في ذاتها على تغيرات فكرية ، وعلى سبيل المثال فالتغيرات في البناء السكاني والتي قد تسببها تغيرات في معدلات الوفيات وهي نفسها نتيجة لأسباب طبيعية سوف تنتج هي نفسها تغيرات معدل العاملين بالنسبة للمعولين . وعلى أية حال فمثل هذا التغير يمكن في حد ذاته أن تكون له نتائج على بناء الأسرة وعلى نظم القرابة والنظم السياسية وغيرها وذلك بالتأثير فقط على التوقعات والعقائد وفي هذا النمط الثاني من الحالة تكون التغيرات في الأفكار شروط ضرورية للتغير الاجتماعي .

والحجة المضادة « ماك أنتر » Mac Intyre تدعمها تلك الحالات التي لا يمكن بالنسبة لها القول بأن نتاج الأفكار تليها منطقيا أو تكون نتيجة لها وهذا يأتي الى النمط الثالث من النظريات .

والمثال الدال على النظرية الثالثة هو افتراض ماكس فيبر Max Weber المتعلق بالصلة السببية بين البروتستانتية الكالفنيه وبين الرأسمالية الحديثة . وباختصار فان فيبر يقول أن البروتستانتية الكالفنيه دفعت بالناس للسعي وراء النجاح الدنيوى من أجل أن يثبتوا لأنفسهم وللآخرين انهم قد حققوا خلاصهم — ولقد اعتبر « فيبر » أن هذا التطور الديني لم يكن بتساطة نتيجة لفلسفة الظواهر الخاصة بالرأسمالية ، وبما أن الكثير من سماتها قد تطور في رأيه قبـل ملامح معينـة . ذات مغزى للرأسمالية المعاصرة مثل التأكيد على العمليات العقلية والاستعداد للتجميع من أجل الربح طويل المدى ، والتأكيد على نجاح المشاريع كفضيلة من الفضائل ، ولقد اعتبر فيبر أن هذه المواقف والقيم كانت مضادة للتقاليد تماما ، ولم تكن لها الا فرصة ضئيلة للنمو بدون الدافع القوى المتمثل في عقيدة جديدة أعطت

الناس أهدافا باركها الدين ليسعوا وراءها ، ولم يفسر ببساطة التطور الرأسمالي على أساس العقيدة الدينية ، ولكنه يدعي أن العنصر الديني بالاشتراك مع غيره من العناصر ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لانتاج نمط معين من التغير الاجتماعي وهناك نقطة هامة تتعلق بتفسير فيبر وهي أن السلوك العلماني الرأسمالية ليس نتيجة منطقية للكالفينه — فالمذهب الديني لابحث الناس على الرأسمالة لكي يستشمون بطريقة عقلية — ولكنه نتيجة لتغير سيكولوجي في الدوافع والقيم ولا يمكن بالتأكيد القول بأن افتراضات «فيبر» من الافتراضات القائية أوأنها منطقية خالصة، أنها الا اذا أكد حأد أن فيبر كان ينسب للبروتستانية سمات لا يمكن تميزها عن تلك الخاصة بالروح الرأسمالية .

ولقد تعرض افتراض « فيبر » — للنقد الشديد من جانب مؤرخي الدين والتطور الرأسمالي ولكن ما اذاكان فيبر محقا في الجانب الخاص بالرأسمالية أم لا ، فان الرأى العام الذى اقترحه يتم الآن تصديقه بشكل عام : أن التغيرات فى القيم والأفكار الأخرى هى ضرورية أو على الأقل عناصر مساهمة بالنسبة لأنماط معينة من التغير الاجتماعى . والرأى الذى يستند على هذا هو أن ثبات القيم والأفكار الأخرى يمنع بالفعل تغيرات معينة هو رأى يلقى التأييد أيضا من علماء الاجتماع .

واذا كان رد الفعل من جانب علم الاجتماع ، كان ردا يتسم بالجبن الصادق ضد النظريات الفكرية للتغير ، أو حتى ضد أية نظرية للتغير الاجتماعي تبرز دور الأفكار فلقد اتجه علم الاجتماع الى تنمية اهتماماته المكتسبة التى تحتوى على المفاهيم التفسيرية مثل : الحاجات البنائية ، أو المتطلبات الايدلوجية للطبقة الحاكمة . فالظواهر الاجتماعية هى — بدرجات متفاوته وبطرق مختلفة — ظواهر فكرية . وليس غريبا أن يوجد أحيانا مصدر التغير الاجتماعى فى تغير الأفكار المرتبطة بالحقيقة الاجتماعية والعالم الطبيعى وما فوق الطبيعة .

ورد الفعل من جانب علم الاجتماع ضد التفسيرات الفكرية للتغيرات الاجتماعية قابل للفهم . وهو أيضا مسؤول عن بعض الاكتشافات ذات

الأهمية الحقيقة فى العلوم الاجتماعية ، ذلك أن النظريات السابقة التى أكدت القيمة السببية للأفكار كانت تتجه عموما الى تفسير الظواهر الاجتماعية على أساس — القصد أو الغرض — وتحدد أكثر الى المبالغة فى تأثير التفكير الدقيق كمصدر للتغير الاجتماعى (ولا يدهشنا أن الناس الذين يعطون الكثير من وقتهم وجهدهم لفحص وتكوين النظريات يلقون كل هـذا الاهتمام) ورد الفعل هذا أدى الى تأكيد أكبر بكثير على أهمية النتائج غير المقصودة للسلوك الاجتماعى وعلى النتائج غير المقصـودة لمحاولة تطبيق أفـكار معينـة ، ولقـد أصبـح هـذا حجر الزاوية لـكل تفسـير اجتماعى علمى • ومن ناحية أخرى فان الأشكال الأكثر تطرفا من البنائية والتى نتجت عن تأثير ماركس أو دوركايم أو كليهما أتخذت حجر الزاوية بالنسبة لها من المذهب القـائل : بأن الأفكار — وعلى الأقل الأفكار التى تحولت ثقافيا الى مستويات قياسية كالأساطير والايديولوجيات والمذاهب السياسية وغير السياسية بما فى ذلك تلك التى تدعى أنها علمية ، وربما أيضا أفكار العـلوم الطبيعية — وهى نتائج التأثيرات الاجتماعيـة أو الحتمية الاجتماعية •

وهذا المذهب الأخير ، الذى يعرف بسوسيولوجيا المعرفة اتخذ شكلين عامين : أولهما : يعالج محتوى الأفكار فى التراث الماركسى كانعكاسات للمصالح والاهتمامات الاجتماعية وخصوصا المصالح والاهتمامات الخاصة بالقومية والعنصر والطبقـة أو المكانة الاجتماعية • والثانى : فى التراث الدوركايمى يعالج أبنية وأشكال الأفكار كتمثيل رمزى لبناء وشكل الحياة الاجتماعية • وكلاهما يعالج الأفكار كأشياء خاصة بفلسفة الظواهر ، والبناء الاجتماعى بوصفه الحقيقة الاجتماعية التى تمثل الأساس الحقيقى •

ولقد لقيت هذه النظريات نقدا شديدا على الأسس التالية :

أولا : يمكن التدليـل على أن أفكار معينة يعتقد أنهـا تعكس أبنية اجتماعية أساسية قد تطورت هى نفسها مستقلة عن هذه الأبنية وأحيانا ما تكون قد سبقتها تاريخيا • وهكذا فبعض المذاهب المسيحية قامت قبل تأسيس الكنيسـة ، ولا يمكن بالتالى أن تكون قد نشأت كمجرد انعكاس

لمصالح الكنيسة أو لشكل التنظيم الكنيسي ، وبشكل مماثل يمكن التدليل على أن بعض الأساطير قد وجدت قبل الطقوس التي ارتبطت بها من بعد .

ثانيا : يمكن التدليل على أن عددا من مجموعات الأفكار المختلفة يمكن أن تتلازم في الوجود مع نفس البناء الاجتماعي ، بينما يستطيع عدد من الأبنية الاجتماعية المختلفة التلازم في الوجود مع نفس مجموعة الأفكار ، وما دامت الحالة كذلك فيجب علينا اما أن نوافق على أن الأبنية الاجتماعية لاتحكم شكل ومحتوى الأفكار أو يجب أن ندلل على أن المجموعات المختلفة للافكار لها عناصر مشتركة تعكس أبنية اجتماعية خاصة أو أن الأبنية الاجتماعية المختلفة لها عناصر مشتركة تنعكس في مجموعة خاصة من الأفكار ، ويمكن دائما أن تتبين سمات مشتركة في المجموعات المختلفة من الأفكار وأيضا في الأبنية الاجتماعية وبمكن بنفس الدرجة أن نبرهن — أن الأفكار تتناسب مع المصالح أو مع أشكال الحقيقة الاجتماعية الأساسية ، وأنه ولا شك من السهل جدا أن تثبت أن عوامل الحتمية هي الأصل التاريخي لمجموعة من الأفكار وبما أن ذلك يمكن عمله دائما وبما أنه من الممكن ضمان نجاح هذا الاجراء الثقافي مقدما ، فيمكن أن يستحيل تماما أن تتصور مثلا مقابلا امبريقيا لهذه النظرية . وأمام هذا فان النظرية مشكوك فيها علميا « يمكن بالطبع أن تكون دليلا ذا قيمة في فحص حالات معينة » .

والاعتراض الثالث على هذا المذهب هو الأكثر تعبيرا : وهو أن سوسيولوجيا المعرفة هي نفسها فكرة ، اما أن تكون نتاجا اجتماعيا أو استثناءا من القاعدة ، فاذا كانت نتاجا اجتماعيا فلا يوجد ما يدعو للاعتقاد أن لها أية أسس في الحقيقة ، ولكنها مجرد أيديولوجية معبرة عن حركة سياسية أو عن السوسيولوجيا نفسها ، واذا كانت من ناحية أخرى استثناءا من القاعدة السوسيولوجية فانها توحي بامكانية وجود أفكار أخرى قد يكون لها بعض الاستقلال بالنسبة للبناء الاجتماعي والتي قد تكون بالتالي سببا للتغير الاجتماعي وليست مجرد نتائج له .

وما أن يتم الاعتراض بأن الأفكار سواء كانت أيديولوجيات أو نظريات علمية أو أساطير ... الخ . تستطيع أن تتطور بمعزل عن عوامل معينة من

البنـاء الاجتمـاعى ، فيجب أن نوافـق على أنهـا يمـكن أن تـكون أسبابا للتغير الاجتماعى ، وعلى أية حال فلا يستتبع هذا أنها يجب أن تكون أسبابا للتغير الاجتماعى ، ولكى تثبت هذا فلابد من المناقشة والبرهان ، وبتعبير آخر فلكى تثبت خطأ مذهب الحتمية البنائية للافكار فهذا ضرورى، ولكنه ليس كافيا للتدليل على أن العوامل الفكرية قد تكون أسبابا للتغير الاجتماعى ولكن ما أن نوافق على أنهـا يمكن أن تكون أسبابا للتغير الاجتماعى فان الأفكار تحتل نفس المكانة كأى عنصر آخر وهكذا فرغم أنه ليس من المقبول أن التغيرات الاقتصادية أو التغيرات فى بناء القوة أو تكثيف النضال أو زيادة التنافر بين الأبنية النظامية المختلفة قد تكون أسبابا للتغير الاجتماعى ، وهذا لا يعنى أن أيا من هذه العناصر • سبب لتغير معين أو لنمط معين من التغير •

ولكي نستخدم العناصر الفكرية فى أى تفسير للتغير الاجتماعي فانه يتطلب استخدام نموذج معين أو مجموعة من النماذج كتلك التى افترضناها فى الفصل الخامس ، وفى أى نسق اجتماعى أو فى أى موقف اجتماعى توجد عناصر معينة هى بشكل أو بآخر ضغوط خارجية وبعضها أشياء غير حسيه أو غير انسانية فى حين أن البعض الآخر انسانى واجتماعى ، وهناك أيضاً فى نفس النسق أو الموقف الاجتماعى ضغوط داخلية معينة يتقاسمها الفاعلين الاجتماعين بعضها طبيعى بشكل أو بآخر ، والآخر ثقافى بدرجة أكبر . والضغوط المادية الخارجية التى تحد من السلوك الاجتماعى يمكن أن تتغير بطريقة من اثنين : فقد تتغير تلقائيا ، وقد يغيرها الفعل الانسانى ، فاذا حدثت الأولى فان التغيرات الناتجة فى الحياة الاجتماعية قد تظل تتأثر جزئيا بالأفكار ولكن التغير الأساسى ينبع من الطبيعة نفسها ، واذا حدثت الثانية فهناك امكانيتان •

(أ) أن تأثير الفعل الانسانى لم يكن مقصودا فى حـالة تبخر التربة الناتج عن زيادة الكشط •

(ب) أن آثار الفعل الانسانى كانت مقصوده واذا كان هذا الأخير هو الذى يحدث عن الواضح أن الافكار قد لعبت دورا فى احداث أى تغـير اجتماعى ينتج عن التغير فى البيئة المادية . وقد تكون هذه أفكارا تكنولوجية

جديدة أو قد تكون هناك أفكار جديدة ترتبط بامكانية تطبيق الأفكار التكنولوجية الموجوده وقد تكون فكرة جديده من هذا النوع الاخير مثالا للابتكار المبدع مشابه لابتكار تكنولوجى ، وقد تأتى نتيجة لموقف متغير ،

ومن الواضح أن المدى الذى تصل اليه فى اعتبار الافكار أسبابا حقيقية التغير الاجتماعى سوف يعتمد على الدرجة التى نعتبرها نتاج للابداع من جانب الفاعلين الانسانيين •

والضغوط الاجتماعيه الخارجية يمكن أن تتغير بعدة طرق ، وعلى سبيل المثال فيمكن أن تكون نتيجة للتغيرات السكانية أو لتغيرات فى بناء القوه أو تغيرات فى المصالح والقيم أو مفاهيم الحقيقه الاجتماعيه ، وقد يكون التغير فى بناء القوة ذات النتيجة المباشرة لتغيرات أخرى ، ولكنه يمكن أن يكون نتيجة لخلق حركة اجتماعيه هدفها مثل هذه التغيرات أو تؤدى تصرفاتها بدون قصد تماما الى تغير بناء القوة ، واذا كانت هذه الأخيرة هى الحالة فان الافكار اذن تلعب دورا هاما ، ويمكن أن تلعب دورا مساويا فى الأهمية بالنسبة لتغير المصالح الاجتماعيه ، وواضح أيضا أنها قد تلعب دورا فى تغير القيم والمتصورات •

ويمكن أن تتغير الضغوط الداخلية نتيجة لتغيرات الضغوط الخارجية أو يمكن أن تتغير بالاستقلال عنها • ولكن حتى لو صح القول السابق فما دامت قد تغيرت فانها تستطيع بدورها أن تنتج نتائج أبعد ، والضغوط الطبيعية لا تتغير بحكم تعريفها ، ومع ذلك فان السلوك الاجتماعى يحكمه عدد من الضغوط التى يمكن أن تختلف قوتها النسبيه اختلافا كبيرا بالاعتماد على كيفية تأثرها بالضغوط الخارجية والداخلية الثقافية وتختلف الضغوط الثقافيه الداخليه اختلافا كبيرا وهناك سببا كافيا للاعتقاد أنها ليست ببساطة المقابل الداخلى للعوامل الاجتماعيه الداخلية ولكنها بالفعل نوع من الحياة الاجتماعيه الخاصة بها ، وما دامت الحالة كذلك فيمكن أن تتغير هى أيضا ربما بالتجارب مع تغيرات فى الضغوط الخارجية وهكذا فانها تؤدى الى تغيرات أبعد فى ذاتها وفى الضغوط الخارجية •

والمدى الذى يمكن أن تصل اليه فى اعتقادنا أن الافكار تمارس

تأثيرا على مسار الحياة الاجتماعية يعتمد جزئيا على مستوى الافكار الذى نأخذه فى اعتبارنا ، وأيضا على طبيعة النسق الاجتماعى المعنى ، والنقطة الأولى قد عالجناها من قبل بالفعل وتتصلب قليلا من المعالجة ، ومن الواضح اذا كنا نشير الى أفكار تحدث داخل العلاقات الاجتماعية فانها بالتالى تلعب دورا ما فى احداث أى تغير اجتماعى تقريبا . ذلك أن جميع حالات التغير الاجتماعى تشتمل على تغيرات فى التوقعات الاجتماعية أو تغيرات فى تحـديد الادوار الاجتماعية .

وتتطلب النقطة الثانية معالجة أكثر وهى أكثر أهمية ، ففى نسق اجتماعى ثابت — غير متغير — ومغلق بدرجة كافية ، نجد المجموعات المختلفة من الأفكار سوف تتكون بواسطة النسق الاجتماعى سوف تتجه لتدعيم ذلك النسق : وهـذه الظروف فهناك مجال محـدود للابتكار الفكرى ، ولكن فى نسق اجتماعى مفتوح ومتغير بدرجة أكبر فالفاعلون الاجتماعيون يكون لهم حرية أعظم للابداع ، وأكثر من ذلك فانهم يخضعون لتلك الأنواع من تعدد التجربة التى تدفع القدرة الابداعية على الاقل فى أقلية صغيرة منهم ، وفى هـذه الظروف فان النسق الاجتماعى يولد مجموعات جديدة من الافكار قد يقوم بعضها بدوره نتيجة تغيرات داخله ، وهكذا فان الانسـاق المركبة يمكن النظر اليها بوصفها أنسـاقا تحتوى على تفاعل أصيل بين العناصر الفكرية وغيرها داخل النسق ، فى حين أن الأنساق الأبسط يمكن رؤيتها بوصفهـا تحتوى على مجموعات من الافكار تؤكد وتعكس ملامح أخرى للحيـاة الاجتماعيه . وبالطبع فهذان المفهومان للانساق المركبة والبسيطة همـا نموذجان وليس وصف كاملين للحقيقة ففى الحياة الاجتماعية الحقيقية يوجد دائما بعض المجالات للابداع الفكرى ، ولكن ما اذا كان هذا يستطيع بدوره أن ينمى التغير الاجتماعى أم لا ، فهذا يعتمد على قدرة قوى معينة من النفاذ من — الثقل الكامل — للعوامل المعتمدة على بعضها والمحددة تحديدا كاملا ، وحيث يكون هذا الاعتماد المتبادل كبيرا فان تأثير — الثقل الكامل — قويا بالفعل ، وهنا يمكن للتساند المتبادل بين الضغوط الخارجية والداخلية أن تخفف فحسب عن طريق تأثير ما خارج النسق الثقافى والاجتماعى . وأحد أشكال هذا التأثير هو التفاعل مع أعضاء الثقافات الأخرى .

سابعا : نظرية التفاعل الثقافى :

ان احدى النظريات الفذه اقترحت من أجل تفسير التغير فى المجتمعات البسيطة وبعض المجتمعات التاريخية هي نظرية التفاعل الثقافى (١١) . وهي تقرر ببساطة أنه عندما يتفاعل أعضاء ثقافيين يكون هناك اتجاه نحو التغير الثقافى أو نحو زيادة سرعة التغير الثقافى . والسبب فى هذا ليس ببساطه أن كل منها يأتى بمفردات ثقافية جديدة الى الأخر ولكن السبب هو أن الزيادة فى عدد المفردات الثقافية المتوفرة لكل منها يؤدى الى امكانية تركيبات جديدة من هذه المفردات (١٢) .

وقد يستخدم التفاعل الثقافى أيضا لتفسير التغير فى المجتمعات البسيطة بطريقة أخرى وغالبا ما يؤدى هذا التفاعل الثقافى ان لم يكن دائما الى أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعيه وخصوصا فى شكل الغزو ؛ ومثل هذه العمليات قد توسع من مجال العلاقات الاجتماعيه التى يمكن أن تحدث ، وبهذا فانها تدفع بتطور نظم جديدة . ومثل هذه النظرية تحتاج اليها بوضوح اذا افترضنا أن المجتمعات البسيطة تتجه من نواحى أخرى تكون انساقا راكدة ، ولكن فى الحقيقة القليل من المجتمعات البسيطة المعروفة لدينا معزول حقيقة عن الاتصالات الخارجية ويمكن الكثير منها من المحافظة على مثل هذه الاتصالات دون أن تخضع لتغيرات جوهرية ، ويمكن أيضا أن تشجع بعض أشكال الاتصال على مقاومة التغير .

ونظرية التفاعل الثقافى تدفع الفكر أيضا فى اتجاه أسباب التغير فى المجتمعات المركبة ، ذلك توحى بامكانية وجود عمليات داخلية النمو تدفع الانساق المركبة بصورة مشابهة للدوافع الخارجية النمو التى تؤثر على التغير فى المجتمعات البسيطة ، وتتجه هذه المناقشة الى القول بأن الاجزاء والاقسام المختلفة من المجتمعات المركبة تمثل الى حد ما ثقافات ثانوية منفصلة تدفع بالتغير أثناء تفاعلها ، وكلما ازداد تعقد الانساق الاجتماعية كلما ازداد عدد مثل هذه الأجزاء التي تخلقها ولهذا تزداد امكانية توفر مصادر لتغيرات أبعد من ذلك .

البحث عن نظرية للتغير الاجتماعي

ان الفكرة القائلة بأن علم الاجتماع يمكن أن يمدنا بنظرية واحدة عن التغير الاجتماعي هي اسطورة . والانساق الاجتماعية تقدم العديد من مصادر التغير ، ومحاولة تخفيض هذه المصادر بحيث تصبح عاملا واحدا ، تعني الاعتقاد بأن التغير الاجتماعي هو ظاهرة محددة للغاية ، يجب أن تكون لها أسباب محددة للغاية ومعظم محاولات اكتشاف نظرية واحدة ، إما أنها تبشر على عامل واحد — مثل التكنولوجيا — أو أنها تؤدي الى أفكار عالية الرنين ولكنها فارغة ، قد تتعلق « بتغيرات خاصة بالتوازنات » أو تأثير « التغذية المرجعية السالبة » .... الخ .

والتأكيد على وجود أو ضرورة وجود نظرية واحدة للتغير غالبا ما يرتبط بالفكرة الخاطئة القائلة بأن هناك نظرية واحدة للثبات الاجتماعي ، فاذا كانت هناك مثل هذه النظرية فهي لم توضع بعد .

ويمكن القول فقط دفاعا عن مثل هذه الافكار أنه من الممكن تكوين نموذج للعمليات المترابطة التي يدعم البعض بحالته الحالية والتي يعارض بعضها الآخر بمقنه ويدعم بعضها الاخر اتجاهات معينة للتغير ، ومثل هذا النموذج يمكن أن يأخذ في اعتباره ضغوطا كثيرة وضغوطا مضادة وتوترات وصراعات في الانساق الاجتماعية في محاولة لتحديد المصادر الرئيسية للتغير .

ويمكن أن يعمل هذا النموذج العام على توجيه تحليل التغير الاجتماعي بتوفير هيكل مناسب لبناء نماذج خاصة لمعالجة الانماط المختلفة أو الحالة المختلفة للتغير .

وهذا يعود بنا الى السؤال حول المعالجة الوظيفية أو النسقية للتفسير السوسيولوجي وتطبيقه على مشاكل التغير الاجتماعي . ان عددا من المناقشات يتم توجيهها ضد المعالجة الوظيفية بهذا الخصوص .

أولا : لا تحتوي الوظيفية على فكرة الفعل الاجتماعي الذي لا يمكن بدونه وجود تفسير للتغير الاجتماعي .

ثانيا : تشتمل الوظيفية على فكرة التوازن ، ويمكن بالتالى فى أحسن الاحوال أن توفر مجرد نموذج لثبات النسق •

ثالثا : أكدت الوظيفية تعدد أسباب الظواهر الاجتماعية — أى التساند المتبادل بين جميع عناصر النسق — وأنها بالتالى لاتستطيع أن تفسر حدوث أى شيء دون الاشارة الى الكل المكون لهذه الأشياء.•

والاعتراض الأول قد تم اثبات عدم صحته (انظر الفصل الخامس والفصل السادس) ولكن تفسر ظاهرة التساند الوظيفى المتبادل والتنوع فى درجته كما يمكن أن يحدث فيجب أن تتقدم خطوة الى الامام بأفتراض بعض الافتراضات التى ترتبط بالتفاعل والفعل الاجتماعيين وبتعبير آخر • فان ملامح البناء الاجتماعى يجب أن تعالج كأشكال للفعل والتفاعل الاجتماعيين • والعلاقات النسقية بين مختلف الأبنية يمكن اثباتها بتحليل العمليات التى تؤثر بها مجالات مختلفة من الفعل والتفاعل على بعضها البعض ومن ناحية أخرى فيجب أيضا الاعتراف بأن افتراضات الفعل الاجتماعى والتفاعل لاتمكننا من استنتاج الكثير حول خواص الأبنية والأنساق الاجتماعية • ذلك اننا يجب أن ننظر اليها على أنها معطيات قدمت الينا أثناء تحليل عمليات الفعل والتفاعل ، ولكن هذا لا يعنى أننا يجب أن نعالج كل أشكال الفعل على أنها محكومة بواسطة ما يسمى بالضغوط أو المكتسبات الخاصة بالنسق بكل بساطة • وهناك دائما فرصة للامكانيات الخلاف فى الفعل الاجتماعى وعلى الأقل فى أنماط معينة من المجتمع وفى قطاعات معينة من الأنساق الاجتماعية.•

والاعتراض الثانى غير صحيح أيضا ، فقبل كل شيء فان فكرة التوازن الاجتماعى اذا كانت لها أى قيمة اجتماعية تتطلب بعض القدرة على قياس القوى الاجتماعية المختلفة ، وبيان أنها توازن بعضها البعض ، فاذا لم تتمكن من أن تفعل ذلك فان تفسير انعدام التغير الاجتماعى على أساس التوازن يعنى ببساطة أننا نقرر بتعبير آخر أنه لم يحدث أى تغير اجتماعى وبشكل مماثل فان تفسير حدوث التغير على أساس انعدام التوازن هو تافه بنفس المقدار وبما أن علماء الاجتماع ليس لديهم بعد أية طريقة لقياس القوى

المتعددة التى تمثل اجزاء من الأنساق الاجتماعية فلا معنى لاستخدام فكرة التوازن الاجتماعى ، وكل ما تستطيع أن تفعله هو التدليل على أن أنماطا معينة الأنساق جديدة أكثر من غيرها بالثبات فى حالة معينة أكثر من غيرها .

الانتقاد الثالث له علاقة وثيقة بالموضوع بالاضافة الى أنه يعبر عن حقائق كثيرة ، فلقد كان هناك اتجاه خاطىء من جانب المنظرين الاجتماعين للتخلى عن مسئولية تحديد المصادر الهامة للتغير الاجتماعى بالقول أن كل العناصر مسئولة عن هذا التغير . وقد يجوز أنها كلها مسئولة ، ولكن البعض اكثر مسئولية من سواه (والمزعج حقا هو الاتجاه الى الدفاع عن المعالجة الخاصة بتعدد الأسباب كسياسة عامة مع تفسير التغير الاجتماعى أثناء التطبيق على أساس التغيرات التى تطرأ على عنصر واحد بشكل كامل مثل نسق القيمة والتكنولوجيا ... ألخ) ومن الواضح أن علاقة العناصر الاجتماعية أو قيمتها هنا تحكمها أنماط التغير المطلوب تفسيره .

ويقال أحيانا أن السبب الحقيقى الوحيد لمعظم أشكال التغير الاجتماعى هو تزايد الحرمان النسبى : أى التغير فى التوقعات التى يأمل الفرد أن ينجزها كحق من حقوقه فى أى موقف اجتماعى . ومن الصحيح بالتأكيد أن الكثير من التغيرات الاجتماعية يتأثر تأثرا قويا بهذا العنصر . ولكن بعض الأشكال أكثر تأثرا من الأخرى . وفى الوقت الحالى فان ضغوطا كثيرة من أجل التغير تأتى من أولئك الذين كانوا يتمتعون فى الماضى بحقوق أقل مما يتمتعون به الآن ، ذلك لأنهم يأملون أنهم وقد أزاحوا عبء الماضى فقد يستطيعون التمتع بحقوق أكبر هى الآن أو كانت من قبل من امتيازات الاقلية . ولكن ليست كل التغيرات الاجتماعية نتيجة لهذا النمط من الضغوط ، وعلى الأقل بهذا الشكل فاتجاه التغير الاجتماعى يحكمه غالبا تأثيرات بطيئة وتكاد تكون غير محسوسة تنشأ عن المطالب أو الضرورات الخاصة بكل موقف كما تبدو للفاعلين الاجتماعيين دون أن تكون لديهم بالضرورة توقعات حول تحسين قدراتهم ، وأن فكرة التقدم رغم أنها وجدت فى الماضى فهى الى درجة كبيرة نتاج للقرون القليلة الأخيرة .

المراجع

1. See Alfred G. Meyer Maxism the Unity of Theory and Practice University of Michigan Press, 1963, PP. 11-46

2. Max Weber, Basic Concepts in Sociology (trans, and introduced by H. P. Secker) Peter Owen ; London 1962, PP 85-9.

3. N. Smelser social Change in the Insustrial Revolution Routledge, 1959.

4. See M. N. Srinivas Caste in Modern India and ither Essays Asia Publishing House London 1962.

5. Michael Oakeshott Rationalism in politics and Other Essays London 1962, P. 124.

6. See A. T. Bryant Olden Times in Zululand and Natal Longmans 1938.

7. Talcott Parsons Societies Evolutionary and Comarative Perspectives Prentic-Hall 1966, PP. 21-9.

8. Wildert E. Moore, social change prentice-Hall 1963.

9. T. B. Bottomore Maximilien Rubel «Introduction» Karl Marx Lonodon 1956, esp. PP. 14-28.

10. A. C. Mac Intyre «A Mistake About Causality in Social science» in P. Laslett W. G. Runciman (eds) Philosophy politics and society ; second series oxford 1962.

11. Max Weber the protestant Ethic and the Spirit of Capialism trans. Talcott Parsons London 1948.

12. See for example Hornell Hart «Social Theory and Social Change» in Llewellyn gross (ed) symposium on sociological theory row peterson 1959.

الفصل الثامن

اتجاهات التغير الاجتماعى

مقدمــة :

لقد كان الاعتقاد السائد فى القرن الثامن عشر بل وفى القرن التاسع عشر أيضا أن علم الاجتماع يمكن ويجب عليه أن يهدف الى اكتشاف القوانين التى تحكم نمو أو تقدم المجتمعات • وبعد ذلك أضيفت النظريات الدائرية حصيلة الأفكار الخاصة بعلم الاجتماع من ناحية كرد فعل ضد تلك الأفكار التى تؤكد التنمية فى اتجاه التقدم ، ولكن النظريات الدائرية تشترك مع نظريات التنمية فى الاعتقاد العام بأن المجتمعات تمر خلال مراحــل معينة محددة وهذه عملية حتمية لا مفر منها • ولقد افترضت أسباب كثيرة لتبرير هذا الاعتقاد السائد ، وفى الحقيقة فان المشكلة ككل توفر مادة جذابة لعلم الاجتماع الفكرى •

وخلال هذه الأيام ، لقد ثبت عدم صحة معظم نظريات التنمية الاجتماعية الحتمية ، ومع ذلك فلا يزال هناك اتجاه لقبول أفكار عامة معينة تتعلق بالاتجاه العام للتنمية الاجتماعية ، لايزال هناك احساسا قويا بأن مفهوم « المراحل » مفيد ولا يمكن الاستغناء عنه •

مراحل التنمية الاجتماعية

ان التصور العلمى والاجتماعى الخاص بمراحل التنمية — ومن الآن سوف استخدم هذا التعبير للاشارة الى مراحل التنمية — وهو يستخدم بطرق عديدة ومختلفة الاستخدام الأول يعالج المراحل كتحولات ضرورية فى عملية تغير كل المجتمعات ، والافتراض الذى يقوم عليه هذا الاستخدام هو أن كل مجتمع يحتوى فى داخله على ميكانيزمات تؤكد ضرورة تغيره بطريقة واحدة لاسواها •

والاستخدام الثانى يعالج المراحل على أساس التاريخ الكلى للمجتمع الانسانى • وطبقا لهذه النظرية فليس من الضرورى لكل مجتمع أن يمر بالمراحل العديدة رغم انه مامن مجتمع بمفرده يستطيع أن يصل الى مرحلة معينة قبل أن يمر هو أو مجتمع آخر خلال مرحلة تمهيدية ، وعلى سبيل المثال فهذا الرأى قد يوافق على أن المجتمعات عنـد مستوى منخفض من التنمية الزراعية تستطيع ان تتجه الى التصنيع دون ان تمر خلال كل مراحل التنمية الزراعية النهائية أو مراحل التنمية الصـناعية الأولى ، ورغم ذلك لا يوافق هذا الرأى على أن النوع الانسانى عموما كان يمكن ان يقفز من الزراعة البدائية الى الصناعة •

والاستخدام الثالث يطبق فكرة ، تصور المراحل على دراسة عمليات تاريخية معينة ، وفى هذه الحالة فقد لا يكون هناك افتراض بأن مرحـلة معينة تسبق بالضرورة مرحلة أخرى أوتليها ، فالمراحـل ببساطة هى طرق لتمييز العمليات الفعلية للتغير وترتيبها فى تتابع معين •

والاستخدام الأول قد تم التخلى عنه كلية • ومن وقت لآخر فهو يستعمل لمساندة نظرية أو سياسية ما ، فعلى سبيل المثال يهتم الماركسيون السوفييت وخاصة « النارودنيين » وغيرهم من الشعبيين بالفشل فى ادرك ان الأغلبية الفلاحية لابد أن تقضى عليها الزراعة الرأسمالية الفردية قبل أن تستطيع الاشتراكية الزراعية ان تنتج • (ومثل هذه الحجج يمكن فى الحقيقة الدفاع

عنها دون اللجوء الى أية أفكار عن قانون التنمية الاجتماعية) ولكن هذه التصورات فى مجملها ثبت عدم صحتها ولاتحتاج مجتمعات معينة ان تعبر نفس مسار التنمية الخاص بالآخرين خصوصا عندما يمكن ان تستفيد من تجربة هؤلاء الآخرين .

ولايزال الاستخدام الثانى ساريا عند بعض العلماء الاجتماعين ولكنه يعامل بحرص أو شك من جانب الآخرين .

والاستخدام الثالث عرضه لبعض النقد ويفترض أحيانا ان مشروعات معينة للتنمية هى أبنية تحكمية للغاية وليست أكثر صحة من الكثير مما عداه .

نقد عام للنظريات التى تؤكد مراحل التنمية

لقد جاءت المحاولات المبكرة لنقد نظرية مراحل التنمية الاجتماعية من مصادر النقد العام وهو فى أكثر أشكاله معقولية ـ فالأفكار العامة كانت فى الغالب بعيدة عن ان تكون منطقية ـ كان يؤكد انه بما ان المجتمعات تأخذ فى الغالب ملامح ثقافية من غيرها فلا يمكن القول بأن التنمية تحدث تلقائيا ، ففى تلك الحالات تستطيع المجتمعات ان تمتلك خواص وسمات لم يكن تمتلكها على أساس مشروع خاص للتنمية الاجتماعية .

وهذه الحجة لا يمكن الهجوم عليها ، الا أنها تستغنى عن المذهب الأول المراحل ، وفى نفس الوقت فهى لاتمس الثانى والثالث ، وهكذا فيمكن القول فى مواجهة هذا النقد العام انه بينما تمتلك بعض المجتمعات أحيانا أدوات « برونزية » لأنها حصلت عليها من غيرها ولم تخترعها بنفسها ، فأولئك الذين اخترعوها بالفعل يجب أن يكونوا قد استخدموا أولا أدوات من الصلب أو الحديد ، بينما أولئك الذين اخترعوا الأدوات الحديدية يجب أن يكونوا قد استخدموا أولا أدوات حجرية .

والحجة الأخرى التى وجهت الى النقد العام هى انه مامن مجتمع يستطيع أن يحصل على مفردات ثقافية من مجتمع آخر الا اذا كان مستعدا لاستخدامها . والثالث والأخير ضد النقد العام هو أنه لا يستطيع أن يفسر سبب ظهور مفردات معينة فى المحل الأول الا بافتراض أن مجتمع واحد على الأقل قد بلغ مرحلة معينة من التنمية .

وهذه الحجج لا يجب رفضها ببساطة ولها تأثيرها على عدد من المسائل الجوهرية فى التفسير التاريخى ، فالماركسيون وغيرهم على سبيل المثال يدعون أن بعض النظم الاقطاعية كان يمكن ان تظهر فى انجلترا مهما كانت

نتائج موقعة « هاستنجز » Hastings ، ولكن كثير من المؤرخين ينكرون ان النسق الانجليزى للتنظيم السياسى كان يشبه أركانه سيصبح بالضرورة مشابها لذلك الذى فرضه الغزاة النورمانديون • وأكثر من ذلك يمكن القول بأن النظم الاقطاعية الانجليزية بعد الغزو النورماندى تطورت بشكل مخالف لتلك التى فى غرب أوربا • لأن دولة الغزو كانت تتصف بأعلى درجة من القوة المركزية •

وعموما فان النقد العام يعالج على أساس انه صحيح ، ولكنه قليل القيمة والنقد المنهجى عادة ما يلقى اهتماما أكثر •

نقد منهجى لنظريات التنمية الاجتماعية

كثيرا ما يقوم علماء الأنثروبولوجيا الوظيفيين بنقد نظريات التنمية على أساس دخولها فى « التاريخ الحدسى » Conjectural القائم على القليل من البراهين أو دون براهين • ويحتوى هذه الانتقادات هو أن الدليل المستمد من وجود مجتمعات بدائية لا يمكن استخدامه لتحديد سمات المراحل المبكرة للتنمية على أساس أن هذه المجتمعات المعاصرة قد كان لها تاريخ طويل خاص بها ، قد يكون مخالفا تماما لتاريخ المجتمعات البسيطة المنقرضة •

ومثل هذا الاعتراض صحيح من ناحية ، وغير صحيح من ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال : فقد تخاطر بالتخمين أن الصياديين الأوائل والذين عاشوا على الجمع والالتقاط كانوا يعيشون فى — روابط صغيرة بل فى وحدات عائلية منفصلة — على حسب نوع الرعى أو الصيد الذى كانوا يستغلون به — ولا يمكن ان يكون الانسان شديد الخطأ اذ أفترض أن الرعى أو الصيد كان يمثلان مرحلة سابقة فى التاريخ الانسانى على الزراعة ، وهذا لا يعنى ان الفرد يمكن ان يفترض أن أول أشكال الدين كانت التوتمية Totemism أو عبادة الأسلاف ، لأن مثل هـذه الأديان توجـد فى مجتمعات معاصرة بسيطة جدا •

وهناك هجوم أكثر قوة واثارة للاهتمام على الفكرة العاملة لمراحل التنمية بدأه عالم المنطق بوبر Popper الذى هاجم كل هذه المذاهب تحت اسم « التاريخية » ، وحجة بوبر تتجه أساسا ضد « هيجل وكونت وماركس » ولكنه يقصد بها كذلك ان تنطبق بنفس الدرجة على كثير من الكتاب الآخرين مثل « ميل وتوبنى » •

وطبقا لما يقوله بوبر (١) : فان هدف التاريخية هو وضع قوانين تحدد تتابعا حتميا للتاريخ أو مراحل التنمية • وهذا المذهب يعتمد على عدد من الافتراضات : ان التنمية الاجتماعية يمكن دراستها علميا ، وأن هدف العلم

هو تحديد العلاقات السببية ، وأن هدف العلم الاجتماعي هو الحصول على هذه العلاقات السببية من خلال مراحل التنمية الاجتماعية •ويضيف بوبر : ان الكثير من التاريخيين ، خاصة ماركس ، يعتقدون انه بمساعدة مثل هذه القوانين فسوف يتيح للعلم الاجتماعي التنبؤ بمراحل التنمية في المستقبل • ويعتبر بوبر ادعاء التنبؤ بمراحل التنمية في المستقبل يتمشى تماما مع الرأي القائل بوجود قانون يحكم العمليات التاريخية ، ذلك ان من طبيعة القوانين العلمية انها تسمح بالتنبؤ : فاذا قررنا أن علاقة لها صفة القانون بين أي اثنين من المتغيرات (أ ، ب) فهذا يعني انه يمكن واحدا على الأقل (أ) يستخدم لكي يتنبأ بالآخر (ب) •

ويرفض بوبر : المذهب القائل بأن هناك قوانين للتنمية الاجتماعية بالحجج الآتية :

أولها : أن التاريخية تدعي ادعاءا باطلا بأنها ذات صلة بالعلوم الطبيعية وبالتالي بالعلوم الاجتماعية •

ثانيا : أن التشابه بين الكيانات الاجتماعية وغيرها من الكيانات المادية أو العضوية مضلل ومسئول نسبيا عن الادعاءات التاريخية الباطلة •

ثالثا : التغيرات الاجتماعية ذات المدى الواسع لا يمكن التنبوء بها منطقيا •

رابعا : ان دور الأفكار يجعل المعرفة الاجتماعية والتنبوء الاجتماعي مختلفين عن المعرفة الطبيعية والتنبؤ الطبيعي • هذه الحجج كلها متشابكة ومترابطة •

ويتناول الحجة الأولى والحجة الثانية : ان العلم النظري كما يقول بوبر،يؤكد وجود أو حدوث أي حدث معين،فليس قصده أوغرضه أن يؤكد أن الأحداث من النمط أ ، ب تحدث بالفعل ، ولكن نلاحظ أن الأحداث بنمط أ لا يمكن أن تحدث دون أن تتبعها أحداث خاصة بنمط ب ، أو ان الأحداث الخاصة بنمط ب لايمكن أن تكون قد حدثت دون أن تسبقها أحداث من النمط أ ولكن ما يسمى بقوانين التنمية الاجتماعية تؤكد فعلا

ان سلسلة معينة من المراحل تحدث طبقا للقانون • وهذا من وجهة نظر — بوبر بخلط بين التقارير والقضايا عن الاتجاهات ، وهى تقارير تتعلق بالحقيقة وبالتقارير النظرية التى ليست كذلك • ولا ينكر بوبر ، ان هناك مجالات فى العلوم الطبيعية يظهر فيها أن القوانين يمكن ان تثبت سلسلة من المراحل وعلى سبيل المثال هناك القوانين التى تحكم نمو الكيانات العضوية أو حركة الكواكب والتى تشير جميعها الى سلسلة من الأحداث المنتظمة أو المتكررة• وتعليق بوبر على ذلك هو أن مثل هذه النظم تعامل أو يمكن أن تعامل على أنها مغلقة نسبيا وأن شروط مثل هذه التغيرات أو التحركات يمكن اثباتها كعوامل ثابتة ودقيقة • ولا يطبق أى منها على المجتمعات أو النظم الاجتماعية التى لاتتحرك كالكواكب أو تنمو كالعضويات لأن شروط التغير داخلها تتغير هى الأخرى •

والحجة الثالثة مرتبطة بالحجة الأولى والثانية ، وهى أن التغيرات الواسعة النطاق فى الأنساق الاجتماعية لايمكن منطقيا التنبؤ بها بمعنى من المعانى • وخلاصة هذا الرأى أن كل تغير فى البناء الاجتماعى هو نتاج سلاسل سببية متقاطعة هى الى حد ما مستقلة بعضها عن بعض ، وبالتالى فان تطابقها بشكل عام يعتبر شيئا عارضا • وهذه الحجة يقصد بها أن تواجه المذاهب الماركسية وغيرها من المذاهب المشابهة ، وهى التى تؤكد أن سمات نمط من الأنساق الاجتماعية ينشأ ببساطة عن النمط السابق له — ان كل نمط من الأنساق الاجتماعية يؤدى ببساطة الى وجود الآخر • وعلى سبيل المثال فالنظر الماركسية تقول بأن انهيار المجتمع الزراعى الاقطاعى الناشىء عن تناقضاته الداخلية يؤدى الى بدايات الرأسمالية • والرأى المخالف هو أنه لولا نمو التجارة وامكانيات تمركز القوة وهو ما لا يمكن التنبؤ به من داخل النسق الاقطاعى ، فالمجتمع الزراعى الاقطاعى لايمكن أن يتغير بهذه الطريقة ومؤيدى هذا الرأى يفترضون أيضا أن الأحداث الهامة مثل — وباء الطاعون — لايمكن أيضا التنبؤ بها • وباختصار فان الانتقال من اللامركزية الاقطاعية والاعتماد على الزراعة الى تركز أكبر وتجارة متزايدة لم يكن ببساطة نموا حتميا ناشئا عن سلسلة مفردة من العلاقات السببية أو من نظام مغلق من المتغيرات المترابطة • ولا يعنى هذا أن نمو النظم من النمط

الاقطاعى هو بالضرورة عملية تاريخيــة فريدة . فهناك موقف وسط بين الصدفة التاريخية الكاملة والحتمية التطورية الكاملة : فالنظم ذات النمط الاقطاعى قد تطورت فى عدد من المجتمعات التاريخية المختلفة ، ولكن هذا لا يعنى أن مثل هذه النظم مرحلة ضرورية فى التنمية الاجتماعية .

وهناك حجة مضادة تؤكد أن كل تطور تاريخى رئيسى قد يشتمل على الصلة التى تصل بين عمليات سببية مستقلة ، ولكن مثل هــذه الصلات والترابطات فى ذاتها تعتبر حتمية وبالتالى يمكن التنبؤ بها . وهذا يشبه القول بأنه لو تحرك شيئان تجاه بعضهما البعض فيمكن التنبؤ تماما بأنهما سوف يتصادمان . فبعض التغيرات الاجتماعية يمكن ان تكون من هــذا النوع أكثر منها من النوع الذى يدرسه علماء الأرصاد:فهنا توجد احتمالات ان العلاقات السببية المستقلة سوف تتقاطع ، ولكن رغم ذلك ، هناك دائما عدد من المجهولات يمكن أن تغير طبيعة التفاعلات الاجتماعية ولكن القليل من التغيرات الاجتماعية الرئيسية المحتمل حدوثها ببساطة كهذه ، فهى تنشأ عن سلاسل سببية مختلفة وكثيرة حتى ان نتيجتها لا يمكن القول بأنهــا تتمدد بشكل ذات معنى ، وحتى التوازى مع الدراسة التى يقوم بها رجال الأرصاد لظروف تغيرات الجو ذو قيمة محدودة ، ذلك ان علماء الأرصــاد يمكن أن يفترضوا انتظاما ميكانيكيا غير متغير للنسق الشمسى ، بينما فى دراسة التحولات الاجتماعية لا يمكن وضع مثل هذا الافتراض عن الأنساق المغلقة .

والحجــة النهائية لبوبر تســعى الى دحض كل بقايا الدفاع الخاص بالحتمية التاريخية ذلك ان الأفكار المتغيرة ونمو المعرفة يجب ان تؤثر الى حد ما على التنمية الاجتماعية ولكن الأفكار الخاصة بالمستقبل وأحوال المعرفة لايمكن التنبؤ بها سلفا ـ فاذا أمكن التنبؤ بها أصبحت ظروفا حالية لا مستقبلة ، حتى أن الواحد لا يمكن أن يملك نظرية عن كيفية تأثير هذه الأفكار على التنمية الاجتماعية ، وفى مثل هذه الحالة لا يمكن ان نعرف كيف ستكون مراحل التنمية الاجتماعية فى المستقبل . واذا كان ذلك كذلك فليس هناك دفاع منطقى عن المذهب الذى يقول ان المراحل الماضية كانت

جزءا من تطور حتمى حيث أن المرحلة الماضية كان يمكن التنبؤ بها من مرحلة سابقة عليها .

ويختلف بوبر عن الكثير ممن ينكرون وجود قوانين للتنمية الاجتماعية من حيث انه لاينكر امكانية وجود أى نوع من قوانين علم الاجتماع . وهو يدافع على الرأى القائل بأن امكانية وجود نظريات لعلم الاجتماع تقـدم تقارير مشروطة مثل : اذا تزايد النشاط الحكومى فان التنظيم البيروقراطى سوف يتزايد . وهذه النظريات العامة لاتقرر ان مرحلة معينة من التنمية الاجتماعية . سوف تلى مرحلة أخرى بالضرورة ، وان مجموعة من الشروط سوف تحدث بالضرورة ، ولكنها تقرر ما سوف يحدث لو توفرت ظروف معينة .

تقييم مذاهب التنمية

يمكن رفض نوعين من مذاهب التنمية على الأقل • أولهما : هو أن كل مجتمع يجب ان يمر خلال سلسلة محددة من المراحل • والثانى ان هناك سلسلة واحدة فقط من المراحل للمجتمع الانسانى ككل هناك تأكيدات ثلاثة أكثر ضعفا يمكن — فى رأى المؤلف — الدفاع عنها • وهذه جميعها يمكن استخدامها لاعادة تكوين مذهب مقبول للتنمية الاجتماعية •

والافتراض الأول هو أن بعض مراحل التنمية يجب ان تتم بالنسبة للمجتمع الانسانى ككل قبل غيرها • وعلى سبيل المثال لا يمكن أن نجد جدلا حول أن الزراعة يجب ان تسبق التصنيع ، وعلى الأقل فمن المقبول افتراض ان البناء السياسى الخاص بالعلاقة الشخصية مع القائد يسبق الرياسة الوراثية المنظمة ، ولكن اذا اتجهنا الى مجالات أخرى للثقافة والبناء الاجتماعى فان الصعوبات التى تواجه أو تقابل تأسيس نظام للأولويات تكون أكبر ، فالتوعية أو العقائد السلفية قد تسبق تطور تعدد الآلهة أو وحدة الآلهة ، ولكن سواء كان من الضرورى أن تتوفر هذه الشروط بالنسبة لها أم لا فهذا أمر آخر • والكثير مما يمكن الاعتراض عليه فى مذاهب التنمية ينشأ عن الخلط بين ما هو سلسلة تاريخية فعلية وما هو سلسلة ضرورية نظريا ، ومن الصعب الجدال أن الاقطاع سبق ظهور الأمة كدولة حديثة فى معظم غرب أوربا ، ولكن ليس واضحا أبدا أن الأبنية الاقطاعية شرط ضرورى يجب ان يسبق تطور الدولة •

والافتراض الثانى هو أن بعض المراحل يحتمل أكثر ان تسبق غيرها لأنها أكثر سهولة فى انجازها وهذا لا يؤكد ان مرحلة ما أساس ضرورى للأخرى ولكن يؤكد ببساطة احتمال حدوثها تحت ظروف معينة • وعلى سبيل المثال فالانسان الأول يحتمل ان يحترف الرعى بل والصيد أكثر من بعض أشكال الزراعة ، ربما الأولى تتطلب ابتكارا أقل من جانبه • وهذا لا يعنى بوضوح أن الرعى والصيد شروط ضرورية لنمو الزراعة • وبشكل مماثل من المقبول ان نفترض ان الانسان يتطلب تعقيدا ثقافيا أقل لكى ينسب

الصنان المقدسة الموضوعات الطبيعة أكثر مما يحتاجه لاختراع فكرة اله شخص أو آله غير شخصي •

والافتراض الثالث مماثل للثاني : اذ أنه تحت أية ظروف معطاه فان تطورات معينة تكون أكثر احتمالا من غيرها : وعلى سبيل المثال ففي مجتمع يقوم على زراعة البساتين وتنظيم طائفي فان نمو النظام الرياسي أكثر احتمالا من الناحية السياسية عن نمو تنظيم دولة كاملة المركزية • وهذا التحديد للشكل الممكن للتنمية ــ جدير بأن يكون على درجة أكبر في المجتمعات البسيطة جدا : فالمستوى الأدنى من التكنولوجيا يؤدى الى زيادة تأثير الظروف الطبيعية على البناء الاجتماعي ، وكلما كان البناء الاجتماعي بسيطا كلما ضاق مجال التنمية التي يمكن أن تحدث داخله • وهذا لا يعني ان هناك اختلافات صغيرة فحسب من حيث البناء الاجتماعي والثقافة بين الأبسط ، وحتى في نفس الظروف الطبيعية أو في ظروف مماثلة ، فالاختلافات الرئيسية قد سجلها علماء الأنثروبولوجيا ، ذلك أن نمو الثقافة ذاته يحدث تأثيرا متبادلا بين أشكال الحياة الاجتماعية والبيئة الطبيعية ، حتى ان المجتمعات ذات الاختلافات الثقافية سوف تقدم أنساقا ايكولوجية مختلفة ولكن هناك برغم كل هذا فروق كيفية بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات البسيطة والمجتمعات المعقدة ونجد الثقافات لها أهمية في هذا المجال ، فالتكنولوجيا المعقدة يمكن أن تحول البيئة الطبيعية بطريقة تؤدى الى اتساع مدى الأبنية الاجتماعية والثقافات : وهذا يعني انه بمقدار ما توجد أية حتمية في مراحل التنمية الاجتماعية فسوف يكون واضحا عند المستويات الأبسط •

وهذه الافتراضات الثلاثة تمثل صورة أضعف من المذهب الذى مكن بعض علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين مثل ستيوارد (٢) Steward وساهلينز Sahlins وسيرفيس (٣) Service أن يحاولوا اعادة بناء التنمية الاجتماعية بشكل ذى مغذى (أو التطور الاجتماعي كما يفضلون ان يسموه) • ولكن ما ينتج عادة هو سلسلة مثالية (٤) Ideal, Types وهذه عبارة عن سلسلة نظرية للمراحل التطورية التي تصور ما كان يمكن

ان يحدث لو ان المجتمع الانسانى ككل قد تطور كنسق منفرد ومغلق غير متأثر بأية عناصر طارئة • وبعض النقاد يمكن ان يدعوا انه اذا أغفلنا العناصر الطارئة فلا يتبقى لدينا الا القليل جدا • ولقد حاول « سيتوارد » — وغيره من الارتقائيين الأمريكيين ان يغطوا هذه المشكلة بالتميز بين تطور المجتمع الانسانى بصفة عامة وبين المسارات المحددة لتطور مجتمعات معينة أو مناطق ثقافية (*) ، وهذا الافتراض يتضمن ان « السلسلة المثالية » تقدم وصفا دقيقا وتفسيرا عاما لتطور المجتمع الانسانى ككل ، ولكنها لا يمكن تطبيقها بكل بساطة على التطورات الخاصة التى حدثت داخل كل اقليم أو مجتمع • وهنالك أسباب عديدة لذلك :

أولا : انه يجب الاعتراف بأن نوع التكنولوجيا والتنظيم الاقتصادي لكل مجتمع سوف يتأثر بشدة بالسمات الخاصة بالبيئة الطبيعية : ما اذا كان الرعى يقوم به مجموعة أو عائلة صغيرة يعتمد على نوع الرعى والصيد الممكن •

ثانيا : ففى كل اقليم سوف يتأثر البناء الاجتماعى والثقافة بتأثيرات الثقافة المحيطة : فالرعاة الرحل الذين يعيشون داخل حضارة أغرض تستخدم اقليم الرعاة فى التجارة والاتصال ، قد تمتلك مفردات ثقافية كالمال والأسلحة النارية التى لا يمتلكها رعاة آخرون وتعتبر عوامل بالغة الأهمية فى حياتهم الاجتماعية •

ثالثا : التفاعل بين المجتمعات وخصوصا عندما يتخذ هذا شكل الغزو أو الاتحاد السياسى أو الامتصاص فقد يؤدى الى ظهور بعض المجتمعات أو الثقافات المرتدة فى مجالات هامة محددة ، بينما « تتخطى » مجتمعات أخرى مراحل معينة •

واذا أجزنا كل ذلك فيجب علينا أن نتعاطف مع أولئك الذين يدعون انه قد بقى الكثير من « السلسلة المثالية » ، ولكن هذا الحكم قد يكون متسرعا قليلا ، ذلك أن جدوى أى مشروع تطورى أو ارتقائى يعتمد على المشكلة التى يتناولها الى حد كبير •

ولكن حتى لو أمكن انشاء « سلسلة مثالية » ـ من التطور الاجتماعى فهل يسمى هذا حقيقية نظرية؟ وحتى فى علم الأحياء فليست هناك نظرية علمية تقرر ماهية العمليات الارتقائية ثم أن هناك بالتأكيد نظريات علمية تؤكد ميكانيزمات الارتقاء البيولوجى مثل تلك الخاصة بالانتقاء الطبيعى والانتشار النوعى والتحول ولكن لاتوجد نظرية عن العملية الشاملة فى حد ذاتها . وفى الحقيقة فيما يؤكده علماء الأحياء هو أن ككل ذات طبيعة عشوائية كبيرة ، ويمكن فى أحسن الأحوال أفتراض تفسير عام للارتقاء يؤكد عملية تزايد تعقد الكيانات العضوية أو زيادة تنوع الأجناس .

ولكن الحقيقة القائلة بأنه لا توجد نظرية فى علم الأحياء عن عملية الارتقاء لا تلغى مثل هذه الامكانية فى علم الاجتماع ، فهى على أية حـال تعنى أن علم الاجتماع ان يقيم نظرية كهذه على النظرية المؤخوذة من علم الأحياء لأنه يوجد مثل هذا النموذج .

والخطأ الأساس لدى معظم النظريات التطورية الأولى كان أنها أكدت أكثر من اللازم على « مبدأ التحديد » ـ فى تتبع ظهور نمط واحد من الأنساق الاجتماعية من داخل نمط آخر : أى أنهم كانوا يعملون من خلال نموذج مغلق للنسـق الاجتماعى وللميكانيزمات التى يمكن أن تغير شكله .

ولقد كان منظرو القرن التاسع عشر يتجهون الى اغفال حقيقة ان ظروف التغير ذاتها تتغير : فالكتاب من أمثال « كونت » كانوا يفترضون اتجاها ثابتا نحـو التطور الثقافى ، بينما افترض ماركس ان التناقضات الاقتصادية وصراع الطبقات يجب أن يكون مصدر التغير من مرحلة الى أخرى . وبينما يهتم كل أولئك الكتاب اهتماما سطحيا بالمنهج التاريخى ، وقليل منهم يعترفون بتعدد جوانب وتعقد التاريخ . وبالطبع ، نجد ماركس نفسـه يوافق على ان التنظـير المجـرد لا يغنى عن التاريخ المفصل ولكن لا يبدو انه قد أدرك ان التنظير لا يمكن ان يكون حول عملية التاريخ ذاته ولكن حـول طبيعـة الفعل الاجتماعى والبناء الاجتماعى وأشكال أوميكانيزمات التغـير الاجتماعى .

والاهتمام المبالغ فيه بمراحل التنمية الاجتماعية ، أحيانا ما يعوق علمـاء الاجتماع فى تفسيراتهم الفاحصة وذلك بالحيلولة دون انـ ـات

وجـوه التشابه الهامة بين المجتمعات التى لا تكون فى نفس المرحلة من التنمية • بمعنى واضح .• وعلى سبيل المثال فهناك تشابه بنائى واضـح بين أنسـاق النظام العسكرى والسياسى كتلك التى نجـدها فى دول أفريقيا البدائية ومجتمعات أوربا الاقطاعية • ولكن بالنسبة للمعـايير الخاصة للتكنولوجيا العسكرية والزراعية والتعليمية من السمات الثقافية ، فان مجتمعات أوربا الاقطاعية على مستوى أعلى من التنمية .• ولا يمكن أيضـــا تفسير هذه التشـــابهات البنائية على أســاس الانتشار الثقافى فهى تكـاد تكون فى معظمهـا نتيجة لنفس الظروف السياسية التى تجعل شكلا من أشكال النظام الرياسى واحدا من النظم القليلة المـوجودة بتنظيم وحماية درجة معينة من السلطة المركزية فى غيـاب بعض وسـائل ايجـاد جيش وادارة مسئولية أمام رئيس الدولة فقط أو الممثلين لها •

ومعظم هذه الانتقادات يبدو أنها لاتترك الا القليل ممـا يستحق الاهتمـام من بقايا فكر القرن التاسـع عشر • ولكن يجب ان تفكر فى استخدام ماكس فيبر لأنمـاط التطور ، اذ أنه بالرغم من ان الاطـار الذى وضعه « فيبر » ليس خاليا من الخطأ فانه يشير الى عدة امكانيات مثيرة لأن « فيبر » لم يكن مهتما على وجه الخصـوص بالتساؤل العام عن التنمية الاجتماعية ، ولم يكن مصرا على اقامة مشروع تطورى كامل ولكن كان مهتمـا بكتابة تاريخ اجتمـاعى علمى • ولايعنى هـذا انه حاول ايجاد قوانين التنمية الاجتماعية ولكنه كان يسمى لتحليل التغيرات البنائية التى كان من الممكن تبينها فى العمليات الاجتماعية ، فقد حاول أيضا ان يبين كيف ولمـاذا تم البـدء فى اتجاه معين للتطور والمحافظة عليه وخصوصـا فى تاريخ المجتمعات الأوربية ، وأخيرا فقد كـان يهدف الى أن يفسر كيف أن مجموعة واحدة من شروط البناء الاجتماعى والثقافة الاجتماعية يمكن أن تضع حـدود للتغيرات الممكنة التى يمكن أن ينشـأ عنهـا • وعلى خـلاف « ماركس » فان « فيبر » لم يكن يعتقد أن كل نمط من الأنساق الاجتماعية كان يتحول ببساطة عن طريق عمليات داخلية دياليكتية خاصة بـه ، وبالنسبة له فالأبنية الثقافية والاجتماعية كانت تجريدات لا أشيـاء حقيقية .• وفى الحقيقة التاريخية فقد كان من الممكن ان تتشابك التيـارات

المختلفة لتؤدى الى نتائج لا يمكن التنبؤ بهـا . ولكن « فيبر » اعترف بامكانية الجمع بين التفسير التاريخى الأساس والتحليل السوسيولوجى لتكوين نمط خاص ينسق من الآخر . ولكى يفعل ذلك فلقد استخدم ما اسماه « الأنماط المثالية » Ideal, Types وتعد الأنماط الميراثية الاقطاعية والبيروقراطية القانونية الرشيدة من الأنماط المثالية المعروفة أكثر من غيرها من الأبنية الاجتماعية عند «فيبر» ولقد استخدم فيبر هذه الأنماط كوصف لأشكال الحقيقة الاجتماعية لكى يضع علامات فى العملية التاريخية وبتأكيد عدة سمات سائدة فى مرحلة ما . استطاع عندئذ ان يتتبع الظروف التى أدت الى التغير فى هذه السمات . وبهذه الطريقة كان يأمل ان يتتبع ويفسر اتجاهات مثل تزايد « الترشيد » ـ فى الادارة من النظام الميراثى خلال البيروقراطية الميراثية الى البيروقراطية نفسهـا . وحاول فيبر أيضـا الربط بين تغيرات مثل هذه الأشكال الرئيسية للتغير فى الاقتصاد وبالذات بنمو الأسواق غير الشخصية واستخدام النقود والحساب العقلى والتحرر التدرجى للعلاقات الاقتصادية من تأثير الالتزامات التقليدية (١).

ان مناقشة فيبر لهذه العمليات هى واحدة من أهم الاسهامات لعلم الاجتماع المعاصر ، ولكنه كان الى حد ما ضحية لمنهجه الخاص وأيضـا للأخطـاء التى كان يحـاول تجنبها . ذلك انه ، بينما كـان فيبر يعترف بالطبيعة المجردة للتصـورات البنائية ، فقد استمر فى افتراض انه يمكن بشكل ما أن نستنبط من البحث التاريخى المـلامح الأساسية لفترة زمنية أو لنسق اجتماعى . ولا يعنى هذا الشك فى ان هنـاك بعض ملامح للنسق الاجتماعى هى بمعنى معين سمات أساسية : ومثل ذلك الفرق بين الروابط الشخصية فى العـلاقات الاقطاعية والروابط اللاشخصية التى تكاد تكون مجردة لاقتصـاد السوق الحديثة . ولكن بالرغم من كل ذلك فاختبـار مجموعة من السمات ومحاولة ايجاد الصلة بينهمـا وتفسير عملية التحول التى تطرأ عليها يعنى الى حـد كبير تطبيق درجة من التحكم . ولم يوافق فيبر على ذلك فى كتاباته المنهجية (٢) ، ولكنه انكر ان النمط المثـالى كان افتراضـا ، وأصر على انه ببساطه وصفا لنمط خـاص بمظاهرة ثقافية أو

اجتماعية موضحا سماته الرئيسية لكى يبين التضـــاد بوضوح أكثر بينهما وبين سمات الظواهر الأخرى المماثلة (٨) • وعلى سبيل المثال فقد أكد عن قصـــد على القواعد البيروقراطية اللاشخصية لكى يلقى الضـــوء على الفرق بينهـــا وبين معايير الالتزام الشخص التى تميز نظام الوراثة والاقطـــاع • وبهذا الطريقة استطـــاع فيبر أن يقدم تقريرا أوضح عن عملية التنمية • المطلوب تفسيرها .• ولكن عندما تحول فيبر للتفسير فانه استخدم فى الحقيقة انماطه المثالية كنماذج تفسيرية عن طريق ترجمته العوامل الثقافية والبنائية الى برامج للفعل الاجتماعى • وبين بالتالى كيف ان برامج العمل التى تميـــز اقتصـــاد التبادل المتوسع قد تصبح متنافرة بشكل متزايد مع تلك التى تميز البناء الوراثى للسلطة • (ولايعنى انه فسر التغير السياسى ببساطة على أسس أقتصادية أو التغير الاقتصادى ببساطة على أسس سياسية) • ولكن لكى يستطيع « فيبر » ان يفعل ذلك فقد كان عليه أن يغلق نسقا من العمليات المترابطة بطريقة تسيل الى التحكم بحيث تحصل على النتائج المتبادلة لهذه العمليـــات لبعضهـــا البعض خـــلال تحليل الفعل الاجتماعى .• وهذا يعنى معـــالجة أنماط مثالية على أنهـــا مجموعات من الافتراضـــات (٩) •

وعندما يتم الاعتراف بهذا ، فان بعض الانتقادات الموجهة لفيبر يمكن رؤيتها تحت ضوء آخر • ذلك أن فيبر ينتقد عموما لانه لا يعترف بأهمية تلك العـــلاقات الشخصية غير الرسمية فى النظم البيروقراطية التى يعتقد أنها ضرورية لأداء وظيفتها .• ولكن ، بينما فيبر يساعد هذا الاعتراض على تأكيد عيب فى النموذج الذى يتصوره عن كيفية عمل التنظيم البيروقراطى ، فهو لا يضعف من تفسيره لعملية التطور من الاقطاع أو النظام الوراثى الى البيروقراطية ، والنماذج المستخدمة لهذا التفسير تختار بعناية عناصر معينة للبناء الاجتماعى وللثقافة والتى تعتقد بالافتراض انها متصـــلة ومترابطة: نمو اللاشخصية والتقليل من القرارات التحكمية وزيادة تطبيق الأحكام العامة ، كل ذلك يؤسس جوانب مختارة للعـــلاقات البيروقراطية المترابطة وظيفيا من خـــلال التبادل •

وهذه المناقشة حـــول اسهام فيبر توضح ان تكوينات مراحل التنمية

لا يتم تحليلها ببساطة فى عملية تفسير التغير (١٠). ولكن هذا يبين الى أى مدى يجب ان تلتزم الحرص فى استخدام مفاهيم مراحل التنمية ، فهذه المراحل لا يجب ان ينظر اليها كشىء مادى — فهذه ليست كيانات يمكن ملاحظة حدودها فى الحال — ولكنها مثل كثير من التصورات السوسيولوجية الأخرى يجب ان تعامل كنماذج نظرية : فهى مجموعات من الافتراضات المترابطة تبسط بشكل غير طبيعى ، أبنية وعمليات ذلك الجزء من الحقيقة التى تتم معالجة والتى يسمح بالتالى بنوع من التفسير .

وان عملية التنمية ذات الخط الموحد والذى نادرا مايقبلها الانسان كانت مرتبطة بالضرورة بافتراض العلة الواحدة والحتمية . واذا كان هناك عنصر واحد مسئول عن كل التغير الاجتماعى فالتطورات الناتجة عن هذا العامل يجب اذن ان تتفق معه . ولكن اذا كان مصدر التغير يمكن ارجاعه الى عدد من النقاط فى الحياة الاجتماعية ، واذا كانت التغيرات فى مجال من الحياة الاجتماعية لاتحدد كل هذه التغيرات ، يمكن اذن أن نجد كل المجتمعات اكثر « تقدما » فى بعض النواحى وأقل « تقدما » فى نواحى أخرى .

وتشير هذه الصعوبات الى انه لو كان هناك اى تقدم فى تحليل برامج التغير الاجتماعى بطريقة تطورية فسوف يكون من الضرورى ان يتم ذلك باقامة نماذج تستخدم عددا صغيرا من العوامل فى وقت واحد . والافتراضات التى تربط بين هذه العوامل قد لا يمكن بالضرورة تطبيقها على كل مراحل التنمية أو حتى على عدد كبير منها رغم ان مشروعا من هذا النوع قد يستفيد بالتأكيد من افتراضات عامة معينة حول طبيعة التفاعل الاجتماعى وسمات الأنساق الاجتماعية والأسباب المحتملة التغير الاجتماعى .

وبعض علماء الاجتماع المعاصرين قد يلجئون لهذا المهمة ، ليس بمحاولة ترتيب المجتمعات على أساس سمات محددة من التكنولوجيا ، أو على أساس الثقافة والبناء الاجتماعى ، ولكن باستخدام أفكار أكثر تجريدا تتعلق بمستويات التنمية الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية،وتحتاج هذه الأفكار الى مناقشة مستقلة .

من الأنساق الاجتماعية البسيطة
الى الأنساق الاجتماعية المركبة

ان احدى الأفكار البالغة التأثير فى علم الاجتماع المعاصر والتى ظلت حية منذ القرن التاسع عشر هى ان المجتمع الانسانى قد تطور من أشكال بسيطة الى أشكال أكثر تعقيدا وان هذا التطور صاحبته تغيرات نوعية معينة فى طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية . وكانت هذه النظرية ، فى الماضى ترتبط ارتباطا وثيقا بافتراضين :

(أ) ان الارتقاء الاجتماعى استمرار للارتقاء البيولوجى .

(ب) ان ميكانيزمات الارتقاء الاجتماعى هى تلك الخاصـــة بالارتقاء البيولوجى ذاتها ولقد تم أحياء هذه الافتراضات حديثا بشكل أو بآخر على يد عدد من الكتاب من بينهم « بالكوت بارسونز » (١١) .

والأفتراض الأول اما ان يكون بلا معنى أو خاطىء فلا يوجد قانون فى الارتقاء البيولوجى يصف ويفسر العمليات الفعلية للاختـلاف المتزايد والتخصص والقدرة على التكيف ، والحقيقة هى ان معظم حالات التحول البيولوجى كانت أشكالا من الفشـــل الارتقائى وان « قصــة » الارتقاء البيولوجى هى « قصة ناجحة » فقط بقدر ما هى اختيار مقصود لحقائق القدرة المتزايدة على التكيف . وفى أية حالة فان الفترة الزمنية التى يشتمل عليها تحليل الارتقاء الاجتماعى صغيرة بدرجة لاتقارن بالنسبة للفترة الزمنية الخاصة بالارتقاء البيولوجى . ولا يعنى هذا ان المعرفة بالارتقاء البيولوجى لاعلاقة لها بفهم المجتمع الانسانى . والدليل هو أن علم « البدائيات » . ولاشك يلقى ضوءا على أصول المجتمع الانســانى وعلى تلك السمات السيكوبيولوجية بل والاجتماعية للانسان والتى عاشت عبر (٥٠٠ر٠٠٠ سنة) من التطــور الثقافى ، ولــكن لا يستتبع هــذا ان الارتقاء الثقافى والاجتماعى يمكن ان يعالج كاستمرار للارتقاء البيولوجى ، الا اذا افترضنا ان هناك ميكانيزمات تعمل فى الارتقاء البيولوجى أكدت برغم أشكال الفشل الارتقائى العديدة أنه سوف يكون هنالك اتجاه خاص بالأنساب والأجناس

والأنواع والمراتب يجعلها تزداد فى اختلافها عن بعضها البعض ، وتزداد فى اختلافها داخل أبنيتها الخاصة ، وتزداد فى تكيفها أو قابليتها للتكيف مع بيئتها ، وهى الميكانيزمات التى تعمل عملها أيضا فى الارتقاء الاجتماعى • وهذا يؤدى بنا الى تقسيم الافتراض الثانى •

أن دارسى الارتقاء البيولوجى : يفترضون افتراضات عامة ولهم الحق فى ذلك بسبب :

أولا : نجدهم يفترضون حول ميكانيزمات الارتقاء : ان التحولات قد تحدث وأنها قابلة للانتشار نوعيا وأنها تنتقل بالفعل من نوع الى نوع ورغم أنهم يعترفون ان الحدوث الفعلى لأى تحول خاص أمر يتعلق بالصدفة تماما ، بالرغم من أن عمليات التحول تشبه القانون •

ثانيا : يفترضون قوانين الوراثة النوعية والانتقال •

ثالثا : يفترضون مبادىء الانتقاء الطبيعى ، رغم ان الأفكار المتعلقة بهذا قد تغيرت تغيرا كبيرا منذ القرن التاسع عشر لتشمل السمات السلوكية والتشريحية والفسيولوجية ، وبالاضافة الى هذه الافتراضات التى نادرا ما يجادل فيها الآن ، فهناك افتراض آخر يؤكد انه مع كل زيادة فى القدرة على التكيف وفى درجة الاختلاف بين الأجناس والأنواع ..... الخ فهناك زيادة فى احتمال حدوث عمليات أبعد من هذا النوع •

الى أى حد يمكن تطبيق هذه الافتراضات على الارتقاء الاجتماعى أو على التنمية الاجتماعية؟؟ان الافتراض الأول الخاص بالتحول يمكن بصعوبة تطبيقة بطريقة ذات أهمية فلا يحتاج المرء الى أى معادل Equivalent لميكانيزم التحول لكى يفسر التغير الاجتماعى •

والافتراض الثانى غير ضرورى كالأول ، وبالطبع فان التكاثر الانسانى قد أثرت فيه قوانين الجنس ، ولكن انتقال السمات الاجتماعية يحدث خلال عمليات التفاعل الاجتماعى نفسها • ولذا السبب فهناك معنى لعملية نقل المجتمعات للسمات المكتسبة فى حين ان هذا لا يمكن ان يحدث بيولوجيا • وبما أن هذا الانتقال يتأثر كثيرا بالأغراض الواعية والدوافع غير الواعية ،

فلا يزال هناك جانب آخر يثبت فيه ان التشابه البيولوجي مضلل ، بل وغير ضروري كلية .

والافتراض الثالث الخاص « بالانتقال الطبيعي » يبدو أن هناك مجال أكبر لتطبيقه . فهناك قول يرى أن الأشكال الأكثر تعقيدا وتنوعا للبناء الاجتماعي وللثقافة لها فرصة أحسن للبقاء أكثر من الأبنية والثقافات الأبسط ، لأنها اما ان تكون أحسن تكيفا أو أكثر قدرة على التكيف مع بيئاتها ، وبالتالي تكون قادرة على أن تكسب في التنافس مع المجتمعات الأبسط .

والقول بأن المجتمعات المعقدة أكثر تكيفا مع بيئتها الاجتماعية والطبيعية من المجتمعات البسيطة قول مشكوك فيه . وبالطبع من الصعب ان تعرف ماهو المقصود بمفهوم « أكثر تكيفا » ولكن اذا كانت تعنى ان هناك « تناسب » واضح بين البناء الاجتماعي وظروفه ، فلا توجد هناك معايير جاهزة لتقدير هذا التناسب . ولكن من البديهي ان نعتقد أن معظم المجتمعات الأبسط كانت « أكثر تكيفا » من المجتمعات المعقدة . فعلى سبيل المثال يبدو أن هناك اتجاه ضعيف أو لا يوجد أى اتجاه نحو زيادة السكان في المجتمعات الأبسط مما لا يتناسب مع وسائل الوجود والاعاشة ، ولو حتى أن ظروفا اجتماعية أضافت اليها ممارسات ثقافية مثل قتل الأطفال لزيادة معدل وفيات الأطفال .

ويمكن القول بالطبع ان المجتمعات المعقدة أكثره قدرة على التكيف من المجتمعات البسيطة ، بمعنى أن التكنولوجيا الخاصة بها تمكنها من البقاء فى مختلف البيئات . وقد يكون من الصحيح أيضا القول أن الأجزاء المختلفة للأنساق المعقدة أكثر ترابطا ومرونة مع بعضها البعض عن تلك الخاصة بالأنساق البسيطة ، حتى أن الأنساق المعقدة يمكن ان تتكيف بنجاح أكبر مع ادخال عناصر جديدة .

ولكن اذا استخدمنا فكرة « القدرة الأكبر على التكيف » لتفسير قيمة البقاء الأكثر الخاصة بالأنساق الاجتماعية المعقدة ، فهذا كما هو واضح لا يمكن الدفاع عنها — ذلك لأن أكبرها — بكل بساطة غير موجود . وبالرغم

من كل ما يعرفه المرء . فان الصراع الخاص بالاشعاع الذرى . قد يدمر كل المجتمعات أو على الأقل كل المجتمعات المعقدة .

والافتراض الوحيد الذى يمكن الدفاع عنه جيدا . هو ذلك الذى يقرر أن زيادة تعقد الأنساق الاجتماعية يزيد من احتمال تطورها مع اتجاه زيادة تعقدها . ذلك ان زيادة التعقيد يؤدى الى زيادة اللاتحديد ــ كلما زاد عدد العلميات الدائرية داخل نسق ما ، زاد عدد التأثيرات المتبادلة التى يمكن ان تحدث ، ومن هنا تزداد عدد النتائج . وكلما أصبحت الأنساق الاجتماعية غير محددة كلما زادت درجة الاستقلال الذاتى بالنسبة لأجزائها وهذا يؤدى الى زيادة العدد الممكن لمصادر التغير الاجتماعى ، الذى يزيد بدوره من امكانية زيادة التعقد .

ان الاسهام الأكثر قيمة وبالتأكيد فهو الأكثر تميزا من الناحية الثقافية بالنسبة لتحليل وتفسير تزايد التعقيد الاجتماعى ، كان ذلك خاص « باميل دوركايم » فى كتابه (تقسيم العمل فى المجتمع) . ويبدأ دوركايم بمشكلة هامة جدا ظهرت فى أعمال (تقسيم العمل فى المجتمع) . ويبدأ دوركايم بمشكلة هامة جدا ظهرت فى أعمال « كونت وسبنسر » ، فقد ناقش «كونت» أن زيادة تقسيم العمل سوف تنمى الصراع المتزايد ، وتؤدى الى تفتت المجتمع بزيادة اختلاف المصالح والمعتقدات والقيم . والحل الذى يقدمه لهذه المشكلة يتمثل فى خلق دين أو ما يشبه الدين يؤسس على العلم ويمكن ان يصبح أساسا جديدا للاجماع الاجتماعى . ولقد نقد « سبنسر » آراء « كونت » عندما أكد أن تقسيم العمل سوف يزيد فى الحقيقة من نمو التساند الاجتماعى المتبادل وبالتالى يجعل التحلل أقل احتمالا منه فى المجتمعات البسيطة التى تتكون من وحدات متشابهة تجمعها بعض أشكال السلطة فحسب .

ويعتقد دوركايم ان كلا « كونت وسبنسر » على حق فى بعض النواحى الهامة وعلى خطأ فى البعض الآخر . ومناقشاته الخاصة كما يلى : أن المجتمعات البدائية تتميز بقلة العمل ، ولقد وافق على ذلك كل من كونت وسبنسر . مثل هذه المجتمعات طبقا لما قاله دوركايم تتكون من عدد من

الوحدات المتجانسة مثل العائلات والعشائر لها بناء « طائفى » وتربطها معا وحدة السلوك والمعتقدات لاغير • وهذا ما يسميه دور كايم « بالتضامن الآلي » ويمثل هذا الشكل من التضامن نمط من الضبط الاجتماعي ذو طابع جزائى كبير ، فهناك اعتماد كبير على القانون الرادع • ويتقدم تقسيم العمل تحدث أشياء عديدة ، فالبناء « الطائفى » للوحدات الاجتماعية المتجانسة تحل محله وحدات يزداد اختلافها وتعتمد على بعضها البعض ، بالاضافة الى ذلك فان وحدة الأفكار التى تشمل الأفكار الأخلاقية تقل • ولكن هذا لايعنى نهاية التضامن كما يعتقد كونت : ذلك أن هناك تضامنا جديدا — تضامنا عضويا — يؤسس لا على التشابه الكامل ، ولكن على المبدأ الأخلاقى «التساند المتبادل» الذى يشتمل على قبول الاختلاف، والاجراء والاجراء المتمثل فى تطور هذا الشكل من التضامن ، والذى يتجاوب مع البناء المتنوع الجديد للمجتمع هو عملية تدريجية لاستبدال القانون الرادع بشكل من أشكال الضبط الاجتماعى وهو الشكل الذى يؤكد على اعادة الحقوق الى أصحابها والذى يتضح بوجه خاص فى ظهور القانون التعاقدى ويبذل دوركايم كثيرا من الجهد ليوضح أن ظهور القانون التعاقدى تعبير عن الشكل الجديد للتضامن ، ذلك لأن « سبنسر » سعى الى توضيح أن الالتزامات التعاقدية ذاتها تخلق أساسا للأخلاق الاجتماعية • بينما دوركايم لم يدعى أن تدهو « التضامن الآلى » يعنى نهاية كل الاجماع الأخلاقى ، وأكثر من ذلك فهو يؤكد على أن التضامن العضوى يتسم باجماع أخلاقى أكثر غموضا ، لا يحدد معايير خاصة للسلوك لكل أعضاء المجتمع ، كل مافى الأمر أنه يساعد فى التأكيد على العديد من المعايير وخصوصا المعايير القانونية للالتزام التعاقدى •

وهكذا فان نتيجة مناقشات دوركايم : ان نمو تقسيم العمل يصحبه شكل جديد من التضامن الاجتماعى ليحل محل الشكل السابق والذى يختفى بانهيار البناء الطائفى للمجتمع ، فالتضامن « العضوى » يعنى باحتياجات معينة (أو يؤدى وظيفة خاصة) كانت من قبل يتم الوفاء بها عن طريق « التضامن الآلى » • ويعترف دوركايم بأنه لا يمكن تفسير ظهور تقسيم العمل بالتدليل على أنه مفيد للنسق الاجتماعى • (وهو يصر على

أن نمو تقسيم العمل ليس مسئولا فى حد ذاته عن اختفاء البناء الطائفى والتضامن الآلى). وهو يمدنا بتفسير لالغاء « البناء الطائفى » وللتدهور الذى أصاب التضامن الآلى وهو كما يلى : يحــدث فى فترة ما زيادة فى السكان فى المجتمعات « الطائفية » . وهــذا يؤدى الى زيادة « الكثافة الأخلاقية » أو التفاعل الاجتماعى : وهذه الحالة تهدد تماسك المجتمع لأنها تكون مصحوبة بتنافس مكثف ، وهكذا فان الحل الوحيد الذى يبقى لحل هذه المشكلة هو ايجاد تقســيم للعمل يقلل من التنافس ويؤدى للتنوع والاعتماد المتبادل .

ورغم الأصالة والابتكار الذين يتصف بهما مفهوم دوركايم . لــكن هناك عددا من نقاط ضعف فيما يقوله دوركايم . وبما أن هذه النقاط يتم التأكيد عليها باستمرار ، فيحسن بنا أن نؤكد على بعض المميزات الكبرى لهذا النسق من الأفكار :

أولا : إن دور كايم لا يعالج التصنيف المشار اليه « التنوع الطائفى » كتصنيف بسيط فهو يعترف أن هناك درجات من « الطائفية » وهو يقترح ان سلم الارتقاء الاجتماعى يمكن اقامته على أساس الانهيار النسبى للسات الطائفية والنمو النسبى للتنوع الذى نقيضها المنطقى : وهكذا فان دوركايم يعترف بأن كل قرية أو مدينة أو منطقة فى مجتمع زراعى معقد هى من بعض النواحى صورة طبق الأصل لكل قرية أو مدينة أخرى ، وهكذا فالمجتمع لا يزال طائفيا بدرجة كبيرة رغم أنه متنوع أيضا .

ثانيا : أن دوركايم يعترف أيضا بأن انهيار قيمة أو أهمية نمط من أنماط القانون أمر نسبى : وبتعبير آخر فهو يشير الى أن معدل القوانين الرادعة بالنسبة للقوانين العادلة يتغير لصالح الأخيرة كلما زاد تعقد المجتمع .

ثالثا : فان « دوركايم » يذهب الى أبعد من « كونت وسبنسر » اذ يميز بوضوح بين جانبين مختلفين للانساق الاجتماعية ذلك الذى يمكن أن يسمى البناء العقدى للعلاقات الاجتماعية « طائفى / متنوع » وذلك الذى يمكن ان يسمى شكل للاجماع الاجتماعى « عضوى / آلى » .

الاجتماعي في المجتمعات البسيطة، كما أنه في بعض الأحيان يسيء تفسيرها :
أولا فان مبدأ العدل يعمل به في المجتمعات البسيطة جدا : فاذا حرم فرد أو جماعة من حقوقه المتعلقة بالأشخاص أو الملكية ، فانه يسعى الى استعادتها ، فاذا فشل في ذلك فهناك اذن لجوء الى القوة ، أى انه حيث لا يمكن أو لايحدث استخدام عمليات العدالة فان الاجراءات الجزائية يمكن اتخاذها ، ولكن دور كايم يصر على أن مثل هذه الاجراءات هي تعبير جماعي عن الرفض لبعض الانحرافات الأخلاقية أو الفزع منها . وأحيانا ماتكون كذلك ، ولكن ليس ذلك هو الأمر عندما يتم اتخاذها ضد جماعة أخرى . وفي الحقيقة فيمكن أن تناقش ما يقال بأن أهمية القانون الجزائي تتزايد عند بعض « المراحل » للتنمية الاجتماعية ولاتتناقض مع نمو التنوع: وهكذا مع تكون الدولة البدائية فان الكثير من الأفعال — مثل الاتهام بالسحر أو السرقة أو القتل بما في ذلك قتل الأخوة وحتى الزنا بالمحرمات من الأقارب — وهي أمور لم تكن قبل ذلك يعاقب عليها فانها تصبح أخطاء جنائية . وأحد الأسباب لذلك هو ان من يملكون القوة لايستطيعون أن يسمحوا للآخرين باتخاذ اللازم من جانبهم حتى لا يتحول ذلك ضد سلطة الدولة .

ثالثا : فان « دوركايم » يحتمل ان يكون مخطأ أيضا حين يعتقد ان الاضطراد في تقسيم العمل تصحبه بالضرورة تدهور في قيمة القانون الجزائي حتى في المجتمعات الصناعية . ومن الممكن جدا بالنسبة للتصنيع المتقدم أن تصحبه زيادة في مركزية القوة وامتداد لفكرة الجنائية : وعلى سبيل المثال ففي الاقتصاد التي تحكمه الدولة فان الأفعال التي كانت قبل ذلك تعتبر خرقا للعقد يمكن أن تصبح أعمالا اجرامية . ولقد كان دوركايم يقيس تصاعد القانون التعاقدي باحصاء كمية التشريعات ، ولكن هذا لا يمكن قبوله ، فالمهم هو المغزى الكيفي لجزء من التشريع .

رابعا : يفترض « دوركايم » أن نمو العقد هو تعبير عن أساس أخلاقي جديد للحياة الاجتماعية . ويدلل على ذلك قائلا : بأنه بدون مثل هذا الأساس الأخلاقي فلا يمكن أن يكون هناك توقع لشرعية العقد . وهناك توقع لشرعية العقد . وهناك كثير من الصحة في هذا القول . ولكن على

الأقل ، فانه من المقبول القول أن توسيع التجارة تحتاج بالضرورة لوضع العقود والتصديق عليها ، كما أن نمو العلاقات التعاقدية فى حد ذاته ، يسهم فى تكوين نوع من الأخلاق الخاصة بالالزام التعاقدى . وانه أمر مميز بالنسبة لدوركايم أن يفسر ظهور النظم بالرجوع الى القيم الأساسية والاتجاهات الأساسية التى تدعمها ، كما أنه أمر مقبول كذلك تفسير نمو الاتجاهات والقيم كنتيجة لظهور النظم • ولكن ليست هناك حاجة للاختيار بين هذه المواقف فى أحوال كثيرة ، ومما شك فيه أنه يصح القول بأن هناك تفاعلا بين هاتين المجموعتين من العمليات •

وهذا يأتى بنا الى العيب الرئيسى الخامس فى نظرية دوركايم : وهو اتجاهه الى الاشارة الى حتياجات لمجتمع • وهذا واضح بشكل خاص فى فى مناقشة للدولة • فالدولة ، بالنسبة لدوركايم ، عبارة عن هيئة منسقة تتطلبها الحياة الاجتماعية فى حالة نموها المعقد • الآن يمكن التعاطف مع بعض آراء دوركايم • فمن الواضح أن هذا الآراء كانت عبارة عن ردود أفعال ضد أولئك الذين فسروا الكثير من سمات الحياة الاجتماعية على أساس رغبات الجانب الأقوى . حيث كان يرغب دوركايم فى وصف الدولة بأنها نظام معقد واحد داخل نسق اجتماعى أوسع ، وأن سمات الدولة تحكمها الى حد كبير ضغوط تلك الأجزاء الأخرى المكونة للنسق الاجتماعى• ولكن ، حتى اذا – قبلنا ذلك ، فانه لا يعنى أن الدولة تعكس ببساطة الأسس الأخلاقية للحياة الاجتماعية • فالقول بأن نظم الدولة تتأثر بالنظم الأخرى شىء ، والقول بأن النظم تحكمها مجموعة واحدة من القيم الأخلاقية شىء آخر • (وهذه النظرية تعرضت للنقد الشديد فى الفصل السادس) • ويقلل دوركايم من قيمة القوة ، حيث يفشل فى ادراك أن الفرد القوى بامكانه الى حد ما ، أن يصوغ الأخلاق وأن يتصرف بشكل علنى متحديا الأخلاق العامة وعلى اية حال وخصوصا فى المجتمعات المعقدة توجد مبادىء أخلاقية مختلفة ومتنوعة ، ومن الممكن دائما لأولئك الذين يملكون القوة اللجوء الى مجموعة من المبادىء أفضل من مجموعة أخرى . وأكثر من ذلك ، فليس صحيحا القول أن نظم الدولة لا تؤثر على غيرها من النظم أكثر مما تتأثر الدولة بغيرها من النظم •

وبالطبع ، فالكثير من هذه العيوب متصل بعيب السادس . ويتمثل فى اتجاه دوركايم غير الموفق نحو معالجة المجتمعات باعتبارها كيانات عضوية . ويظهر ذلك بوضوح عندما يقرر دوركايم أن تقسيم العمل وظيفته خلق أساس أخلاقى جديد للحياة الاجتماعية يتبع تدهور التضامن «الآلى» . ويبدو الأمر كما لو أن المجتمع كيان عضوى لديه من الحظ ما يجعله بعد أن يفقد أحد أعضائه الذى يؤدى وظائف معينة يحصل على عضو آخر . ولكن فى الحقيقة ، ان القضية القائلة بأن « البناء الطائفى » يحل محله بناء متنوع قضية غائية : لأن القول بالغاء « البناء الطائفى » ، يعنى أن هناك بناء أكثر تنوعا حيث أن أحدهما هو المقابل المنطقى للآخر . ولهذا السبب ، فالقول بأن الوحدة الثقافية الشاملة تحل محلها زيادة التنوع هو حقيقة ، ولكن القول بأن ظهور التنوع المتزايد يؤدى وظيفة للنسق الاجتماعى ، فهو قول بلامعنى تقريبا ، ذلك لأن سمات الوحدة المعيارية الشاملة أو التنوع المعيارى هى ببساطة مظاهر للأنساق الاجتماعية . ولايعنى هذا أن ننكر أن هناك قيمة كبيرة فى أفكار دوركايم ، ولكن هذه القيمة لاتوجد دائما حيث يعتقد دوركايم .

والحقيقة ، انه يمكن القول بوجود علاقة بين المتغيرات التى استخدمها دوركايم دون ان تقبل معظم أفكاره . ويمكن أن تفسر النظرية كما يلى : ان تطبيق أساليب فنية جديدة فى الانتاج والاتصالات ، واتساع عالم التفاعل الاجتماعى يؤدى الى زيادة تخصص الأعمال ، وهذا يؤدى الى انهيار القرابة والتضامنات المحلية والتقليدية الأخرى ، وهو يؤدى أيضا الى خلق تنوع ثقافى أكبر داخل المجتمع . وأكثر من ذلك فان نمو التجارة والتأكيد المتزايد على النماذج الأدائية المحددة للعلاقات الاقتصادية ، يشجع التعاقد الذى يحل محل الالزام الخلقى الشائع فى العلاقات الاجتماعية التلقائية . وهناك اجماع أقل بقليل حول المعايير التفصيلية وأعتماد أكبر بكثير على الاجماع الأخلاقى الغامض الذى تدعمه رموز معينة للتوحد . ومن الصعب الحفاظ على تضامن التجمعات الكبيرة ، وهو قليل الأهمية : ذلك أن الفعل الجماعى على المستوى الكبير ، سواء كان لأغراض عسكرية أو غير ذلك من الأغراض .

يمكن انجازه عن طريق الحث أو حتى بالقهر . رغم ان الأمر عندما يتعلق بالدفاع عن الأرض فيمكن تحريك التضامن بشكل فعال • وهذا التقرير ، يمتاز بأنه — على الأقل — يعالج ظروفا مجردة مثل التضامن والاجماع ٠٠٠ الخ — وحتى التى يميل دوركايم الى الخلط بينها — كما لو كانت مماثلة الصحة والكيان العضوى • وعموما ، فان مفاهيم دوركايم البيولوجية تسبب ضررا أكثر مما تسبب فائدة •

ومع ذلك ، فلقد أظهرت لنا مناقشات دوركايم القيمة ، وملاحظاته الدقيقة مجموعة هامة من التساؤلات هى : ماهى الصلة بين التماسك والتضامن والتكامل فى المجتمع ؟؟ والى أى مدى يكون هناك تدهور فى كل هذه العمليات أثناء عملية التنمية الاجتماعية من البسيطة الى الأبنية المعقدة ؟؟ ولقد اقترح — المؤلف — بعض النماذج فى الفصل السادس ، تشيرالى أنه فى المجتمعات البسيطة نجد شكلا خاصا التماسك مصاحبا لدرجة الثقافة الشاملة ، ودرجة عالية من التفاعل الاجتماعى بين أعضاء المجتمع ، وتضامن شديد مصاحبا لدرجة عالية من التكامل الثقافى والنظامى لكل معانيه (أنظر الصفحات ١٥١ — ١٥٥) ولكن هل يستتبع هذا أن شكل التماسك يتغير فى اتجاه واحد ، وأن هناك تدهور مقابل لذلك فى درجة التضامن والاجماع والتكامل ٠٠٠ الخ ؟؟ وكان يمكن لدوركايم أن يفترض ذلك ، حيث انه يميل الى النظر الى التنمية العامة للمجتمع كعملية تقدمية مستمرة (وهذه النظرة تغيرت فى أعماله الأخير • ولكن هناك مايدعو الى الاعتقاد بأن العلاقة بين هذه المتغيرات ، ليست بهذه البساطة ، وربما كان صحيحا ، القول بأن التنمية الاجتماعية تظهر ميلا نحو زيادة الاستقلال الوظيفى ، وأن هناك اعتماد متزايد على الأحكام العامة التى يمكن تطبيقها على فئات عريضه من الفاعلين الاجتماعيين الذين يكون لديهم القليل من الاحساس الصحيح بالتوحيد العام ، فضلا عن ضعف الروابط الفعالة • ولكن هذه العملية ليست حتمية ، فالكثير منها يعتمد على طبيعة النظام وعلى استقرار نظمه الفرعية عبر فترة طويلة • وفى الحقيقة ، ان المجتمعات الصناعية المستقرة ، مثل المجتمع البريطانى ، تتمتع بدرجه أكبر من الاجماع والتضامن والتكامل النظامى بصرف النظر عن التماسك ، أكثر

من مجتمعات كثيرة أقل تعقيدا تناضل نحو « التحديث » وبالطبع ، فان دوركايم كان يمكن أن يوافق على هذه القضية ، كما يمكن تفسيره بتوضيح أن المجتمعات « الانتقالية » لم تعثر بعد على « التضامن العضوى » وفى رأى — المؤلف — أن هذا ليس تفسيرا حقيقيا ، ولكنه نوع من التشخيص للموقف بربط عدد من عناصره فى فئة واحدة . وقد يكون التفسير الأسلم ، الذى يبين أن هذه المجتمعات تنقضها التقسيمات والروابط التى تلغى أو تقضى على التقسيمات المحلية والسلالية والعنصرية ، كما أنها تفتقر الى ادارة حازمة ومؤثرة ومنسقة تستطيع أن توفر الخدمات ويمكن النظر اليها كرمز لوحدة أعرض .... الخ . وافتقاد التكامل النظامى فى هذه المجتمعات هو نتيجة للحقيقة القائلة بأن القطاع الحديث لا يزال معزولا عن القطاع التقليدى : وبالرغم من هذه العزلة النسبية ، فان أحد القطاعين قد تؤثر بوضوح على تنمية القطاع الآخر .

وتعتبر عملية التحديث ، بصفة عامة ، مسئولة عن نمو العزلة الفردية أو ما يمكن تسميتها الاغتراب الفردى أو الأنومى « «Anomie» ويعتبر دوركايم نفسه ، أن عملية « التفرد » Individualization ليست بالضرورة عملية « آلية » . وبعبارة أخرى يوافق دوركايم على أن التنمية الاجتماعية يصاحبها عملية زيادة انتزاع الفرد لنفسه من الروابط الملزمة الخاصة بالشبكة المترابطة من العلاقات الاجتماعية ، كما يرى أيضا أن هذه العملية تؤدى الى احساس اكبر « بالفردية » لأن كل فرد هو مركز لشبكة من العلاقات الاجتماعية الخاصة به ، وأن كل فرد لديه الحريه النسبيه فى الدخول فى علاقات لا ترتبط بالاطار العام للقرابة أو المجتمع المحلى ، وأخيرا يرى دوركايم ان كل شخصية فردية هى اكثر تنوعا بدرجة عالية بالنسبة للشخصيات الخاصة بالأفراد الأخرين ، أكثر مما هو الحال فى المجتمعات البسيطة . ولكن دوركايم ينكر هذا يعنى « الآلية » ذلك لأنه يشير بأن هذا نمط من أنماط البناء الاجتماعى ، وليس غيابا للبناء الاجتماعى . وعلى اية حال ، فان دوركايم يخشى أيضا أن يؤدى انهيار « التضامن الآلى » الى ايجاد الحالة « الأنومية » — وهى حالة تصبح فيه معايير المجتمع غير مستقرة وغير متكاملة ويصبح الفرد عرضة لحالات من

الانحراف ويفسر دور كايم بأنه نتيجة لعدم كفاية « التضامن العضوى »، ولكن يبدو أنه يعنى، أنه مالم توفر المجتمعات المعقدة بعض أشكال التنظيم الاجتماعى الذى يشعر فيه الفرد بالالتزام بأهدافه، وحتى يتم ذلك، فلابد من وجود الحـالة « الأنومية ».

ويرى الماركسيون والوجوديون وغيرهم، ان نمـو الاغتراب لدى الفرد، هو نتاج لعمله، والذى ينتج عن تقسيم العمل، وأيضا عن « اغتراب » الانسـان عن الانسـان، واكثر من ذلك من اغتراب الانسان عن « نفسه » والحجة وراء ذلك مـوجهة الى المجتمع الاشتراكى الذى يكون فيـه الجماعـات والأفراد ملتزمين بأهـداف جماعية ويحققون ذواتهم فى العمل والمشـاركة الاجتماعية والتمتع بالاهتمـامات الحضرية. وهذا بـلا شك أمر مثير للاعجاب : ولكن هل هناك دليل مقنع على زيـادة « الاغتراب » ؟؟ ان « الاغتراب » النا تج عن العمل فى التنظيمات الصناعية الحديثة، هو ولاشـك حقيقة : وباختصـار، فالكثير من العمل فى المصنع ممل وغير مرض، ولكن هل هناك أى سبب ذو قيمة فى أن معظـم الأفراد يجب أن يستمتعـوا بعملهم أكثر من نشـاطات فراغهم ؟؟ أما بالنسبة لاغتراب الانسـان عن أخيـه الانسـان، فمن الصـحيح أن المجتمعـات المحلية « العضوية » فى المجتمع الريفى لم يعد لهـا وجود : ولكن هل يعنى هذا أن العلاقات بين الأقارب والأصـدقاء والعمال وأعضـاء الهيئات الطوعية الاختيارية .... الخ لامعنى لها ؟؟ من الصحيح أن العلاقات أصبحت متشابكة ومتعددة، كمـا قلت سيطرتها وانتشـارها فيما عدا داخـل العائلة : ولكن لماذا تكون الصداقات والعلاقات الأخرى أقل قيمة، بسبب أنهـا ليست علاقات عمل وعلاقات قرابية ؟ ؟ ان أسطورة « العـلاقات الأولية » ذات المغزى أسطورة قوية.

وأخيرا، ماهو المقصـود بالقول : أن الانسان فى المجتمعات الصناعية الحديثة « مغترب » عن نفسه ؟ ؟ هل هناك « ذات حقيقية » مختفية وراء الأقنعة التى نحتاجها لأداء الأدوار الاجتماعية المختلفة ؟ ؟ واذا كانت موجودة كيف يمكن للفرد أن يتعرف على وجودها ؟ ؟ يمكن الاجابة على هذه الأسئلة

باتبــاع الخطوط التالية : فى معظم المجتمعات البسيطة نسبيا ينشــأ الأطفال فى مجتمع محلى أو بيت كبير يضم عدد من البالغين ، بالاضافة الى أطفال آخرين ، ومثل المجموعة المتنوعة للأدوار الاجتمــاعية للبــالغين عــالما ميكروسكوبيا الى حد ما من العالم الاجتماعى الذى يشــارك فيه البالغين . وفى هذه الظروف ، فان العمليات الأولى لتكوين الشخصية التى فيها الطفل لأول مرة التوحد مع البالغين و«تمثلهم داخليا» كجزء من الميكانزم الذى يحكم سلوكه ، ويقدم لنا أساسا كافيا ومناسبا لأداء البالغين للأدوار الاجتماعية وفى المجتمعات الأكثر تعقيدا، تختلف الظروف تماما، فالطفل يتوجد مع عدد صغير جدا من الكبار وخصوصا الوالدين الذين يتم تنمية الروابط القوية والمؤثرة معها وحدهما وهكذا فان المفهوم الأول «للذات» هو مفهوم بعكس تلك العلاقات المشحونة للغاية ، والتى لا يمكن فيها أن يحل أحــد الكبار محل الآخر . ولكن عند نقطة معينة ، فالطفل يخرج الى المجتمع الأوسع وخصــوصا المدرسة وجماعات الأقران ، ويجب أن أدوارا اجتماعية قد لا تناسب سنواته الأولى : ولهذا ، فان الطفل يبدأ عمليات جديدة من التوحد ، وتصبح هذه العمليات جزءا هاما من نمو الطفل عند كل مرحلة من نموه الاجتماعى والشخصى ، حيث انه يتعلم مجموعة جديدة من الأدوار الاجتماعية كجزء من عالم الكبار الذى يتصوره الطفل ، ويقوم برد الفعل بالنسبة له كجزء من عامه . وهكذا فالنتيجة هى فرض كيان على كيان آخر ، وهذا أحد جوانب الموضــوع . وهناك فرق آخر هام بين الأنمــاط البسيطة والأنماط المعقدة للمجتمع . ففى الأنماط البسيطة للمجتمع لا تكون لدى الفرد الحاجة أو الفرصة لا ختيار الدخول الى أنماط معينة من العلاقات الاجتماعية ، حيث أن مجــال أنمــاط العلاقات الاجتماعية محددة للغاية ، والالتزام بالانتماء اليهــا هو التزام قاطع لأسباب عملية وأخلاقية . وفى المجتمعات الأكثر تعقيدا ، هناك حاجة أكبر للاختيار بين مختلف أنماط العلاقات ، ومجال أوسع للفرد ، وهكذا فان الفرد يرى ذاته اكثر مما يرى جماعته أو طائفة كوحدة مستقلة من الحياة الاجتماعية . ولهذين السببين الحاجة الأكبر لوعى الفرد لذاته ، والذى يشجع على بعض التصــورات المرتبطة بالــذات ، والاحســاس الاكبر بعدد من الذوات ، يكون الاحساس بواحدة منهــا

سابقا على غيره ـ فهناك احتمال اكيد بأن يشعر الفرد ، في بعض الظروف ، بأنه « منعزل » عن الآخرين ، وأنه « مغترب » عن ذاته .

ويكفى هذا بالنسبة لمحاولة التعرف على ظاهرة « الاغتراب الـذاتى » وتفسير وجودها . فهل هذه النظرية مقبولة ؟ ؟ وهل يمكن أن تقودنا الى توقيـع مزيد من « الاغتراب الذاتى » في المجتمع الحديث ؟ ؟ أعتقد ذلك : ففى المحل الأول تميل هذه النظرية الى المبالغة أو الافتعال الدرامى بالنسبة للاحســاس المعذب « بالذات » الذى ينشـأ عن هذا النمط من التربية وهذا الشكل من المشـاركة في النسق الاجتماعى : فالتحولات الاجتماعية لا تحدث عادة فجأة بهذا الشكل ، ولا نستطيع معرفة أن الأثر سوف يخلق حقيقية تجربة فرض أشخاص مختلفين عن بعضهم البعض . وربما كانت هناك مثل هذه التجربة ، ولكن هناك أسبابا كافية للاعتقاد بأن الشخصية قادرة على تحقيق التكامل بين هذه العناصر . وفى المحل الثانى : أين هو الدليل على أن هذه العملية تخلق احســاسا دائما وباعثا على الاضطراب وفقدان الرابطة بالمجتمع في الشخصية الاصلية ؟ ؟ لا يـوجد أى دليل على أن معدل المرض العقلى أكثر ارتفاعا في المجتمع الصناعى الحديث عنه في غيره من المجتمعات . واذا كان أكثر ارتفاعا ، فقد يكون ذلك نتيجة لعدد من العوامل الأخرى . ولا يوجد أيضـا أى دليل على أن « أنواع » المرض العقلى ، التى تعكس هذا الاحســاس بفقدان الكيان أو الفشل في الربط بين الكيان « الحقيقى » للفرد وبين الشخصية الاجتماعية ، أنها أكثر انتشـارا الآن عمـا كانت عليه في الماضى . والاجابة التى يمكن تقديمها ، بـدون شك ، هى أن « الاغتراب » واضح في طبيعة العلاقات الاجتماعية نفسها : وهكذا فان كل فرد مضطر الى تقسيم « ذاته » لكى يرتبط بمختلف أنماط المواقف الاجتماعية . ولكن ، حتى لو صـح هذا ، لماذا نعتبره تراجيديا هكذا ؟ ؟ يمكن للمرء أن يصل فقط الى خلاصة تتمثل في أن اولئك المهتمين بمشكلة « الاغتراب » لم يحرروا أنفسهم بعد من الاعتقاد بأن لكل انسان روحا أسـاسية يمكن ان تكون في صراع مع شخصيته . وجاذبيته هذا الاعتقاد تتطلب هى نفسها التفسير ، ولكن ليس مجالها هنا .

ان عملية التنمية من الأشكال الاجتماعية البسيطة الى الأشكال الأكثر تعقيــدا ، قد أتت معهــا ، ولا شك ، بتغيرات كثيرة فى نوع العــلاقات الاجتماعية وفى بنــاء الشخصية وفى طبيعــة العلاقات بين الشخصية كنسق وبين النســق الاجتماعى.»

ولقد أسهمت تأملات دوركايم وغــيره اسهاما كبيرا فى فهمنا لهــذه الأمــور . ولكن المطلوب هو الاستعداد لمعالجة هذه الأفكــار ، ليس بوصفها ، حكمة منزله ، ولكن كنظريات يمكن اختيارها . ولقد كان دوركايم الوحيد تقريبا من بين أصحــاب النظريات الذى حاول أن يفعل ذلك .

المراجـع :

1. K. R. Popper. The Poverty of Historicism, Routledge, 1957.

2. Julian H. Steward, Theory of Culture Change, Urbana, 1955.

3. Marshall D. Salins and Ellman R. Service, Evolution and Culture, University of Michigan Press, 1960.

4. Frederick J. Teggart, Theory and Process of History, Universit, of California Press, 1941, PP. 106-9.

5. Julian H. Steward, op. cit.

6. Max Weber, General Ecomomic History, Collier, 1961.

7. Max Weber, The Methodology of the Social Sciences (trans, and ed. Edward A. Shils and Henry A. Finch), Free Press, 1949.

8. Cf. J. W. N. Watkins, «Ideal Types and Historical Explanation» British Journal for Philosophy of Science, III, 9, 1952, PP. 22-43.

9. See Percy S. Cohen, Models' British Journal of Sociology, Vol. XVII, I, March 1966, PP. 70-8.

10. Cf. E. A. Gellner, thought and Change, London, 1964, P. 15.

11. Talcott Parsons, «Evolutionary Nniversals in Society» America Sociological Review, 29, 3 June 1964, PP. 339-57.

الفصل التاسع

الخلاصة

موجز المناقشات الرئيسية :

يمكن تقسيم النظرية السوسيولوجية طبقا لمعايير ثلاثه :

أولا : يجب أن تكون قادرة على تفسير السبب فى أن الظواهر الاجتماعية تتسم بسمات معينة ، أو يجب أن تقترح طرقا معينة للتفسير .

ثانيا : يجب أن توفر الأفكار اللازمة لتحليل الوقائع والعمليات الاجتماعية المعقدة .

ثالثا : يجب أن تساعد فى اقامة النماذج الخاصة بعمل الأبنية الاجتماعية والأنساق الاجتماعية .

ومن الواضح ، ان هذه المعايير الثلاثة مترابطة ومتشابكه :

معظم مؤسسى النظرية السوسيولوجية الحديثة وخصوصا : أوجست كونت ، ماركس ، سبنسر ، دور كايم ، باريتو ، سيميل . وفيبر . كانوا عموما ملتزمين بهذه الأهداف الثلاثة . ولكن فى السنوات الأخيرة ، فالكثير مما يعتبر لا يشتمل على افتراضات يمكن تقييمها على أساس قوتها التفسيرية او الابحائية ، وانما يشتمل بالفعل على عدد من المقاييس التى تم تركيبها تركيبا دقيقا ، ولكن هناك شك كبير فى امكانية أو ضرورة استخدام هذه المقاييس . وهناك بعض الأعمال البارزة ، ورغم هذا ، فهناك الكثير من المناقشات حول المفاهيم والتمثيل البيانى ، والقليل من المناقشات حول الأفكار والنماذج ذات الكفاءة الحقيقية والبراهين التى تدعمها .

وأغلب النظريات الاجتماعية التي لها قيمة معينة ، تتناول مستوى أو مستويين من الحقيقة الاجتماعية ، رغم أن البعض يحاول تناول كليهما . والمستوى الأول هو ذلك المستوى الخاص بالفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي . والمستوى الثاني هو ذلك المستوى الخاص بالبناء الاجتماعي والنسق الاجتماعي . ولقد كانت هناك محاولات قليلة في تاريخ الفكر الاجتماعي للجمع بينهما . لقد اهتم « دوركايم » بالمستوى الثاني ، وحاول « سيمل » استخدام الاثنين ولكنه نجح نجاحا ضئيلا في الربط بينهما ، ونجح « باريتو » في الجمع بينهما ، ولكن التركيب الذي وضعه كان ضعيفا ، ورغم أن « ماركس » لم يضع في اعتباره تحقيق هذه المهمة ، فقد نجح بالفعل في أداء هذا العمل الى حد ما ، ولكن محاولته لم تكن كافية .

وتعتبر محاولة « تالكوت بارسونز » من أحسن المحاولات المعروفة في السنوات الأخيرة ، للربط بين المستويين الخاصين بالفعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي ، ولكن برنامجه به عدد من نقاط الضعف :

أولا : نجد بارسونز مثل دوركايم ، كان يميل الى تقديم تفسيرات تعالج الضغوط الثقافية المشتركة والمتمثلة داخليا ، بوصفها متغيرا مستقلا كامل الأهمية . وهذا يعنى أن عملية التفاعل الحقيقية نادرا ما تستخدم لتفسير الكيفية التي أصبحت بها الأنساق الاجتماعية على ما هي عليه ، وكيف تتغير مثل هذه الأنساق .

ثانيا : ونقطة الضعف الثانية هي أن « بارسونز » مستعد بنفس الدرجة لأن يفسر الأنساق الاجتماعية بصورة مجردة أكثر مما يفسر خواص الأنساق الاجتماعية على أساس الفعل الاجتماعي . ويمكن ملاحظة ذلك أكثر في مناقشاته الأخيرة حول « الارتقاء الاجتماعي » التي تلعب فيها مفاهيمه عن تكيف النسق ، وأهداف النسق ... الخ دورا كبيرا .

ثالثا : ونقطة الضعف الثالثة ، متصلة بالأولى والثانية ، وهي أن بارسونز نادرا ما يهتم بالفعل ككل ، يهتم أكثر بالظروف التي التي تؤدي اليه (١) . وعلى سبيل المثال عندما ناقش مشكلة القوة — بحكمة عظيمة — فان

بارسونز يهتم حقيقة بالافتراضات المسبقة حول استخدام القوة وقبولها ، وهو لا يهتم مثلا « بالنضال » من أجل الوصول الى القوة أو ضدها . وهذا يعنى انه يهمل فعلا النتائج غير المقصودة التى تنتج عن تطبيق القوة .

ولقد كانت المناقشات الرئيسية فى هذا الكتاب كما يلى : عندما يتخلص المرء من الكثير من الشوائب المحيطة بالفعل الاجتماعى، والتفاعل الاجتماعى، والبناء الاجتماعى ، والنسق الاجتماعى ، يمكن تفسير أو اقتراح أساليب التفسير لكيفية ثبات وتغير الأنساق الاجتماعية ، وسبب التنوع فى سماتها ، ويمكن أن نفعل ذلك دون أن ننحاز الى طرف من الأطراف فى المناقشات التى لا معنى لها حول تحديد « الوظيفية البنائية » كمقابل لبعض نماذج أخرى للمجتمع ، أو المميزات الخاصة بنموذج « التكامل » أو نموذج « الاجماع » (الذى يعتقد أنه مرتبط بنموذج وظيفي بنائى) كمقابل لما يسمى (بنموذج القهر والالزام ونموذج الصراع) . وعدم الرغبة فى التورط فى هذه المناقشات ، لا يعنى النفوذ من الجدل . فلقد قرر « رادكليف براون » ذات مرة انه لا امكان « للمدارس الفكرية » فى النظرية الاجتماعية المعاصرة (٢) . وقد يكون التفسير التعسفى لهذا القول هو أنه لم يجد مكانا لأية مجموعة من الأفكار سوى تلك التى يؤيدها هو . ولكن قراءة ذلك القول بمزيد من الموضوعية قد تعنى انه اعترف بأن الكثير مما يسمى مناظرات بين النظريات ذات — القناعات المختلفة لاتمثل نقاط انطلاق بالمرة : فلقد كان الجانبان يتناولان مشاكل مختلفة . وما يبدو أنه مجرد « كلام فارغ » ومنفر ، قد يكون نقدا حقيقيا لأوضاع الجدل النظرى فى بعض العلوم الاجتماعية ، حين يكون هناك الميل غير الموفق لاظهار النظريات والنماذج التى لا تتعارض مع بعضها البعض بالضرورة كما لو كانت بدائل حقيقية .

والمثال الكلاسيكي على ذلك ، هو المعارضة بين النظرية « الجزئية » للمجتمع والتى تفسر الظواهر الاجتماعية على أساس الأفعال الفردية والتفاعلات الفردية ، والنظرية « الكلية » التى تفسر الظواهر الاجتماعية على أساس الخواص الطارئة فى الأنساق الاجتماعية . ويمكن أن تكون

الأولى مناقضـــة تماما للثانية ، عنـــدما تقترح خلق علم اجتماع من نوع (كرة البلياردو) يسعى الى بناء نماذج الأبنية الاجتماعية بدءا من الخواص التى لاترد لأصلها للفعل الاجتماعى والتفاعل الاجتماعى ، ويمكن أن نجعل النظرية الثانية متناقضة تماما مع النظرية الأولى ، عنـــدما تعالج الفاعلين الاجتماعيين الفرديين (أو الأفراد) كما لو كانوا خاليين من أى سمات الا تلك التى ينسبها اليهم النسق الاجتماعى الذى يشاركون فيه ، وعندما تؤدى هذه الى تجريد الكليات الاجتماعية أو حتى تصوير الكليات الاجتماعية بأن تنسب اليها ســمات ، كالأهــداف أو الغايات ، لا يملكها الا الأفراد أو مجموعات الأفراد فحسب •

والمناظرة الثانية التى تستنزف ، على ما أعتقد ، طاقه علماء الاجتماع هى تلك الدائرة بين مؤيدى نموذجين للمجتمع ، النموذج « اليسر » والذى يؤكد الالتزام والتضـــامن والاجماع القيمى والتكامل والثبات والتغير التكيفى ، والنموذج « العسر » الذى يؤكد الصراع والقهر والالزام وعدم التكامل والتغير الانشقاقى • ولقد كانت هذه المناقشة تخدم أغراضا نافعة فى وقت ما بتصحيح الحماس الزائد لنظره واحدة ومعينة للانساق الاجتماعية مشتقة من تفسيرات بارسونز لدوركايم •

والمناظرة الثالثة هى الجدل المنهجى بدرجة كبيرة والتعلق بصحة تقديم تفسيرات على أساس البناء الاجتماعى دون تشويه شديد أو تصوير مثالى للحقيقة الهيولية «   » للوقائع الاجتماعية • وقد انتهى هذا الجدل بالاعتراف بأن التحليل السوسيولوجى يستخدم بالضرورة نماذج تعزل جوانب معينة من الحقيقة مع وجود الترابط بينها • وعلى أية حال ، فانه من الخطأ الأساسى أيضا ، ان نعتقد أن هناك من ينقل الأفعال الانسانية مؤرخا كان أم صحفيا ،ويستطيع أن يصف مجرد وقائع « خالصة » بكل تركيبها الحقيقى كما حدثت « تماما » • ولأنه لاتوجد مثل هذه الوقائع ، فهى دائما ، ويجب الى حد ما ، أن تصور على أنها تجريدات من الحقيقة • والفرق بين الوصف التاريخى التصورى «للوقائع» والفحص السوسيولوجى للأبنية الاجتماعية أو الأنساق الاجتماعية ، هو مســألة تأكيد ودرجــة ،

والاشارة الى الرأسمالية أو التبعية لنظام ما ، أو زواج الأقارب الأولين ، يعنى ولا شك تقديم نموذج . ويعترف عالم الاجتماع المنهجى بهـذا ، ويحاول أن يكون أكثر تجريدا ودقة فى تشييده للنماذج بحيث يكون لها تطبيق عام بشكل أو بآخر : ومن الأفضل تطبيقها على عدد من المجتمعات المختلفة ، وأبسط تطبيقاتها تكون على مجتمع واحد فقط من الاشارة الى بعض الملامح الأساسية فيه .

واذا قلنا أن هذه المناقشات لا يوجد بينها ما يستحق ان نتبعه الى أبعد من ذلك فهذه الحجة لا تساند كلا التشديد ولا التسامح ، فهى توصـية بأن المشاكل التى تثير التأمل النظرى يجب أن يعاد تعريفها أو على الأقل تحدد بألفاظ أكثر دقة . فلقد وضع المؤلفون الكلاسيكيون أساس العمل. وأن الأوان لكى نصبح أكثر شجاعة وبالتالى قدرة على الجـدال بطريقة جـديدة .

استخدامات النظرية الاجتماعية

ان مؤلف عمل فلسفي ما — مثل نظرية الأخلاق أو المعرفة أو علم الجمال — لا يعترف بالضرورة بالالتزام بتبرير نشاطه ، الذي يعتقد أنه غاية في حد ذاته ولأسباب مختلفة تماما ، فان مؤلف عمل في الطبيعة النظرية أو نظرية الوراثة لا يشعر بأنه ملزم بتبرير موقفه : فهو يفترض ، كما يفترض معه قراءة ، ان النظرية تخدم عددا من الوظائف لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لأى علم طبيعي : فهي تفسر تحت الملاحظة ، وتوجه الاهتمام الى ما يجب ملاحظته ، وتسمح بالتنبؤ فيما يتعلق بما سوف يلاحظ .

وفي الماضي ، كان كتاب النظرية الاجتماعية لا يشعرون بأية حاجة الى تفسير أو تبرير نشاطاتهم : فقد كانوا يظنون أنفسهم فلاسفة ، ولقد شعر أصحاب النظريات الاجتماعية بالحاجة الى تفسير وتبرير مواقفهم عندما بدأوا يفكرون أنفسهم كعلماء — ويشكون في ذلك طالما خطرت لهم الفكرة .

وهناك عدة آراء رئيسيه حول دور النظرية الاجتماعية . أحدهما ، وهو الرأى الذي كان له تأثير كبير والذي شرحه بارسونز ، هو ان النظرية العامة يمكن ، وفي الحقيقة ، يجب أن تصاغ قبل اختبار الافتراضات الاميريقية الخاصة مادامت هـذه يمكن فقط أن « تشتق من النظرية » . ووراء هذا الرأى يكمن الاعتقاد بأن الملاحظة الأميريقية ، اذا كان لها ان تكون ذات مغزى وذات أهمية علمية ، يجب أن تسترشد بنظرية ما . ولاشك أن الاعتقاد الأساسي صحيح — كما أشار كونت ، فانه لا يمكن لأى ملاحظة علمية أن تتقدم دون نظرية توجهها — ولكن الرأى المرتبط بها هو من بعض جوانبه الهامة مضلل . وبالتأكيد ، فليست الحالة كذلك في العلوم الطبيعية، ان النظرية تصاغ أولا بحيث ان الافتراضات القابلة للاختبار يمكن أن تشتق منها . وفي أية علوم طبيعية ، فالحالة عادة هي أن النظرية العامة وهي ببساطة أعلى مستوى للنظرية يتم قبوله في أى وقت معين ينشأ عن الحاجة لتفسير نظريات معينة من مستوى أدنى . وهناك بعض الاستثناءات لهذا في العلوم الطبيعية : وهكذا ، فان نظريات الطبيعة من المستوى الأعلى لم

تظهر لكى تفسر نظريات من المستوى الأدنى فى الكيمياء الطبيعية ، بل كانت على الأكثر النظريات الطبيعية هى التى أدى وجودها ببعض الكيميائيين الى محاولة تفسير خواص كيميائية معينة من خلال مفاهيم الطبيعية • ولكن هذه الحالة أيضا لاتساند الرأى القائل بأن النظرية العامة للكيمياء الطبيعية كان عليها أن توجد قبل تطور الكيمياء •

وبالطبع ، فيمكن القول بأن هذا الرأى الخاص عن دور النظرية العامة ينطبق فقط على علم الاجتماع أو العلوم الاجتماعية ، وسبب هذا كما يقول « بارسونز » أو أى من مؤيدى هذا الرأى هو أن الخواص العامة للظواهر الاجتماعية مألوفة بالنسبة لنا أكثر من الظواهر الاجتماعية الأقل عمومية ، حتى أن التقارير التى تدور حول المستويات الأعلى أو الأكثر مستوى من العمومية يمكن اكتشافها قبل تلك التى تدور حول المستوى الأدنى من العمومية • وأحيانا ما يرتبط بهذه الحجة افتراض : بأن أعلى مستويات النظرية الاجتماعية عبارة عن تقارير حول خواص العقل ، وأن ذلك يمكن ان يعرف « بالتأمل الداخلى » : وهذا يعنى ضمنا أن كل التقارير حول الظواهر الاجتماعية يمكن ردها الى تقارير خاصة بالسيكولوجيا وهذا افتراض ثبت انه غير مقبول • ولكن هذا الافتراض يرتبط بالرأى القائل أن أعلى مستويات النظرية الاجتماعية تهتم بالخواص العامة للمواقف الاجتماعية ، وان هذه يمكن فهمها بديهيا من جانب أى فرد يحمل نفسه مشقة ذلك العمل •

وهناك بعض التبريرات لهذا الرأى • ولكنه يجب أن يفسر ببعض الحذر: فقد يكون ممكنا ، فى الحقيقة ، أن نصوغ تقارير عامة معينة حول طبيعة الفعل الاجتماعى قبل تقرير أى شىء محدد عن خصائص الأنساق الاجتماعية التى تحدث داخلها الأفعال الاجتماعية • وعلى سبيل المثال ، فقد يؤكد أحد علماء الاجتماع ، أن هذه الارتباطات (تحالفات) تميل الى ان تتجه الى الانهيار عندما لاتكون المصالح والالتزامات الأخلاقية التى ترتبط بينها قوية بما يكفى لتحمل العداوات التى تنشأ داخلها ، ولسوف يميل الى قبول مثل هذا التقرير دون أن يعلم بالضرورة كيف تعمل الأنماط الفعلية مثل

التحالفات في المجتمعات الطائفية أو في العلاقات الدولية . ولكن هذا لايعني أنه يمكن استنباط تقارير المستوى الأدنى للعمومية من تقارير المستوى الأعلى للعمومية،ذلك لأن التقارير الأكثرعمومية هي عادة شديدة الغموض أو غير دقيقة أو أنها لاتكون تقارير شاملة حقيقية ، أو أنها تكاد قريبة من التقارير الغائية ، بحيث لايمكن الاشتقاق منها غير القليل بشكل دقيق فيما يتعلق بطبيعة الأنساق الطبيعة .

والرأى الثاني عن دور النظرية الاجتماعية هو أنها يجب ان تتقدم مثل نظريات العلوم الطبيعية ، من المستوى الأدنى الى المستوى الأعلى . وهذا الرأى في معظم جوانبه ، أكثر قبولا من الرأى الأول ، بما أنه من الواضح تماما أن النظريات الاجتماعية العامة لاتسمح ، في الوقت الحاضر ، بالاشتقاق المنطقى الدقيق من الافتراضات ذات المستوى الأدنى ، واذا كان لها أن تفعل ذلك ، فيجب أن تصاغ ، مثلها مثل نظريات العلوم الطبيعية ، بفرض تفسير نظريات معينة أخرى أو مجموعة من النظريات . ولكن العيب الرئيسي في هذا الرأى ، هو انه على عكس الرأى الأول ، يقلل من قيمة النظريات الميتافيزيقية،والنظريات الاجتماعية الأكثر غموضا ، على الرغم من أن هذه النظريات أكثر تقدما .

والرأى الثالث هو أن علماء الاجتماع يجب أن يقللوا من اهتمامهم في تقليد العلماء الطبيعيين أو بالحصول على النظريات التى تسمح لهم باشتقاق نظريات أخرى من هذه النظريات ، ويجب أن يهتموا أكثر بمهمة تكوين التقارير التى تمكنهم من فحص طبيعة الحقيقة الاجتماعية بكل كفاءة ممكنة . وهذا بالتأكيد يشمل وضع أى تقارير عامة والسعى الى اعطائها شكلا أدنى ، واذا تم ذلك ، فالبقية تأتى . ولقد حاولت أن أوضح انه بالبحث عن تفسير السبب في أن خواص عامة معينة للبناء الاجتماعى تكون عرضة للتغير المنتظم ، فاننا لانفقد شيئا وقد نكسب الكثير . ويقدر مانسعى وراء مثل هذه الأهداف الهامة عن طريق المناقشة المنهجية والفلسفية فاننا نستطيع

أخيرا أن تنظمها ، ولكن هناك اتجاه ضعيف من جانب بعض علماء النظرية الاجتماعية ، يميل لمناقشة طبيعة النظرية الاجتماعية دون الرجوع الى طبيعة الحقيقة الاجتماعة .

وهناك بالطبع ، رأى رابع وهو ان العلم كله يجب أن يتقدم عن طريق جمع الحقائق التى تمدنا بالتعميمات ، وهى التى بدورها ، يمكن تجمع لتوفر تعميمات أعلى مستوى . ولا أعرف شيئا عن أى عالم اجتماعى يشترك فى هذا الرأى . ولكن هناك الكثيرين يقتربون منه ، حيث يرون ان النظرية الاجتماعية هى ببساطة نسيج من المفاهيم التى تستخدم لوصف الحقائق الاجتماعية ، والتى توفر عند تجميعها بأساليب معينة ، تفسيرات سببية أو أكثر من ذلك ترابطات متشابكة ذات مغزى .

ولاأرغب فى نقد هذا الموقف الأخير ، حيث أننى آمل ان القارىء سوف ينظر الى هذا الكتاب ككل كمناقشة ضد هذا الرأى . وعلى أية حال ، فيمكن القول شيئا أو شيئين يتصفان بالفساد فى صالحه . ان هذا التصور لمناهج البحث لا يفترض ، على الأقل ، ان العلم مرتب منطقيا ، ولما هو يدعى زيفا ان هناك شيئا يسمى المنهج العلمى الذى يمكن الفرد من تكوين النظرية، ويمكنه من وصف الأساليب الفنية التى بواسطتها تختبر هذه التكوينات .. فالعلم فى معظمه يتقدم بطريقة غير مرتبة منطقيا ، ولايوجد هناك أى توصيف لتكوين النظريات ، والقيام بأية اكتشافات سببية أو تأسيس العلاقات والترابطات هو عموما مسألة تجربة وخطأ . والفحص الدقيق للنظريات هو جزء من العملية العلمية ، ولكن اذا أثمر شيئا من هذا النشاط فان هذا يتوقف على العشوائية والابتكار وحالة العلم الذى يساهم فيه الفرد ، وهذا الشرط الأخير لايتحدد بالتأمل النظرى فقط ولكن بالبحث الأمبيريقى .

والعلاقة بين النظرية والبحث فى علم الاجتماع بعيدة من أن تكون مرضية . وهذا لا يعنى ببساطة ، أن ابحاثا معينة لا تمثل اختبارات دقيقة للنظريات ذات المستوى الأعلى : فهذا ربما يكون ، اغراقا فى الأمل ، على الأقل فى الوقت الحاضر . والادعاء له اتجاه آخر وهو انه لايستخدم مايكفى من البحث الأمبيريقى للاختبار بين الادعاءات المتضاربة للنظريات المختلفة

وعلى الأقل لتجدد ما اذا كانت هذه الادعاءات تتنافر مع بعضها أم لا • ان جماعة علماء الاجتماع الامبيريقيين يجب ان تحدد نفسها كشيء شبيه بالمحكمة القانونية التى تصدر فيها الأحكام وفقا لما يتم تقديمه من آراء متضاربة • وقد لا يزكى هذا الرأى نفسه كشيء كامل منهجيا ولكن فى الحالة الحاضرة لعلم الاجتماع ، لايجب أن يزعج هذا أحدا •

ملاحظات نهائيـة :

فى هذا الكتاب حاولت القيـام بمناقشـة دقيقة تتعلق بطبيعة الفعل الاجتماعى والأنساق الاجتماعية والتغير الاجتماعى ، والعلاقة بين كل هذه الأمور ولقد حاولت أن أبين ان بعض الأفكار المشتقة من عدد من المؤلفين المختلفين ، بعضهم أحياء وبعضهم أموات ، يمكن ان تلعب دورها فى تنقية مشاكل معينة وبيان كيفية حلها • وحين توجد هذه الحلول ، اذا وجدت ، فسوف يكون ذلك هو الوقت المناسب لفحص نقاط ضعفها •

المراجـع :

1. Cf. Max Black «Some Questions About Parsons. Theories» in Mox Black (ed) The Social Theories of Talcott Porsors, Prentice-Hall, 1961, PP. 275-5.

And G. E. Swanson, «The Approach to General. Theory of Action by Parsors and Shils» American Sociological Review, Vol. 18, 1953. PP. 125-34.

2. A. R. Radcliffe-Brown «on Social structure» is structure and function in Primitive Society. P. 188.

فهرس المحتويات

رقم الايداع ٣٧٣٨/ ١٩٨٠

رابعا : ان دور كايم يدرس ان النظرية أو النموذج الوحيد القابل للحياة حول الارتقاء الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية هو ذلك الذى يتخلى عن أية محاولة لفرض كل نظام اجتماعي أو شكل نظامي أو مجموعة من الأفكار أو رموز على مقياس تطوري، ولكنه يحاول أكثر من ذلك أن يصف مستويات التعقيد الاجتماعي على أساس المتغيرات المجردة والعلاقة بينها : ورغم أن هذا لا يلغى امكانية التدليل على كيفية تمثيل الأشكال الاجتماعية والثقافية لهذه المتغيرات .

وعيوب نظريات دوركايم عيوب صارخة :

أولا : فان وصفه للمجتمعات البسيطة هو من بعض النواحي الهامة أحسن قليلا من وصف « كونت وسبنسر » . ولكنه فشل فى أن يدرك ان تماسك المجتمعات البسيطة — أى قدرتها على البقاء كوحدات اجتماعية — لا يعتمد على المشاركة أو الاجماع التفصيلي فى الافكار وخصوصا الافكار الاخلاقية ، بقدر ما يعتمد على الشبكة العقلية من الروابط التى تربط الافراد والجماعات المكونة لها سويا . وبتعبير آخر فان المجتمعات البسيطة لا تتكون من عدد من الوحدات المتماثلة والمتميزة التى لا تكاد تكون بينها أية روابط ،وحتى عندما يتم تقسيمها الى طوائف كتلك التى تقوم على السلالات ، فان أعضاء الطوائف المختلفة تربطهم سويا روابط النسب — وبالتالي روابط القرابة طالما روابط النسب فى جيل تخلق روابط القرابة فى الجيل التالي — روابط المشاركة فى الطقوس والتحالفات السياسية . وخلاصة هذا ، أن البناء المشاركة فى الطقوس والتحالفات السياسية . وخلاصة هذا ، أن البناء العقدى للروابط المتقاطعة الذى يوفر الاطار المتماسك للمجتمعات البسيطة ليس أقل واقعية — أو أهمية من البناء العقدى الذى ينشأ عن التنوع الاجتماعي . وهكذا فان دوركايم فى بحثه عن اثبات خطأ كونت يقبل الأفكار الرئيسية الخاطئة « لسبنسر » الخاصة بعدم تماسك أبنية المجتمعات البسيطة . وعلى الأقل فيمكن مناقشة القول بأن المجتمعات البسيطة هي من بعض النواحي أكثر تماسكا من المجتمعات المعقدة .

ثانيا : فان دوركايم يؤكد غاية التأكيد على الطبيعة العقابية للضبط